

انحرف في الطعام كما انحرف في الطعام

بُغْيَةُ الْكَامِلِ السَّحْلِ

شرح

المختصر المختصر المختصر

مع حاشيته

الطريق العادل إلى بُغْيَةِ الْكَامِلِ

كلاماً للإمام المحدثين بنجم المفسرين زبدة المحققين  
العلامة الشيخ مولانا محمد موسى الروحاني البازي  
رحمته الله تعالى وطيب آتاه



بُغْيَةُ الْكَامِلِ السَّعْيِ

شرح

المُحَصَّنُ بِالصَّالِحِ الْعَمَلِ

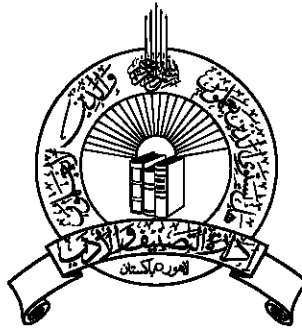
مع حاشيت

الطريق العادل إلى بُغْيَةِ الْكَامِلِ

اسم الكتاب : بغية الكامل السامي شرح المحصول والحاصل للجامي  
مع حاشيته الطريق العادل إلى بغية الكامل  
اسم المؤلف : كلاهما للشيخ محمد موسى الروحاني البازي رحمہ اللہ  
الطبعة العاشرة : ١٤٤٢ھ - ٢٠٢١م  
جميع الحقوق محفوظة

إدارة التصنيف والأدب  
العنوان : المكتب المركزي : ١٣/دي ، بلاك بي ،  
سمن آباد ، لاہور ، پاکستان  
هاتف : ٣٧٥٦٨٤٣٠ ٤٢ ٩٢٠٠  
جوال : ٨٧٤٩٩١١ ٣٠١ ٩٢٠٠  
البريد الإلكتروني : alqalam777@gmail.com  
الموقع على الشبكة الإلكترونية : www.jamiaruhanibazi.org

All rights reserved  
Idara Tasneef wal Adab  
(Institute of Research and Literature)  
Alqalam Foundation  
Address: Head Office: 13-D, Block B,  
Samanabad, Lahore, Pakistan.  
Phone: +92-42-37568430  
Cell: +92-301-8749911  
Email: alqalam777@gmail.com  
Web: www.jamiaruhanibazi.org



الناشر

الإدارة التصنيف والأدب

انحرف في نظام كالماع في اطعام

# بُعَيْدُ الْكَامِلِ السَّحْلِ

شرح

## المَحْصُورُ الْخَاصُّ لِلْجَمْعِ

مع حاشيته

الطريق العادل إلى بُعْيَةِ الْكَامِلِ

كلاهما لإمام المحدثين نجم المفسرين زبدة المحققين  
العلامة الشيخ مولانا محمد موسى الزُّوحَّاني البازي  
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَطَيَّبَ آثَارَهُ

إدارة التَّصْنِيفِ وَالْأَدَبِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه المقدمة تبحث عن حياة العالم العلامة والبحر الفهامة المحدث الأعظم والمفسر الأحنم الفقيه الأفهم الرحلة الحجة اللغوي الأديب صاحب التصانيف الكثيرة والتأليف الشهيرة مستنبط علم الجلالة ومخترعه الشيخ مولانا محمد موسى الروحاني البازي وعن آثاره العلمية الخالدة وعن خدماته الإسلامية . رحمه الله تعالى وطيب آثاره .

هو العلامة الكبير بل الإمام ذوالشأن العظيم نادرة الزمان سلطان القلم والبيان كان آية من آيات الله بلا فرية و نادرة من نواذر الدهر بلا مرية .

هِيَامَات لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ  
إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلٌ

### مكانة الشيخ محمد موسى الروحاني البازي عند الله تعالى

كان الشيخ البازي متورعًا ، تقيًا ، زاهدًا في الدنيا ، مجاهدًا في سبيل الله ، داعمًا للبدعات ، لا يخاف في الله لومة لائم ، وله كرامات كثيرة لا تحصى لضيق المقام سوف نقتصر على ذكر بعضها فقط لتعلم مدى ما كان لشيخنا الجليل من مكانة عظيمة عند الله تعالى و عند رسول الله ﷺ .

ومن كراماته أنه رابع أربعة في تاريخ الإسلام الذي انبعثت من قبره الرائحة

الذكية . وذلك بعد أن تم دفن جثثانه الطاهر خرجت رائحة المسك والعنبر من قبره وانتشرت في جميع المقبرة . وهذه الرائحة موجودة حتى اليوم وقد مضت سبعة أشهر مذ وفاته . فإذا ذهبت إلى مقبرته الموجودة في مياي صاحب بلاهور تشم تلك الرائحة الذكية التي تفوح بالعطر والعنبر تنبعث من ذلك الجسد الطاهر ومن هذا الثرى الطيب ترى شيخنا الجليل الشيخ محمد موسى الروحاني البازي طيب الله آثاره .

ومنها أن شيخنا الوقور رحل إلى الحج مصطحبا أسرته . وبعد الفراغ من مناسك الحج شد الرحال مع أسرته إلى المدينة المنورة . فلما علم شيخ الإسلام قدوة الأنام العالم الرباني الشيخ مولانا سعيد أحمد خان عليه الصلاة والسلام ورود الشيخ البازي الجليل إلى المدينة المنورة فرحبه ترحيبا حاراً واستدعاه مع أسرته إلى المأدبة . فلبى الشيخ البازي المكرم الدعوة وقدم إلى داره مع أسرته حسب الموعد .

وعندما لاقى الشيخ البازي المحترم الشيخ سعيد أحمد خان المحترم جلس عنده . وحينما رأى رجلاً من ندماء الشيخ سعيد أحمد خان الشيخ البازي فقام مسرعاً نحو الشيخ البازي المفخم والتزمه وعانقه وقبله وصالحه ووقره غاية التوقير .

ثم قال له : يا معالي الشيخ ! التمس من سماحتك بكل أدب واحترام أن تسامحني فتعجب الشيخ البازي من حفاوته البالغة وتبجيله إياه وطلبه منه التسامح وقال له : على أي شيء أسامحك ولا أعرفك ؟

فأجابه الرجل : يا فضيلة الشيخ الجليل ! سامحني أولاً ثم أدلك على سبب المسامحة . فتبسم الشيخ البازي طبق عادته الشريفة وتلطّف في الإجابة قائلاً بأني سامحتك .

ففرح الرجل غاية الفرح وبرقت أسارير وجهه وقال : يا شيخ ! الآن أذكر لك السبب . وهو أنني أتمتع بفضل الله وكرمه بالسكنى في رحاب الطيبة الطيبة المدينة المنورة زادها الله تعالى بركة ورحمة وأمناً وهدوءاً . وقد أخبرني بعض الزملاء بمكانتك

الرفيعة و شخصيتك البارزة في ميادين العلم والتصنيف والتدريس والدعوة والإرشاد  
فصرت مشتاقا جدًا لرؤيتك وللقاءك .

فقبل أسبوع دخلت المسجد النبوي الشريف مع بعض زملائي . فأراك زميلي  
وبشّرنى قائلاً إن هذا الرجل الجميل هو الشيخ البازي المكرم الذي كنت تشاق  
لرؤيته ولللقاء . فرأيتك وكنت مشغولاً بالنوافل . فلما أمنت النظر إلى شخصك  
ورأيت حلتك الشهباء وعمامتك البيضاء الفاخرة . فخطر في قلبي بعض الخواطر بأن  
هذا اللباس الثمين لا يليق بالمشايخ الكرام والعلماء العظام . فما أحببت أن أصافحك  
وبعد الفراغ من الصلاة ذهبت إلى بيتي .

و في نفس تلك الليلة رأيت النبي ﷺ في المنام وعلى وجهه آثار الغضب .  
فدنوت منه لأن أسأله عن سبب الغضب . فقال لي النبي ﷺ وهو غضبان عليّ :  
أظننت بموسى هذه الظنون فاخرج من مدينتي . فارتعدت وبكيت وطلبت منه العفو  
فقال النبي ﷺ : لا أجز لك السكنى في مدينتي إلا أن يعفوك موسى .

فاستيقظت مندهشاً ومرتعداً واجتهدت للقائك فما نجحت إلا في هذا  
الوقت السعيد . فن ثم بادرت وطلبت من معاليكم العفو والصفح عن هذه الظنون  
و الوسواس السيئة .

فرحمه الله تعالى رحمة واسعة وأسكنه محبوبحة جنة الفردوس و جزاه عن  
الإسلام والمسلمين خير الجزاء ما قدم من عطاء ذاخر في ميدان العلم والمعرفة في سبيل  
نصرة هذا الدين وفي سبيل العلم .

### مصنفاته العلمية

كان الشيخ البازي رحمته الله مفرد العصر ونادرة الدهر ، بحراً في العلوم والفنون  
لا يجارى ولا يماثل ، فصيحاً بليغاً ، شاعراً ، جامعاً للمنقول والمعقول ، مستنبط علم  
الجلالة ومخترعه ، نظير نفسه ، فريد الدهر ، من أذكى العالم . له مؤلفات فريدة كثيرة

مقبولة مشتملة على حقائق حقيقة ودقائق دقيقة و لطائف لطيفة وغرائب غريبة وعجائب عجيبة ومسائل فريدة ومباحث جديدة واستنباطات عظيمة وأسرار فنية مخفية دالة على مزية فطنته .

العالم العامل والفاضل الكامل إمام الحرم الشريف فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله السبيل حفظه الله تعالى دائماً يمدح الشيخ البازي في مجالس علمية .

قَدِمَ إليه مرّةً وفد علماء الجامعة الأشرفية . فسألهم الإمام المذكور عن الشيخ البازي . فتخيّر العلماء بأنه كيف يعرف عالماً معجماً . ثم قال الإمام :

” يأتي إليّ العلماء والمشائخ من جميع نواح العالم ولكن ما رأيت وما لقيت عالماً أوسع علماً وأدق نظراً من الشيخ البازي “ .

وقد تعددت تصانيف شيخنا الفاضل فزادت تصانيفه في مجال العلم على مائتين كتاب في علوم مختلفة وفنون شتى مثل التفسير والحديث والمنطق والفلسفة والهيئة والنجوم القديمة والحديث وعلم المرايا وعلم الأبعاد والصرف والنحو والبلاغة وسائر العلوم العربية وعلم التاريخ وغير ذلك .

والحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن شيخنا الجليل ما ترك فنّاً من الفنون ولا علماً من العلوم إلّا وألف فيه كتاباً أو رسالة ما يخيّر الألباب . وهذا لا يتوفر لأي عالم من العلماء في هذا العصر رحم الله شيخنا الفاضل .

## وفاته

وبعد صراع مع المرض رحل أوجد أهل زمانه وفرد أوانه الشيخ الجليل في صلاة عصر الاثنين عن عالمنا . فلقى ربه بنفس آمنة مطمئنة في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٤١٩ هجرية الموافق التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٩٨ ميلادية وهو ابن ثلاث وستين سنة ” يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ”

فَادْخُلِي فِي عِبْدِي وَأَدْخُلِي جَنَّتِي“. ويقول رسول الله ﷺ: ”إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم ينتفع به“.

## أبناؤه

ومن سعادات الشيخ البازي رحمته الله أن له أبناءً أربعة كل واحد منهم عالم فاضل بعلوم قديمة وعصرية داخلية وخارجية بتوفيق الله عز وجل. وبأدعية الوالد المشفق وبتوجهه التام وتعليمه وتربيته كل واحد منهم أنموذج له ومصدق لكلمات النبوة على صاحبها أُلوف التحية من أنه إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم ينتفع به. فكانَّ المرحوم يقول على لسان الحال:

تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

وصحَّ ما قيل: إن الولد سرُّ لأبيه، وكل إناء يترشح بما فيه.

فالأكبر منهم الشيخ محمد زبير الروحاني البازي خريج الجامعة الأشرفية بـلاهـور وفاضلها ذهب إلى السعودية وكمَّل تعليمه في مكة المكرمة بجامعة أم القرى وعاد إلى الوطن فناب مناب الوالد الفقيه بالجامعة الأشرفية. والثاني منهم محمد عزيز الروحاني البازي خريج الجامعة الأشرفية بـلاهـور. كان يدرس بالجامعة الأشرفية بعد فراغه من دروس الحديث للطلبة الواردين من أوروبا وغيرها باللغة الإنكليزية. ثم رحل إلى أمريكا لإعداد رسالة الدكتوراه (بي، أيچ، دي) وفقه الله لتحصيلها وتكملها.

و الثالث منهم محمد زهير الروحاني البازي والرابع عبدالرحمن الروحاني البازي وكلاهما في مرحلة الاستفادة العلمية في رحاب الجامعة الأشرفية. وفقَّ الله الجميع لما يحب ويرضى.

والله أسأل أن ينفعنا بعلوم شيخنا الجليل وأن يجعل علومه من الصدقات الجاريات والباقيات الصالحات لنا وللأجيال القادمة.

ثم بعد هذا البيان نسطر فيما يلي رسالة المحقق المدقق صاحب التصانيف  
الكثيرة البديعة الشيخ الروحاني البازي رحمته الله . ويبحث فيها الشيخ البازي رحمته الله  
عن حياته وأحواله وعن خدماته الدينيّة  
والعلميّة تحديثاً بنعم الله تعالى وشكراً له . ندرجها ههنا بتمامها وبعبارتها من  
غير زيادة ونقص رومًا لتحصيل مطلوب الطالبين لتراث السلف الصالحين .

هذه رسالة الشيخ البازي رحمته الله تعالى وسمّاها

# كتيب

## الحياة وبعض النشاطات الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله خاتم الأنبياء محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أمّا بعد . فهذه خلاصة ترجمتي وذكر بعض خدماتي في الإسلام والدعوة الإسلامية وفي ميدان العلم والتأليف وغير ذلك .

ثم إن أحوالي وشؤوني في هذا الموضوع تتنوع أنواعاً متعددة :

- ١ - منها بيان حياتي وترجمتي بالاختصار .
- ٢ - ومنها بيان مناظراتي في ردّ أهل البدع المرتكبين أعمالاً تخالف التوحيد .
- ٣ - ومنها بيان مناظراتي الواقعة بيني وبين الكفرة النصارى وغيرهم .
- ٤ - ومنها بيان مناظراتي الواقعة بيني وبين علماء الفرقة القاديانية أتباع غلام أحمد مرزا المتنبئ الكذاب الدجال .
- ٥ - ومنها بيان مناظراتي الواقعة بيني وبين منكري الأحاديث النبوية .
- ٦ - ومنها بيان مناظراتي الواقعة بيني وبين أهل الرفض والتشيع .

- ٧ - ومنها ذكر مَنْ أسلم و مَنْ آمن من الكفرة بدعوتي وإرشادي .
- ٨ - ومنها ذكر ما خدمت العلم الإسلامي والمسلمين بتدريس جميع الفنون الإسلامية .
- ٩ - ومنها ذكر مَنْ تابوا وأصلحوا من المسلمين بعد ما كانوا مجرمين سارقين تاركين للصلوات والصيام .
- ١٠ - ومنها ذكر أسفاري للإرشاد والدعوة الإسلامية وإصلاح المسلمين .
- ١١ - ومنها ذكر ما خدمت العلم والدين بتأليف كتب كثيرة في فنون شتى بلغات متعددة .

وكل ذلك محض فضل الله تعالى وتوفيقه وإعانتة وهدايته ولا حول ولا قوة إلا بالله . وما ذكرت هذه الأحوال إلا شكراً لله عزّ وجلّ وتحديثاً بنعم الله تعالى لا تكبراً وفخراً . أعاذني الله تعالى من الفخر والتكبر .

ما بال مَنْ أوله نطفة و جيفة آخره يفخر

## ترجمتي وبعض أحوال نشأتي

أنا محمد موسى ابن الزاهد التقي المولوي شير محمد البازي . مولدي قرية كُتّه خَيْل . وكُتّه خيل قرية من مضافات مديرية دَيْرَه إسماعيل خان في إقليم سرحد من باكستان . كان جدنا الأعلى من سُكّان بلدة غَزْني أو من سُكّان حوالها من ولاية أفغانستان واسم جدنا هذا السيّد الشيخ أحمد الروحاني وقبره في سفح جبل من جبال غزني يزار ومشهور في تلك البلاد وكان من كبار أولياء الله تعالى .

وكذلك كان أبي الكريم من الصالحين الزاهدين أهل التقوى والعبادة ومن أهل الكشف والمعرفة الباطنية . وكان أبي دائماً الاستغراق في مراقبة الله وصفاته وأمور الآخرة ، ومع فقره كان جوده وسخاؤه مشهوراً . ولا يزال أهل قريتي كُتّه خيل

وحواليها من القرى يذكرون قصص جوده وكرمه العجيبة بطريق الاستعجاب والحيرة . قرأ والدي بعض الكتب الدينية على بعض العلماء في قرية كته خيل .

مات أبي في مرض طويل مرض اجتماع الماء في البطن والمعدة . وكنت عند موت والدي صغيراً ابن خمس سنين أو أصغر .

وعند زيارتي لقبر والدي سمعت مراراً من داخل قبره تلاوة القرآن الشريف خصوصاً تلاوة سورة الملوك التي هي منجية تلاوة واضحة جيدة بلسان فصيح وصوت حسن يأخذ بمجامع القلوب ويجذبها كأنه مزمار من مزامير آل داود . وكنت أشعر بخوف وقشعريرة أولاً وكانت أمي تشجعني وتقول لي : لا تخف . فاستأنست بالتلاوة وزال الخوف من سماع تلاوة القرآن من داخل قبره . وهذا من عجائب الكرامات .

وفي كتب التاريخ أنّ بعض الناس كانوا يسمعون من قبر ثابت البناني العارف بالله تلاوة القرآن الشريف .

ثم بعد موت أبي ربتني والدي الذاكرة لله كثيراً الصالحة الصائمة القائمة لله تعالى وسبحانه .

ثم إن أبي وأمي من بني هاشم من السادات . وهذه منقبة منيفة عظيمة . ما أحسنها وما أجملها إن وفقني الله تعالى وسبحانه للطاعات والصلحات . فكل أمر مرهون بأعماله ونياته يوم القيامة .

وقاسينا مصائب كثيرة في زمن الصغر بعد موت الوالد رحمته الله .

قرأت علوم الدين بأمر والدي رحمته الله وإرشادها حسب وصية أبي رحمته الله .

قرأت أوائل كتب الفقه وجميع كتب الفارسية على بعض علماء القرية . وهذا وفق طريق تعليم ديارنا في باكستان حيث يلزم للطالب قراءة الكتب الفارسية مثل كتاب پنج گنج و جلستان و بوستان لسعدي وغير ذلك من الكتب . ومع اشتغالي

هذه الدروس زمن الصغر كنت أخدم أمي وأساعدتها في أمور تتعلق بداخل البيت وخارجه . وكنت أشتغل بجمع العلف لبعض دواب البيت وخدمة إتيان الماء من بعيد . وكان الماء في بعض الأوقات على مسافة ثلاثة أميال .

ثم خرجت بإشارة بعض العلماء لتحصيل العلم إلى بلدة عيسى خيل . وهذا أول خروجي لطلب العلم حينما كان عمري أقل من إحدى عشرة سنة .

فبدأت بعلم الصرف وحفظت عدة كتب منه في أشهر عديدة على شيعي فضيلة الشيخ محمد رحمته الله بإشراف المفتي محمود رحمته الله .

ثم ذهبت معه إلى قرية أباخيل من قرى مديرية بَنُو حِين انتقاله إليها . فمكثت في أباخيل سنتين وحفظت هناك جميع كتب الصرف إلى الفصول الأكبرية وكتب النحو إلى الكافية وأوائل كتب المنطق على المولوي جان محمد وعلى المفتي الكبير الشهير في العالم المولوي محمود رحمه الله عز وجل .

ثم ذهبت مع الشيخ المفتي المذكور إلى قرية عبد الخيل . فبقيت معه هناك نحو سنتين وقرأت عليه شرح الجامي ومختصر المعاني وكتب المنطق إلى سلم العلوم والمقامات الحربية وأصول الشاشي وشرح الميبذي لهداية الحكمة وشرح الوقاية في الفقه وبعض كتب القراءة والتجويد .

ثم سافرت إلى أَكُورَةَ خَتَكُ . وهي بلدة معروفة من مضافات مديرية بشاور . ومكثت هناك في جامعة دارالعلوم الحقانية نحو سنتين وقرأت هناك جميع كتب المنطق إلّا القاضي مبارك وجميع كتب الفلسفة من الطبعيات والالهيات وأقليدس وكتب الميراث وأصول الفقه إلّا التلويح شرح التوضيح للفتازاني وقرأت المطول وجميع كتب الأدب العربي .

وسافرت من أَكُورِهِ خَتَكُ في الإجازات السنوية إجازات شهر رمضان إلى بلدة رَاوُلْبُنْدِي . فقرأت ترجمة القرآن الشريف وشرحه وتفسيره على المفسر الموحد

الكبير جامع الفنون مولانا غلام الله خان رحمته الله .

ومولانا الشيخ غلام الله خان رحمته الله كان رئيس الموحدين وأهل السنة والجماعة وكان من أشد أعداء المبتدعين ، وكان سيفاً مسلواً على رؤوس أصحاب البدعة . مضى عمره في الجهاد معهم . جزاه الله خيراً وأدخله جنة الفردوس .

ثم ذهبت إلى ملتان ودخلت في الجامعة الكبيرة قاسم العلوم . فمكثت فيها ثلاثة أعوام وتخرجت من جميع العلوم من الفقه والحديث والتفسير والمنطق والفلسفة والأصول وعلم التجويد وعلم القراءة قراءات السبع ، وقرأت جميع الكتب المهمة الباقية .

ثم عينت أستاذاً ومدرساً في المدرسة الجامعة مطلع العلوم في بلدة كوثت من إقليم بلوچستان إلى مدة . وكنت في جامعة مطلع العلوم رئيس جميع الشيوخ المدرسين في هذه الجامعة .

ثم عينت رئيس المدرسين والشيوخ في جامعة إسلامية في بلدة بوريواله من إقليم بنجاب .

ثم انتقلت إلى جامعة قاسم العلوم بملتان من إقليم بنجاب وكنت فيها الأستاذ الأعلى .

ثم إلى الجامعة الأشرفية ببلدة لاهور من إقليم بنجاب وهي أشهر وأكبر جامعة في دولة باكستان .

فأنا من سنة ١٩٧١م إلى هذا الزمان شيخ الحديث والتفسير والفقه والفنون في هذه الجامعة الكبيرة ومشغول بالتدريس فيها .

## القسم الأول من منن الله تعالى على هذا العبد الضعيف

ثم إن لله تعالى وسبحانه عليّ في باب العلم مننًا ونعمًا لا تعدّ ولا تحصى . خصّني بأمور علمية شريفة ومن عظمة منيفة من بين علماء هذا العصر . أقول هذا تحديثًا بنعمة الله الكريم وشكرًا لجزيل آلائه لا فخرًا ورياءً ، وكيف يفخر من أوله نطفة وآخره جيفة و بين يديه القبر وعقبات الآخرة لا يدري فيها مصيره وفيها يسئل عن ذرة من أعماله .

ما بال من أوله نطفة و جيفة آخره يفخر

١ - فمّا منّ الله تعالى به عليّ أني ما سكنت في مدرسة وجامعة للتحصيل إلا وأنا كنت أسبق الطلبة وفوقهم في نتائج الامتحانات والاختبارات . وما سبقني في ذلك أحد منهم بل ما ساواني منهم طالب قط . وهكذا كان حالي إلى أن تخرجت من العلوم كلها حتى أن بعض الطلبة من الرفقاء كانوا يجتهدون إلى غاية ويحفظون كتب الدرس للامتحان خفية كي يفوقوني في حلبة المسابقة مسابقة امتحانية لكن ما نجح أحد بمرامه . هذا . والله الحمد . وحتى أن الشيوخ والطلبة كانوا يتحIRON ويتعجبون من شدة ذكائي وقوة حافظتي وسعة مطالعتي وإحاطتي بما في كتب الدرس زمن التعليم . وهنا قصص من هذا الباب كثيرة أطوي عنها الكشف اختصارًا .

٢ - و ممّا منّ الله تعالى به عليّ أني كثيرًا ما كنت أحل المسائل المشككة في الفنون أو العبارات الصعبة في الكتب حلًا يندمغ به الإشكالات في زمن الطلب والتحصيل وقد عجز عن حلها المدرسون الكبار بل أساتذتي العظام . فكانوا يختبروني بأسئلة استصعبوها أو عجزوا عن حلها ويمتنحوني في الدروس بمواضع صعبة من العبارات في الكتب التي قد قضوا عليها بالغلط وأنا لا أعرف حالهم . فكنت أحلها بداهةً وأقرر تقريرًا ينتفي به إشكال الكلام وينحل المرام . فيتعجبون تعجبًا . وكل ذلك بإحسان وإلهام من الله تعالى وسبحانه ولا فخر . وهذا أمر غريب قلما رآه أحد من

العلماء في المتعلمين . وهنا غير واحد من الأخبار والقصص المتعلقة بهذا الباب أترك ذكرها .

٣ - و مما مَنَّ الله تعالى به عليَّ أن الخصلة المذكورة لي باقية إلى الآن بل ازدادت ازديادًا بتوفيق الله تعالى وإحسانه . ولله الحمد والمنة . فأذكر بتوفيق الله تعالى أثناء الدروس للطلبة وفي التصنيفات توجيهات وأسرارًا من عند نفسي في حل العضلات العلمية والمغلقات من فنون شتى كالتفسير والحديث والفقه والأصول والمنطق والفلسفة وعلم الأدب العربية وغير ذلك . فلي توجيهات جيدة وتقارير قوية في غير واحد من مغلقات هذه العلوم تعانق القلوب وتصاغ الأذهان وتدخل الأذن قبل الإذن قد خلت عنها الزبر . ومصنفاتي ودروسي شاهدا عدل على ذلك . ومَن شك فليرجع إلى كتبي نحو ” بغية الكامل ” و ” فتح العليم ” و ” فتح الله ” وغير ذلك .

٤ - و مما مَنَّ الله تعالى به عليَّ أنه وفقني بفضله وكرمه لاستخراج أجوبة كثيرة خلت عنها الزبر واستنباط غير واحد من توجيهات ووجوه ما فتق بها الآذان من قبلي . وذلك عند حل سوال علمي مهم ودفع مشكلة علمية قوية . حتى أنني ربما أذكر في حل سوال واحد نحو عشرة وجوه من الأجوبة والتوجيهات أو نحو عشرين أو أكثر إلى عدة مآت . وكتبي تنبئك ماسطرت إن طالعت وحققت ، ويثلج بها صدرك إن فتشت ودققت .

وهذا الاستكثار من الأسرار المكتومة والدقائق المكنونة والعلوم السنية والوجوه العلية نعمة من الله تعالى عظيمة . ولا يقدر على الاستكثار هذا إلا مَن رزق سعة العلم وبسط المطالعة ودقة النظر وذاكرة قوية وذهنًا غوّاصًا بفضل الله وكرمه . وإن شئت مصداق ذلك فارجع إلى بعض تصانيفي . فذكرت في كتابي ” فتح العليم ” نحو مائة وتسعين جوابًا وتوجيهًا لحل الإشكال العظيم في تشبيه حديث ” كما صليت على إبراهيم ” مع أسرار ودقائق علمية كثيرة من هذا الباب .

حتى قال بعض العلماء بعد رؤية "فتح العليم" : ما سمعنا أن أحداً من العلماء القدماء ذكر لمسألة علمية هذا القدر من عدد الأجوبة والتوجيهات بل ولا نصفها . وقال بعض كبار أئمة الحرمين الشريفين عند مطالعة "فتح العليم" : إن أمثال هذه التحقيقات لا يقدر عليها عامة علماء العصر ، وإنما كان هذا شأن العلماء قبل خمسمائة سنة أو أكثر من ذلك .

وأنهت في "فتح الله" وجوه خصائص الجلالة إلى ما ينيف على سبعمائة وخمسين خاصة . فلا يطلع أحد من الفضلاء على هذا الكتاب إلا وهو يتعجب من جمع هذه الخصائص الكثيرة . أقول هذا تحديثاً ولا فخر .

ورأيت في السلف الشيخ العلامة ابن القيم رحمته الله ممتازاً في هذه الخصلة السنية حيث سلك في غير واحد من كتبه هذا المسلك من ذكر أجوبة ووجوه كثيرة لحل سوال واحد أو إيضاح مطلب واحد . فأنا متبع منهجه وسالك سبيله وإن كنت قليل البضاعة ذاقلم مكسور وصدر مصدور وأنى للظالم أن يدرك شأو الضليع .

أسير خلف ركاب النجب ذاعرج مؤملاً جبر ما لا قيت من عوج  
فإن لحقت بهم من بعد ما سبقوا فكم لرب السما في الناس من فرج  
وإن ظللت بقفر الأرض منقطعا فما على عرج في ذاك من حرج

و حق و الحق أحق أن يحق أن البعيد قريب إذا التقى العزم و التوفيق كما أن  
القريب بعيد إذا تلاقى التفريط و التعويق .

٥ - و مما من الله تعالى به عليّ تصنيفي لكتب كثيرة في فنون شتى . وسهل الله لي طريق التأليف والتصنيف وأسباب ذلك بتوفيقه وفضله . فصنفت نحو مائة كتب في فنون مختلفة من التفسير والحديث والمنطق والفلسفة والهيئة والنجوم القديمة والحديثة وعلم المرايا وعلم الأبعاد والصرف والنحو وسائر العلوم العربية والبلاغة وعلم التاريخ وغير ذلك . وأقول كما قال بعض القدماء من العلماء : ما من مسألة مهمة

من مهمات الفنون و العلوم إلّا و أنا أستطيع بفضلته تعالى وكرمه أن أوّلف فيها كتاباً كبيراً أو رسالة بتوفيق الملك المنعم . و الحمد لله على إحسانه و كرمه .

٦ - ومّا أنعم الله تعالى به عليّ في باب التصنيف أن جعل تسويدي للتصانيف تبييضاً لها و مسودتي مبيضة على ما جمعت علوماً كثيرة و حوالات على كتب الأئمة متوفرة . والله الحمد و المنة و لا فخر .

و هذه خصلة نادرة الوجود ممّن الله تعالى و سبحانه بها عليّ فيما بين العلماء الكبار . فإن المصنفين أغلبهم يسودون أوّلاً بجمع المسائل من غير رعاية ترتيب و من غير لحاظ تحسين و نحو ذلك ثم يرجعون و يكررون النظر فيها فيبيضون بتغيير ما كتبوا أوّلاً و إيقاع نبذ من المحو و الإثبات فيها . و كون المسودة مبيضة قل ممّن يتصف بها . و يعدّ هذا الوصف من النوارد و يورد في أثناء المدائح .

ولذا قال الشيخ عبد الحى اللكنوي رحمته الله : و إنّي أحمد الله حمداً كثيراً على أنه جعلني فيما بين علماء عصري متصفاً بهذه الصفة و جعل مسوداتي لمؤلّفاً مبيضة أو كالمبيضة . انتهى . قال الجلال السيوطي رحمته الله في طبقات النحاة عند سرد أحوال العلامة قطب الدين الشيرازي شارح حكمة الإشراق و القانون و التحفة الشاهية و نهاية الإدراك : إن مسودته مبيضة . انتهى .

٧ - و ممّا ممّن الله تعالى به عليّ التبحر في العلوم كلها النقلية و العقلية من التفسير و الحديث و الفقه و الكلام و الأصول و المعاني و البيان و النحو و الصرف و الاشتقاق و اللغة العربية و سائر علوم العربية و ما يتعلق بذلك و المنطق و الطبقيات و الإلهيات و علم السماء و العالم و الهندسة و علم الهيئة القديمة اليونانية و الهيئة الحديثة الكوبرنيكسية . و لي تصانيف في هذه العلوم و تعاليق على كتبها .

بل أعرف بالضبط و المعرفة الجيدة غير واحد من الفنون التي لا يعرفها علماء العصر فضلاً عن التبحر و التمهّر فيها . و مشايخي الكبار و أكابر علماء العصر الذين هم

في مرتبة مشايخي يعترفون لي بذلك . وربما جعلوني حكماً في تحقيق بعض المسائل المختلفة المهمة وربما فوضوا إليّ تحقيق مباحث مهمة معضلة عجز عن تحقيقها علماء الزمان عن آخرهم وطلبوا مني بسطها وتحقيقها ، فحققتها بالأدلة المقنعة واستقصيت الكلام فيها بالأدلة الشافية الكافية بتوفيق الله تعالى وفضله . فسلموا لذلك وأعجبهم ما ذكرت وعملوا بوفق ما حررت وحققت . والله الحمد والمنة .

و بالجملة سهل الله تعالى لي هذه العلوم لاسيما العلوم العقلية من المنطق والفلسفة بأنواعها حيث وهب لي فيها مقام المجتهد المطلق . فأبحث في فصولها وأبوابها وأحكامها وأسبابها بالنقض والإبرام وبذكر الحقائق السنية وإيراد الدقائق العلية حسب أصول المعقول كأني مجتهدا ومؤسسها وأخوض في مباحث لم يخض فيها أحد قبلي وأستنبط علومًا وأسرارًا لم يطمئن أحد من قبلي وأستنبط خرائد لم يطمئن أحد غيري .

وأبدي في الدروس بين حلقات الطلبة والعلماء من النكات المخفية والعلوم المستورة ما يظن السامع أن عمري مضى في هذا الفن الواحد وفي استحكامه . وهكذا حال درسي لجميع كتب الفنون العقلية والنقلية . وهكذا يحسب سامع كل درس لي في جميع الفنون . وذلك لكثرة ما يسمع من النقض والإبرام على وفق الأصول وضبطي للأصول والفروع ، ولكثرة ما يقرع سمعه من بدائع اللطائف ولطائف البدائع . والله الحمد ولا فخر .

ذكرت نبذة مما منّ الله به عليّ تحديقًا بالنعمة وترغيبًا للطلبة والعلماء في جمع العلوم وهداية لهم إلى مسالك الفنون وإشارة لهم إلى أن من جدّ وجد ومن دقّ الباب ولجّ ولجّ . ولنعم ما قيل :

بجد لا بجد كل مجد وهل جد بلاجد بمجد

هذا . والله أعلم وعلمه أتم وفضله أجل ونعمه أكمل .

٨ - تبليغ الإسلام والدعوة إليه وترغيب الناس إلى الإسلام وإلى الشرائع الدينية والعلوم الإسلامية وترهيبهم من الكفر والمعاصي من أهم فرائض العلماء ورثة الأنبياء .

و التبليغ نوعان :

الأول تبليغ الإسلام لغير المسلمين ودعوتهم إلى أن يؤمنوا بالله تعالى ويؤخّذوه ويؤمنوا بصدق نبينا صلّى الله عليه وآله وصدق ما جاء به من الشريعة .

والنوع الثاني إرشاد المسلمين العصاة المنهمكين في اتباع الهوى التاركين للصلوات المعرضين عن عمل الحسنات والصلوات .

وكل واحد قسمان :

الأول باللسان وهو ظاهر .

والثاني بالقلم كالتصانيف وإذاعة الأحكام الإسلامية وإشاعة تفصيل الموضوعات الدينية بأدلتها المقنعة في الجرائد .

هذه أربعة أنواع الإرشاد والتبليغ .

والله تعالى بفضلله ومّنه وفقني للعمل بجميع أنواع الدعوة والإرشاد . والحمد لله والمنة .

فقد أسلم بإرشادي وجهدي المسلسل في ذلك أكثر من ألفي نفر من الكفار وبايعوا على يدي وآمنوا بأن الإسلام حق وشهدوا أن الله تعالى واحد لا شريك له ودخلوا في دين الله فرادى وفوجاً .

حتى رأيت في بعض الأحيان أسرة كافرة مشتملة على عشرة أشخاص فصاعداً أسلموا وبايعوا للإسلام على يدي بإرشادي في وقت واحد وساعة واحدة . والحمد لله ثم الحمد لله .

وفي الحديث : لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك مما تطلع عليه الشمس وتغرب .

خصوصاً أسلم بإرشادي وتبليغي نحو خمسين نفرًا من الفرقة الكافرة الملحدة القاديانية أصحاب المتنبي الكذاب الدجال مرزا غلام أحمد .

و أسلم غير واحد من الفرقة الكافرة طائفة الذكرين بإرشادي ونصيي وبما بذلت مجهودي وقاسيت المشقة الكبيرة في الإرشاد والتبليغ .

والفرقة الذكرية فرقة في بلادنا لا يؤمنون بكون القرآن كتاب الله تعالى ولا يحجون إلى كعبة الله المباركة بل بنوا بيتًا في ديار مكران من ديار باكستان يحجون إليه ولهم عقائد زائغة .

وأما إرشادي المسلمين العصاة التاركين لأداء الزكاة والصلوات والصوم وغيرها فله نتائج طيبة وأحسن وأحسن . ولله الحمد والفضل ومنه التوفيق . فقد تاب آلاف من المجرمين المجاهرين بالفسق من الرجال والنساء وأصبحوا من مقيمي الصلوات وتوجهوا إلى أداء الزكاة والصوم والأعمال الصالحة ، وتبدلت حياتهم وانقلبت أحوالهم . ولا أحصي عدد هؤلاء التائبين لكثرتهم .

## خدمتي الإسلامية في المناظرات

٩ - قد اتفقت لي مناظرات كثيرة لسانية مشافهة في المجالس وقمية أي بالرسائل مع غير واحد من الكفرة الفجرة .

وألقيت نفسي لهذا المرام الإسلامي في مهالك ومقاتل تستنتج القتل غالبًا وكان الناس يظنون فيها أن المفسدين الكفرة يحتالون في قتلي لكن إلى الآن حفظني الله عز وجل ، كيف ومن كان لله كان الله له . فالحمد لله وله الفضل . نعم أصابني من الكفرة والفجرة مصائب كثيرة . والله حسبي نعم المولى ونعم النصير .

## مناظراتي مع القاديانيين الكفرة

١٠ - ناظرت كثيرًا و مرارًا علماء القاديانية فرقة أصحاب المتنبي الكافر الدجال غلام أحمد مرزا . وهزمتهم و دمغت أقوالهم و أدلتهم التي اعتمدوا عليها .

و رأيت غير مرة أن نفرًا منهم بعد المناظرة جاؤا إليّ و أسلموا و أيقنوا أن ذلك المتنبي مرزا غلام أحمد كافر دجال .

و أخبروني أن القاديانيين يقولون في مجالس خلواتهم : إنّ الشيخ محمد موسى البازي رجل منطقي فلسفي نحوي متكلم محدث مفسر جامع للفنون و العلوم كلها . ما ناظرنا أحدًا أجمع و أكبر علمًا من هذا الشيخ محمد موسى البازي . ولله الحمد و المنة .

## مناظراتي مع النصاري

١١ - ناظرت غير واحد من كبار علماء النصاري و أبطلت ما يزعمون من إلهية عيسى عليه الصلاة والسلام و أثبتت بأدلة كافية شافية أن عيسى عليه الصلاة والسلام عبد الله و رسوله و أنه حيّ في السموات .

## مناظراتي مع أهل التشيع و الروافض

١٢ - ناظرت كثيرًا كثيرًا في بلاد شتى الروافض و الشيعة و رددت خرافاتهم و أباطيلهم و كشفت عن عقائدهم الزائفة و أثبتت بأقوال أئمتهم و حوالات كتبهم المعتمدة و الدلائل العقلية و الآيات و الأحاديث بطلان ما زعموا و اعتقدوا . و هذا أمر طويل .

## مناظراتي مع طائفة غلام أحمد برويز منكر حجة الأحاديث النبوية

١٣ - في باكستان و الهند فرقة للزنادقة و الملاحدة يقولون : إن القرآن يكفي لمعرفة جميع أمور الشريعة المحمدية .

ويقولون : إنه لا حاجة إلى التمسك بالسنة النبوية . ويقولون : إن الأحاديث النبوية في الصحاح الستة وغيرها كلها باطلة وضعها أعداء الإسلام وضعفاء المسلمين ( أعاذنا الله من شرهم ) . وصنفوا في ذلك كتباً كثيرةً ولهم أتباع كثيرون في دول متفرقة . وقد اتفقت لي مناظرات كثيرة مع كبيرهم غلام أحمد برويز الزنديق . وذلك في مجالس ومواقع كثيرة خصوصاً في مجالس ذوي العلم والنهي مجالس محكمة القضاة وكلاء القضاة ماهري العلم الجديد .

فإن هذا الزنديق المذكور أضلّ ناساً وقضاة وكلاء القضاة وغيرهم . وبعد مناظراتي معه تابوا ورجعوا إلى الإسلام وإلى أن السنة النبوية لا غنى عنها في الإسلام . وكانت لهذا الزنديق غلام أحمد برويز ردود واعتراضات على الأحاديث النبوية والآثار وعلى بعض الأصول الإسلامية عجز عن جوابها كثير من العلماء فأبطلتها ودمغتها بما فتح الله تعالى عليّ حتى اطمأنت قلوب الناس الموجودين في تلك المجالس . والله الحمد ومنه التوفيق .

### مناظراتي مع أهل البدعة

١٤ - في بلادنا أصحاب البدعة كثيرون . ولهم شوكة وقوة وكثرة . وقد وقعت بيني وبين علمائهم مناظرات ومباحثات رددت فيها على بدعاتهم وخرافاتهم ورسومهم التي اخترعوها وجعلوها جزءاً للإسلام ولأحكامه .

وهذه المناظرات بعضها لسانية وقعت في محافل الناس وبعضها قاسية . وأبطلت مزعوماتهم الباطلة ورسومهم المدمرة بأدلة قوية منقولة ومعقولة . والله الحمد والمنة .

### أسفاري للتبليغ والدعوة الإسلامية

١٥ - سافرت إلى بلاد نائية في أطراف دولتنا باكستان بل إلى دول خارجة أسفاراً

كثيرةً وذلك للإرشاد و تبليغ أحكام الإسلام والدعوة الدينية . وألقيت هناك خطابات كثيرة في مجالس حافلة .

والحمد لله تعالى على ما رأيت لهذه الأسفار فوائد كثيرة ونتائج طيبة ، إذ صلحت الأحوال الدينية لآلاف الناس و تابوا من ترك الصلوات و ترك الصوم و ترك الفرائض و من جرائم كثيرة كانوا يرتكبونها وتوجهوا إلى الأعمال الصالحة . فالحمد لله ثم الحمد لله .

### خدمتي الإسلامية العلمية بالتصنيف

١٦ - تصانيفي بعضها باللغة العربية و بعضها بلغة الأردو و بعضها بالفارسية وغيرها من اللسان . ثم إن بعضها مطبوعة و بعضها غير مطبوعة لعدم تيسر أسباب الطباعة . و بعضها صغار و بعضها كبار و بعضها في عدة مجلدات .

وقد وفقني الله تعالى للتصنيف في جميع الفنون الرائجة قديماً و حديثاً في علماء الإسلام ﷺ مثل فن علم التفسير و فن أصوله و علم رواية الحديث و علم الفقه و أصوله و علم اللغة العربية و الأدب العربي و علم الصرف و علم الاشتقاق و علم النحو و علم الفروق اللغوية و علم العروض و علم القافية و علم أصول العروض و في الدعوة الإسلامية و النصائح و علم المنطق و علم الطبيعى من الفلسفة و علم الإلهيات و علم الهيئة القديمة و علم الهيئة الحديثة و علم الأخلاق و علم العقائد الإسلامية و علم الفرق المختلفة و علم الأمور العامة و علم التاريخ و علم التجويد و علم القراءة . والله الحمد و المنة .

وكذلك درست بتوفيق الله تعالى في المدارس و الجامعات كتب أكثر هذه الفنون إلى مدة . والله الحمد و المنة .

### القسم الثاني من منن الله تعالى على هذا العبد الضعيف

هذا . والله تعالى وسبحانه عليّ في باب العلم و التبليغ و خدمة الإسلام و المسلمين نعمًا و مننًا لا تحصى . والله الحمد . ذكرت عدة من هذه النعم في القسم الأول من هذا

الكتيب الخاص .

وأذكر نبذاً من شئوني وأحوالي من هذا الموضوع في القسم الثاني .

ولم أرد من ذكر هذه المنن إلا تحديثاً بآلاء الله تعالى شكراً لحزبيل نعمه لا فخراً ورياءً . وكيف يفخر من حاله ما قال الشاعر :

ما بال من أوله نطفة      وجيفة آخره يفخر

١ - فمما أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ أني في جميع المدة المذكورة من قبل أي مدة التدريس والتعليم ( بل في زمان تحصيل العلم وطلبه أيضاً ) ما زلت مبلغاً مذكراً واعظاً أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر .

فما زلت ولا أزال ألقى الخطابات تبليغاً وعظةً في مجالس وحفلات هائلة كبيرة مزدحمة مشتملة على آلاف السامعين من الخواص والعوام . وأسافر لهذا الموضوع إلى بلاد نائية في أقاليم باكستان وأرجائها لطلب الناس إيتاي ولغير طلبهم . ورأيت لهذه المواعظ والخطابات نفعا كثيراً وخطاباتي هذه باللغة الشعبية الأردو وغيرها .

٢ - ومما أنعم الله جلّ جلاله وعمّ نواله عليّ أني ما زلت خطيباً للجمعة في بعض المساجد الكبيرة الجامعة مواظباً على إلقاء خطاب وموعظة من قبيل النصيحة والتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلغة الشعب الباكستاني في كل جمعة قبل صلاة الجمعة غالباً وبعدها في بعض الأيام . وذلك في مجمع حافل وجم غفير من السامعين المستمعين . ورأيت الناس يأتون لسماع مواعظي من أطراف البلاد وحداناً وأفواجاً وذلك في كل يوم جمعة .

وظهر لخطاباتي ومواعظي بفضل الله تعالى وسبحانه نفع كثير وتأثير غريب في القلوب . والله الحمد . قال الله تعالى : **وَذَكَرْنَا لِلدَّكْرِى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ** .

حتى تاب ببركة ذلك من المعاصي وفعل المنكرات آلاف من الفسقة الفجرة العصاة من تاركى الصلوات والصوم والحج وغير ذلك من الفرائض ، ومن السارقين

وقطاع الطريق ومن الخائنين والغاصبين وآكلي الربا والمقتربين للفحشاء والمنكر ومن الروافض السائين أصحاب رسول الله ﷺ ومن الفرقة المبتدعة الضالة وغير هؤلاء من الطغاة .

٣ - ومما أنعم الله تعالى وسبحانه علي أنه وفقني لخدمة العلم والإسلام والمسلمين وخصني لهذا الشغل الديني الإيماني وعصمني من الأمور الدنيوية كالتجارة ونحو ذلك من الأمور التي تعوق عن خدمة الإسلام والعلم والمسلمين . والحمد لله جل مجده علي أن لم يحبب إلي مكاسب الدنيا ومجلبة الأموال وحطام الدنيا الفانية اللاهية . فإن حب الدكاكين وبناء المصانع وتحصيل العقار وإحياء الأراضي والبساتين بالزراع وصرف العمر في ذلك ومضي الأوقات الغالية في السوق وهيشاتها غرور وخسارة .

أين هذه الأمور الفانية من العلم الديني والتصنيف وتدريس الحديث النبوي والتفسير ومطالعتهما ومن الخدمة في سبيل الإسلام والمسلمين .

٤ - ومما أنعم الله ﷻ علي أن أوقاتي كلها أو جلها ليلاً ونهاراً مشغولة في أمور ثلاثة . والله الحمد والمنة .

الأمر الأول : ذكر الله تعالى وسبحانه والدعاء في الخلوة والجلوة وما يقتضيانه أساساً وفرعاً .

الأمر الثاني : الخدمة في سبيل الإسلام والمسلمين والتذكير وإلقاء الخطابات والعظة والإنذار والتبشير والترغيب والترهيب وإصلاح الأمة والدعوة إلى الله تعالى والإرشاد إلى صراط مستقيم صراط الذين أنعم الله تعالى عليهم . والله الحمد والمنة .

الأمر الثالث : العلم من باب التدريس والمطالعة لكتب الحديث والتفسير والفنون المختلفة وكتابة العلوم وتحرير المسائل والأسرار والمباحث والتفكير في ذلك .

فما نمت حياتي علي الفراش ( ما خلا زمن السفر والمرض ) إلا وأكتب العلم وأبحاثه . فإذا تعبت من الكتابة أستريح علي الفراش مضطجعاً وأخذ كتاباً أطلعه

و بيدي قلم أعلم به على مواضع الحوالة في التصنيف والتأليف وهكذا إلى أن يغلبني النوم فأضع الكتاب وأنام .

هذا ديدني وعادتي المستمرة . ولذا لا تزال توجد ذخيرة كبيرة من الكتب عند رأس فراشي .

ولا أذكر في حياتي إلا ما شاء الله تعالى ( وإلا نادرًا بل أندر ) أني نمت على الفراش مثل نوم عامة الناس من غير مطالعة كتاب . والله الحمد والفضل .

٥ - ومما أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ أنه وفقني للتأليف والتصنيف وحبب إليّ ذلك . فما تمضي أوقاتي كلها أو جلها إلا في ذكر الله تعالى وعبادته وطاعته وفي العلم وخدمته والمطالعة والجمع والتأليف والتصنيف والترصيف .

فألفت كتبًا كثيرةً في كل فنّ . وهذا الأمر نادر في هذا الزمان فقلّ من صنّف في فنون كثيرة .

حتى أرى كثيرًا من العلماء متحيرين متعجبين عن جمعي للفنون وتمهيري في تلك الفنون الكثيرة وعن تصنيفي في جلها . والله الحمد والمنة .

٦ - ومما أنعم الله تعالى به عليّ أنه وفقني في زمن التحصيل وطلب العلم وفي زمن التدريس بعده إلى الآن للمجاهدة في حفظ الكتب والمسائل ولبذل المجهود في مطالعة أسفار العلوم واستفراغ الطاقة في توسيع دائرة الاطلاع على العلوم والفنون .

ولا ألو جهدًا في الجمع والمطالعة للكتب وربما ينفجر عليّ الفجر الصادق في الليالي الطويلة وأنا مشغول في المطالعة والتأليف وأسهر سهرًا من غير أن تذوق عيناى النوم .

فأقوم واضعًا للقلم والكتاب إلى صلاة الفجر . هكذا حالي الآن وكذا كانت حالي وعادتي في زمان طلب العلم . والله الحمد والمنة والفضل .

كيف وقد قال الإمام القاضي أبو يوسف رحمته الله : العلم لا يعطيك بعضه إلا إذا أعطيته كله . أي كل الأوقات . وحكي عن بعض كبار المشايخ أنه كان يطالع الكتب ساهراً سائر الليل فإذا انحلت له معضلة دينية ومشكلة علمية قال : أين هذه اللذائذ لأبناء الملوك . وأشار إلى لذة حل المشكلات من المسائل والأبحاث .

وحكي أن الإمام محمد بن الحسن رحمته الله كان يطالع الكتب ويشغل بحل الأبحاث العلمية سائر الليل . وكان يدفع النوم بالماء البارد ويقول : النوم من الحرارة فلا بد من دفعه بالماء البارد .

وما أحسن ما قيل :

فن رام المنى ليلاً يقوم      ومن طلب العلى سهر الليالي  
يغوص البحر من طلب الآلي

٧ - ومما أنعم الله جل مجده علي والحمد لله على ذلك حمداً كثيراً برؤيتي في زمان طلب العلم مبشرات كثيرة .

وفي الحديث المرفوع الصحيح : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا : وما المبشرات يا رسول الله ؟ قال : الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له .

وأخرج الترمذي عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً : أن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي . قال : فشق ذلك على الناس . فقال : لكن المبشرات . فقالوا : يا رسول الله ! وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلم وهي جزء من أجزاء النبوة .

وأخرج الترمذي عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله عن قوله تعالى " لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا " . قال : هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له .

وأخرج الترمذي عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي صلّى الله عليه وآله قال : مَنْ

رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل بي .

فأريت في أيام طلب العلم النبي ﷺ مراراً وبشّرتي ببشارات متعددة . منها  
البشرى بأن الله تعالى وسبحانه يجعلك من العلماء ويوفقك للتأليف والتصنيف في  
فنون كثيرة ، وأوصاني بالتقوى والورع .

وها أنا معترف بالقصور والعجز والتواني والكسل .

وإنما الرؤيا تسر وما أشرت إلى المنامات المباركة إلا لأنها تسر المؤمنين وأن  
كل مؤمن يفرح بها .

وإلا فاعتقدي ومعتقد أسلافنا الكرام أن مناط النجاة ومدار الفلاح  
في الدارين التوحيد والتقوى والأعمال الصالحة واتباع أحكام الشريعة الغراء  
الإسلامية . فادعوا الله تعالى وسبحانه أن يغفر زلاتي ويستر عوراتي وأن يجعلني من  
العلماء الصالحين لا من العلماء المفسدين وأن يعصمني من البدعة والحدث في  
الإسلام . إنه تعالى بالإجابة جدير وعلى كل شيء قدير .

٨ - ومما أنعم الله عز وجل به عليّ أنه هبّ لي أسباب التعليم وسنى لي أسباب  
التدريس ومجالس التلاميذ الجمّ الغفير وجعلني مدرّسهم وأستاذهم في فنون العلم  
سيما في فني التفسير والحديث . وهذه نعمة لله تعالى عظيمة . والله الحمد والمنة .

وكلّ شيء رهين أسبابه حسب قضاء الله تعالى ومجالس الدراسة والتدريس  
ومحافل الطلاب من أسباب العلم والإرشاد والتبليغ كما لا يخفى .

وحكي أن بعض الكبار من العلماء السالفين لم يرزقوا مجالس الطلاب وحرّموا  
رونق الدرس فكانوا يتأسفون لذلك طوال حياتهم .

والحمد لله تعالى حمداً لا نهاية له على أن يسر لي أسباب إشاعة العلم وشرّفتني  
بمجالس دروس مستمرة حاوية على جم غفير من التلاميذ وحبب دروسي إليهم ومنّني

حظاً وافراً من شهرة حسنة جذابة لقلوب طلبة العلم إلى القراءة والدخول في صفوف دروسي وصيتة وافية جلابة للمتعلمين عطشى الفنون لاسيما عطشى في التفسير والحديث حيث يأتون إلى جامعتنا الأشرفية لسماع دروسي وللقراءة علي فوجاً فوجاً من كل فج عميق ومن بلاد نائية بل من دول أخرى خارجة عن باكستان أيضاً .

حتى أن جماعة طلابي وتلاميذي في درس الحديث النبوي حديث النبي صلوات الله عليه الموجودين في جامعتنا الأشرفية للقراءة علي كتب الحديث المبارك في هذه السنة ١٤٠٦-١٤٠٧ وكذا في كل سنة أكثر وأكبر عدداً من طلبة الحديث الموجودين في كل جامعة من دولة باكستان . وهكذا حال دروسي الحديثية كل سنة في هذه الجامعة .

٩ - ومما أنعم الله تعالى به علي أن تلاميذي الواردين لدي لتحصيل العلم وقراءة الفنون علي لاسيما فن الحديث المبارك ليسوا من دولة باكستان فحسب .

بل يأتون كل سنة للقراءة والدخول في جامعتنا الأشرفية من دول كثيرة غير باكستان أيضاً من الهند وإيران وأفغانستان والجزائر وماليزيا وبورما وبنغله ديش والفيلبين ويوغنده ونيجيري وغينية ونيروبيه وغير ذلك من دول قارة أفريقيا .

ومن بلاد سمرقند ، بخارا ، تاشقند الداخلة في دولة الاتحاد السوفيتي .

١٠ - ومما أنعم الله جل جلاله علي أن منحني التمهري في العلوم الشائعة كلها وحباني المحاذقة والإتقان لجميع الفنون الذائعة المشهورة في أسلافنا الكرام من العرب والعجم منذ ألف سنة فصاعداً وفي فنون نصاب التعليم الراجح في بلاد الهند وباكستان وأفغانستان وغيرها المسمى بالدرس النظامي والنصاب النظامي .

وذلك فضل الله وكرمه ، فله الحمد والفضل .

وهذه أساء الفنون التي أعرفها بالضبط وأتقنها وتدرس وتعلم في جامعات بلادنا ومدارسها وكانت تدرس وتحصل في عهد أسلافنا العظام منذ ألف سنة فصاعداً :

علم الحديث ، علم التفسير ، علم الفقه ، علم أصول التفسير ، علم أصول

الحديث ، علم أصول الفقه ، علم العقائد ، علم التاريخ ، علم الفرق المتخالفة ، علم اللغة العربية ، علم الأدب العربي المشتمل على اثني عشر فئاً وعلماً كما صرح به الأدباء ، علم الصرف ، علم الاشتقاق ، علم النحو ، علم المعاني ، علم البيان ، علم البديع ، علم قرص الشعر ، علم المنطق ، علم الفلسفة الأرسطوية اليونانية ، علم الإلهيات من الفلسفة اليونانية ، علم الطبيعيات من الفلسفة اليونانية ، علم السماء والعالم ، علم الرياضيات من الفلسفة اليونانية ، علم تهذيب الأخلاق ، علم السياسة المدنية من الفلسفة ، علم الهندسة أي علم أقليدس اليوناني ، علم الأبعاد ، علم الأكر ، علم اللغة الفارسية والأدب الفارسي ، علم العروض ، علم القوافي ، علم الهيئة أي علم الفلك البطليموسي اليوناني ، علم التجويد للقرآن ، علم ترتيل القرآن ، علم القراءات .

١١ - ومما أنعم الله تعالى به عليّ أني أعرف ، بفضل الله وكرمه ، بطريق الضبط والإتقان والحذاقة غير واحد من فنون وعلوم لا يعرفها عامة علماء هذا الزمان فضلاً عن المهارة والحذق فيها . ومن هذه الفنون والعلوم علم الهيئة الكوبرنيكسية وهو علم الفلك الجديد وهو علم لطيف شريف مهم يعرف به كثير من الآثار المخفية في الكون وتنحل به كثير من مشكلات القرآن ومعضلات الحديث ويعرف به عجائب قدرته تعالى وعلا وغرائب ملكه وملكوته ويطلع به على جميل نظام العلويات والسفليات .

وهذا العلم علم الفلك الجديد والفلسفة الحديثة خصني الله تعالى به من بين عامة علماء الإسلام بفضلته تعالى وكرمه . ولله الحمد .

١٢ - ومما أنعم الله عزوجل به عليّ أنه وفقني توفيقاً بتسهيل الأسباب ، برحمته وفضله وكرمه ، أن درست جميع الكتب الشائعة في نصاب تعليم بلادنا ودروسها الموسوم بالدرس النظامي والنصاب النظامي المشهور الجاري في جامعاتنا ومدارسنا . وأكثر هذه الكتب مغلقة جداً جداً لا تنحل بأنامل الأنظار بل تحتاج إلى

المهارة التامة والملكة العلمية الراسخة . وبلغ صعوبة عبارات بعض هذه الكتب ودقة مطوياتها إلى حد لا يقدر على تدريسها وتفصيل مجملاتها وتبيين معضلاتها ونشر مطوياتها وإظهار مكنوناتها وتنقيح أبحاثها وتوضيح مسائلها إلا شزيمة من الفضلاء وطائفة قليلة من كبار العلماء الجامعين للفنون والعلوم .

ثم إن هذه الكتب كتب دروس جامعاتنا أكثرها للقدماء والأقدمين من العلماء الذين صنفوها قبل ٣٠٠ سنة أو ٤٠٠ سنة أو ٥٠٠ سنة أو ٦٠٠ سنة أو ٧٠٠ سنة أو ٨٠٠ سنة أو ٩٠٠ سنة أو ١٠٠٠ سنة فصاعدًا .

و معلوم أن مصنفات القدماء أصعب بحثًا وبيانًا وحلًا .

ولا تدرس في جامعات بلادنا ومدارسها مؤلفات المتأخرين فضلًا عن مؤلفات المعاصرين .

ثم إن هذه الكتب درستها مرات كثيرة وبعضها درستها أكثر من عشر مرات والبعض أكثر من عشرين مرة وذلك في سنين مختلفة وجامعات ومدارس متعددة . نعم الآن اختص درسي بالتفسير والحديث وبعض الفنون . فتمضي أكثر ساعاتي في تدريس كتب الحديث المبارك والتفسير وفي بعض الساعات أشغل معهما بتدريس كتب بعض الفنون أيضًا .

وهذه أسماء بعض الكتب التي درستها في أعوام مختلفة :

فمن علم الحديث المبارك : الصحاح الستة الصحيحان للبخاري ومسلم رحمتهما الله ، والسنن للنسائي رحمته الله ، وأبي داود رحمته الله ، وابن ماجه رحمته الله ، والجامع للترمذي رحمته الله ، وكتاب الشئبل للترمذي رحمته الله ،

والموطآن للإمامين مالك رحمته الله ومحمد رحمته الله ، وشرح معاني الآثار للطحاوي رحمته الله ، ومشكوة المصابيح وغير ذلك .

ومن علم التفسير : تفسير الجلالين ، و تفسير البيضاوي ، و تفسير القرآن بتمامه .

ومن علم أصول الحديث : نخبة الفكر ، شرح نخبة الفكر ، و المقدمة المنسوبة إلى السيد السند رحمته الله و غير ذلك .

و من علم الفقه : كتاب الخلاصة ، و القدوري ، و نور الإيضاح ، و كنز الدقائق ، و شرح المستخلص ، و شرح الياس ، و الوقاية ، و شرحها المشهور بشرح الوقاية بمجلداته الثلاث ، و مختصر الوقاية ، و كتاب الهداية أربع مجلدات و غير ذلك .

و من علم أصول الفقه : أصول الشاشي ، نور الأنوار شرح المنار ، كتاب الحسامي ، تنقيح الأصول ، مع شرح التوضيح لصدر الشريعة رحمته الله ، التلويح شرح التوضيح للتفتازاني مجلدان كبيران و غير ذلك .

و من علم العقائد : كتاب العقائد النسفية ، شرحه للتفتازاني رحمته الله ، عقائد عزيزية مع شرحها لشاه عبدالعزيز رحمته الله ، حاشية الخيالي على شرح العقائد ، المواقف لعضد الدين رحمته الله ، شرح المواقف للسيد السند رحمته الله و غير ذلك .

و من علوم المعاني والبيان والبديع : كتاب تلخيص المفتاح ، شرحي التلخيص المختصر والمطول للتفتازاني و غير ذلك .

و من علم المناظرة : كتاب الرشيدية ، مناظرة عضدية مع شرحها و غير ذلك .  
و من علم الأدب العربي : نفحة العرب ، نفحة اليمن ، المقامات الحريرية ، ديوان أبي الطيب المتنبي ، ديوان الحماسة لأبي تمام ، السبع المعلقات ، مقامات بديع الزمان ، ديوان حسان رحمته الله و غير ذلك .

و من علم العروض و القافية : محيط الدائرة ، الكافي مع شرحه .

و من علم الفلسفة اليونانية : هداية الحكمة ، الهدية السعيدية ، شرح العلامة

المبذي لهداية الحكمة ، شرح الصدر الشيرازي لهداية الحكمة وهو شرح مبسوط جداً ، الشمس البازغة كتاب كبير ضخيم مفصل ، إشارات ابن سينا ، شرح الطوسي لإشارات ابن سينا ، شرح الرازي للإشارات وغير ذلك .

ومن علم المنطق : إيساغوجي و شروحه الكثيرة مثل كتاب قال أقول وغيره ، بديع الميزان ، ميزان المنطق ، التهذيب للتفتازاني رحمته الله ، شرح التهذيب لملا عبد الله رحمته الله ، شرح التهذيب للمحقق الدواني رحمته الله ، شرح شرح التهذيب لمير زاهد الهروي رحمته الله ، شرح غلام يحيى رحمته الله على الزاهد ، كتاب التعريفات المنطقية ، الرسالة القطبية للقطب الرازي رحمته الله ، شرحها لمير زاهد رحمته الله ، و شروح شرح مير زاهد الكثيرة ، الرسالة الشمسية ، شرحها المسمى بالقطبي لقطب الدين الرازي رحمته الله ، سلم العلوم لمحبة الله رحمته الله ، بحر العلوم شرح سلم العلوم ، شرح السلم لملا حسن رحمته الله ، شرح السلم لمحبة الله رحمته الله ، شرح السلم للقاضي محمد مبارك رحمته الله وغير ذلك .

ومن علم الصرف كتب كثيرة منها : كتاب زرّادي ، و كتاب دستور المبتدي ، و علم الصيغة ، و صرف مير ، و الزنجاني ، و مراح الأرواح ، و صرف البهائي ، و ميزان الصرف ، و فصول أكبرية ، و الشافية لابن الحاجب رحمته الله وغير ذلك .

و من علم النحو : نحو مير ، شرح مائة عامل ، هداية النحو ، الكافية لابن حاجب رحمته الله ، الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي رحمته الله ، الألفية لابن مالك رحمته الله بشروحها ، حاشية الفوائد الضيائية للشيخ عبد الغفور رحمته الله وغير ذلك .

و من علم التجويد و القراءات المتواترة و غير المتواترة : كتاب الفوائد المكية ، المعات ، جمال القرآن ، التسهيل ، المقدمة للإمام الجزري رحمته الله ، الشاطبي رحمته الله في بيان القراءات المتواترة ، إجراء القراءات المتواترة وغير ذلك .

و من علم الحساب : كتاب خلاصة الحساب للبهاء العاملي رحمته الله ، شرح الخلاصة للشيخ عصمة الله رحمته الله وغير ذلك .

و من علم أصول تفسير القرآن : كتاب علوم القرآن ، كتاب جواهر القرآن  
للشيخ غلام الله عليه الصلاة والسلام ، الفوز الكبير .

و من علم الفلك اليوناني و علم الأبعاد : التشریح للبهاء العاملي ، التصريح  
للشيخ لطف الله المهندس رحمته الله ، السبع الشداد لابن كال الدين حسين الطباطبا  
عطاء الله رحمته الله ، ملخص الجعمني ، شرح الملخص للفاضل الرومي ، نيل البصيرة في  
نسبة سبع عرض الشعيرة ، الإفادة الخطيرة في مبحث نسبة سبع شعيرة و غير ذلك من  
كتب علم الهيئة الأرسطوي البطليموسي اليوناني . هذا . ولا تدرس في جامعات بلادنا  
و معاهدنا إلا الهيئة القديمة الأرسطوية اليونانية .

و أما الهيئة الحديثة الكورنيكسية فلا يعرفها أحد من علماء الإسلام غير هذا  
العبد الضعيف محمد موسى البازي .

و من علم الفلك الجديد الكورنيكسية درست عدة من مؤلفاتي في هذا الفن  
بلغات متعددة مثل كتابي الهيئة الحديثة ، و كتابي الفلكيات الجديدة ، و كتابي سير  
القمر و عيد الفطر و غير ذلك .

ولا يوجد لأحد من علماء الإسلام تاليف في هذا الفن فن علم الفلك الحديث  
سوى هذا العبد الضعيف محمد موسى البازي .

١٣ - و مما أنعم الله عز وجل علي أنه خصني بالمهارة في فني علم الفلك الجديد و علم  
الفلك القديم من بين علماء الإسلام .

فلا يوجد أحد منهم هو ماهر في هذين الفنين كليهما غيري . أقول هذا تحديثاً  
بنعم الله تعالى و شكرًا لا فخرًا . والله الحمد و المنة .

و صنفت في هذين العلمين كتبًا أكثر من ثلاثين كتابًا ما خلا تأليفي في  
فنون آخر . والله الحمد و الفضل .

١٤ - و مما أنعم الله تعالى به علي أنه اتفق العلماء علماء باكستان بتدريس بعض

مؤلفاتي من علم الفلك الجديد في الجامعات والمدارس حتمًا ولزومًا وأدخلوها في نصاب كتب التعليم لازمًا في بلادنا .

إذ لا يوجد لديهم كتاب آخر مناسبًا للتدريس في هذا الفن ولم يفوزوا بسفر آخر في هذا العلم أنسب وأحسن وأجمع من كتي .

وهذا أمر غريب قلما يكون له نظير في الهند وباكستان وأفغانستان وغيرها .

لأن علماء هذه البلاد يأنفون ويترفعون من تدريسهم التلاميذ مؤلفات العالم المعاصر لهم .

١٥ - ومما أنعم الله تعالى وسبحانه عليّ اعتماد غير واحد من كبار علماء الدول والممالك ومعولهم عليّ وعلى علمي واستحسنهم مباحثي العلمية وتحقيقي الفنيّة وتألّفي في العلوم .

والعلماء ورثة الأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات . فاعتمدتهم على شخص علمًا ودينًا سعادة لذلك الرجل لا تساجل وكرامة لا تماثل . وفي ذلك وقائع وحكايات متعددة سارة .

ومن تلك الوقائع حكاية واقعة العالم الكبير الخبر المحقق العلامة الإمام صاحب مكارم الأخلاق فضيلة الشيخ عبد الله بن حميد رحمته الله تعالى رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة السعودية إذ أهديت أنا بعض كتي بيد رجل أمين إلى فضيلة الشيخ المذكور رئيس مجلس القضاء . فقال الشيخ المذكور عند استلام الكتب لذلك الرجل الأمين : أهذا هو محمد موسى البازي الذي هو جامع علوم الفنون كلها والذي هو أشهر علماء الدنيا في علم الفلك خاصة ؟ قال الرجل الأمين : قلت : نعم . ثم قال له الشيخ المكرم المذكور : أما أرسل إليّ بيدك الشيخ البازي بعض تأليفه في علم الفلك ؟ قال الأمين : قلت : لا .

هذا الذي كتبه إليّ ذلك الرجل الأمين في رسالته بعد المقابلة مع الشيخ

المذكور الإمام عبد الله بن حميد رحمته الله .

ثم إن الشيخ المذكور الإمام عبد الله بن محمد بن حميد رحمته الله أرسل إلى هذا العبد الضعيف البازي خطابًا بل غير واحد من رسائل وخطابات ( كما أرسلت إليه في الرد رسائل ) تدل على رابطة المحبة لله تعالى القوية بيني وبينه ( والله الحمد ) وطلب مني بعض تصانيفي في علم الفلك .

وكنت أحب الشيخ الإمام المذكور صاحب مكارم الأخلاق كثيرًا كما كان هو يحبني كثيرًا . وكانت هذه المحبة لله تعالى . وكانت هذه الرابطة رابطة المحبة مبنية على حب العلم وعلى حب العلماء . وكانت باقية مستمرة إلى أن توفي رحمته الله وتبقى في يوم القيامة وإلى أن نقوم عليها إن شاء الله تعالى في المحشر . وما أحسن ما قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى شأنه : نعم الوصلة بين العلماء العلم .

وهذه صورة خطاب واحد للشيخ العلامة المحترم عبد الله بن محمد بن حميد رحمته الله تعالى أدرجها هنا أنموذجاً من بين رسائل خطابه الكثيرة المرسلة إليّ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ١ / ١٢٧١  
التاريخ ١٢٩٧ / ٨ / ١٧  
المشغوعات ٢ نسخ

المملكة العربية السعودية  
وزارة العدل  
مجلس القضاء الأعلى

من عبد الله بن محمد بن حميد الى حضرة الأخ المكرم الشيخ محمد موسى استاذ الحديث  
والتفسير والفقهاء وسائر العلوم في الجامعة الاشرفية سلمه الله  
لاهور : باكستان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد :

فقد وصلني خطابكم المكرم المتضمن للافاده عن صحتكم وعافيتكم نحمد الله على نعمه ونسأله  
شكرها والمزيد منها .

هديتكم القيمه وهي مؤلفكم الثمين كتابان قيما وصلا شكرالله لكم واكثر فوائدكم النافعه وسأقرأ  
الكتابين ان شاء الله وأكتب لكم عن مرثياتي فيهما ويصلكم هدية ارجو قبولها الا وهي كتاب ( التبيان  
في اقسام القرآن ) للعلامه ابن القيم . وكتاب ( السياسة الشرعيه والحسيه ) لشيخ الاسلام ابن تيميه  
وهي كتب نافعه في بابها وانا يمكنكم بعث شيئا من مؤلفاتكم في علم الفلك اكون شاكرا .

والسلام عليكم . . . . .

رئيس مجلس القضاء الأعلى



عبد الله بن محمد بن حميد

١٦ - ومما أنعم الله تعالى شأنه علي أنه وهب لي حظًا وافرًا من الشهرة المقبولة والصيتة المسموعة بين علماء باكستان في جميع العلوم الإسلامية من التفسير والحديث والفقه وغير ذلك من الفنون سيما في علم الفلك القديم والجديد حتى أن كثيرًا من العلماء الذين هم معمرون وفي درجة شيوخهم وغيرهم يستفتوني في مسائل عويصة ومباحث علمية مشكلة عسيرة.

وحتى أنهم قد جعلوني حكمًا في عدة من المسائل العالمية المهمة التي اختلفوا فيها وكثر فيها القيل والقال.

من تلك المسائل المختلف فيها اختلافهم في مقدار وقت الصبح في باكستان بل في بعض ممالك أخرى أيضًا اختلافًا أفضى إلى القتال والسباب اختلفوا في أن وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس ما مقداره وكم هو؟ وكذا اختلفوا في أن انحطاط الشمس تحت دائرة الأفق عند بدء الفجر الصادق كم درجة؟

ويفترع على هذا التشاجر الاختلاف في نهاية الليل ونهاية السحور وغاية جواز الأكل والشرب ليلاً في شهر رمضان.

فقال كل منهم بما ارتأى وبما استبان له وبدأ ورعى كل واحد منهم عن قوسه بنبله وأتى بما استطاع من طله ووبله.

وبيتني على هذا الاختلاف غير واحد من الأحكام وكذا اختلفوا في مقدار وقت المغرب وفي نهاية الشفق الأحمر ومنتهى الشفق الأبيض وبداية وقت العشاء وغير ذلك.

ثم لما بلغ سيل الاختلاف الزبني استنبأوني مرارًا فرادى وأفواجًا.

ثم حكموني وفوضوا تحقيق الحق إلي وأصروا علي والخوا. فحققت ما هو

الحق والصواب عندي والله الموفق وهو المستعان .

فانقادوا لما فصلت وأوضحت وسلموا ما أبرمت وحررت واعترفوا بصحة ما كتبت وهذبت وانقضى الشر والنزاع وصلاح الأمر . والله الحمد والمنة والفضل .

١٧ - ومما أنعم الله تعالى علي أن كثيراً من فضلاء الممالك النائية والقريبة وعلمائها مازالوا ولا يزالون يستفتوني ( كما أن غير واحد من فضلاء باكستان يستفتوني ) في بعض مسائل عويصة وأبحاث معضلة لاسيما مسائل رؤية الهلال هلال عيد الفطر وغيره وما يترتب على ذلك ، ومسائل أوقات الصلوات الفجر والعشاء وغيرها ، ووقت بداية الصوم ونهايته ، ومباحث سمت القبلة المتعلقة بعلم الفلك وعلم الحديث وما يبتني على هذه المسائل والأبحاث من الأحكام الشرعية .

ومن هؤلاء العلماء المستفتين بعض علماء الهند وفضلاء لندن وإنجلترا وبعض ممالك أوروبا حيث تأتي إلي منهم رسائل الأسئلة والاستفتاءات تترى .

وإذا تأخر مني الرد لرسائلهم وعلى أسئلتهم لكثرة أشغالي العلمية يكتبون إلي بعض كبار رجال باكستان وعلماءها مستشفعين بهم إلي طالبين أن أرد على رسائلهم وأسئلتهم وأن أكتب إليهم أجوبة ما استفهمونيها وأن أحل ما استعجم عليهم . هذا . وما توفيقي إلا بالله تعالى شانه .

١٨ - ومما أنعم الله تعالى وتبارك به علي أنه كره إلي نفسي الغيبة أكل لحوم الإخوة المسلمين . ولا ريب أن الغيبة سم نافع ومرتع وخيم . فطوبى لمن عصمه الله عز وجل من هذه الفتنة العمياء والآفة الصماء . فلا أتذكر أني اغتبت أحداً أو ذكرت عيوبه على ظهر الغيب إلا من جاز ذكر عيوبه شرعاً مثل الفجرة المجاهرين والمبتدعين ونحو ذلك . ولا أزكي نفسي على الله تعالى بل أردت التحديث بنعمة الله تبارك وهو الهادي والمستعان والموفق .

ولقد وصل إليّ (بل ما زال يصل عليّ) خبر بعض العلماء المصاحبين إيتاي والفضلاء المستكثرين الجلوس لدي أنهم يثنون عليّ على ظهر الغيب هذه الخصلة الصالحة النادرة في هذا الزمان وأنهم يتحIRON من شدة تنزيهي ساحتي ولساني عن الغيبة المحرمة وطبي كشحي عن هذه السيئة والمعرة .

وإنهم يقولون : هذه عادة غريبة في هذا العصر إذ قلما تجالس أحداً إلا وتراه مولعاً بالغيبة وأكل لحوم المسلمين مستولياً عليه هذه العادة السيئة . هذا . والله الحمد والمنة .

١٩ - و مما أنعم الله عزّوجلّ به عليّ أنه هداني في باب العقائد إلى الصراط المستقيم صراط عقائد السلف الصالح وأمة الإسلام الكبار المقتدى بهم من الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين ومن بعدهم من الذين اتبعوهم بالإحسان ، وعصمني من عقائد تنافي التوحيد في ذات الله تعالى وفي صفاته فلا شريك له تعالى في ذاته و صفاته .

وإنه هو المستعان في الأمور كلها وإنه هو قاضي الحاجات المحيب للدعوات وإنه الذي يجب علينا أن ننادي إليه في المصائب والنوائب فلا كشف للمصائب إلاّ هو وإنه لا يعلم الغيب إلاّ هو .

و إن الخلق عن آخرهم فقراء إلى الله تعالى محتاجون إليه ولا شافي للأمراض إلاّ هو . وإنه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع ولا ينفع ذا الجد منه الجد . فهذا هو صراط مستقيم .

كما أخرج أصحاب السنن عن إسماعيل عن سليمان بن حرب عن حماد عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن عبد الله قال : خطّ لنا رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً خطاً طويلاً و خطّ لنا سليمان خطاً طويلاً و خطّ عن يمينه و عن يساره فقال : هذا سبيل الله منها . ثم خطّ لنا خطوطاً عن يمينه و يساره و قال : هذه سبل و على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه .

ثم تلا هذه الآية ” وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْشَرُوا بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ “.

وعن عمر بن سلمة الصمداني رحمته الله قال : كُتِبَ جُلُوسًا فِي حَلْقَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رحمته الله فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ بِطَحَاءَ قَبْلَ أَنْ يَحْصِبَ . فَقَالَ لَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَكَانَ أَتَى غَازِيًا : مَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟

قال : هو ورب الكعبة الذي ثبت عليه أبوك حتى دخل الجنة . ثم حلف على ذلك ثلاث أيمان ولاء . ثم خَطَّ فِي الْبَطْحَاءِ خَطًّا بِيَدِهِ وَخَطَّ بِجَنْبَيْهِ خَطوطًا وقال : تَرَكَمَ نَبِيِّكُمْ عليه السلام عَلَى طَرَفِهِ وَطَرَفِهِ الْآخَرِ فِي الْجَنَّةِ . فَمَنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ أَخَذَ فِي هَذِهِ الْخَطُوطِ هَلَكَ .

٢٠ - ومما أنعم الله تعالى به عليّ حفظي لحرمة أشياخي أحياء وأمواتًا . فما زرت أحدًا منهم إلّا وأرى خدمته والتواضع له في الكلام والمعاملات والجلوس في مجلسه بطريق الأدب من الواجبات عليّ .

واعتقد أن رضاه سعادة لي في الدارين . وروي عن علي رحمته الله أنه قال : أنا عبد من علمني حرفًا واحدًا إن شاء باعني وإن شاء تركني .

واعتقد أن الذي حصل لي من العلم إنما هو من المادة التي أعطانها شينخي .

وأنا مع كثرة التلاميذ وشهرتي بين العلماء إذا زرت واحدًا من شيوخني ولو كان من صغار العلماء الغير المشهورين ( هذا باعتبار الظاهر وإلا فكل شيخ أكبر شأنًا من تلميذه ) أساعده حسب استطاعتي من وجوه شتى وأخدمه في المجلس خدمة تلميذ صغير لشيخ كبير تواضعًا وأداءً لبعض حقوقه وطلبًا لدعائه ورضائه . وأعد هذه الخدمة لنفسِي مسرةً وفخرًا وسعادةً وسيادةً .

وأكبس جسده وإن وجدت فرصة أمسح الزيت على رأسه مع حضور تلاميذي . ولا أنقبض ولا أخجل من خدمة الشيخ لأجل حضور طلبتي بل أفرح فرحًا

على أن الله تعالى وفقني لخدمة الشيخ .

٢١ - ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ أنه وفقني لإحياء السنة المطهرة وأعطاني حظًا من تبليغ السنة وإشاعتها وحبّ إلى نفسي هذا الشغل المبارك عملاً وفعلاً وقولاً .

وجعلني محدثاً شارحاً لأحاديث رسول الله صلّى الله عليه وآله ومفسراً لكتابه العظيم المجيد وأستاذًا للحديث والتفسير ومدرسهما .

فلا تمضي أكثر أوقاتي وساعات ليلي ونهاري إلّا في تدريس الحديث والتفسير ومطالعتهما وتحريرهما والتفكير فيهما .

حتى أن تدريسي كتب الحديث فقط ( فضلاً عن تفسير القرآن وتدريس التفسير وغيره ) ينتهي في بعض الأيام إلى خمس أو ست من الساعات متواليًا في كل يوم . فأتكلم على شرح الأحاديث المطهرة روايةً ودرايةً وسندًا ومتنًا واستنباطًا للمسائل الفقهيّة واستخراجًا للنكات والأسرار العلميّة والأدبيّة والدينيّة في مجلس مزدحم من التلاميذ ست ساعات أو خمس ساعات متتابعًا . والله الحمد الكثير والشكر .

و أرجو من سعة رحمة الله تعالى أن يتقبل مجالسي هذه العلميّة التدريسيّة بقبول حسن وأن يحشرني يوم القيامة في زمرة من وردت في حقهم آثار ورويت في فلاحهم أخبار مرفوعة سارة مبشرة تورث الطمانينة .

كما روى أبوسعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وآله أنه قال في حجة الوداع : نصّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها . فرب حامل فقه ليس بفقيه . رواه ابن حبان في صحيحه وغيره .

وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : نصّر الله امرأً سمع منّا شيئاً فبلغه كما سمعه . فرب مبلغ أوعى من سامع . رواه أبوداود والترمذي .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : اللهم ارحم خلفائي . قلنا : يا رسول الله ! ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي ويعلمونها الناس . رواه الطبراني في الأوسط .

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له . رواه مسلم .

٢٢ - ومما أنعم الله جل شأنه به علي أنه كره إلى قلبي البدعة والحدث في الإسلام أشد كراهية .

والمبتدعون العاكفون على القبور المنادون غير الله تعالى عند الشدائد والمصائب المقترفون للسيئات والحدث في الدين كثيرون في بلادنا بل في جميع بلاد الدول . والحمد لله تعالى حمداً كثيراً على أن عصمني من البدعة ومن حبّ المبتدعة الضلالة ومن صحبتهم والركون إليهم . والحمد لله جل شأنه على أن جلّني من أهل السنة والجماعة وهداني إلى حبه وحبّ صراطهم الصراط المستقيم وأرشدني إلى التمسك بسنة النبي ﷺ . فقد روى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : مَنْ تَمَسَّكَ بِسُنَّتِي عِنْدَ فُسَادِ أُمَّتِي فَلَهُ أَجْرُ مِائَةِ شَهِيدٍ .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ . رواه البخاري ومسلم .

وعن العرابض بن سارية رضي الله عنه مرفوعاً : إِيَّاكُمْ وَالْمُحْدَثَاتُ فَإِنْ كُلُّ مُحْدَثَةٍ ضَلَالَةٌ . رواه أبو داود والترمذي .

وروى ابن ماجه عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ شَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَإِنْ كُلُّ مُحْدَثَةٍ بَدْعَةٌ وَإِنْ كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ .

## التجنب عن السياسة

٢٣ - ومما أنعم الله تعالى به عليّ أنه حفظني عن أيّ علاقة بالسياسة . وأحمد الله تعالى على أن كره إليّ السياسة والدخول في هذا الميدان من أوّل زمن تحصيل العلم وتعلمه إلى هذا الزمان .

وما زلت ولا أزال أوصي تلاميذي بالاحتراز من السياسة . والله تعالى حبّب إليّ العلم ومطالعة الكتب وخدمة العلم والمسلمين من جهة التعليم والتدريس والتأليف .

وأشكر الله جلّ وعلا على أن عصمني من الدخول في حلبة السياسة . وما أحسنَ ما قيل : السياسة نار تضرم داراً دخلتها .

وقد جربنا أن من دخل في السياسة حرم الترقّي في العلم وفي خدمة العلم وحرّم رونق التعليم والتصنيف والتأليف والتدريس . هذا . والله الحمد .

هذا . والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

## محمد موسى البازي

استاذ الحديث والتفسير بالجامعة الأشرفية ، لاهور ، باكستان .

انتهت رسالة العلامة الشيخ البازي رحمته الله المشتملة على أحواله وترجمته . والآن نذكر مؤلفات الشيخ البازي رحمته الله تكميلاً لإفادة التائقين للفنون وقضاء لشوق المشتاقين للعلوم . وذلك حسب ما يناسب الكلام ويقتضيه المقام .

## فهرستُ مؤلفات الروحاني البازي

أعلى الله درجاته في دارالسلام و طيب آثاره

ندرج ههنا مؤلفات المحدث المفسر الفقيه الرحلة الحجة الشهير في الآفاق جامع المعقول و المنقول أمير المؤمنين في الحديث العلامة الأوحدي و الفهامة اللوذعي الشاعر اللغوي الأديب الشيخ مولانا محمد موسى الروحاني البازي و آثاره العلمية الخالدة . رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

﴿ قال الشيخ الروحاني البازي رحمته الله تعالى في بعض مؤلفاته : تصانيفي بعضها باللغة العربية وبعضها بلغة الأردو وبعضها بالفارسية وغيرها من الألسنة ثم إن بعضها مطبوعة وبعضها غير مطبوعة لعدم تيسر أسباب الطباعة . وبعضها صغار وبعضها كبار وبعضها في عدة مجلدات .

وقد وفقني الله تعالى للتصنيف في جميع الفنون الرائجة قديماً وحديثاً في علماء الإسلام رحمهم الله تعالى مثل فنّ علم التفسير و فنّ أصوله و علم رواية الحديث و علم الفقه و أصوله و علم اللغة العربية و الأدب العربي و علم الصرف و علم الاشتقاق و علم النحو و علم الفروق اللغوية و علم العروض و علم القافية و علم أصول العروض و في الدعوة الإسلامية و النصائح و علم المنطق و علم الطبيعى من الفلسفة و علم الإلهيات و علم الهيئة القديمة و علم الهيئة الحديثة و علم الأخلاق و علم العقائد الإسلامية و علم الفرق المختلفة و علم الأمور العامة و علم التاريخ و علم التجويد و علم القراءة . والله الحمد و المنة .

وكذلك درست بتوفيق الله تعالى في المدارس والجامعات كتب أكثر هذه الفنون إلى مدة . والله الحمد والمنة . ﴿

هذه أسماء نبذة من تصانيف الشيخ البازي رحمته الله في العلوم المختلفة  
والفنون المتعددة من غير استقصاء

### في علم التفسير

- ١ - شرح وتفسير لنحو ثلاثين سورةً من آخر القرآن الشريف . هو تفسير مفيد مشتمل على أسرار وعلوم .
- ٢ - أزهار التسهيل في مجلدات كثيرة تزيد على أربعين مجلدًا . هو شرح مبسوط للتفسير المشهور بأنوار التنزيل للعلامة المحقق البيضاوي .
- ٣ - أثمار التكميل مقدمة أزهار التسهيل في مجلدين .
- ٤ - كتاب علوم القرآن . يتن فيه المصنف البازي رحمته الله أصول التفسير ومبادئه وعلومه الكلية وأتى فيه بمسائل مفيدة مهمة إلى غاية .
- ٥ - تفسير آية ” قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ “ الآية . ذكر فيه المصنف البازي رحمته الله من باب سعة رحمة الله غرائب أسرار وعجائب مكنونة مشتملة عليها هذه الآية نحو سبعين سرًا وهذه أسرار لطيفة مثيرة لساكن العزمات إلى غرفات نيرات في روضات الجنّات . فتحها الله عز وجل على المصنف وقد خلت عنها زبر السلف والخلف . والله الحمد والمنة .
- ٦ - كتاب تفسير آيات متفرقة من كتاب الله عز وجل وهو مجموعة خطابات

تفسيرية كان المصنف البازي يلقيها على الناس ويذيعها بوساطة الراديو في باكستان وذلك إلى مدة .

٧ - كتاب ثبوت النسخ في غير واحد من الأحكام القرآنية والحديثية وحكم النسخ وأسواره ومصالحه . رسالة مهمة جداً فيها أسرار النسخ ما خلت عنها الكتب . كتبها المصنف البازي دمعاً لمطاعن غلام أحمد برويز رئيس طائفة الملاحدة المنكرين حجّة الأحاديث النبوية في الأحكام الإسلامية . أبطل فيها المصنف البازي رحمته الله اعتراضات هذا الملحد على الإسلام وعلى حكم النسخ . وذلك بعد ما اتفقت مناظرات قلمية وخطابية بين المصنف وبين هذا الملحد غلام أحمد وأتباعه .

٨ - فتح الله بخصائص الاسم الله . كتاب بديع كبير في مجلدين ضخمين ذكر فيه المصنف البازي رحمته الله نحو سبعمائة وخمسين من خصائص ومزايا للاسم الله (الجلالة) ظاهرية وباطنية لغوية وأدبية وروحانية ونحوية واشتقاقية وعددية وتفسيرية وتأثيرية . وهو من بدائع كتب الدنيا ما لا نظير له في كتب السلف والخلف ولا يطالعه أحد من العلماء أصحاب الذوق السليم والطبع المستقيم إلا وهو يتعجب مما اجتهد المصنف البازي في جمع الأسرار والبدائع .

٩ - رسالة في تفسير "هدى للمتقين" فيها نحو عشرين جواباً لحل إشكال تخصيص الهداية بالمتقين .

١٠ - مختصر فتح الله بخصائص الاسم الله .

## في علم الحديث

١ - شرح حصّة من صحيح مسلم .

- ٢ - شرح سنن ابن ماجه .
- ٣ - كتاب علوم الحديث . هذا كتاب مفيد مشتمل على مباحث و علوم من باب أصول الحديث رواية و دراية .
- ٤ - رياض السنن شرح السنن و الجامع للإمام الترمذي رحمه الله في مجلدات كثيرة .
- ٥ - فتح العليم بحل الإشكال العظيم في حديث " كما صليت على إبراهيم " . هذا كتاب كبير بديع لا نظير له . فتح الله تعالى فيه برحمته وفضله على المصنف البازي أبواباً من العلوم ما مستها أيدي العقول وما انتهت إليها عقول العلماء الفحول إلى هذا الزمان . ذكر المصنف في هذا الكتاب لحل هذا الإشكال العظيم نحو مائة و تسعين جواباً . قال بعض العلماء الكبار في حق هذا الكتاب : ما سمعنا أن أحداً من علماء السلف و الخلف أجاب عن مسألة دينية و معضلة علمية هذا العدد من الأجوبة بل ولا نصف هذا العدد .
- ٦ - أجر الله الجزيل على عمل العبد القليل .
- ٧ - كتاب الفرق بين النبي و الرسول . هذا كتاب بديع لطيف ذكر فيه المصنف البازي أكثر من ثلاثين فرقاً بين النبي و الرسول مع بيان عجائب الغرائب و غرائب العجائب و بدائع الروائع و روائع البدائع من باب علوم متعلقة بحقيقة النبوة و بشان الأنبياء عليهم الصلاة و السلام . و هذا الكتاب لا نظير له في الكتب .
- ٨ - كتاب الدعاء . كتاب كبير نافع مشتمل على أبحاث مهمة لا غنى عنها .
- ٩ - النفحة الربانية في كون الأحاديث حجة في القواعد العربية . هذا كتاب كبير أثبت فيه المصنف البازي أن الأحاديث حجة في باب العربية و اللغة . و هو من عجائب الكتب .
- ١٠ - مختصر فتح العليم .

- ١١ - كتاب الأربعين البازية .
- ١٢ - الكنز الأعظم في تعيين الاسم الأعظم . كتاب جامع في هذا الموضوع لم تر العيون نظيره في كتب المتقدمين ولم يقف أحد على مثيله في أسفار المتأخرين .
- ١٣ - البركات المكيّة في الصلوات النبوية . كتاب بديع مبارك ذكر فيه المصنف البازي أكثر من ثمانمائة اسم محقق من أسماء النبي ﷺ في صورة الصلوات على خاتم النبيين ﷺ .
- ١٤ - كتاب كبير على حجّة الأحاديث النبويّة في الأحكام الإسلامية . كتبها المصنّف دمعاً لمطاعن طائفة الملاحدة المنكرين حجّة الأحاديث النبويّة في الأحكام الإسلامية .

### في علم أصول الفقه

- ١ - شرح التوضيح والتلويح . التوضيح والتلويح كتاب مغلق دقيق محقق جدّاً في أصول الفقه ويدرس في مدارس الهند وباكستان وأفغانستان وغيرها . وهو كتاب عويص لا يفهم دقائقه وأسراره إلاّ الآحاد من أكابر الفن فشرحه المصنف البازي شرحاً محققاً وأتى فيه ببدايع النفائس ونفائس البدائع .

### في علم الأدب العربي

- ١ - شرح مفصل لديوان أبي الطيّب المتنبي .
- ٢ - شرح آخر مختصر لديوان أبي الطيب .
- ٣ - خصائص اللغة العربيّة ومزاياها . هو كتاب ضخم نفيس لا نظير له في بابهِ فصل فيه المصنف البازي رحمته الله الفضائل الكلية والجزئية لهذه اللغة المباركة

وأتى فيه بلطائف وغرائب وبدائع وروائع تسر الناظرين وتهز أعطاف الكاملين وحق ما قيل : كم ترك الأول للآخر .

- ٤ - رشحات القلم في الفروق . هذا الكتاب مما يحتاج إليه كل عالم ومتعلم لم يصنف في هذا الموضوع أحد قبل ذلك أثبت فيه المصنف البازي علوً وحقائق الفروق ودقائق الحدود ولطائف التعريفات للمصدر الصريح والمصدر المأول وحاصل المصدر واسم المصدر وعلم المصدر والجنس واسم الجنس وعلم الجنس والجمع واسم الجمع وشبه الجمع والجنس اللغوي والفقهية والعرفي والمنطقي والأصولي ونحو ذلك من المباحث المفيدة إلى غاية .
- ٥ - شرح ديوان حسان رحمته الله تعالى .
- ٦ - الطوبى . قصيدة في نظم أسماء الله الحسنى شهيرة طبعت في صورة رسالة مستقلة أكثر من خمس وعشرين مرة استحسنتها العوام والخواص واستفادوا منها كثيرًا .
- ٧ - الحسنى . قصيدة في نظم أسماء النبي صلى الله عليه وآله طبعت في صورة رسالة منفردة مرارًا .
- ٨ - المباحث الممهدة في شرح المقدمة . رسالة نافعة في مباحث لفظ المقدمة الواقع في الخطب .
- ٩ - ديوان القصائد . مشتمل على أشعاري وقصائدي .

## في علم النحو

- ١ - بغية الكامل السامي شرح المحصول والحاصل لملا جامي . هذا شرح مبسوط محتو على مباحث وحقائق متعلقة بالفعل والحرف والاسم وحدودها وعلاماتها ووقوعها محكومًا عليها وبها وغير ذلك من أبحاث تتعلق بهذا الموضوع . وهذا كتاب لا نظير له في كتب النحو . فيه بدائع وحقائق

خلت عنها كتب السلف والخلف . وكتب بعض كبار العلماء في تقريره :  
هذا الكتاب غاية العقل في هذا الموضوع . ومن أراد أن يطلع على حقائق  
الاسم والفعل والحرف فوق هذا وأكثر من هذا فليستح .

٢ - التعليقات على الفوائد الضيائية للجامي . هذا شرح الكتاب للعلامة ملا  
جامي . وهو كتاب معروف ومتداول في ديار باكستان والهند وأفغانستان  
وبنغله ديش وغيرها ويدرس في مدارسها .

٣ - النجم السعد في مباحث " أمابعد " . هذا كتاب مفيد لطيف بين فيها  
المصنف البازي رحمته الله مباحث فصل الخطاب لفظة " أمابعد " وأول قائلها  
وحكمها الشرعي وإعرابها وما ينضاف إلى ذلك من المباحث المفيدة وذكر  
نحو ١٣٣٩٧٤٠ وجهًا وطريقًا من وجوه إعراب وطرق تركيب يحتملها  
" أمابعد " . وهذا من عجائب اللغة العربية فانظر إلى هذه الكلمة المختصرة  
وإلى هذه الوجوه الكثيرة .

٤ - لطائف البال في الفروق بين الأهل والآل . هو كتاب صغير حجمًا كبير  
مغزى نافع جدًا لا مثيل له في موضوعه . جمع فيه المصنف البازي فروقًا  
كثيرة ومباحث ودقائق يجهلها كثير من الناس ويحتاج إليها العلماء .

٥ - نفحة الریحانه في أسرار لفظة سبحانه . رسالة مفيدة مشتملة على أسرار هذه  
اللفظة .

٦ - الطريق العادل إلى بغية الكامل .

٧ - كتاب الدرّة الفريدة ، في الكلم التي تكون اسمًا وفعلاً و حرفاً أو حوت قسمين  
من أقسام الكلمة الثلاثة . ذكر المصنف رحمته الله في هذا الكتاب الذي هو  
نظير نفسه كلمات تكون اسمًا مرة و حرفاً حيناً و فعلاً مرة أخرى . وهذا من  
غرائب كتب الدنيا وما لا مثيل له .

- ٨ - رسالة في عمل الاسم الجامد .
- ٩ - النهج السهل إلى مباحث الآل والأهل . كتاب نافع لأولى الألباب وسفر رافع لدرجات الطلاب لم تسمح في هذا الموضوع قريحة بمثاله ولم ينسج في هذا المطلوب ناسج على منواله . كتاب فريد جمع أبحاث الأهل والآل منها الفروق بين هذه اللفظين التي بلغت أكثر من خمسة وثلاثين فرقاً ومنها الأقاويل في أصل الآل ومنها المباحث والأقوال في محمل آل النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بهم وغير ذلك من المباحث المفيدة المهمة جداً .
- ١٠ - رسالة بديعة في حقيقة المشتق .
- ١١ - رسالة في حقيقة الفعل .
- ١٢ - رسالة في حقيقة الحرف .

### في علم الصرف

- ١ - كتاب الصرف . هو كتاب نافع على منوال جديد .
- ٢ - التصريف . كتاب دقيق في هذا الفن لا نظير له .
- ٣ - كتاب الأبواب وتصريفاتها الصغيرة والكبيرة .

### في علمي العروض والقوافي

- ١ - الرياض الناضرة شرح محيط الدائرة .
- ٢ - العيون الناضرة إلى الرياض الناضرة . هذا كتاب لطيف ومفيد جداً مشتمل على أصول هذا الفن وأنواع الشعر وما يتعلق بذلك من البدائع والحقائق الشريفة .
- ٣ - كتاب الوافي شرح الكافي . هذا شرح مبسوط للكتاب المشهور بالكافي .

## في اللغة العربية

- ١ - كتاب الفروق اللغوية بين الألفاظ العربية هو كتاب نافع جدًا لكل عالم ومتعلم وبغية مشتاق الأدب العربي أوضح فيه المصنف فروق مآت ألفاظ متقاربة معنى .
- ٢ - نعم التّول في أسرار لفظة القول . كتاب مفيد فصلت فيه أبحاث ومساءل متعلقة بلفظة القول ومادة "ق ، و ، ل" . وأتى فيه المصنف البازي أسرارًا وأثبت بالدلائل أن هذا البناء بحر فحدث عن البحر ولا حرج .
- ٣ - كتاب زيادة المعنى لزيادة المبنى . ذكر المصنّف فيه أن زيادة المادة والحروف تدلّ على زيادة المعنى وأتى بشواهد من القرآن والحديث واللغة وأقوال الأئمة .
- ٤ - فتح الصمد في نظم أسماء الأسد المعروف بلقب نظم الفقير الروحاني في رثاء الشيخ عبدالحق الحَقّاني . هذه قصيدة فريدة لا نظير لها في الماضي قد جمع فيها المصنف ما ينيف على ستمائة من أسماء الأسد وما يتعلق بالأسد وهي في رثاء المحدث الكبير مسند العصر جامع المعقولات والمنقولات شيخ الحديث مولانا عبدالحق رحمته الله مؤسس جامعة دارالعلوم الحَقّانية ببلدة أكوره ختك .
- ٥ - كتاب كبير في أسماء الأسد وما يتعلق بالأسد .
- ٦ - رسالة في وضع اللغات .

## في النصح والدعوة الإسلامية العامة

- ١ - تعليم الرفق في طلب الرزق .
- ٢ - استعظام الصغائر .
- ٣ - تنبيه العقلاء على حقوق النساء .

- ٤ - ترغيب المسلمين في الرزق الحلال وطعمة الصالحين .
- ٥ - منازل الإسلام .
- ٦ - فوائد الاتفاق .
- ٧ - عدل الحاكم ورعاية الرعية .
- ٨ - جنة القناعة .
- ٩ - أحوال القبر وذكر ما فيها عبرة .
- ١٠ - الموت وما فيه من الموعظة .
- ١١ - من العاقل وما تعريفه وحده .
- ١٢ - التوحيد ومقتضاه وثمراته .

### في علم التاريخ

- ١ - تحرير الحسب بمعرفة أقسام العرب وطبقات العرب . كتاب مفيد فيه بيان طبقات العرب وتفصيل أقسامهم وما ينضاف إلى ذلك .
- ٢ - الصحيفة المبرورة في معرفة الفرق المشهورة . بين المصنف البازي في هذا الكتاب أحوال الفرق في المسلمين وتفاصيل مؤسس كل فرقة .
- ٣ - مرآة التجباء في تاريخ الأنبياء . هذا كتاب تاريخي مشتمل على أهم واقعات الأنبياء وتواريخهم عليهم الصلاة والسلام .
- ٤ - التحقيق في الزنديق . رسالة لطيفة فيها تفصيل تعريف الزنديق وتحقيق لفظه وبيان مصداقه من الفرق الباطلة وحقق فيه المصنف البازي رحمته الله مستدلاً بالكتاب والسنة وأقوال الأئمة الكبار أن الفرقة القاديانية أتباع المتنبي غلام أحمد الكذاب الدجال من الزنادقة وأنه لا يجوز إبقاؤهم في

- الدول الإسلامية بأخذ الجزية عنهم بل يجب قتلهم .
- ٥ - عبرة السائس بأحوال ملوك فارس . فصل المصنف البازي رحمته الله تعالى فيه تراجم ملوك فارس حسب ترتيب تملكهم وأحوال طبقتي ملوكهم الكينية والساسانية وما آل إليه أمرهم وفي ذلك عبرة للمعتبرين .
- ٦ - غاية الطلب في أسواق العرب . كتاب أدبي تاريخي ذكر فيه المصنف البازي تواريخ الأسواق المشهورة في العرب وما يتعلق بذلك الموضوع من حقائق أدبية .
- ٧ - إعلام الكرام بأحوال الملائكة العظام . بلغة أردو .
- ٨ - تراجم شارحي تفسير البيضاوي ومُحْشِيهِ .
- ٩ - الطاحون في أحوال الطاعون .
- ١٠ - النظرة إلى الفترة . كتاب صغير مهم تاريخي في مصاديق زمن الفترة وأقسامها بأحكامها وما يتعلق بهذا الموضوع .
- ١١ - تاريخ العلماء والأعيان .
- ١٢ - ترجمة سلمان الفارسي رحمته الله تعالى .
- ١٣ - توجيهات علمية لأنوار مقبرة سلمان الفارسي رحمته الله تعالى . كتاب بديع بين فيه المصنف رحمته الله تعالى نحو ثلاثين توجيهاً علمياً لأنوار قبر سلمان الفارسي رحمته الله تعالى .

### في علم المنطق

- ١ - شكر الله على شرح حمد الله للسنديلي . كتاب حمد الله شرح سلم العلوم للشيخ العلامة حمد الله السنديلي كتاب كبير مغلق دقيق محقق جداً في المنطق وهو مما يقرأ ويدرس في مدارس الهند وباكستان وأفغانستان وغيرها

لازما ولا يفهم دقائقه وأسراره إلا بعض أكابر الفن والمصنف البازي رحمته الله شهرة في حل هذا الكتاب فشرحه شرحا محققا وأتى فيه ببدائع .

٢ - التعليقات على شرح القاضي مبارك لسلم العلوم . كتاب القاضي مبارك

كتاب نهائي في المنطق وأشهر كتاب في هذا الفن . قد اشتهر بين العلماء والطلبة بأنه عويص وعسير فهما لأجل العبارات الدقيقة الجامعة للأسرار العلمية وأنه لا يقدر على تدريسه وفهمه إلا القليل حتى قيل في حقه : كاد أن يكون مجملا مبهما . وهذا الكتاب يدرس في مدارسنا وجامعاتنا فشرحه المصنف البازي شرحا مبسوطا وسهل فهمه للعلماء والطلبة .

٣ - التعليقات على سلم العلوم .

٤ - التعليقات على شرح مير زاهد على ملا جلال .

٥ - الثمرات الإلهامية لاختلاف أهل المنطق والعربية في أن حكم الشرطية هل

هو بين المقدم والتالي أو هو في التالي . بين المصنف البازي ثمرات و نتائج اختلاف الفريقين المذكورين في محل القضية الشرطية هل هو فيما بين الشرط والجزاء أو في الجزء فقط و فرع على ذلك غير واحد من أدق مسائل الحنفية والشافعية وغير ذلك من الأسرار وهو كتاب عويص لا يفهمه إلا الآحاد من أكابر الفن ولا نظيره .

٦ - شرح بحث الوجود الرباطي من كتاب حمد الله (باللغة العربية) .

٧ - شرح بحث الوجود الرباطي من كتاب حمد الله ( بلغة الأردو ) .

٨ - التحقيقات العلمية في نفي الاختلاف في محل نسبة القضية الشرطية بين

علماء المنطق وعلماء العربية . هذا كتاب لانظير له عويص لا يفهمه إلا بعض الأفاضل الماهرين في المعقول والمنقول حقق فيه المصنف البازي أن هذا

الاختلاف وإن كان مشهوراً مسلماً لكن الحق أنه لا خلاف بين هاتين الطائفتين وأن محل النسبة إنما هو بين الشرط والجزاء عند كلا الفريقين أهل المنطق وأهل العربية وأيد المصنف مدعاه هذا بإيراد حوالات كتب النحو و ذكر أقوال أئمة النحو و حقق ما لا يقدر عليه إلا مَنْ كان ذامطالعة واسعة جداً .

### في الطبيعات والإلهيات من الفلسفة

- ١ - تعليقات على كتاب صدرا شرح هداية الحكمة للعلامة الصدر الشيرازي .
- ٢ - تعليقات على كتاب ميرزاهد شرح الأمور العامة .

### في علم الفلك القديم اليوناني البطليموسي

- ١ - شرح التصريح على التصريح . هذا شرح جامع مبسوط لكتاب التصريح المشهور المتداول في مدارس الهند وباكستان وأفغانستان وغيرها .
- ٢ - التعليقات على شرح الجعيني . هذه التعليقات جامعة لمسائل علم الفلك القديم مع ذكر مسائل الفلك الحديث بالاختصار . وكتاب شرح الجعيني متداول في دروس مدارسنا .
- ٣ - نيل البصيرة في نسبة سبع عرض الشعيرة . فصل المصنف البازي رحمته الله في هذا الكتاب العجيب مسائل مشكلة ومباحث مغلقة منها أن الجبال هل تضر في الكروية الحسية للأرض أم لا ، بحث فيه المصنف على تعيين أعظم الجبال ارتفاعاً في الزمان الحاضر وفي العهد القديم ثم بين نسبة أعظم الجبال ارتفاعاً إلى قطر الأرض بياناً شافياً .
- ٤ - كتاب أبعاد السيارات والثوابت وأحجامهن حسبما اقتضاه علم الفلك القديم

البطليموسي .

- ٥ - كتاب وجوه تقسيم الفلاسفة للدائرة ٣٦٠ جزء قد أجمع الفلاسفة منذ أقدم الأعصار على تقسيم الدائرة إلى ثلاثمائة وستين درجة ولا يدري الفضلاء فضلاً عن الطلبة تفصيل وجوه ذلك . فذكر المصنف البازي في هذا الكتاب الذي هو نظير نفسه وجوهاً كثيرة غريبة بديعة قد شرح الله تعالى لها صدره وتفرّد بها حيث لم يخطر إلى الآن هذه الوجوه على قلب أحد من العلماء .

### في علم الفلك الحديث الكوبرنيكسي

- ١ - الهيئة الكبرى . كتاب كبير مفضل .
- ٢ - سماء الفكرى شرح الهيئة الكبرى . هذا شرح لطيف مفيد جداً صنف المصنف الروحاني البازي رحمته الله هذا المتن الهيئة الكبرى بإشارة جمع من أكابر العلماء وأماثل الفضلاء ثم شرحه أيضاً بطلبهم وإشارتهم .
- ٣ - الشرح الكبير للهيئة الكبرى .
- ٤ - كتاب الهيئة الكبيرة . كتاب كبير جامع لمسائل الفن لا نظير له .
- ٥ - أين محلّ السماوات السبع . هذا كتاب نفيس مهمّ لم يصنّف أحد قبل هذا في هذا الموضوع . صنّفه المصنف البازي لدفع مطاعن المتنوّرين والفجرة حيث زعموا أن بنيان الإسلام صار متزلزلاً وقصره أصبح خاوياً ، إذ بطلت عقيدة السماوات السبع القرآنية لأجل إطلاق السفن الفضائية والصواريخ إلى القمر وإلى الزهرة وغير ذلك من السيارات فدمغ المصنف في هذا الكتاب العظيم مطاعنهم بأدلة مقنعة وأثبت أن هذه الأسفار الفضائية تؤيد الإسلام وأصوله وأنها لا تصادم السماوات القرآنية .
- ٦ - هل للسّموات أبواب ( باللغة العربي ) .

- ٧ - هل للسماوات أبواب ( بلغة الأردو ) .
- ٨ - هل الكواكب و النجوم متحركة بذاتها ( باللغة العربي ) .
- ٩ - هل للنجوم حركة ذاتية ( بلغة الأردو ) .
- ١٠ - كتاب السدم و المجرات و ميلاد النجوم و السيارات ( باللغة العربي ) .
- ١١ - هل السماء و الفلك مترادفان ( باللغة العربي ) .
- ١٢ - السماء غير الفلك شرعاً ( بلغة الأردو ) . حقق المصنف في هذين الكتابين اللطيفين البديعين أن السماء تغاير الفلك شرعاً و أن السماء فوق الفلك و أن النجوم واقعة في أفلاك لا في أثخان السماوات . واستدل في ذلك بنصوص إسلامية كثيرة و بأقوال كبار علماء علم الفلك الجديد و بأقوال أئمة الإسلام .
- ١٣ - عمر العالم و قيام القيامة عند علماء الفلك و علماء الإسلام ( بلغة الأردو ) .
- ١٤ - الفلكيات الجديدة . من عجائب كتب الفن كتاب جامع لأصول هذا الفن لا نظير له و لكونه جامعاً متفرداً في موضوعه و أسلوب بيانه قرره علماء دولتنا في نصاب كتب المدارس و الجامعات و جعلوا تدريسه لازماً في جميع الجامعات و المدارس .
- ١٥ - كتاب أسرار تقرر الشهور و السنين القمرية في الإسلام .
- ١٦ - كتاب شرح حديث ” أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يصلي العشاء لسقوط القمر لليلة الثالثة “ .
- ١٧ - التقاويم المختلفة و تواريخها و أحوال مبادئها و تفاصيل ذلك .
- ١٨ - أين مواقع النجوم هل هي في أثخان السماوات أو تحتها عند علماء الإسلام و عند أصحاب الفلسفة الجديدة .

- ١٩ - قدر المدة من الفجر إلى طلوع الشمس . هذا كتاب دقيق لا يفهمه إلا المهرة .  
ألفه المصنف عند تحكيم أكابر العلماء إتياء في هذه المسئلة الكثيرة الاختلاف  
وقد اختلف العلماء والعوام في هذه المسئلة كثيرًا حتى أفضى الأمر إلى  
الجدال والقتال وذلك إلى عدة سنين فجعلوا المصنف البازي حكمًا  
والتمسوا منه أن يحقق الحق والصواب فكتب المصنف هذا الكتاب  
وأوضح فيه الحسابات الدقيقة لسير الشمس فاستحسن العلماء هذا الكتاب  
جدًا واعتقدوا صحة ما فيه وعملوا على وفق ما حقق المصنف وارتفع النزاع  
واضمحل الباطل .
- ٢٠ - هل السماوات القرآنية أجسام صلبة أو هي عبارة عن طبقات فضائية غير  
مجسمة . هذا كتاب مهم وبتديع جدًا .
- ٢١ - هل الأرض متحركة ؟ هذا كتاب مفيد جدًا جمع فيه المصنف البازي أقوال  
علماء الإسلام وآراء الفلاسفة من القدماء والمحدثين مما يتعلق بهذا الموضوع .
- ٢٢ - كتاب عيد الفطر وسير القمر . فيه أبحاث جديدة مفيدة مهمة مثل بحث  
المطالع وتقدم عيد مكة على عيد باكستان بيوم أو يومين . كتبها المصنف  
البازي رحمته الله دمعًا لمطاعن المتنورين الملحدون على علماء الدين بأنهم لا يعرفون  
العلوم الجديدة .
- ٢٣ - القمر في الإسلام والهيئة الجديدة والقديمة .
- ٢٤ - قصة النجوم . هو كتاب ضخم .
- ٢٥ - كتاب الهيئة الحديثة . كتاب كبير جامع للمسائل والأبحاث . أول كتاب  
ألف باللغة العربية في هذا الفن في ديار الهند وإيران وأفغانستان وباكستان  
وغيرها ومع هذا هو أول كتاب صنفه المصنف البازي رحمته الله في هذا الفن .

- ٢٦ - شرح الهيئة الحديثة ( بلغة الأردو ).
- ٢٧ - الهيئة الوسطى ( باللغة العربي ).
- ٢٨ - النجوم النشطى شرح الهيئة الوسطى ( بلغة الأردو ).
- ٢٩ - الهيئة الصغرى ( باللغة العربي ).
- ٣٠ - مدار البشرى شرح الهيئة الصغرى ( بلغة الأردو ).
- ٣١ - ميزان الهيئة .

### في الموضوعات المتفرقة

- ١ - كتاب أسرار الإسرائ إلى بيت المقدس قبل العروج إلى السماء . هذا كتاب لطيف جامع لكثير من الحكم والأسرار في الإسرائ إلى بيت المقدس .
- ٢ - الخواص العلمیة للاسمین محمد وأحمد اسمی نبینا صلی الله علیه وسلم .
- ٣ - كتاب الحکمة في حفظ الله الکعبة من أصحاب الفیل دون غیرهم . ذکر المصنف البازي رحمته الله تعالى في هذا الكتاب الصغیر أسراراً و حکماً مخفية في حفظ الله تعالى بيت الله من أصحاب الفیل دون غیرهم من أصحاب الحجاج الظالم ومن الملاحدة الباطنية . وهذه الأسرار لا توجد في الكتب . صنفه البازي باقتراح بعض أكابر العلماء .
- ٤ - كتاب الحکایات الحکمیة .
- ٥ - فردوس الفوائد . کتاب کبیر في عدة مجلدات .



انحرف في نظام كالملاح في طعام

# بَغِيضُ الْكَامِلِ السَّعْيِ

شرح

# المَحْضُ وَالْمَصْلُوحُ

مع حاشيت

الشيخ العلامة النجاشي الكامل

كلاهما إمام المحدثين نجم المفسرين زبدة المحققين  
العلامة الشيخ مولانا محمد موسى الروحاني البازي  
رحمة الله تعالى وأعلى درجاته في دار السلام

إدارة التصنيف والأدب



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اعادة النظر قبل الطبعة الخامسة

لما طبع هذا الكتاب المسمّى . ببغية الكامل السامى شرح المحصول والحاصل للجامى . اقبل عليه العلماء والطلبة اقبالا اعظم مما كان متوقّعا . و نفذت النسخ منه في مدّة قليلة .

ثم طبع مرّة ثانية ثم مرّة ثالثة و رابعة . و انتهت النسخ منه في زمان قليل و كثر طلب العلماء و الطلبة له و اقترحوا الطبعة الخامسة . و كنت منتظرا لفرصة اسرّح النظر في مضامينه مرّة ثانية . و أُعيد التدبّر في بعض مباحثه كرّتين فوجدتُ بحمد الله و توفيقه فرصة قبل شهر رمضان سنة ١٤١٤ هـ .

فبدأت فيما اردته و شرعت فيما قصدته من النظر و التدبّر في تحريز مسائل هذا الكتاب و تهذيب أبحاثه مرة ثانية .

لكن قبل اكمال هذا المقصود قدّر الله تعالى لى السّفر الى الحرمين الشريفين لاداء العمرة في شهر رمضان المبارك . فاكملت ما كنت بصددّه في الحرمين الشريفين مكة المباركة و المدينة المنورة . والله الحمد و المنة .

و بعد ما فرغت من امر النظرة الثانية في هذا الكتاب و ما اقتضته من المحو و الاثبات تفكرت فيه . فرأيت كأنه كتاب آخر يغير كتاب بغية الكامل .

و ذلك لكثرة ما وقع فيه من التصرف في أساليب عباراته و في تقرير مباحثه و ترتيب مسائله و الاطناب و الاختصار لبعض مطالبه و ما ينضاف الى ذلك من زيادة أبحاث شريفة مطبوعة و بدائع و نكات غريبة مسهبة لم تكن موجودة من قبل في اصل الكتاب .

و هذه الزيادات في ظني أكثر من ثلث اصل الكتاب . فلولا المشاركة في بعض العبارات و التوافق في عدة مباحث لجعلته كتاباً آخر مستقلاً باسم جديد غير اسم بغية الكامل .

فليتنبه القراء الكرام لهذه الزيادات والتغييرات في اصل الكتاب .  
و اسأل الله تعالى ان يتقبله قبولاً حسناً و أن يجعله مباركاً نافعاً  
لاهل العلم . و هو مُجيب الدَّعَوَات و على كل شئ قدير . و صَلَّى الله  
تعالى على نبيّه محمد و آله و اصحابه اجمعين .

الفقيه العاجز محمد موسى عفا الله عنه

١٠ شوال سنة ١٤١٤هـ

المدينة المنورة



## تقريظ العلامة المحدث الحجّة الشهير في الآفاق

شيخ المشايخ جامع المعقول و المنقول امير المؤمنين في الحديث

مولانا عبدالحق ( رحمه الله تعالى ) مدير الجامعة المشهورة

دارالعلوم الحقانية ببلدة اكوره ختك

الحمد لله العلى المتعالى على نعمائه المتتالية . و آلائه المتواليه . و  
على عطاياه الجليله و مِنْه الجزيله . و نصلى و نسلّم على رسوله الذى  
أرسله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله و أيّده بنصر منه و  
بالمؤمنين . و أزرّ أزره باعجاز كتابه المتين . و لسان الذين يُلحدون إليه  
اعجميّ و هذا لسان عربيّ مبين .

فاح كلامه الطيب بعبقات الحجج الظاهرة . وفوحات المعجزات  
الباهرة . كيف لا و ما كان ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يُوحى . و  
كان افصح العرب و العجم بيد انه من قريش .  
فعلت فصاحةً كلامه و فاقت بلاغةً مرامه على فصاحة كلّ  
فصيح اللسان و بلاغة كل بليغ البيان .

و على آله و اصحابه الذين ورثوا الكتاب و الهدى و العلم مع  
التقوى . وسعوا سعيًا حيثًا في نشر احكام الشريعة ومسائلها وفي كشف  
اسرار النصوص و دلائلها فصارت امّته امّةً وسطًا عالمة . و اصبحت ملّته  
ملّة قيّمة سالمة .

اما بعد . فانّ النحو من أهمّ العلوم الادبيّة واجلّ الفنون العربيّة .  
به يكشف عن وجوه اعجاز كلام الله تعالى كما أنّ به تبدو الحكم

المكتونة و الاحكام المكتومة و الاسرار العربية المخفية . و النكات  
الاعرابية العلية في كلام الله تعالى و كلام رسوله ﷺ . فلولاً النحاة  
الثقات ونحو الفضلاء الأثبات لاستعجمت على العجم آيات الله البينات  
و عجزت العرب العرباء عن معرفة طرائق الاعراب و وجوه القراءات .

و لما اراد الله تعالى أن يحفظ كتابه المجيد وكلامه الحميد و أن  
يصون الآيات من التحريفات الى يوم التناد و ابد الآباد كما نصّ عليه في  
كتابه الكريم . قلب قلوب طائفة من العلماء الالباء و عطف أفئدة جماعة  
من المهرة الادباء منذ القرن الاول الى أن يصرفوا أعمارهم . ويذلوا  
بمجهودهم في خدمة لسان كتابه الكريم و لغة احاديث رسوله العظيم .

فافرغوا وسعهم و بذلوا جهدهم في خدمة الفنون الادبية و  
العلوم العربية من اللغة والنحو والصرف والمعاني و البيان و البديع كشفاً  
و توضيحاً و تفسيراً و تأويلاً .

فلله درهم ثم لله درهم شكر الله تعالى سعيهم و جزاهم عن  
الاسلام و المسلمين خيراً .

و من تلك الطائفة الرحمانية و الجماعة الموقفة الربانية اخونا في  
الله الفاضل الاجلّ نخبة الاقران والامثال الذكيّ الالمعيّ المتوقّد من الكرماء  
الخلّصان و الاخوان الخلاّن مولانا المولوى محمد موسى الروحاني البازى  
بلغه الله تعالى الى ذروة العلى .

فهو لا يزال مُشمرّاً عن ساق الجِدِّ لاداعة العلوم الادبية العربية  
و اشاعة الفنون الدينية و العقلية . منفقاً شبابه و عزيز عمره في التدريس  
و التأليف و التعليم و التصنيف .

ثم انّ لهذا المؤلّف الكريم مزايا دينيّة جميلة ومناقب علميّة جليّة  
من الله تعالى بها عليه وخصّه بها وهو الآن في عنفوان شبابه .

و كان هذا المؤلّف المذكور في زمن تعلّمه قد تعلّم و درس في  
جامعتنا دارالعلوم الحقانيّة الى مدّة و قرأ و مكث فيها سنين عدّة . وكان  
هو مدّة دراسته و زمن قراءته و تعلّمه في جامعتنا دارالعلوم الحقانيّة فائقاً  
على الأقران ذكاءً و علماً .

و كانت آثار النجابة عليه ساطعة باهرة و امارات الكرامة عليه  
نيرة ظاهرة .

و كانت خصاله الطيّبة الجميلة و شمائله الطاهرة الجزيلة و بشدّة  
شغفه بالعلم و مداومته على حفظ الكتب و مطالعتها و مواظبة اقباله  
على الأخذ و الاستفادة تنبئ عن ماله العزيز الحميد و عن مستقبله العلى  
السعيد .

هذا وقد ابتهجت اشدّ الابتهاج و سررت غاية السرور اذ رأيتُ  
كتابه الاغرّ و مؤلّفه الانور " بغية الكامل شرح المحصل و الحاصل "  
مع حاشيته " الطريق العادل " لهذا المؤلّف . و قد طالعت عدّة مواضع  
من هذا الكتاب الاجلّ و المؤلّف الامثل .

و هو كتاب لا نظير له في الباب . حيث يحتوي على غرر فوائد  
المنقول . و درر فرائد المعقول .

فالحقّ ان هذا الكتاب لحسن ترتيبه و سهولة تبويبه يغني عما  
سواه السائل و المسؤول و حرى بان يتلقّى بكل القبول .

و اسأل الله تعالى أن يتقبّله قبولاً حسناً و أن يجعل سعى مؤلّفه

مشكوراً و عملَه هذا مبروراً و أن يبارك الله تعالى في بقيّة حياته و أن  
يُوفِّقَه توفيقاً بعد توفيق لخدمة الدين القويم و نشر العلوم النبويّة . و  
صلّى الله تعالى على نبيّه أولاً و آخرًا .

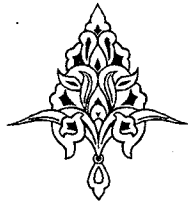
( مولانا ) عبد الحق عفى عنه

مدير جامعة دارالعلوم الحقانيّة

اكوره ختك . مديرية بشاور .

باكستان .

٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٨٣هـ



تقريظ العالم الكبير المحقق المدقق المحدث المفسر شيخ المشايخ  
مولانا شمس الحق الافغانى ( رحمه الله تعالى ) الاستاذ سابقاً  
في الجامعة الشهيرة جامعة دارالعلوم بديوبند ( الهند )  
و الوزير سابقاً في دولة قلات

الحمد لله و الصلاة و السّلام على رسوله محمد و آله و اصحابه  
اجمعين . اما بعد .

فان من اجل الكتب النحوية التي طالعته كتاب " بغية الكامل  
السامى شرح المحصول والحاصل للجامى " و هذا الكتاب اعجبني كثيراً  
و زاد في علمى كبيراً .

كتاب جامع لمباحث الاسم و الفعل و الحرف و بدائعها و حاو  
على اسرار هذه الاقسام الثلاثة للكلمة و روائعها . و مشتمل على دقائقها  
و حقائقها . و غرائبها و عجائبها .

كتاب بديع لا نظير له و سفر رفيع لامثال له . و من شكّ فيما  
سطرنا فليخبرنا بمثاله او بما يقاربه في هذه التدقيقات . و يشابهه في تلك  
التحقيقات . و لن يجد اليه سبيلاً و لا في كتب السلف له مثيلاً .

فسبحان الله من مؤلفه . ثم سبحان الله من مصنّفه . على اظهار  
هذه المكنونات و ابداء هذه المخفّيات و تحرير هذه المكتومات .

من اين اتى بها و من اين وجد اليها سبيلاً . وجداناً ليس وراءه  
مطلّع لناظر . ثم كيف هذبها و جمعها جمعاً ليس فوقه مرتقى لصاعد .

وما حيرنى كتاب كما حيرنى هذا الكتاب الانيق . وما أدهشني  
سفر كما ادهشني هذا السفر الدقيق .

فهذا الكتاب عندى في موضوعه غاية العقل الانسانى و بغيته .  
و نهاية الفكر البشرى و نهمة .

ثم انى حاو على مسائل النحو كلها ودرست كتبه مدة مديدة .  
و طالعت كتب مكاتب الهند و باكستان و مكاتب دول متعددة من  
دول العجم و العرب . فلم ار لهذا الكتاب اللطيف نظيراً . و لن يراه  
احد غيرى .

فمن اراد مباحث الاسم والفعل والحرف اكثر من هذا او اجلى  
و ادقّ و اشفى من هذا فليستح .

ثم انى بفضل الله و توفيقه من سعة مطالعتي لكتب النحو و ما  
فيها من المسائل كنت اظنّ من الامور المتعدّرة وجود كتاب نحوى و  
مطالعة سفر جديد من اسفار النحو يفيدنى علماً جديداً . ويزيد فى علمى  
زيادةً .

لكنّ كتاب بغية الكامل حيرنى وسرّنى كثيراً . فقد افادنى علماً  
بمسائل كثيرة ما كنت ادريها و كشف الله تعالى به علىّ فوائد كبيرة ما  
خطرت على بالى . و انجدنى دقائق و بدائع ما كنت اعرفها من قبل .

و ليست المبالغة فى المدح من عادتى . لكن كتاب بغية الكامل  
فاجأنى بدقة بالغة ما كنت اظنّها شيئاً مذكوراً و امراً موجوداً .

فكتبتُ ما كتبتُ وما كتبت الاّ حقاً . وسوف يصدّقني من طالع  
هذا الكتاب بدقة و انصاف . و سيقول : كم ترك الاول للآخر .

و يزيدنى حيرةً و عجباً انّ مؤلّفه العلامة المحقق الجامع للمعقول  
والمنقول محمد موسى الروحانى البازى ( حفظه الله تعالى من كل آفة )  
من الشباب بل هو في عنفوان شبابه ..

فاذا كانت مثل هذا نتائج عنفوان شبابه . فقيسوا عليها ثمرات  
علومه في بقية حياته . اللهم زد فزدا و لا تنقص .  
و ارجو له في المستقبل ان يصير امام علماء عصره . و الله على  
كلّ شيء قدير . و صلّى الله على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين .

( شيخ التفسير مولانا ) شمس الحق الافغانى ( غفرله )

( بلدة ) بهاولپور ٥ محرم سنة ١٣٨٤ هـ



تقريظ استاذ العلماء و الفضلاء المحدث الكبير العلامة  
بقية السلف و مرجع الخلف الرحلة مولانا المحترم خير محمد  
مدير جامعة خير المدارس ملتان ( رحمه الله تعالى )

الحمد لله حمداً يليق بشانه و جلاله . و الصلاة و السلام على  
خاتم انبيائه و اصحابه و آله . اما بعد .

فان فنّ النحو قد نشأ من عهد الصحابة و التابعين و فصله بعد  
ذلك شيئاً فشيئاً قرن بعد قرن من المتأخرين .

حتي وصل العهد الى الفوائد الضيائية المشحونة بدرر مكنونة و  
فوائد مهمة . و ادخل فيها مؤلفها العلام بحث " الحاصل و المحصول " و  
هو مغلق على طلبة الزمان . لانه مملو من مسائل المعقول .

فشمّر عن ساق الجدّ الى تسهيله . و شرحه . مع فوائد بديعة .  
و زوائد مهمة . و عبارات عجيبة و اشارات منيفة عالم اللغة العربية . و  
فاضل النكات الادبية سميّ كليم الله البارى مولانا محمد موسى  
الروحاني البازى .

وفقه الله لما يحب و يرضى . و جعل آخرته خيراً من الاولى .  
و الله اسأل ان يجعله تبصرةً للطالب المبتدى و تذكرةً للراغب  
المنتهى . آمين ثم آمين .

العبد الراجى الى رحمة ربه الصمد الاثيم

خير محمد عفا عنه الله الاحد

٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ هـ

تقريظ العلامة الاوحدى الفهامة اللوذعى مولانا المولوى عبدا لله

الغزنوى الديرى صاحب التعليقات على الجامى

الحمد لله و كفى و سلام على عباده الذين اصطفى . اما بعد .  
فقد اطلعت على كتاب هونسيج وحده ونظير نفسه مسمى "بغية الكامل  
في بحث الحصول و الحاصل " كتاب عظيم جليل و على جلاله مصنفه  
ادل دليل .

و حق ان يقال في حقه " انه صحيفة الهامية . ونكات ملكوتية .  
و اسرار كشفية ناسوتية . تعانق القلوب . و تطرب الازهان . و تسر  
الاخوان .

خلت عنها زبر القدماء و المتأخرين . لم تر العيون مثله و لن  
تراه في العالمين .

و ما كنت اظن ان احدا من علماء الزمان يستطيع هذه  
الاستطاعة . و يحل هذه المقامة . كنت اظن ان مثل هذه الابواب قد  
سدّت بعد المحقق المولى عبدالحكيم السيكوتى رحمه الله تعالى .

لكن بمطالعة بغية الكامل علمنا ان الله فتحها و خص مؤلفه به  
من بين العلماء حيث يغوص في قاموس الكلام و ناموس المرام فيستخرج  
لالى ونكات عوالى . و يبتكر تقريرات موفقة . و يبدع تحريرات معجبة .  
على فحوى قول الشاعر :

وانى وان كنت الاخير ولادةً اتيت بما لم تستطعه الاوائل

و لعمرى من اراد معرفة حقيقة الاسم و الفعل و الحرف حق  
المعرفة بدون هذا الكتاب فليستج .

ثم هذا مع ما نذوق حلاوة لكلامه الفصيح تشرب القلوب و  
تهزّ اعطاف العقول .

فهاك كتاباً كبيراً مملوؤاً من نواذر استخراجت و بدائع استنبطت  
ان هو الاّ ضالّة النحوى المحقق . حيث يجدها فهو احق بها .

فلو راه السيّد و الجامى لقالا للمؤلف : لم يفهم مرامنا حق  
المعرفة احد سواك . ولو رآه سيبويه لقال له : حققت في النحو . و المبرد  
لقال له : حويت علوم صدرى و اسرار علومى . و ابن هشام لقال :  
فُتت في النحو . و الامام الرازى لقال : انت امام المعقول المنقول .

و اقول على وجه البصيرة ليس لبغية الكامل نظير في النحو منذ  
الف و ثلاثمائة سنة . و يكفى هذا الكتاب الواحد لتفوق المؤلف عند  
علماء العصر بكمال ذهانة و تمام فطانة .

و كيف لا . و مؤلفه الفاضل العلامة الاديب الفيلسفى المنطقى  
الرياضى الفلكى فريد دهره اجماع لكل فنّ صاحب المؤلفات الكثرية  
البديعة في فنون شتى المولوى محمد موسى الروحانى البازى شيخ المعقول  
و الادب و الفقه و الرياضى و الحديث في جامعة قاسم العلوم ببلدة  
ملتان . منحه الله التوفيق مزيداً و الصحة كاملة و العافية تامة . آمين .

و انا العبد الضعيف

عبد الله الغزنوى ثم الديرى

ربيع الاول ١٣٨٣هـ

تقريظ العلامة مخدوم العلماء جامع العلوم والفنون  
 امام النحو مولانا غلام رسول الفونتوى ( رحمه الله تعالى )  
 و فونته قرية من مضافات ملتان الشهير في اقليم فنجان  
 بسيويه الوقت ما زالت فيوضه جارية

بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين و العاقبة  
 للمتقين و الصلوة و السلام بحيث لا تحد ولا تعد على خير الانام وسيد  
 ولد آدم خاتم الانبياء و المرسلين و على اصحابه المتأدبين بأدابه و آله  
 الهادين المهديين . اما بعد .

فان علم النحو قد نشأ من عهد الصحابة كما روى عن على  
 كرم الله وجهه و قد قيل في بيان ضرورته في جميع العلوم : الصرف ام  
 العلوم و النحو ابوها . لا شئ من العلوم من التفسير و الحديث و الفقه و  
 غيرها الا و هو محتاج اليه .

و ان كتاب الفوائد الضيائية للعارف الجامى كان وافياً لحل  
 الكافية للعلامة المشتهر في المشارق و المغرب الشيخ ابن الحاجب و  
 مشتملاً على درر مكنونة و نكات مغلفة .

لا سيما بحث " الحاصل و المحصول " حيث كان منطوياً على  
 تدقيقات معقولة و لم يحتم حول حله احد من الاكابر و الاصاغر .

و ان كتاب بغية الكامل السامى في شرح المحصول و الحاصل  
 للجامى الذى صنفه العلامة الفهامة جامع المعقول و المنقول مولانا محمد  
 موسى مد الله فيوضه و وفقه زيادة توفيق و جزاه الله عنا خير الجزاء

كتاب جليل . مشتمل على حلّ " الحاصل و المحصول " للجامي بطرز غريب و جديد .

و قد طالعت بعض مقاماته مع الموانع من المطالعة من المرض و الشغل بالدرس فوجدته صحيحاً لاثقاً للتحسين .

قد سبق مصنفه في حلّه غاية السبق مصنفى حواشى الجامي و شروحه . و حقّ ان يقال في حقه و الحق احقّ ان يتبع انها تحقيقات الهامية و اسرار كشفية .

و اسأل الله تعالى ان يجعله مقبولاً حتي يصير لحما و دما لكل ناظر فيه من الخواص و العوام . و ان ينفع به المبتدين و المنتهين . آمين .

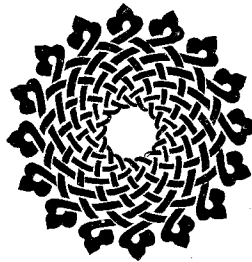
و انا العبد الاحقر المدعو

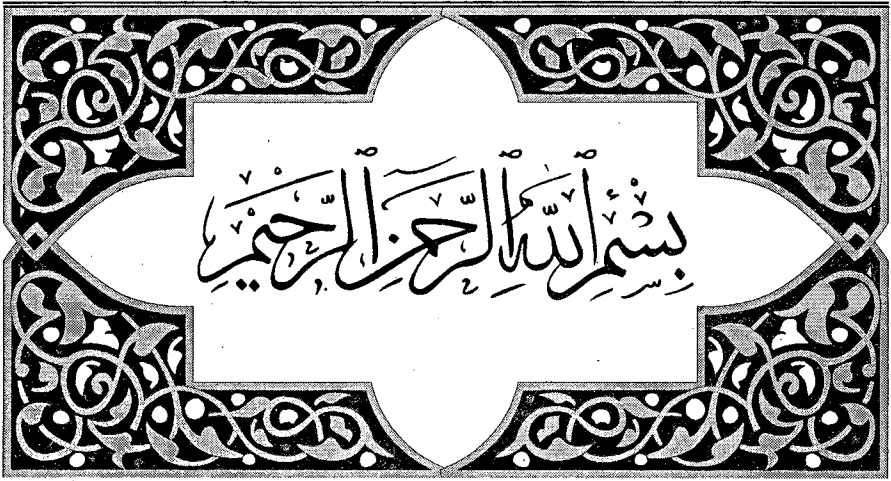
بغلام رسول القونتوى

حررت هذا التقرير المختصر

سنة ١٣٨٣ هـ ثلاث وثمانين و ثلاثمائة بعد الالف

ثالث ربيع الثاني من الهجرة





الحمد لله الذى جعل نحو النحو نحوًا مغنيًا حاويًا كافيًا نحو انحاء  
العلوم الذى يتفجر من كل اصل منه أفنان و فنون .

و تمييزًا كاملاً وافيًا شافيًا بين الاشباه والنظائر للرسوم ما ينشق عن  
كل دوحة منه خيطان و غضبون .

و أعرب به على افئدة العلماء العوائد اللاهوتية و الفوائد الضيائية من  
اسرار الكتاب و السنة والمنظوم ما ينفجر من كل قاموس منه آلاف العيون .  
و هدى به الادباء لا كهداية حيارى في الصحارى و الفياض بضياء  
النجوم .

و الصلاة والسلام على منبع العلوم الذى في ذاته كل كمال و جمال  
مضموم . و شأنه اعظم من منطقة البروج و له المقام المعلوم . و على آله و  
اصحابه الذين هم هالات البدر المكتوم و سلايم العلوم .

أما بعد فيقول العبد الضعيف محمد موسى الروحاني البازي ابن  
العالم ذى الشأن المجدد العارف الاخلد الملاشير محمد منحه الله الفردوس  
وقصور العسجد : ان كتاب الفوائد الضيائية للحامي رحمه الله تعالى

شرح كافية ابن الحاجب رحمه الله تعالى اشهر من قفانبك و اجلى من الشمس على رابعة النهار . كتاب جليل وعلى جلالة مصنفه ادلّ دليل .  
وكان فيه بحث "المحصول والحاصل" المتعلق بحقيقة الاسم والفعل  
و الحرف بغية الكامل السامى و نهمة المفضول والفاضل النامى و في مثله  
قال قائل هو اصدق من القطا : كل الصيد في جوف الفرا .

و قد شرحه العلماء على حدة قديماً وحديثاً وسعوا الى حله سعياً  
حيثا . الاّ انهم لم يحرزوا دقائقه ولم يبرزوا حقائقه ولم يعمرؤا دمنه ولم  
يفرعوا قننه و لم يقنصوا شوارده و لم ينظموا قلائده .

فاقترح منى تاليف كتاب في شرح هذا البحث كثير من المشتغلين  
لدىّ بهذا الكتاب وكتب الادب . حين سمعوا منى عند الدراسات اسراراً  
مكونة و دقائق مصونة . ظناً منهم انها عرائس ابكار كأنهنّ الياقوت و  
المرجان لم يطمئنّ انس قبلى و لاجانّ .

فنبقت عدّة كراريس آناء الليل و النهار . و وضعت له شرحاً  
يشفى غلّة الكبار و الصغار . و بيّنت مقاصد هذا البحث و مبانيها ما  
غفل عنه كل مدرّسيه و شارحيه و ابرمت مراميها ما لم يخطر على بال  
احد من مصلحيه و جارحيه .

و سمّيته "حاجة المفضول والفاضل في بحث المحصول و الحاصل"  
فلما اشتهر صيته بين المتعلمين جعلوه قيد عيانهم . وهو ميعة تصانيفى و  
اول تأليفى في عنفوان الشباب .

ثم توافدت علىّ بعد أمة ركائب الطلب من كل جانب و ندبني  
كثير من العلماء منهم مدرس و طالب ان اطبعه و عن الضياع امنعه .

فانتدبت لهذا المطلب وانيرت . غِبَّ ما الله استخرت . و اليراع  
 برت . و الاقلام المغمودة اخترطت . و المفلولة شحذت و اصلحت . و  
 الدواة الغائرة طويت و حيرت . و المداد الكدير سودت و مددت . و  
 الصحف المطوية نشرت . و القريحة الشاردة روضت . و الفكر القاصر  
 استنجدت . و العقل الفارغ استجدت . و البدن الكسلان جهدت . و  
 الليل المكفهر امتطيت . و الاسفار جالست . و النكات و استنباطها  
 خادنت . و محافل الاخوان عدة ايام جانبت .

و هذا مع اعترافي : بان هذا امر له شان خطير و قدر كبير لا  
 ينهض باعبائه الا من يكون حاذقا يرقم في الماء . و ماهرًا اصنع من سرفة  
 واسبح من السمكة في الدماء .

و لا يعلو له الا من يكون ضليعًا . و انى له من يكون مثلى  
 رضيعًا . و هيهات هيهات ان يدرك الظالع شأو الضليع .  
 و انى مقرّبًا في الباع من القصر . و ان هذا زمان لا يعرف ورد  
 من صدر . و في الامثال التي هي حرية بان تنمق بالتبرة . لو قلت تمرة  
 لقالوا لك جمرة . و لو اتيت ببديع الارى للمزوك بغرائر الشرى . و اين  
 الحنظل من العسل . و اين سراب الجندل من الرحيق السلسل .

و أرى حولى أحزاب الحساد يحصدون الحصاد . و الله اتوكل و  
 استوهب خيره في الدنيا و المعاد . و توخيت بعونه و قوته أن أرمى ما في  
 كنانتي من السهام . لعل الله يجعلها رمية من غير رام . و يجعل بكتابي  
 العلماء على ثلج صدور و يقين . و يربط به قلوبهم على سكينة و نور  
 مبين .

و لم ارد الرجم بالغيب ولا الرمى بالليل . و لم ارم اشتها العيب  
و النقص في الكيل . بل اتيت بمباحث سافر المحيا ايين من فلق الصديق .  
رجاء ان تسرى مسرى غرقد و بقيق .

و أفرغت الوسع في تحقيق الكلام . و بذلت الجهود في تدقيق  
المرام . مولعاً بايراد غرائب و نوادر ما يضافح أريحية الالباء لعلهم يرغبون .  
منهوماً بسطر عجائب و بوادر ما يعانق قلوب الأذكياء عسى سوادهم  
يكثرون .

و رحت و غدوت بفكرى في شعاب مضامينها . و روضت  
قريحتي النادة في رحاب ميادينها .

و كان يخلج في صدرى . و يتلجلج في روعى . ان اسرح النظر  
في شرحى الاول للمحصل والحاصل مرتين . و ارجع البصر في مباحثه  
كرتين . و لا ازيد و لا انقص منه الا يسيراً سطرة او سطرتين .  
لكن بعد الخوض في الشرح عن لى ان اشرحه شرحاً آخر مفصلاً .  
ليأخذ كل بحث من الكلام ما يظل به مكماً .

و فتح الله على . والحمد لله والمنة . في اثناء ذلك ابواب تحقيقات  
خلت عنها الاسفار . و كشف لى عن نكات نحوية . و حقائق فعلية و  
اسمية و حرفية . ما سامر بها احد في الاسمار . في مصر من الامصار . و  
قطر من الاقطار .

و ان كنت في ريب مما ادعينا فعليك بمطالعة حق المطالعة . و مع  
كتب اخرى مقابلته حق المقابلة .

لا سيما مباحث حقيقة الاسم و الفعل والحرف . فسوف تنادى :

ان هذا الكتاب لحظيرة ملئت علماً . و للعلوم نعم الخزانة و الكنف . و  
ها هو بمرأى منك و مسمع .

فقد جاء . بحمد الله و منه . كتاباً اعز من الكبريت الاخمر .  
صغير حجمه و علمه من فلك الثوابت اكبر . و صفحاته من ازاهير الرياض  
انضر .

فان زهد فيه الصغار و المتعلمون . فسوف يجعله قيد عيانهم الكبار  
و المعلمون . و ان حرم جداه الاغبياء . فسيثلج به صدور الاذكياء . و  
يُضحى قرة أعين للالباء .

و لا شك ان كتابي هذا لكونه من أصعب الكتب المؤلفة في  
النحو و أعسرها ليس بقريب المتناول و لا مستريض الانقياد . و لابلين  
المأخذ و لاسهل الارتياح . فهو بعيد المرام . و ابى الزمام . و عزيز  
الملتمس . و بعيد المقتبس .

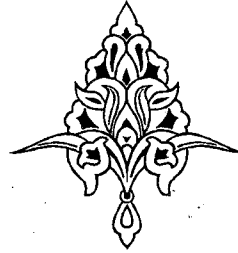
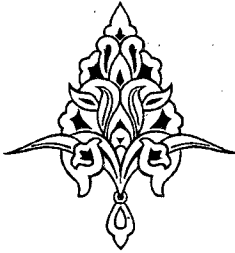
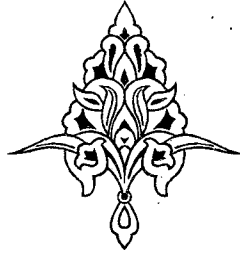
و لكون مطلبه صعباً و شديداً و مرتقاه و عراً و كؤوداً يتعسر على  
المتعلمين و العلماء غير الاكابر فهم مباحثه بخدافيرها و يستعجم . و يعتاص  
عليهم ادراك مغزاه و السلوك في مسالكة باجمعها و يستبهم .

و لا تنقاد مسائله باسرها . و لا تسهل مقاصده عن آخرها الا  
على الاكابر الافاضل . و لا يثمكن من الاهتداء الى مذاهبه بتمامها و من  
تعقل مطالبه برمتها الا الاذكياء الأمائل .

وسمّيته "بُغية الكامل السامي في بحث المحصول والحاصل للجامي"  
ثم انى ضمّنته اجاثاً بديعة . و مسائل نفيسة منيعة . زائدة على شرح  
الكلام . احاطةً لا طراف المرام . و افضت في شعاب ما كنت عزمت ان

اجتنبها . ولكن للكلام شعاب و شجون . و شعاف و غصُون . و الشئ  
بالشئ يذكر .

اللهم هذه بضاعتي المزجاة اجعلها مفيدة مقبولة و ذخراً لي في  
العاقبة انك على كل شئ قدير و بالاجابة جدير .



## المَقَدِّمَات

لامندوحة قبل الخوض في الشرح من وضع عدة مقدمات تبصرة لمن يتبصر و تذكرة لمن يتذكر فاقول : و اياه استعين .

### المقدمة الاولى

للكلمة ثلاثة اقسام اسم و فعل و حرف . و زاد احمد بن صابر ابو جعفر النحوى للكلمة قسمًا رابعًا سماه "الخالفة" وهذا القسم هو اسماء الافعال . صرح به السيوطى <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في بغية الوعاة في طبقات

(١) قولى السيوطى : آخر حفاظ الحديث على وجه الارض . صرح به الخفاجى في نسيم الرياض . اسمه عبدالرحمن بن الكمال ولد بعد المغرب ليلة الاحد مستهل رجب سنة ٨٤٩ هـ . و قال هو : رزقت التبحر في سبعة علوم . التفسير و الحديث و الفقه و النحو و المعانى و البديع و البيان .

و الذى وصلت اليه من هذه العلوم لم يصل اليه و لا وقف عليه احد من مشايخى فضلا عن دونهم . الا الفقه . فشيخى فيه اوسع نظرًا مني . و دون هذه علوم كثيرة اعرفها . و اما الحساب فهو اعسر شئ على و ابعد عن ذهني . و اذا نظرت في مسألة تتعلق به فكأنما أحاول جبلاً أحمله .

و قد كملت عندى آلات الاجتهاد . أقول ذلك تحذيرًا بنعمة الله . انتهى كلامه . و لم يكن عارفا بعلم المنطق . و كان يكرهه و كتب في تحريره كتاب المشرق في تحريم المنطق .

و عدّ له الاستاذ بروكلمان ٤١٥ مصنفًا . والعلامة فلوغل ٥٦٠ مصنفًا . و الاستاذ

اللغويين والنحاة ص ١٣٤ وشرح جمع الجوامع ج ١ و ايضا ج ٢ ص ١٠٥  
و هذا القسم عند الجمهور مندرج في الاسم .

فالجمهور على ان الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع . الاسم و الفعل  
و الحرف . خلافاً للامام الفراء .

حيث نقل عنه ان لفظة " كلا " خارجة عن هذه الانواع الثلاثة .  
وانها ليست واحداً من هذه الانواع الثلاثة . بل هي بين الاسماء والافعال .  
كذا ذكر العلامة خالد بن عبد الله الازهرى رحمه الله تعالى في  
التصريح شرح التوضيح ج ١ ص ٢٥ .

ثم ان تعريف ما سوى الاسم من القسمين سهل و يسير ، و أما  
تعريف الاسم و حده بحيث يكون سالماً عن الايرادات و الاشكالات و  
جامعاً مانعاً عسير و امر خطير دونه بيض الانوق و خرط القتاد . ولا ينبئك  
مثل خبير . و لذا ترى كلمات الائمة فيه مختلفة .

و قيل : ان سيبويه (١) رحمه الله تعالى ما كان يعرف حد الاسم .

جميل بك ٥٧٦ مصنفاً . و ابن اياس ٦٠٠ مؤلف .

و كان بينه و بين الحافظ السخاوى منافسة و خصومة . مات في سحر ليلة الجمعة  
تاسع عشر جمادى الاولى سنة ٩١١ هـ . كذا في تعليقات ملحقة بآخر مظهر اللغات للسيوطى .  
(١) سيبويه : هو عمرو بن عثمان قنبر لقب سيبويه . ومعناه رائحة التفاح ف قيل : كانت  
امه ترقصه بذلك في صغره . و قيل : كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب . فسمى بذلك .  
و قيل : كان يعتاد شم التفاح . و قيل : لقب به للطافته . لان التفاح من اطيب  
الفواكه . كذا في بغية الوعاة .

و قيل : لحسن اخلاقه و عظمة علمه كان محبباً في الناس فلقبوه بذلك تشبيهاً  
بالتفاح . و قيل : لكثرة افادته العلوم في كل حين شبهوه بالتفاح . و علومه برائحته . و

قلت : و يشهد لهذا صنيعه في كتابه (١) الكبير في النحو . فاني طالعته  
فرأيت به بحث عن الاسم و لم (٢) يذكر له تعريفاً . مع انه ذكر فيه تعريف

قيل : لكونه حسن التصنيف شبهوه بالتفاح . و كتابه العظيم برائحته . و قيل : لاتقانه علوم  
الخليل رحمه الله تعالى و نشره اياها شبهوه برائحته . و المراد من التفاح الخليل .  
و قيل : تلقيبه به غاشية الهية ونظرة رحمانية جعله الله مشهوراً به من حيث لم يعلموا  
وجه ذلك جزاءً و سمة لقبوله عند الله تعالى .

و ورد بغداد فوق بينه وبين الكسائي مناظرة في مجلس يحيى البرمكي في قول العرب :  
قد كنت اظن الزنور اشاحسليعة من العقرب فاذا هو هي او هو اياها .  
فقال سيويه : فاذا هو هي . و لا يجوز النصب . و قال الكسائي : اخطأت . العرب  
ترفع ذلك و تنصبه .

فحكّموا الاعراب فصوّبوا الكسائي . فخرج سيويه الى شيراز و لم تطل مدته بعد  
ذلك . فمات غماً بشيراز .

قال الخطيب : و عمره اثنتان و ثلاثون سنة . و قيل : نيف على الاربعين سنة  
١١٨٠ هـ . و قيل : ولادته سنة ١٢١ هـ و وفاته سنة ١٦١ هـ .

#### فائدة

قال السيوطي في البغية : سيويه اربعة . المشهور الاول عمرو بن عثمان . و الثاني  
محمد بن موسى المصري . و الثالث محمد بن عبدالعزيز الاصبهاني . و الرابع ابو الحسن علي  
بن عبدالله الكوبي المغربي . انتهى .

(١) قولی کتابه : لم يوضع في النحو مثل كتابه . و قال بعض الائمة : من اراد ان يؤلف  
كتابا اكبر و احسن من كتاب سيويه فليستج . و كان يقال : قرأ فلان الكتاب . فيعلم منه  
انه كتاب سيويه .

و كان المبرد اذا اراد مرید ان يقرأ عليه كتاب سيويه . يقول له : بل ركبت البحر .  
تعظيماً لكتاب سيويه و استصعاباً لما فيه .

(٢) قولی لم يذكر الخ : قال سيويه في مستهل كتابه بعد التسمية : هذا باب علم ما  
الكلم من العربية .

الفعل و الحرف كليهما .

و لا وصمة على سيبويه و غيره في الجهل بحدّ الاسم . فان الاسم اظهر الاقسام الثلاثة و اعلاها . و الشئ كثيراً ما يكون بسبب شدة وضوحه اصعب حدّاً و ادراكاً . ألا ترى أنّ الشمس اضوأ ما يكون عند الاستواء و لا تدركه الابصار . و النور اشهر شئ و كذا السرور . لكنّ تنقيح حقيقتيهما عسير .

و نقل عن سيبويه ابن فارس<sup>(١)</sup> في فقه اللغة : ان الاسم نحو رجل و فرس . ثم قال ابن فارس : و هذا عندنا تمثيل . و ما اراد به التحديد . انتهى كلامه . و حكى عن سيبويه ناس : ان الاسم هو المحدث عنه . قال ابن فارس : و هذا اشبه بالقول الاول . لأنّ " كيف " اسم و لا يجوز ان

فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعني ليس باسم ولا فعل . فالاسم رجل و فرس و حائط و اما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ احداث الاسماء . و بنيت لما مضى و لما يكون و ما هو كائن لم ينقطع . انتهى بلفظه .

(١) قولى ابن فارس : هو احمد بن فارس اللغوى القزويني . كان نحوياً على طريقة الكوفيين استاذ البديع الهمداني صاحب المقامات و صاحب بن عباد كان شافعياً فتحول مالكيّاً .

قال صاحب : استاذنا ممن رزق حسن التصنيف . و كان جواداً ربما يهب ثيابه . صنّف المجمل في اللغة . و فقه اللغة . و فتاوى فقيه العرب . و تفسير اسماء النبي ﷺ . و مسائل في اللغة يغالى بها الفقهاء .

و منه اقتبس الحريريّ صاحب المقامات ذلك الاسلوب . و وضع المسائل الفقهيّة في المقامة الحربيّة . و هي مائة مسألة .

قال الذهبي : مات سنة ٣٩٥هـ بالرى . كذا ترجم له السيوطى في البغية .

يحدّث عنه .

و افرغ الوُسع في حدّ الاسم ائمة النحاة كالكسائي (١) والمبرد (٢)

(١) . قولى الكسائي : هو على بن حمزة الامام ابو الحسن الكسائي من ولد بهمن بن فيروز امام الكوفيين في النحو و اللغة واحد القراء السبعة .

سمّى الكسائي لانه احرم في كساء . و استوطن بغداد .

قال الخطيب : تعلم النحو كبيراً و سببه انه جاء الى قوم . و قد أعيا . فقال : قد عييت . فقالوا له : تجالسنا و انت تلحن . لانيك ان اردت انقطاع الحيلة فقل : عييت . و ان اردت من التعب . فقل : اعييت . فانف من هذه الكلمة . و قام من فوره . و لزم معاذ الهراء ثم دار في البوادي و قد انفذ خمس عشرة قنية حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . اخذ عنه الفراء و قال الفراء : قال لى رجل . ما اختلافك الى الكسائي . و انت مثله في النحو . فاعجبني نفسى فاتيته و ناظرته مناظرة الاكفاء فكأنى كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر .

مات بالرئى هو و محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة رحمهم الله تعالى في يوم واحد و كان خرج مع الرشيد .

فقال الرشيد : دفنت الفقه و اللغة في يوم واحد . وذلك سنة ١٨٩ هـ او ١٨٣ هـ . و

قيل ١٩٢ هـ . و من شعره :

ايها الطالب علماً نافعا اطلب النحو ودع عنك الطمع

انما النحو قياس يتبع و بها في كل فن ينتفع

و اذا ما ابصر النحو الفتي مرّ في المنطق مرّاً قاتسع

(٢) المبرد : هو محمد بن يزيد الازدى البصرى ابو العباس المبرد امام العربية ببغداد . اخذ عن المازنى . و ابى حاتم السجستاني .

و روى عنه اسماعيل الصفار ونقطويه . كان بليغا صاحب نوادر . قال السيرافي : ما رأى المبرد مثل نفسه و لما صنّف شيخه المازنى كتاب الالف و اللام . سأل المبرد عن دقيقه و عويصه فاجابه باحسن جواب .

فقال له : قم فانت المبرد بكسر الراء اى المثبت للحق . فغيّره الكوفيون و فتحوا

الراء .

والاخفش (١) وابن الشجرى (٢) والزنجشرى (٣) رحمهم الله تعالى فروى

و له من التصانيف معانى القرآن . والكامل . والردّ على سيبويه . وكان بينه وبين  
الامام ثعلب من المنافرة ما لا يخفى . و كان المبرد يفحّمه لفصاحته . و في ذلك قيل :  
ايا طالب العلم لا تجهلن      و عذ بالمبرد او ثعلب  
تجد عند هذين علم الورى      فلاتك كالجمل الاجرب  
علوم الخلائق مقرونة      بهذين بالشرق و المغرب  
كذا في نزهة الالباء وغيره .

(١) الاخفش : هو سعيد بن مسعدة ابو الحسن الاخفش الاوسط احد الاخافش الثلاثة المشهورين .

قرأ النحو على سيبويه . و كان اسنّ منه . و كان معتزلياً . كذا في البغية . قال : و  
لما ناظر سيبويه الكسائى و رجع وجهه الىّ و عرفني خبره و مضى الى الاهواز فوردت بغداد  
فناظرت الكسائى في مسجده و بين يديه الفراء و الاحمر وغيرهما و سألته عن مائة مسألة  
فاجاب بجوابات خطأته في جميعها . فاراد اصحابه الوثوب علىّ فمنعهم . وقال لى : بالله انت  
ابو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقلت : نعم . فقام الىّ . وعانقني . و اجلسني الى جنبه . و قرأ  
الكسائى عليه كتاب سيبويه سرّاً . مات سنة عشر . و قيل : خمس عشرة . و قيل : احدى و  
عشرين و مائتين .

#### فائدة

اعلم : ان الاخافش احد عشر . اشهرهم ثلاثة عبد الحميد بن عبد المجيد . و سعيد  
الاوسط . و على بن سليمان الاصغر .

و الرابع احمد بن عمران . و الخامس احمد بن محمد الموصلى . و السادس خلف بن  
عمر . و السابع عبد الله بن محمد .

و الثامن عبد العزيز بن احمد . و التاسع على بن محمد الشاعر . و العاشر على بن  
اسماعيل الفاطمى . و الحادى عشر هارون بن موسى . كذا قال السيوطى .

(٢) ابن الشجرى : هو هبة الله بن على ابو السعادات المعروف بابن الشجرى . قال  
ياقوت : نسب الى بيت الشجرى من قبل امه . و قيل : لانه كان في بيته شجرة وليس في البلد

عن كل واحد منهم تعريف للاسم . و كل ذلك غير سالم عن الخدشات  
القويّة عند المحققين .

وأنا سطرنا تلك التعريفات في تضاعيف تعريفات كثيرة في كتابنا  
" تعريفات الاسم " و هو كتاب بديع الاسلوب نفيس الاسرار لا بدّ عنه  
لكل نحويّ .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية (١) رحمه الله تعالى : ان النحاة لما

غيرها .

كان اوجد اهل زمانه . و فرد اوانه . قرأ على الخطيب التبريزي . صنف كتاب  
الامالي و هو كتاب نفيس . و كتاب الحماسة . ضاهى به حماسة ابى تمام الطائي . مولده  
بغداد في رمضان سنة ٤٥٠ هـ . و مات في سادس رمضان سنة ٥٤٢ هـ . و هو كان معاصراً  
للزخشرى .

(٣) الزخشرى : هو محمود بن عمر الزخشرى ابوالقاسم جارا لله كان واسع العلم غاية  
في الذكاء معتزلياً مجاهراً في مذهبه حنفياً في الفروع .

ولد سنة ٤٩٧ هـ . ولقب جارا لله . لما انه جاور مكة مدة ولقب بفخرخوارزم ايضاً .  
و كان اذا مشى القى عليه ثيابه الطوال . فيظن من يراه انه اعرج . و له من التصانيف  
الكشاف . و الفائق . و المفصل في النحو . و المقامات . و المستقصى في الامثال . و ربيع  
الابرار . و اطواق الذهب . و صميم العربية . و شرح ابيات الكتاب . و الانموذج في النحو .  
و الرائض في الفرائض . و الكلم النوايح . و القسطاس في العروض . و الاحاجى النحوية . مات  
يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ . كذا في البغية .

ومن العجائب ان الامام عمر بن محمد النسفى صاحب العقائد دق باب الزخشرى .  
فقال : من بالباب ؟ قال : عمر . قال : انصرف . قال : عمر لا ينصرف . قال : اذا نكّر  
صرف . كذا في النبراس .

(١) ابن تيمية : هو الامام شيخ الاسلام تقي الدين ابوالعباس احمد بن تيمية الحرّاني .  
المتوفي سنة ٧٢٨ هـ .

دخل متأخروهم في الحدود و ذكروا للاسم سبعين حدًا لم يصحّ شيء منها. انتهى كلامه .

### المقدمة الثانية

اختلفوا في حقيقة الحرف . و ذكروا فيها مذاهب متعدّدة .  
المذهب الاول مذهب الجمهور و هو انه يدل على معنى في غيره  
او بغيره .

و المذهب الثانى مسلك التفتازانى (١) رحمه الله تعالى و هو انه

كان بحرًا في العلوم و الفنون لا يجارى و لا يماثل . جامعًا للمنقول و المعقول . نظير نفسه . فريد الدهر . من أذكىء العالم .  
و كان متورّعًا . تقياً . زاهدًا في الدنيا . مجاهدًا في سبيل الله . دافعًا للبدعات .  
لا يخاف في الله لومة لائم . له مؤلّفات فريدة كثيرة مقبولة . رحمه الله تعالى رحمةً واسعة .

(١) التفتازانى : نسبة الى تفتازان بلدة بخراسان . ولد فيها سنة ٥٧٢٢ هـ . و توفي يوم الاثنين ٢٢ من المحرم سنة ٥٧٩٢ هـ بسمرقند .

قال القارى في طبقات الحنفية : هو عمر بن مسعود سعدالدين . له التأليف الدالة على مزينة فطنته .

و وقعت بينه و بين السيد السند رحمهما الله تعالى مناظرات في مجلس التيمور لنگ .  
منها في اجتماع الاستعارة التبعية و التمثيلية في قوله تعالى : أولئك على هدى من ربهم . قال به السعد و انكر السيد اجتماعهما .

و منها في ان الغضب سبب الانتقام ام بالعكس . و كان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمى المعتزلى . فرجح رأى السيد .

فاشتهر ذلك فاغتم السعد فلم يبق بعد هذه الواقعة الا قليلاً . و كانت وقعة البحث

سنة ٧٩١هـ . وارتفع عند التيمور مقام السيد . وجعله من خواص مجلسه . وخط منزلة السعد .  
وقيل في تاريخ وفاته : طيب الله ثراه . وهذا اكثر بواحد . و علماء التاريخ لا  
يعتدون بمثل هذه الزيادة بأساً .

ثم قدم الشيخ محمد بن الجزرى فجرى بينه وبين السيد مناظرة في سنة ٨٠٦هـ فغلب  
الجزرى ورفع الامير منزلته على منزلة السيد . وهذا الكل من سوء فهم الامير . فان الافحام في  
مسألة واحدة لا يوجب نقصانا في علم العالم . قال الحافظ السيوطى : وكان في لسان السعد  
لكنة . و مات بسمرقند سنة ٧٩١هـ .

و ذكر ابن الخطيب قاسم الرومى في روض الاخبار المستخرجة من ربيع الابرار . انه  
فرغ من شرح الزنجانى حين كان عمره ١٦ سنة في شعبان سنة ٧٣٨هـ . ومن شرح التلخيص  
المطول في صفر سنة ٧٤٨هـ بهرة . و من اختصاره سنة ٧٥٦هـ بعجد ون .

ومن شرح الرسالة الشمسية في جمادى الاخرى سنة ٧٥٧هـ بمزارجام . ومن التلويح  
في ذى القعدة سنة ٧٥٨هـ بگلستان و تركستان .

ومن شرح العقائد النسفية في شعبان سنة ٧٦٨هـ . ومن حاشية شرح مختصر الاصول  
سنة ٧٧٠هـ . و من رسالة الارشاد سنة ٧٧٤هـ بخوارزم . و من مقاصد الكلام و شرحه في  
ذى القعدة بسمرقند سنة ٧٨٤هـ .

و من تهذيب المنطق و الكلام في رجب سنة ٧٨٩هـ . و من شرح المفتاح في شوال  
من السنة المذكورة . كل ذلك بسمرقند .

و شرع في تاليف الفتاوى الحنفية يوم الاحد التاسع من ذى القعدة سنة ٧٦٩هـ  
بهره . و في تاليف مفتاح الفقه سنة ٧٧٢هـ . و في شرح تلخيص الجامع الكبير سنة ٧٨٦هـ  
كلها بسرخس . و في شرح الكشف في ٨ ربيع الآخر سنة ٧٨٩هـ .

### فائدة

اختلفوا في انه هل كان حنفيا او لا . قال العلامة عبدالحى رحمه الله تعالى فجعله  
صاحب البحر الرائق حنفيا ذكره في ديباجة فتح الغفار شرح المنار و الطحطاوى في حواشى  
الدر المختار و الملا على القارى في طبقات الاحناف .

و الصحيح انه شافعى و سبب المغالطة تصانيفه في الفقه الحنفى . هذا . و الله اعلم .

يدل على معني بنفسه . قال العلامة الامير على في حواشي " شرح (١) شذور الذهب في معرفة كلام العرب " لابن هشام صاحب المغني : قال السعد . الحرف يدل على معني بنفسه . وانه مستقل وضعاً موضوع للامر الكلى المطلق . و عدم استقلاله في الاستعمال من حيث انه لا يستعمل الا في جزئي . فمن ثم حكم بحرفيته . و ايضاً لقبوله علامة الحرف . انتهى كلام الامير .

و في الاشباه (٢) و النظائر للسيوطي رحمه الله تعالى : المذهب المذكور مذهب الشيخ بهاء الدين بن النحاس (٣) حيث قال ابن النحاس : ان الحرف يدل على معني في نفسه .

و الفرق عند ابن النحاس ان الاسم و الفعل يفهم منهما خال الافراد عين ما يفهم حالة التركيب . بخلاف الحرف . لان المعني المفهوم

(١) حواشي شرح شذور الذهب ص ٦ ط مصر .

(٢) الاشباه ج ٣ ص ٤ .

(٣) ابن النحاس : هو محمد بن ابراهيم بن محمد الامام ابو عبد الله بهاء الدين بن النحاس النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان . ولد سنة ٦٢٧ هـ .

هو تلميذ ابن يعيش . كان له خبرة بالمنطق و اقليدس . و كان متورعاً . و كان بعض القضاة اذا انفرد بشهادة حكمه فيها وثوقاً بدينه .

و له اوراد من العبادة و التلاوة و الذكر و الصلاة . و لم يتزوج و لم ياكل العنب قط . قال : لاني احبه فآثرت ان يكون نصيبى في الجنة . مات سنة ٦٩٨ هـ . قال ابن حيان تلميذه : و لم يصنف شيئاً الا ما املاه شرحاً على المقرب . كذا في البغية .

قلت : هذا ابن النحاس غير ابن النحاس احمد بن محمد المصري تلميذ الاخفش و المبرد و النسائي رحمهم الله تعالى . فانه صاحب تصانيف كثيرة كالكافي في النحو و اعراب القرآن و غير ذلك .

من الحرف حالة التركيب اتمّ من المعني المفهوم منه حالة الافراد . و تبعه ابوحيان في شرح التسهيل . انتهى كلامه .

و المذهب الثالث للسيد السند رحمه الله تعالى حيث ذهب الى انه لا معني للحرف اصلاً لا في نفسه و لا في غيره . و ألف في ذلك رسالة مفردة . صرّح بمذهب السيّد الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في الاشباه . و تفصيل ذلك في رسالتنا البديعة في معني الحرف و حقيقته . هذا و قد خفي مثل هذه المباحث على كثير من الافاضل فضلاً عن الطلبة .

### المقدمة الثالثة

لابدّ من البحث عن معني كلمة " في " لذكرها في حدود الاسم و الفعل و الحرف .

فاقول : و بالله التوفيق . اختلفوا في ان كلمة " في " للظرفية الحقيقية فقط اولها و للمجازية ايضاً . و معني الظرفية المجازية مطلق الملابس . و من المجازية قوله تعالى : و لكم في القصاص حياة .

و الثاني مختار ابن هشام رحمه الله تعالى في المعني . قال الفاضل نور محمد المدقق رحمه الله تعالى : الى الاول يميل كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الكافية حيث قال : و بمعني على قليلاً . ولو كانت عنده للظرفية المطلقة لكانت هذه الصورة داخلة فيها . و كلامه في اماليه في شرح هذا القول مائل اليه . كما لا يخفى على الناظر فيه .

و ذهب البعض الآخر الى الثاني . و يشير ظاهر كلام الرضى الى ترجيحه . حيث حكم بكون كلمة " في " بمعني الباء او على او اللام من

موارد الظرفية المجازية. انتهى كلامه . هذا فانه ينفعل في البحث الآتي .

### المقدمة الرابعة

الوجود على ثلاثة انحاء . الوجود الخارجى و الوجود الذهني و الوجود في نفس الامر . وهو اعم مطلقاً من الوجود الخارجى ومن وجه من الوجود الذهني . فان الكواذب موجودة في الذهن لا في نفس الامر . كذا في كتب المعقول .

ثم ان المتكلمين انكروا الوجود الذهني و قالوا : هو معدوم لا ثبوت له . والا لزم كون الذهن حاراً عند تصور النار او بارداً عند تصور البرودة و اللازم باطل . و اثبتته الفلاسفة . فمنهم من قال : بحصول الاشياء بانفسها في الذهن وهو المحقق . ومنهم من قال : بحصول الاشباح في الذهن . و تفصيل هذا البحث في مؤلفاتي المنطقية .

### المقدمة الخامسة

الوضع على ثلاثة اقسام .

الاول ما يكون الوضع و الموضوع له كليهما عامين .

و الثانى ان يكونا خاصين .

و الثالث ان يكون الوضع عاماً و الموضوع له خاصاً .

و الرابع عكس الثالث . لكن لا وجود له عند المحققين .

و محصل الكلام : ان الواضع اما ان يتصور المعنى الكلى للموضوع

له عند الوضع فهو الوضع العام . فان وضع اللفظ لهذا المعنى العام

فالموضوع له ايضاً عام كوضع لفظ الانسان للمعني الكلى .  
 و ان جعل هذا المعني الكلى آلة للجزئيات و واسطة لمعرفتها و  
 وضع اللفظ لهذه الجزئيات خاصة . فالموضوع له خاصّ و الوضع عام .  
 كوضع الضمائر و المبهمات .  
 فان الواضع تصوّر اولاً في وضع لفظ " هذا " مثلاً المعني العام اى  
 ما يصح ان يشار اليه مفرداً ثم وضع لفظ " هذا " لجزئى جزئى .  
 و اما ان يتصوّر المعني الخاصّ و يضع اللفظ لهذا المعني الخاصّ  
 فالوضع خاصّ و الموضوع له ايضاً كذلك . كوضع زيد لمسماه .

### المقدمة السادسة

اعلم انهم اختلفوا في الموضوع له للالفاظ على أقوال .  
**القول الأول :** قال الفارابى و ابن سينا . ان الموضوع له انما هى  
 الصور الذهنية . لانها الحاصلة في الذهن بالذات . فمعني اللفظ عندهما  
 عبارة عما حصل في الذهن . و يرد عليهما ان من المعانى ما لا يحصل في  
 الذهن كذات الله تعالى .

**القول الثانى :** قال الطوسى و السيد السند رحمهما الله تعالى  
 الموضوع له هى الاعيان الخارجية . لانها مناط الاستعمال . فمعني اللفظ  
 عندهما امر خارجى .

و يشكل بمعانٍ لا تحصل الا في الذهن كالعلم و المعقولات الثانية .

**القول الثالث :** قيل : الموضوع له هى المعانى من حيث هى .  
 و هو مختار المحققين و منهم المحقق الشيخ محبّ الله مؤلف سلم العلوم .

تنبيه . عدّ بعض العلماء الامام الرازى رحمه الله تعالى مع الفرقة الثانية . و قال : انه قائل بوضع الالفاظ للامور الخارجية .

قلت : هذا لا يصحّ عندى . حيث صرّح في مقدمة تفسيره ان المعنى اسم للصورة الذهنيّة . لانه اسم لما عناه العانى . وذلك بالذات هو الامور الذهنيّة . انتهى كلامه . الا ان يكون قد اختار ذلك في كتاب آخر له .

### المقدمة السابعة

اورد الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره الكبير شبهات صعبة على تعريف الحرف و على تعريف الاسم الذى ذكره الزمخشري في المفصل ولا يخفى على المتفطن انّ تعريف الزمخشري وتعريف ابن الحاجب للاسم متحذان . فما يرد على احدهما يرد على الآخر .

و هذه عبارة الامام الرازى رحمه الله تعالى حيث قال : قال الزمخشري في المفصل . الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران .

و اعلم : ان هذا التعريف مختلّ من وجوه .

الوجه الاول : انه قال في تعريف الكلمة : انها اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع . ثم ذكر فيما كتب من حواشى المفصل . انه انما وجب ذكر اللفظ لانا لو قلنا : الكلمة هي الدالة على المعنى . لانتقض بالعقد و الخط و الاشارة .

فيقال له : هذا الكلام ان كان حقا فهو متوجه على تعريف

الاسم . فان العقد و الاشارة و الخطّ كذلك . مع انها ليست اسماء .  
 و الوجه الثانى : ان الضمير في قوله " في نفسه " اما ان يكون  
 عائداً الى الدال او الى المدلول او الى شئ ثالث .  
 فان عاد الى الدال صار التقدير . الاسم ما دل على معنى حصل في  
 الاسم . فيصير المعنى . الاسم ما دل على معنى هو مدلوله . وهذا عبث .  
 ثم مع ذلك فينتقض بالحرف . فانه لفظ يدل على مدلوله .  
 و ان عاد الى المدلول صار التقدير " الاسم ما دلّ على معنى حاصل  
 في نفس ذلك المعنى " وذلك يقتضى كون الشئ حاصلًا في نفسه . و هو  
 محال .

فان قالوا : ان معنى كونه حاصلًا في نفسه . انه ليس حاصلًا في  
 غيره . فنقول : فعلى هذا التفسير ينتقض الحدّ باسماء الصفات و النسب .  
 فان تلك المسميات حاصلة في غيرها . انتهى كلامه . وطوبى له على غره .  
 ثم قال بعد ورقة : قالوا : الحرف ما جاء لمعنى في غيره . و هذا  
 لفظ مبهم . لانهم ان ارادوا أنّ الحرف " ما دل على معنى يكون المعنى  
 حاصلًا في غيره و حالاً في غيره " لزمهم ان تكون اسماء الاعراض و  
 الصفات كلها حروفاً .

و ان ارادوا به انه الذى دل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ  
 غير ذلك المعنى . فهذا ظاهر الفساد .

و ان ارادوا به معنى ثالثاً فلا بدّ من بيانه . انتهى كلام الامام  
 الرازى رحمه الله تعالى .

هذا بيان التمهيد و بعد تمهيد هذه المقدمات اشرع في تحقيق المرام

و شرح الكلام . فاقول و بالله التوفيق .

ان قلت : ما الباعث على ايراد الشيخ الجامي رحمه الله تعالى بحث  
المحصول و الحاصل في شرح الكافية . و ليس من عادته ايراد مثل هذه  
المباحث العسيرة . و لا من صنيعه ذكر مثل هذا الاطناب و التفصيل في  
هذا الكتاب ؟

قلت : حثته على ايراده و تحريره عدة امور مهمة .

الامر المهم الاول : لما كان اخراج الحرف عن حد الاسم بقوله  
" في نفسه " اراد الشيخ الجامي رحمه الله تعالى ان يبين مفهوم هذا القيد  
اي " كون المعني في نفسه " ليتضح كونه مخرجاً .

و حاصل البيان ان معناه انه مستقل و ملحوظ في ذاته غير محتاج  
الى الغير . و ان فهم هذا المعني من الظرف بعيد ظاهراً فاحتيج الى هذا  
التفصيل .

المهم الثاني : يستفاد من اخراج الحرف بهذا القيد المذكور من  
حد الاسم ان الحرف ما دلّ على معني في غيره . و الشيء بالضدّ يذكر  
فاراد الشارح الجامي رحمه الله تعالى ان يبين المراد من " كون المعني في  
غيره " اذ ظاهر هذا الكلام يدل على خلو الحرف عن المعني . فيكون  
الحرف مهماً . و هو باطل .

كما يدلّ ظاهر هذا الكلام على ان ذلك الغير له معنيان معناه  
الموضوع له . و معني الحرف . و هذا بعيد . و ايضاً يحتاج الى بيان المراد  
من الغير .

و محصول الدفع ان معني ذلك انه غير مستقل ملحوظ تبعاً لذلك

الغير محتاج الى ذكره . فاذا ذكر ذلك الغير معه دلّ الحرف على المعني .  
فالدال هو الحرف لا الغير . فلا يكون الحرف خاليا عن المعني . ولا الغير  
دالاً على معنيين .

و المراد من " الغير " المتعلق للحرف لا ما يغيّره من كل وجه فلا  
اشكال .

**المهمّ الثالث :** لما كان اخذ ذلك المعني المتقدم آنفاً من قوله " في  
نفسه " و " في غيره " مبهماً و غير ظاهرٍ نظراً الى كلمة " في " الظرفية  
حيث ليس ههنا ظرف و مظروف . و بعيد ما بين المشرق و المغرب و  
شتان ما بين السماء و الارض .

و كان مفهوم استقلال المعني وعدمه ايضاً غير واضح عند الطلبة .  
بينّ لذلك مثلاً اذ بالمثال يصير الغائب مشاهداً . ويضحى المعقول محسوساً  
و يظلّ العسير يسيراً و لذا كثرت الامثال في كلام الحكماء بل في كلام  
الله و كلام الرسول .

و اشار الى المثال بقوله " كما ان في الخارج موجوداً الخ " و  
ملخصه انّ الاسم كالجوهر . والحرف كالعرض . والمراد من كون المعني  
في نفسه . انه مستقل في الذهن . كما انّ المراد من كون الجوهر قائماً  
بذاته و موجوداً في ذاته . انه مستقل في الوجود في الخارج .

و المراد من كون المعني في غيره . انه غير مستقل و محتاج الى  
المتعلق في الذهن اى في لحاظ الذهن . كما انّ المراد من كون العرض  
قائماً بغيره و موجوداً فيه . انه غير مستقل في الخارج و محتاج الى المحل .

**المهمّ الرابع :** بيان انّ التغاير بين المعني الاسمي و الحرفي انما هو

بالاعتبار و بلحاظ العقل .

أوماً اليه أولاً اجمالاً بقوله : و معقول هو مدرك الخ . و ثانياً  
تفصيلاً بقوله : فالابتداء الخ .

و محصّله أنّ المعني الواحد قد يكون اسماً اذا لوحظ في ذاته . و قد  
يكون حرفاً اذا لوحظ تبعاً و آلة للغير . و سيأتى تفصيله فتلوّم و لاتعجل  
في الردّ .

**المهمّ الخامس :** و هو من اهمّ المهمّات و اكبرها . ردّ على ابن  
النحاس و السعد التفتازانى رحمهما الله تعالى و من قفا اثرهما حيث قالوا  
كما ذكرنا في المقدمة الثانية : ان الحرف مثل الاسم و الفعل يدل على  
معني في نفسه .

و تفصيل الردّ ان بين الحرف و الاسم مثلاً فرقاً من حيث المعني  
بالاستقلال و عدمه .

و من حيث اللفظ حيث يحتاج لفظ احدهما في الدلالة الى المتعلق  
دون الآخر .

و من حيث الحكم حيث يصلح احدهما لان يحكم عليه و به دون  
الآخر .

و من حيث الاستعمال انهماً و افهماً اذ يحتاج الحرف في ذلك  
الى الغير دون الاسم .

و من حيث الوضع .

فهذه فروق خمسة اشار الشيخ الجامى رحمه الله تعالى الى الاحتياج

انفهماً في قوله قبيل الحاصل : و لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه الخ .

و الى الاحتياج افهاماً بقوله : و لا ان يدل عليه الا بضمّ كلمة الخ . و  
الباقي ظاهر .

**المهمّ السادس :** بيان انفع خواص الاسم و اميز خواصّ الحرف .  
مع ذكر وجه ذلك .

فمن خواصّ الاسم انه يصلح ان يحكم عليه . و من لوازمه انه  
يصلح ان يحكم به . و وجه ذلك كونه مستقلاً .

و من خواص الحرف انه لا يصلح لهما . و وجهه كونه غير مستقل .  
اشار الجامي رحمه الله تعالى الى هذا المهمّ . في المحصول اجمالاً و في الحاصل  
تفصيلاً و التكرار للاهتمام و الاعتناء بشأن هذا المهمّ .

**المهمّ السابع :** تضعيف قول من عرفّ الاسم : بانه ما يصلح ان  
يحكم عليه ويحدّث عنه . كما نقله ابن فارس عن سيبويه على ما ذكرناه  
في المقدمة الاولى . و حكاه الامام الرازي رحمه الله تعالى عن بعض الائمة  
سوى سيبويه . مع اليماء الخفى الى ان هذا القول مع ضعفه ليس ببعيد  
كل البعد .

اشار الشبارح الجامي رحمه الله تعالى الى هذا المهمّ اولاً اجمالاً  
بقوله : ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه الخ .

و ثانياً تفصيلاً في " الحاصل " بقوله : و ذلك المعني الكلي الخ .  
و بيان التضعيف ان صلاحية معني الاسم لان يحكم عليه متفرعة  
على لحاظه بالذات و حكم من احكامه . و التعريف بالحكم و الفرع مع  
وجود الاصل و مع امكان التعريف بالاصل ضعيف و خلاف الاولى .

ثم ان التعريف بهذا الحكم و ان كان ضعيفاً لكنه ليس ببعيد كل

البعد . لكونه مرتبطاً بذلك الاصل و لازماً له . و اشار الى هذا بذكر قوله : يصلح ان يحكم عليه الخ متصلاً بقوله ملحوظاً في ذاته . هذا والله اعلم .

**المهم الثامن :** دفع عدة اعتراضات و اشكالات اوردها ملك المتكلمين الامام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره الكبير على تعريف الزمخشري للاسم و على تعريفهم للحرف على ما ذكرنا في المقدمة السابعة . وهى اعتراضات دقيقة عويصة لا تنحل بانامل الانظار وظواهر الافكار . و قد قيل : كلام الامام امام الكلام . يتوجه اليه كل صغير و كبير من الانام . و هذا هو الباعث الكبير بل الاكبر عندى لايراد الجامى رحمه الله تعالى بحث المحصول و الحاصل .

و ها انا اسرد اعتراضات الامام الرازي رحمه الله تعالى سرداً مع الاشارة الى جواب كل واحد منها اجمالاً . و امّا تفصيل الاجوبة فسيأتى في اثناء شرح الكلام .

**الاشكال الاول** ان تعريف الاسم لعدم ذكر: "اللفظ" فيه منقوض بالخط والعقود والاشارات . فتدخل هذه الامور في الاسم مع انها ليست باسماء . فدفعه الجامى رحمه الله تعالى بان كلمة " ما " عبارة عن " اللفظ " .

**الاشكال الثانى** ان ضمير قوله " في نفسه " راجع عند البعض الى الاسم . فعلى هذا يصير معناه . ان الاسم ما دلّ على معنى الاسم . و هذا عبث .

**الاشكال الثالث** ان الحرف ايضاً يدل على معنى في نفسه اى يدل

على معنى الحرف . فيكون اسما .

فدفعهما الشارح اولاً اجمالاً بقوله : و هذا هو المراد بقولهم . ان

لل اسم و الفعل معنى الخ .

و ثانياً تفصيلاً بقوله : ان المراد بكيونة المعني في نفسه الخ .

و وجه الدفع ان المراد من " كيونة المعني في نفس الكلمة " .

دلالتها عليه من غير احتياج الى الغير . لاستقلالها . و هذا المعني ليس

بعث . و لا يدخل فيه الحرف .

الاشكال الرابع ان ضمير قوله " في نفسه " عند البعض الآخر

راجع الى المعني . فيلزم ظرفية الشئ لنفسه . و هذا باطل :

فاجاب الشارح الجامي رحمه الله تعالى اولاً بذكر كلام ابن

الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح : بانه من قبيل قولهم . الدار في

نفسها حكمها كذا . اى باعتبار النظر الى نفسها لا باعتبار امر خارج

عنها .

و ثانياً بذكر كلام السيّد رحمه الله تعالى : بانه من قبيل قولهم :

الجوهر قائم بذاته و موجود في حدّ ذاته . اى غير محتاج الى المحل . وفصله

تفصيلاً لا مزيد عليه .

و حاصله انه كما لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه في هذه الامثلة . لعدم

ارادة الظرفية . كذا لا تلزم في حدّ الاسم .

و ثالثاً بقوله في آخر البحث : ان المراد بكيونة المعني في نفسه .

استقلاله بالمفهومية .

الاشكال الخامس قولهم " ان معناه حاصل في نفسه " ان ارادوا

بذلك انه ليس حاصلًا في غيره . يخرج عنه الصفات والنسب لحصولها في الغير .

و الجواب ان المراد منه الاستقلال بالمفهوميّة و عدم الاحتياج الى الغير في التعقل و عدم كونه آلة للحاظ الغير . والصفات لا تكون محتاجة في التعقل الى الغير . و ان احتاجت الى الغير في الوجود الخارجى . و النسب لا تكون آلة في اللحاظ للغير . و ان احتاجت اليه في التعقل .

**الاشكال السادس** قولهم في تعريف الاسم " انه مستقل بالمعلوميّة اى المفهوميّة " . لا يصحّ . لان الحرف ايضًا كذلك . لكونه معلومًا . و كل معلوم مستقل بالمعلومية .

فالحرف مستقل بالمفهوميّة . لان الشئ مالم يتصور ماهيته امتنع ان يتصور مع غيره . و اذا كان تصوّره في نفسه متقدما على تصوّره مع غيره كان مستقلاً بالمعلومية . هذا اعتراض قوى .

و حلّه الشارح رحمه الله تعالى بما حاصله ان المراد من الاستقلال بمعنى آخر سوى ما ذكره الامام و اخصّ منه وهو " ان لا يكون تعقله تبعًا و آلة للغير " .

فهب انّ الاسم و الحرف مستقلان بمعنى انهما حاصلان في الذهن بالذات الا ان الحرف غير مستقل بمعنى كونه ملحوظًا تبعًا و آلة للغير بخلاف الاسم . فلا يختل حدّ الحرف جمعًا و لا حدّ الاسم منعًا .

اشار الشارح الى هذا الجواب اولاً اجمالاً بقوله : هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته الخ . و بقوله : مدرك تبعًا و آلة لملاحظة غيره الخ . و ثانياً تفصيلاً بقوله : فالابتداء مثلاً اذا لاحظته العقل قصداً و

بالذات الخ . و بقوله : اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة الخ .

و ثالثاً بقوله " في الحاصل " و ذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصداً و يلاحظ في حد ذاته الخ . فزيادة نحو قوله : قصداً و ملحوظاً في حد ذاته . و قوله : تبعاً و آلة للناظر الغير . لدفع مثل هذا الاشكال فتدبر . هذه اشكالات على حد الاسم .

**الاشكال السابع على حد الحرف .** قال الامام الرازى رحمه الله تعالى : ان ارادوا بقولهم في تعريف الحرف " انه ما جاء لمعنى في غيره " انه حال في الغير . لزمهم ان تكون اسماء الاعراض و الصفات كلها حروفاً . و هذا باطل .

و ان ارادوا به انه يدل على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى . فهذا ظاهر الفساد .

و ان ارادوا به معنى ثالثاً فلا بد من بيانه .  
و الجواب : انهم ارادوا معنى ثالثاً . و هو " كونه محتاجاً الى الغير و تبعاً له " كما في قولهم وجود العرض للغير . قال ابن سينا : وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمخالها . اى محتاجة في الوجود الى المحال و تابعة لها .

**الاشكال الثامن ايضاً على حد الحرف .** و هو قولهم " ان الباء مثلاً تفيد الالتصاق " ما المراد منه ؟ لان الالتصاق ان كان معنى مستقلاً صار الحرف اسماً . لاستقلال معناه . و ان كان غير مستقل صار الاسم حرفاً لعدم استقلال معناه .

والجواب : انّ الالتصاق معنى كما ان الابتداء معنى . فاذا لاحظته العقل قصداً وبالذات فهو معنى اسمي ومستقلّ ومدلول للفظ "الالتصاق" .  
و اذا لاحظته تبعاً وجعله آلة لتعرف الغير و حالة للمرور و زيد كما في " مررت بزيد " مثلاً فهو معني حرفي غير مستقل ومدلول حرف " الباء " .

ثم التعبير عن المعني الحرفي بالالتصاق لضيق العبارة . كالاتداء فانه معني اسمي في لحاظ و حرفي في لحاظ آخر .

و اشار الى تفصيله بقوله : فالابتداء مثلاً الخ . و ستمرّ عليك هناك اجوبة اخرى لنا . فافهم فانه بحث نفيس .

و اجاب الامام الرازي رحمه الله تعالى عن هذا الاشكال فقط . و لم يذكر جواب اشكال آخر . بقوله : انا ندرك التفرقة بين قولنا "الالتصاق" و بين حرف "الباء" في قولنا : كتبت بالقلم فنريد بالاستقلال هذا القدر . انتهى .

و انت تعلم ان هذا جواب مبهم يحمل لا يغني و لا يكفي لدفع الاشكال المذكور آنفاً .

**الاشكال التاسع** انّ كم و كيف و متى و اذا و ما الاستفهامية و الموصولات كلها اسماء . مع انّ مفهوماتها غير مستقلة محتاجة الى الغير .  
والجواب : انّ احتياجها في الاستعمال لا في اصل المعني الموضوع له . فانها في الاصل مفهومات كلية مستقلة ملحوظة في ذاتها . و هي لا تحتاج الى المتعلق الاّ اجمالاً و تبعاً .

اشار الشارح الجامي رحمه الله تعالى الى هذا الجواب اولاً بقوله :

فالابتداء مثلاً اذا لاحظته العقل الخ . و ثانياً بقوله : و الحاصل الخ .  
و ثالثاً بقوله في الآخر : و بما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتل حدّ  
الاسم الخ .

فهذه الاسماء كالاسماء اللازمة الاضافة المحتاجة الى الغير استعمالاً  
لا اصلاً .

**المهمّ التاسع :** انه لما ارجع الجامي رحمه الله تعالى ضمير قوله " في  
نفسه " الى ما دل لا الى المعني . حدث ههنا سوالات فناراد البشارح  
دفعها .

الاول ما وجه الترجيح ؟

الثاني انه خالف كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح  
حيث ارجع الضمير المحرور الى المعني . فقد شرح الجامي رحمه الله تعالى  
كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى بما لا يرضاه ابن الحاجب .  
الثالث كون المعني في نفس الكلمة قليل الجدوى . كما صرح به  
عبدالغفور محشى شرح الجامي .

و الرابع ان الحرف ايضاً كذلك . حيث يدلّ على معني هو مدلول  
الحرف . كذا قال عبدالغفور رحمه الله تعالى .

و الخامس ان بين كلامه و كلام ابن الحاجب في الايضاح تدافع .  
و الجواب عن الاول ان وجه الترجيح الموافقة لكلامه السابق في  
وجه الحصر . فان الضمير هناك راجع الى ما دلّ بلاريب .

و عن الثاني ان هذه مخالفة الى خير و دقيقة نافعة و هو اولى من  
محض توافق العبارتين .

و عن الثالث والرابع والخامس ان المراد من كون المعني في الكلمة .  
 دلالتها على المعني من غير احتياج الى ضمّ كلمة لاستقلالها . و مآل هذا  
 التقدير و تقدير ارجاع الضمير الى المعني واحد . و هو الاستقلال . فلا  
 تدافع . و لا يكون الكلام قليل الجدوى . و لا يدخل فيه الحرف .  
 اشار الى الجواب عن هذه الثلاثة أولاً اجمالاً بقوله : و هذا هو  
 المراد بقولهم . انّ للاسم و الفعل معني كائناً الخ .  
 و ثانياً تفصيلاً بقوله : اذا عرفت هذا علمت ان المراد بكيونة  
 المعني الخ .

**المهمّ العاشر :** بذل المجهود و إفراغ الوُسع في انشاء حدّ للاسم  
 بحيث يكون جامعاً و مانعاً سالمًا عن الايرادات و الشبهات . ليندفع ما  
 قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كما سبق في المقدمة الاولى و  
 الامام ابن الانباري رحمه الله تعالى في سرّ العريية : انه لا يصحّ شئ من  
 حدود الاسم . و كذا ما اورد الامام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره  
 حيث ذكر حدوداً كثيرة للاسم ثم ابطالها كلها .

و ليندفع نسبة الوهن الى النحو . والجهل الى النحاة . و اىّ وهنٍ  
 او هن للنحو من ان لا يوجد فيه حدّ صحيح للاسم . و اىّ جهل اجهل  
 من ان لا يعرف النحاة بل ائمتهم تعريفه . مع ان اكثر مباحثهم مباحث  
 الاسم . و هذا امر مهمّ .

فتصدى له أولاً السيّد السند رحمه الله تعالى و تشبث لاثبات  
 المرام باصول الفلسفة .

و ثانياً الجامي رحمه الله تعالى فنقل في المحصول كلام السيّد . و

في الحاصل فصله و طبقه باصول النحو بما لامزيد عليه . فللسيد . والجامي  
رحمهما الله تعالى منّة عظيمة على النحاة وقليل من العباد يشكرون . فله  
درهما حيث اتيا لكل اريب بنهمة وارب . فما اخرى ان يرقم بشذور  
الذهب .

**المهم الحادى عشر :** بيان ان تعريف ابن الحاجب رحمه الله تعالى  
للاسم احسن و اصح و ان ماسواه رسوم و تعريف بالعلامات .  
و حاصل مايفهم من فحوى كلامه الطويل ان للمعنى الاسمى و  
الحرفى مراتب متعددة .  
ففى المرتبة الاولى يصير مدركاً و معلوماً و يشترك في هذا معنى  
الاسم و الحرف كليهما .

و فى المرتبة الثانية يكون ملحوظاً قصداً او تبعاً .  
و فى المرتبة الثالثة يكون مستقلاً او غير مستقل .  
و فى المرتبة الرابعة يصلح لان يحكم عليه وبه اولا .  
و فى المرتبة الخامسة يوضع له اللفظ اسم او حرف .  
و فى المرتبة السادسة يستعمل اللفظ فيدل عليه وحده اولا بل  
يحتاج الى ضم كلمة اخرى .  
و فى المرتبة السابعة يقبل لفظه الدال عليه العلامات الاسمية او  
الحرفية .

فاحسن التعريفات مايشير الى المرتبة الاولى التى هى اصل و ماسواه  
متفرع عليه ثم الاحسن فالاحسن و ابعدها ما يؤمى الى المرتبة السابعة ثم  
الابعد فالابعد .

فمن عرّف الاسم بانه مايقبل اللام والتنوين ونحو ذلك كما حكاه ابن الفارس عن الفراء . فقد نظر الى المرتبة السابعة .

و من عرّفه بانه مايدل على المعنى بلا احتياج الى ضمّ كلمة اخرى فقد اعتبر المرتبة السادسة . والى هذه المرتبة يرجع تعريف ابن الحاجب في الكافية على تقدير رجوع ضمير في نفسه الى الكلمة .

و من عرّفه بانه مايحدّث عنه . كما حكى عن سيويه . و قد سبق في المقدمة الاولى فاعتمد على المرتبة الرابعة .

و من عرّفه بانه مايكون معناه مستقلاً بالمفهوميّة . فقد اعتدّ بالمرتبة الثالثة .

و من عرّفه بانه مايدل على معنى مستقلّ بالمفهوميّة . كما حكاه الرازى عن بعضهم . فقد احسن حيث اعتبر المرتبة الثالثة التي هي قريبة من الاصل المطلق . مع اعتبار المرتبة السادسة التي هي مدار الافادة و الاستفادة . اذ الافادة و الاستفادة لا تكونان الا بالاستعمال و الدلالة .

و من عرّفه كابين الحاجب و الزمخشري بانه مايدل على معنى حاصل في نفسه . بارجاع الضمير المحرور الى المعنى . فقد احسن غاية الاحسان وتعريفه احسن التعريفات كلها حيث لاحظ المرتبة الثانية . فان معنى قوله " في نفسه " انه ملحوظ في ذاته مستقلّ بالمفهوميّة . و ايضاً لاحظ المرتبة السادسة . حيث قال " مايدل " فاخذ الاصلين في التعريف الاصل المطلق و اصل الافادة و الاستفادة أى المرتبة الثانية و السادسة .

ان قلت : ان ضمير في " نفسه " عند الشارح راجع الى ما دلّ اى الى الكلمة . فتعريف ابن الحاجب على هذا التقدير راجع الى اعتبار

المرتبة السادسة . كما مضى . فكيف يصح قولك : انه احسن التعريفات؟  
و ان الشارح بصدد اظهار احسنيته ؟

**قلت :** هب . انه لا يكون احسن نظرا الى صنيع الشارح اولاً الاّ  
انه مع قطع النظر عن صنيع الشارح يحتمل ارجاع الضمير الى المعنى  
فيكون هذا التعريف احسن . وهذا القدر يكفى لصدق ما ادّعينا . اشار  
اليه الجامى بقوله: بعد الحاصل في الحصة الخامسة من الكلام . ولذا ذكر  
الضمير تنبيهاً على صحة ارادة كلا المعنيين .

**ثم ان قلت :** فلم ارجع الشارح الجامى رحمه الله تعالى الضمير  
الى الكلمة ؟

**قلت :** ليوافق كلامه ههنا ماسبق في وجه الحصر . ولما سيأتى في  
شرح قوله قبيل الحاصل : وهذا هو المراد بقولهم . ان للاسم والفعل الخ .

### المقدمة الثامنة

لابدّ ههنا من ذكر عبارة شرح الكافية للمحقق المدقق الجامى  
رحمه الله تعالى . المشتملة على بحث "المحصول والحاصل" المتعلق بشرحها  
و بسط مسائلها و اسرارها كتابى هذا بغية الكامل .  
كى يسهل للقارى و المطالع فهم شرحها و تفصيل مباحثها و  
المراجعة اليها واستحضار مافيها من المسائل في الذهن عند شرحها وبسط  
اسرارها .

و هذه هى تلك العبارة . قال المحقق الجامى رحمه الله تعالى :  
ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال : كما ان في الخارج

موجوداً قائماً بذاته و موجوداً قائماً بغيره .

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به .

و معقول هو مدرك تبعاً و آلة لملاحظة غيره . فلا يصلح لشيء منها .

فلا ابتداء مثلاً اذا لاحظته العقل قصداً و بالذات كان معني مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته . و لزمه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعاً من غير حاجة الى ذكره .

و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط . فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة أخرى اليه لتدل على متعلقه . و هذا هو المراد بقولهم : ان للاسم و الفعل معني كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه .

و اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة مثلاً و جعله آلة لتعرف حالهما كان معني غير مستقل بالمفهومية . و لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه . و لا ان يدل عليه الا بضم كلمة أخرى دالة على متعلقه .

و الحاصل ان لفظ " الابتداء " موضوع لمعني كلي . و لفظة " من " موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها و آلات لتعرف احوالها .

و ذلك المعني الكلي يمكن ان يتعقل قصداً . و يلاحظ في حد

ذاته فيستقل بالمفهومية . و يصلح ان يكون محكوماً عليه و به .  
و اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية . ولا تصلح ان تكون  
محكوما عليها و بها .

اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصداً . ليتمكن  
ان يعتبر النسبة بينه و بين غيره .

بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات  
لملاحظة احوالها .

و هذا هو المراد بقولهم : ان الحرف كلمة تدل على معنى في  
غيرها .

و اذا عرفت هذا علمت ان المراد بكيونة المعنى في نفسه  
استقلاله بالمفهومية .

و بكيونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى  
ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية .

فمرجع كيونة المعنى في نفسه و كيونته في نفس الكلمة الدالة  
عليه الى امر واحد و هو استقلاله بالمفهومية .

ففى هذا الكتاب الضمير المجرور الذى في " نفسه " يحتمل ان  
يرجع الى " ما " الموصولة التي هى عبارة عن الكلمة . و هذا هو  
الظاهر . ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كيونة المعنى في  
نفس الكلمة .

و يحتمل ان يرجع الى المعنى . و لذا ذكر الضمير تنبيهاً على

صحة ارادة كلا المعنيين .

و لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعني الاخير . و هو ارجاع الضمير الى المعني لعدم مسبوقتها بما يدل على اعتبار كينونة المعني في نفس الكلمة .

و لهذا جزم المصنف رحمه الله تعالى هناك برجوعه الى المعني .  
و بما سبق من التحقيق ظهوره لا يختل حد الاسم جمعاً . و لا حد الحرف معنا بالاسماء اللازمة الاضافة . مثل " ذو " و " فوق " و " تحت " و " قدام " و " خلف " الى غير ذلك .

لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً و تبعاً من غير حاجة الى ذكرها .  
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة . لانها الغرض من وضعها . لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات . لا لاجل فهم اصل المعني . فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها . فهي داخلية في حد الاسم لا في الحرف .

انتهى كلام الجامي رحمه الله تعالى المشتل على الحصول و الحاصل .

و بعد ذكر هذه المقدمات . نشرع في المقصود . وهو شرح عبارة الحصول و الحاصل للمحقق المدقق عبدالرحمن الجامي رحمه الله تعالى .  
و عبارة الجامي هذه متعلقة بحد الاسم و تعريفه أولاً و بالذات .

و بحدّى الحرف و الفعل ثانياً و بالتبع .

فاقول و بالله التوفيق و بيده ازمة التحقيق و التدقيق :

قال الشارح المحقق الجامى رحمه الله تعالى .

﴿ و محصولة ﴾ <sup>(١)</sup> ههنا امور متعددة مهمّة محتوية على مسائل

و اجاث تنفع العلماء و المتعلمين .

الامر الاول : هذا عطف على قوله : قال المصنف في الايضاح

الخ . او على قوله : الاسم ما دلّ الخ . بناءً على خلط الشرح مع المتن .

و لا يبعد ان يقال : الواو للابتداء و هى الواو التي تأتى في بدء

الكلام كما هو عادة صاحب الهداية . حيث يأتى بها في اوائل الابواب و

الفصول . نقله صاحب العناية عن بعض شيوخه .

و منه عندى الواو الواردة في بدء ديوان أبى الطيّب المتنّبى . وقد

اشكل شأنها على كثير من العلماء الادباء .

الامر الثانى : الضمير المجرور في قوله " محصولة " راجع الى ما

قاله ابن الحاجب رحمه الله تعالى . فيكون المحصول متعلقاً بكلام ابن

الحاجب او راجع الى ذلك وما قاله الشارح جميعاً . فهو تفصيل وتوضيح

لكلاميهما . و الثانى اولى و ادخل في المرام كما لا يخفى على من نظر في

المهمّات السابقة . و في الاول تضيق العطن . او هو راجع الى ابن

الحاجب .

(١) محصولة : اعلم : ان ههنا الفاظاً يستعمل في هذا المعنى . يقال : محصل الكلام . و

مفاده . و توضيحه . و تفصيله . و ملخصه . و جملته . و حاصله . و خلاصته . و بيانه . و

نحو ذلك .

الامر الثالث : ان قلت : لفظ المحصول مصدر ام لا وما التحقيق

في ذلك ؟

قلت : فيه أقوال متعددة مبنية على اصول و مأخذ قويّة .

القول الاول . ان يكون بمعنى الرأى . فهو اسم غير مصدر .  
فالضمير الى ابن الحاجب . اى رأيه في حد الاسم و حقيقته ما ذكره و  
فصله بعض المحققين فهو مأخوذ من قولهم : " مالفلان محصول و لا  
معقول " . اى لا رأى له و لا تمييز .

القول الثانى . ان يكون اسماً (١) . بمعنى اسم الفاعل . اى الحاصل  
كالبقيّة بمعنى الباقي . يقال كما في الصحاح : حاصل الشئ و محصولة  
بقيته .

القول الثالث . ان يكون مصدرًا بمعنى (٢) الفاعل . كما في

(١) قولى اسماً : كثر استعمال بعض الاسماء الغير المشتقات في معني المشتقات : فمنها ما  
قالوا : ان وزن فُعلة بضم الاول لمقدار ما يفعل مرة . نحو " لقمة " اى ما يلقم مرة . و " اكلة "  
اى ما يؤكل مرة .

و وزن فُعَال . بكسر الفاء لما يفعل نحو لباس لما يلبس . و كتاب لما يكتب . و امام  
لما يؤتم به .

و فُعالة بالضم لما هو فضلة .

(٢) بمعنى الفاعل : قال الامام الثعالبي في سر العريّة : فصل في اقامة الاسم و المصدر  
مقام اسم الفاعل و المفعول . تقول العرب : رجل عدل . اى عادل . و رضا . اى مرضى .  
و بنو فلان لنا سلم . اى مسالمون . و حرب . اى محاربون .

و في القرآن . لكن اليرمن آمن بالله . انتهى . و منه خلق . اى مخلوق .

و في شرح الرضى للشافعية . قد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر نحو . قم قائماً . اى  
قيامًا كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل . نحو رجل عدل . و صوم . و منه قوله :

قولهم : العلم حصول الصورة اى الصورة الحاصلة. و زيد عدل . اى عادل على طريق المجاز في الطرف .

**القول الرابع .** ان يكون مصدرًا بمعناه المصدرى . نحو قولهم في مثل هذه المباحث : " توضيح الكلام و تفصيله و تلخيصه " . و البيان البيان و مثل هذا كثير .

**ان قلت :** فعلى تقدير المصدرية و إبقائه على المعنى المصدرى كيف يصح حمل ما بعده عليه ؟

**قلت :** قد ذكرت انه نحو قولهم : توضيح الكلام و تفصيل الكلام . و هناك يصح الحمل بلاريب . فهنا ايضا يصح بلا مرية . هذا على تقدير جعل " ما " موصولة . و يحتمل عندى كونها مصدرية . فصح الحمل لكونه حمل مصدر على مصدر . ومعناه . حصول ما سبق ذكره بعض المحققين و تقريره له .

\* كفى بالنأى من اسماء كاف \*

اى كافيا اى كفاية و قوله :

الم ترنى عاهدت ربى و انى      ليين رتاج قائم و مقام

على حلقة لاشتتم الدهر مسلما      و لا خارجا من فى زور كلام

قال سيويه : معناه . و لا يخرج خروجًا .

و قال عيسى بن عمر : هو حال من معطوف على الحال الذى هو لا اشتتم اى لا

شائما و لا خارجًا . انتهى .

و قال الفيومى : قد يأتى اسم الفاعل بمعنى المصدر سماعًا . نحو قم قائمًا اى قيامًا .

انتهى .

ان قلت : ما تحقيق هذا المصدر اى المحصول على وزن مفعول  
و ما تفصيله ؟ و هذا السؤال تكلم به كثير من المشتغلين لدى بكتب  
النحو .

فاجبتُ : بانه ينقاس مصدر <sup>(١)</sup> الثلاثى المزيّد على وزن مفعوله  
قال ابو حيان : فان كان لازماً جعل كانه متعدّد . وبني منه وزن مفعوله  
نحو " اغدودن البعير مُغدودنا " انتهى .

و اما من المجرّد فثبت عدة الفاظ . ففي المزهّر ج ٢ ص ٨٤ انّ  
المصدر على هذا الوزن لم يأت الاّ مجلود ومعقول . و فيه ص ٢٤٦ . و  
محلوف و ميسور و معسور ايضاً . نقله عن الغريب المصنف . انتهى . و  
فيه ج ١ ص ٣٣٧ . من سنن العرب اقامة المفعول مقام المصدر نحو قوله  
تعالى : بأيكم المفتون اى الفتنة . انتهى .

و في الشافية ان ما جاء على مفعول من المصادر فقليل . انتهى .  
قال العبد الضعيف : الذى حصل لى على هذا الوزن حسب ما

---

(١) قولى مصدر : قال ابو حيان : يأتى اسم الزمان و المكان و المصدر ايضاً من الفعل  
المزيد كاسم مفعوله .

فمكرّم يصح ان يكون مصدرًا و ظرف زمان و مكان . قال تعالى : و مرّقنهم كل  
مرّق . اى كل تمزيق و هو مطرد .

قال ابن بابشاذ : كل فعل اشكل عليك مصدره فابن المفعول منه بفتح الميم في الثلاثى  
و بضمها في الرباعى . و ما زاد على ذلك فحكم مصدره حكم اسم مفعوله .

و في التنزيل : و لقد جاءهم من الانباء ما فيه مزدجر . اى ازديجار . و قل رب  
ادخلني مدخل صدق و اخرجني مخرج صدق . اى ادخال صدق و اخراج صدق .

استقرت كلام الادباء عدة الفاظ. فمنها الستة المذكورة. ومنها المنقول. ذكره الفيومي . و منها المحصول . و المرفوع . و الموضوع . نوعان من السير . و المكروهة . و المصدوقة. ذكرها الرضى مع الكلام في البعض . و منها مشعور . و موعود . و منها مكذوبة . ذكره العيني

في شرح البخارى ج ١ ص ٢٥٦ في حديث ثلاث من خصال المنافق .  
**القول الخامس .** ان يكون اسم المفعول من حصل الشئ اذا ثبت .  
**ان قلت :** لا يجيئ اسم المفعول من الابواب اللازمة . و حصل الشئ . لازم .

**قلت :** يجيئ بقله منها . كما تجيئ بقله الصفة المشبهة من المتعدى .  
 و هما طرفا الكلام اى ضدان . و هم ربما يقيسون الضد بالضد<sup>(١)</sup> .

---

(١) **قولى الضد :** استفتاني بعض الادباء . و قال : كيف حملوا الضد على الضد و ما تفصيل ذلك ؟

فأفنته بما اضعه هنا تذكرة للاخوان و تبصرة للخلاّان . و هذه عبارة الفتوى .  
 كثر حمل الضد بالضد في الادب . و سائر العلوم . و كذا معرفة احدهما بآخر .  
 فمنه ان المتكلمين اختلفوا في الايمان . هل هو تصديق فقط او مركب ؟ فقال العيني :  
 يجب ان يكون تصديقا فقط . كما هو مذهب الاحناف . فيكون محله القلب . لان الكفر الذى هو جحود محله القلب فقط . انتهى .  
 و منه ان النحاة اختلفوا في " دخلت " . هل هو متعد او لازم . و في ان ما بعده مفعول به او فيه ؟

فقال الرضى : هو لازم لكونه ضد " خرجت " اللازم . انتهى .  
 و منه ما في شرح الرضى للكافية في بحث التمييز ص ١٩٠ . ان نحو . مثل زيد رجلاً .  
 مثال التمييز عن مقاييس غير مشهورة . ولا موضوعة . واما " غيرك انسانا " و " سواك رجلاً " .  
 فمحمول على مثلك بالضدية . انتهى . بتغيير .

و طريقه ان ينقل بابه اللازم الى المتعدى ثم يشتق منه اسم المفعول  
و في النصفة المشبهة بالعكس . قال العلامة الجلي في حواشي التلويح :  
الرحيم من الاسماء الحسني صفة مشبهة من المتعدى بنقله عند ارادة  
الاشتقاق الى الباب اللازم . و مثل هذا فليعمل العاملون في نظائره .  
كالنصير و نحو ذلك . انتهى بحاصله . و حسبك من القلادة ما احاط  
بالجيد . فاعرفه فانه مقام ربما يشتبه على الاعلام .

### القول السادس . ان يكون من قبيل

\* و قد حيل بين العير و النزوان \*

كما قالوا : ان تركيب " المفعول معه " من هذا القبيل . فالمفعول  
ما لم يسم فاعله في مثل هذا انما هو الضمير الراجع الى مصدر العامل . اى

و منه انهم اختلفوا في باب . طال يطول . اختلافاً كثيراً فقال الامام الفيومي : يعدّ  
من باب . قرب . حملاً على نقيضه على ما قيل . انتهى .

و منه ما قال هو ايضاً : فعالة بالضم لما هو فضلة . و بين . النقاوة . بالضم و هو  
المختار وان لم يكن من الباب حملاً على ضده . لانهم قد يحملون الشئ على ضده كما يحملونه  
على نظيره . و احسن ما يكون ذلك في الشعر . انتهى .

و هذا باب طويل يعرفه المتضلع في الادب و كثر في ذلك كلام الشعراء . قال المتنبي:

و نذيمهم و بهم عرفنا فضله و بضدها تتبين الاشياء

و قال بشار :

و كن جوارى الحى ما دمت فيهم قباحاً فلما غبت صرن ملاحاً

و قال ابو تمام :

وليس يعرف طيب الوصل صاحبه حتي يصاب بنأى او بهجران

انتهى باختصار .

حِيل الحِيلولة . و فُعِل فعل . و حُصِل حصول . و التفصيل في شروح كلام الجامي في المفعول معه فراجعها .

و قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في حواشي المطول ص ١١٢ : في قولهم : ضرب يوم الجمعة او في يومها في المجهول : اسناد الى مصدر الفعل حقيقة . فان معناه وقع الضرب فيه . بخلاف الجمهور حيث قالوا : ان اليوم نائب الفاعل انتهى بتغيير .

**القول السابع .** مذهب سيويه . و هو انه اسم المفعول و اصله المحصول به او عليه . يقال في المجهول اللازم : حُصِل به او عليه . يُحْصَل به او عليه فذاك محصول به او عليه .

كما يُقال : شُرِف به يُشرف به فذاك مشروف به . ثم استعمل بلا ظرف لكثرة الاستعمال . كما يقال : مفعول . في المفعول به . مجرداً عنه لكثرة الدوران .

**القول الثامن .** هو نحو القول السابع . الا ان المحذوف هناك امران الجار و المجرور . و هنا امر واحد و هو " الجار " فقط و جعل الضمير مستترا فيه بطريق الحذف و الايصال .

و هذا الطريق اظهر من ان يخفى على احد و اشهر من قفانبك . و منه قوله تعالى : و اختار موسى قومه . اى من قومه .

صرّح بذلك الرضى في شرح الشافية حيث قال : و انكر (١)

(١) و انكر : حقق المحققون ثبوت المصدر على مفعول . و انكروا على انكار سيويه . قال ابن الحاجب في الشافية : و ما جاء من المصادر على مفعول . كالميسور . و المعسور . و المجلود . و المفتون . فقليل . انتهى .

سيبويه مجيء المصدر على وزن المفعول . و جعل الميسور و المعسور صفة للزمان اى الزمان الذى يوسرُ ويعسرُ فيه . على حذف الجار . كقولهم : المحصول اى المحصول عليه . انتهى بتغيير قليل .

فهذه العبارة يحتمل القولين . الثامن ظاهراً . و السابع بتقدير المعطوف اى و المجزور بعد قوله : على حذف الجار .

**القول التاسع .** ان يكون بمعنى المآل والمرجع . صرح به الامام (١)

قال الرضى : معانيها اليسر . و العسر . و الصبر . و الفتنة . على الترتيب .  
و خالف سيبويه غيره مجى المصدر على وزن المفعول . و جعل الميسور . و المعسور . صفة للزمان الذى يوسر فيه و يعسر فيه على حذف الجار . كقولهم : المحصول . اى المحصول عليه .

و كذا قال فى المرفوع . والموضوع . نوعان من السير . قال : هو السير الذى ترفعه الفرس و تضعه اى تقويه و تضعفه .

و كذا جعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود اى الفعل المشدود والمقوى . و جعل الباء فى . بآيكم المفتون . زيادة و المفتون هو الجني .

والمجلود . الصبر الذى يجلد فيه اى يستعمل فيه الجلادة . انتهى كلام الرضى ص ٦١ .  
و قال الفيومى : و نقل بعضهم عن سيبويه . انه منع مجى المصدر موازن مفعول . و انه تأول ما ورد من ذلك فتقدير . معسوره . و ميسوره . عنده . وقت فيه يعسر . و يوسر . و الاول اى مجيئه هو المشهور فى الكتب . انتهى بحذف .

(١) **قولى الامام :** هو الامام عبدالرحمن بن عيسى بن حماد الهمداني كاتب بكر بن عبدالعزيز بن ابي دلف كان شيخاً صالحاً .

و فى معجم الادباء . انه كان اماماً فى اللغة و النحو ذا مذهب حسن . و كان كاتباً سديداً شاعراً فاضلاً .

له مصنفات قليلة كثيرة الفائدة . منها كتاب الالفاظ الكتابية . و هو صغير الحجم لا يستغني عنه طالب الكتابة .

الهمداني رحمه الله تعالى في كتابه "الالفاظ الكتابية" حيث قال في باب (١) الفاظ تأتي بمعنى عاقبة الامر ومآله : يقال . سيغبط بذلك اذا آلت الامور مآلها و رجعت الى محصولها وحقائقها : فعلى هذا معنى قول الجامى : " محصوله " اى مرجعه و مآله ما ذكره الخ .

**القول العاشر .** ان يكون بمعنى الحقيقة . و لا يبعد ان يتلقى هذا

قال صاحب بن عباد: لو ادركت عبدالرحمن مصنف كتاب الالفاظ لا مرت بقطع

يده .

فستل عن السبب . فقال : جمع شذور العربية الجزلة في اوراق يسيرة فاضاعها في افواه الصبيان و رفع عن المتأدين تعب الدروس و الحفظ الكثير و المطالعة الكثيرة الدائمة . انتهى .

و كانت وفاته سنة ٣٢٠هـ موافق سنة ٩٣٠م . و الهمداني معاصر لقدامة الذى ذكره الحريرى في مقاماته " و ان المتصدى بعده و لو اوتى بلاغة قدامة " المتوفى سنة ٣٣٧هـ . و رأيت لقدامة كتاب "جواهر الالفاظ" في مجلد ضخيم صنفه بمقابلة كتاب الهمداني " الالفاظ الكتابية " ففصل . و الهمداني اجمل . و ليس هذا البديع الهمداني صاحب المقامات . هذا . (١) **قولى باب :** ذكر في هذا الباب عدة الفاظ . اذكرها ههنا على الاختصار . اذ لا يخلو ذكرها عن الفائدة . قال : باب عاقبة الامر .

يقال : قد استوبل فلان عاقبة امره . و استوخم غبّ امره . و استمرّ ثمرة رأيه . و هذا امر و بيل العاقبة . و ذميم العاقبة . و مخوف العقبي . و وخيم الغبّ . و المغبة . و مرّ المحتني و بشع الثمرة . و لا تؤمن عواطفه . و رواجعه . و تبعاته . و سوابقه . و لواحقه . و رواهقه . و روادفه . و تواليه . و قصراه . و قصاراه . و عقباه . و واحد . و يقال : ما اعقب هذا الفعل الا ندمًا . و لا اورث الا حسرة . و لا نتج الا شرًا . و لا انجر الا مكروها . و لا كسب الا ضررًا . و لا القح الا شرًا . و ما استثمر هذا الفعل الا ضررًا . انتهى ما في الالفاظ الكتابية ص ١٨٩ .

المعنى من فحوى العبارة المذكورة للهمذاني رحمه الله تعالى .

**القول الحادى عشر .** ان يكون اسم الفاعل الذى لا ينقاس . و

معنى " محصوله " حاصله . فلفظ " محصول " اسم فاعل غير قياسى .

و الدليل على ما قلنا . اللغة . واستعمال العرب الأقحاح و

الفصحاء . فهما شاهدا عدل لنا حيث يعلم منهما المعنى الاصلى لايّ

لفظ كان . و قالوا : الاستعمال دليل الوضع و محطّه .

و لفظ المحصول يرادف " الحاصل " لغةً واستعمالاً فهو صيغة اسم

الفاعل على وزن المفعول .

أمّا اللغة فقال الامام الفيومى في المصباح : حاصل الشئ و محصوله

واحد . و في المنجد : المحصول الحاصل و يقال : هذا محصول كلامه اى

مفاده . و في المختار : حاصل الشئ و محصوله بقيّته . و في القاموس :

المحصول الحاصل . و في الدستور وهو كتاب في اللغة معتبر جداً : حاصل

و محصول . لما يحصل .

و اما الاستعمال فلانّ مصاقع الخطباء والشعراء من العرب العرباء

و البلغاء يستعملون لفظ " محصول " في موضع لفظ " حاصل " و نحوه

يقال : حاصله و محصوله . و مفاده و محصلّه .

### فائدة جليّة

اعلم : ان بعض ائمة اللغة لم يذكر لفظ " المحصول " في عداد

المصادر كالامام الفيومى <sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى و غيره . فعلم ان كونه

(١) قولى كالامام الفيومى : هو احمد بن محمد بن على الهمذاني الفيومى الاصل الحموى

الشافعى يعرف بابن ظهير و بخطيب الدهشة .

مصدرًا مختلف فيه .

و في المزهر ج ٢ ص ٨٤ للحافظ السيوطي رحمه الله تعالى : لم يأت مصدر على مفعول إلا قولهم : فلان لامعقول له ولا مجلود . اى لا عقل له ولا جلد . انتهى .

و اما كونه بمعنى الحاصل فلم يختلف فيه اثنان . فحمل الكلام على المتفق اولى .

### فائدة

ثم الذين يقولون بمصدريته يذكرونه أولاً في المصادر ثم يقولون : " المحصول الحاصل " . فصنيعهم يشهد ان المستعمل بمعنى الحاصل ليس بمصدر .

ثم ان سبب اصرارهم على كونه مصدرًا ثبوته مصدرًا . لكني اقول : ان ثبوت معنى للفظ في موضع لا يستلزم ثبوته له في جميع الموارد .

### فائدة جلية

ان قلت : هل ثبت اسم الفاعل في كلام العرب على وزن

نشأ بالفيوم واشتغل ومهر وتميز بالعربية عند ابي حيان . ثم ارتحل الى حماة فقطنها . ولما بني الملك المؤيد اسماعيل جامع الدهشة قدره في خطابتها . و الفيومي نسبة الى فيوم العراق . لا فيوم مصر .

و كان فاضلا عارفا باللغة و الفقه . و جمع في ذلك كتابا سماه . المصباح المنير في غريب شرح الكبير . جمع اصله كما في كشف الظنون من نحو سبعين مصنفًا .

فرغ من تأليفه في شعبان سنة ٧٣٤ هـ . وتوفي سنة ٧٧٠ هـ . وترتيب كتابه كترتيب المغرب للحنفية . و قال ابن حجر في الدرر الكامنة : و كأنه عاش الى ما بعد سنة ٧٧٠ هـ . و قيل : توفي سنة ٧٦٠ هـ .

مفعول ؟

قلت : نعم . قال العصام في بحثه من حواشي شرح الجامي : و قد يأتي اسم الفاعل على وزن المفعول كقوله تعالى : انه كان وعده مأتياً . انتهى . و في الصحاح قوله تعالى : كان وعده مأتياً اي آتيا كما قال تعالى : حجاباً مستوراً اي ساتراً . انتهى ما في الصحاح .

وقال الامام الثعالبي المتوفي سنة ٤٣٠ هـ . في سرّ العربية ص ٣١١ : فصل في الفاعل الذي يأتي بلفظ المفعول . كما قال تعالى : انه كان وعده مأتياً اي آتياً . وكما قال تعالى : حجاباً مستوراً اي ساتراً . انتهى كلام الثعالبي رحمه الله تعالى .

و قال ابن فارس : حكى ابن السكيت ان من سنن العرب ان تأتي بالمفعول بلفظ الفاعل نحو " سركايم " اي مكتوم " و ماء دافق " اي مدفوق . و بالفاعل بلفظ المفعول نحو " عيش مغبون " اي غابن . و قال به الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى ايضاً كما في المزهج ص ٣٣٥ .

و في المنجد : حزن الرجل فهو محزون . و في روض الانف للعلامة السهيلي رحمه الله تعالى ج ٢ ص ٢٢٦ قولهم : الهدى معكوف اي عاكف . انتهى .

و روى البخاري عن انس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ اي ساقطة .

هذا ما عندي فالمختار عندي ان "مسقوطة" في هذا الحديث بمعنى

ساقطة . و قال ابن مالك رحمه الله تعالى في شواهد التوضيح في معني هذا الحديث اى مسقطة و لا فعل له . انتهى . شواهد ص ١٢٨ . هذا في الثلاثى المجرد .

ومثله في المزيد ايضا . قال الامام احمد بن محمد الهمداني الفيومي : وبعض اسماء الفاعلين جاء على صيغة اسم المفعول . لان فيه معني المفعولية نحو احصن الرجل فهو مُحَصَّن بفتح الصاد اذا تزوج . و جاء الكسر في الصاد على الاصل . و الفج بمعنى افلس فهو مُفْلَج بفتح الفاء . و اسهب اذا اكثر كلامه فهو مسهَّب بفتح الهاء . انتهى .

و في كتاب " ليس " ص ٥ لابن خالويه (١) النحوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ : ليس في كلام العرب افعل فهو مفعَل ( على اسم المفعول ) الا ثلاثة حروف ثم ذكر الحروف الثلاثة المذكورة . و قال : و في الحديث . " ارحموا مفلجكم " و هذا قول ابن دريد . و وجدت حرفاً رابعاً . و هو . اجرأشت الابل فهى مجرأشة بفتح الهمزة اذا سمئت و امتلأت بطونها . انتهى .

(١) ابن خالويه : ابو عبدالله بن خالويه . كان من كبار اهل اللغة . اخذ عن ابى بكر ابن دريد و نفطويه و ابن الانبارى .

قال : و جدثنا نفطويه عن ابى الجهم عن الفراء انه سمع اعرابيا يقول : قضت علينا السلطان . فقال ابن خالويه : السلطان يذكر و يؤنث و التذكير اعلى و من انثى ذهب به الى الحجة .

صنف كتباً كثيرة منها . كتاب ليس . و هو كتاب نفيس . و شرح مقصورة ابن دريد . و كتاب في اسماء الاسد . و ذكر له فيه خمسمائة اسم كان معاصراً للمتنبى صاحب الديوان .

و من العجائب العلميّة ما في حواشى كتاب " ليس " روى عنه  
انه وجد هذا الحرف الرابع بعد سبعين سنة . انتهى . فنفكر .

﴿ ما ذكره بعضُ المحقّقين ﴾ وهو السيّد السند رحمه الله تعالى .  
ههنا سوالات مهمّة سألني عنها كثير من المشتغلين لدى بقراءة  
هذا الكتاب .

السؤال الاول : هل يصحّ اطلاق البعض المضاف الى الجمع على  
واحد و المتبادر حينئذٍ اطلاقه على متعدد ؟

قلت : نعم . قال تعالى : تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض .  
و المراد من البعض الاول عليه السلام . صرّح به المفسرون .

السؤال الثانى : لم ابهم مصداق البعض و هو السيّد السند رحمه  
الله تعالى حيث قال : " بعض المحقّقين " و لم يصرّح باسمه ؟  
قلت : لم يذكر اسمه بل ابهمه ابهاماً لوجوه متعددة .

الوجه الاول اشارة الى ارتضاء الشارح بهذا التحقيق . فان نسبة  
عنوان البحث الى المحقّقين علامة الارتضاء عندهم . صرّح به بعض المحقّقين  
في حواشى شرح العقائد النسفيّة .

و الوجه الثانى التعظيم والتنويه بشأن السيّد رحمه الله تعالى حيث  
جعله من المحقّقين .

و الوجه الثالث تقرير البحث الآتى في القلوب و تحقيقه . فانّ  
كلام المحقّقين احق الكلام كما ان كلام الملك ملك الكلام . و قصد ان  
يصغى اليه . فان الناس على دين ملوكهم .

و حاصله البيان بالبرهان كما قالوا : في " اكرمتُ صديقك " فانه

يدلّ على كون الصداقة علة للاكرام . و لهذه النكتة قال تعالى : يا ايها الناس اعبدوا ربّكم . و لم يقل " اعبدوا الله " .

و الوجه الرابع تفخيم شأنه و اشارة الى انه لشهرته كما قيل :  
لسنا نُسمّيكَ إجلالاً و تكرمةً      فقدرك المعتلى عن ذاك يكفيننا  
اذا انفردت و ما شورك في صفة      فحسبنا الوصفُ ايضاحاً و تبياناً  
و كما قيل :

و اقول بعض الناس عنك كناية      خوف الوشاة و انت كل الناس  
و الوجه الخامس شهرة نسبة هذا البحث الى السيد المذكور  
استغنته عن ذكر اسمه . حيث ذكره في حواشى المطول . و حواشى  
الرضى . و غير ذلك من كتبه كرسالته الوضعية بعبارات متقاربة و لولا  
خوف الاطالة لاوردناها بقضّها و قضيضها .

السؤال الثالث : ما الفرق بين المحقق والمدقق ؟ و قد اولع العلماء  
و المتعلمون بهذا السؤال و جوابه .

و الجواب : ان الفرق بين المحقق و المدقق من وجوه .  
الوجه الاول : ان المدقق اعلى شأنًا من المحقق . فان المحقق من  
يثبت المسائل النظرية بالدلائل و المسائل الضرورية بالتنبيهات . و المدقق  
ذلك مع ذكر الاستنباطات عنها سواء استنبطها هو او غيره .  
الوجه الثانى : المحقق من يدرك الحقائق و المدقق من يدرك  
الدقائق . و فرق بين الحقيقة و الدقيقة .

فان الحقيقة للشئ الاصل له . و الدقيقة ما في ذلك الاصل من  
النكت و الاسرار . فعلى هذا صحّ ان يقال : فلان مدقق المحققين لا ان

يقال : هو محقق المدققين .

الوجه الثالث : المحقق العالم بالمسائل المدللة كالمقلد العالم . و  
المدقق العالم بها من دلائلها و مأخذها كالمجتهد .

الوجه الرابع : هنا ستة ألقاب منها محقق . مدقق . امام . علامة .  
بحر العلوم . عالم الفن . فامام الفن هو المجتهد له المطلق . و المدقق هو  
المجتهد فيه . و المحقق له من يكون من اصحاب التخريج . و العلامة هو  
الماهر فيه مع التفوق في سائر الفنون . فهو و بحر العلوم بمعنى . و العالم  
به من يكون بارعاً فيه و له قدم تكون لأعلامه فارة .

فهذه خمس طبقات . فمن الاولى ابو حنيفة وصاحبه في الفقه . و  
ابوالاسود الدثلي في النحو رحمهم الله تعالى . اصحاب تأسيس قواعد  
الاصول و استنباط احكام الفروع .

و من الثانية الطحاوى و الكرخي في الفقه . و الخليل و سيويه و  
الكسائي و الفراء و الاخفش و غيرهم في النحو رحمهم الله تعالى . فهم  
يقدرون على الاجتهاد في المسائل التي لارواية فيها عن اهل الطبقة الاولى .  
و على الاستنباط حسب اصول قرروها فهم اهل التدقيق .

و من الثالثة اصحاب التخريج كابى بكر الرازى في الفقه و  
كالمازنى و المبرد و الزجاج في النحو رحمهم الله تعالى و غير ذلك من  
اصحاب التحقيق . فهم لاحاطتهم بالاصول يقدرون على تفصيل قول  
بجمل ذى وجهين و حكم مبهم محتمل الامرين .

و من الرابع اصحاب الترجيح من المقلدين كالقدورى و صاحب  
الهداية في الفقه . و كابى على الفارسى و السيرافى و السكاكى في النحو .

و بعض علوم الادب رحمهم الله تعالى . فشانهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر . بقولهم : هذا اصحّ و اولى روايةً و اوضح درايةً .

و من الخامسة طبقة العلماء القادرين على التمييز بين الاقوى و القوى و الضعيف كصاحب الوقاية و المختار في الفقه . و كابن جني و الزمخشري و ابن الحاجب و ابن الشجري و ابن هشام و ابن مالك و ابوحيان رحمهم الله تعالى في النحو . فهم العلماء به .

فلا يقال لابن الحاجب " رحمه الله " مثلاً علامة . و لذا قال العصام في حاشية شرح قول الجامي رحمه الله تعالى ( للعلامة المشتهر الخ ) : في وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر . لان هذا انما يناسب فيما بين العلماء بمن جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقها من العقلية و النقلية . و ليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية .

و لذا خصّ<sup>(١)</sup> من بين العلماء قطب الدين الشيرازي بالعلامة . حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم . مامن علم الا و هو فيه

(١) قولي خصّ الخ . قال العلامة محمد امير في شرح شذور العرب لابن هشام ص ٣ :

التاء في علامة لتأكيد المبالغة لا للمبالغة . لانها حاصلة بصيغة فعال .

اقول : و ردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة كراوية اي كثير الرواية كما في الاشئوني . فالاحسن ان يقال : انها للمبالغة . اذ التأكيد اتفاق من بجامعة الصيغة . لاجنب اصل الوضع .

ثم اشتهر ان العلامة من حاز المعقول و المنقول .

قلت : لعله من قولهم . الشيء اذا اطلق انصرف لاكملة و الا فالعلامة كثير العلم .

و لو بفنّ واحد . و اما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا للقطب الشيرازي فمحل تأمل . انتهى .

اوحديّ و ما من مقصد الاّ وهو فيه ألمعى . و كأنه بني كلامه على عدم الاعتداد بالعلوم العقلية . انتهى بتغيير .

**الوجه الخامس :** المحقق للفنّ العالم به . و المدقق له المدرك له .  
و الفرق بين التحقيق و التدقيق كالفرق بين الرؤية و الادراك .  
ففى الرؤية يحصل العلم بالشئ بدون احاطة . و فى الادراك يتأتى العلم بالشئ مع الاحاطة به . و يستلزم الثانى الاول و لا عكس . فرؤية الله ثابتة و ادراكه اى الاحاطة به منتف قال تعالى : لا تدركه الابصار . كذا فى كتب العقائد .

**الوجه السادس :** المحقق من له ملكتان ملكة الفهم و ملكة الافهام . اذ تحقيق مسألة مثلاً لا يكون الاّ بالفهم اوّلاً ثم بالافهام ثانياً .  
و المدقق من له ملكة الفهم اعم من ان تكون له ملكة الافهام او لا بان يكون دقيق النظر غير قادر على كمال الافهام .. فعلى هذا الوجه المحقق اعلى من المدقق .

**الوجه السابع :** المحقق من يقرر المسائل . و المدقق من يحررها و يهذبها . و ربّ رجل علمنا انه يقدر على التقرير دون التحرير . كخير اللحقة بالمهرة ميرباقر داماد فان دأبه اطناب مملّ مخلّ لاخذ المقصود من كلامه المغلق .

**الوجه الثامن :** المحقق من يحقق المسائل الحقّة الثابتة عند اهل الفنّ و يعقلها . و المدقق من يعقل المسائل الغريبة الغير المعروفة عند عامة اهل العلم ايضاً .

**الوجه التاسع :** مدقق الفنّ مجتهد المطلق كالفارابى للمنطق ولذا

اشتهر بالمعلّم الثّاني . و محققه المجتهد فيه كابي على بن سينا له .

**الوجه العاشر :** المحقق العارف بظواهر العلوم . و المدقق العارف

ببواطنها و دقائقها .

و ليس المراد بالظواهر ما يكون غلطاً في نفس الامر كما يقال :

هذا الكلام حقّ ظاهراً و باطل في نفس الامر . بل المراد بالظواهر الحق

المتبادر الى الذهن بدون امعان نظر . فالفرق بينهما مثل الفرق بين العالم

و الصوفي الصالح العارف بالله .

و النسبة بين الحقيقة و الدقيقة كالنسبة بين الشريعة والطريقة . و

بين الاسلام و الايمان . و بين اللسان و القلب . والكلام انما هو في الفؤاد

و اللسان عليه دليل .

**الوجه الحادى عشر :** المحقق من يعرف مراد عبارات القوم . و

المدقق من يعرف مرادهم منها بعد التفطيش .

فالمحقق في المنطق مثلاً من يعلم ان العلم هو الصورة . و المدقق من

يقول ان العلم عندهم هى الحالة الادراكية . وتسمية الصورة علماً مجاز .

كما قال به المدقق محبّ الله البهارى رحمه الله تعالى في السلم .

**الوجه الثانى عشر :** المحقق العارف بالقضايا الكليات و جزئياتها

الظاهرة . و المدقق العارف بجزئياتها الخفية ايضاً .

**الوجه الثالث عشر :** الامام و المدقق و المحقق والعلامة في الفنون

على الترتيب كالحاكم و الحجة و الحافظ و المحدث عند المحدثين .

فالحاكم من احاط بجميع الاحاديث و ما لها و ما عليها . و تحته

الحجة . وهو من احاط علمه بثلاثمائة الف حديث . و الحافظ من احاط

بمائة الف حديث . و المحدث دونه و هو المشتغل بالحديث رواية و دراية  
الجامع للرواة و الروايات .

و المراد ههنا مطلق التشبيه بهم في المراتب الأربع اذ لا يعلم اعداد  
مسائل الفنون كما يعلم عدد الاحاديث .

**الوجه الرابع عشر :** المدقق وصف باعتبار النظر فقط . لاختصاصه  
بوصف الدقة . و المحقق وصف باعتبار الأقوال الحقّة . و المذهب الحق .  
و العقيدة الحقّة . و الدين الحق .

و يؤيده قول السعد رحمه الله تعالى في شرح العقائد : ان الحق  
يطلق على هذه الاربعة . و يقابله المخطئ في ذلك . و المدقق يقابله  
الظاهري .

**الوجه الخامس عشر :** المدقق وصف باعتبار مطابقة نظره الدقيق  
لنفس الامر . و المحقق وصف باعتبار مطابقة الواقع لأقواله . مأخوذ من  
الحق الذي هو وصف الواقعة .

**الوجه السادس عشر :** المدقق وصف باعتبار الدلائل . فان الدقيق  
انما يكون النظر . و المحقق وصف باعتبار النتائج التي تحققت و ثبتت بهذه  
الدلائل . فالانسان بعد تدقيق النظر يحقق النتائج و يشبتها .

﴿ **حيث قال** ﴾ كلمة "حيث" للمكان اى ذكره في موضع قال  
فيه . او لتعليل الحكم السابق اى محصولة ما ذكره السيّد لانه قال الخ .  
مبنية على الضمّ لازمة الاضافة الى الجمل و مثلها كلمة "اذ" هذا عند  
الجمهور . و اما عند الكسائي فينقاس اضافتها الى المفرد ايضاً كقول  
الشاعر :

\* بيض المواضي حيث لى العمايم \*

قاله ابن هشام في اوضح المسالك .

ثم في بنائها مع اضافة هـ من خواص الاسم اشكال .

و الجواب : ان اضافتها لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه كلا

اضافة .

﴿ كما ان ﴾ ههنا مسائل متعدّدة استصعبها المدرّسون و

المتعلمون .

المسألة الاولى : مثل هذا التركيب من معضلات استعجمت على

كثير من الافاضل .

و حلّه ان الكاف جارة و في حقيقة لفظه " ما " وجوه متعددة .

الوجه الاول ان تكون كافّة كما في " ربّما و قلّما و طالما " و

منه . ربّما يوّد الذين كفروا . و قولهم : كن كما انت . قال ابن هشام :

و منه قوله تعالى : اجعل لنا الها كما لهم الهة .

و الوجه الثاني ان تكون موصولة و مابعدھا صلتها . و المناسب

على هذا ان يقدر بعدها فعل يؤخذ من فحوى كلمة " ان " اى كالذى

حقق انّ في الخارج الخ . قال ابن هشام : ويحتمل ذلك قوله تعالى : كما

لهم الهة . و التقدير كالذى هو لهم الهة .

و الوجه الثالث ان تكون نكرة تامة . وقوله : انّ في الخارج الخ .

بدل عنه او عطف بيان . وعلى الاول والثالث يجب ان يقدر " انّ " قبل

قوله : في الذهن معقول الخ . صرّح به العلامة الصبان .

و الوجه الرابع ان تكون مصدرية بعدها فعل محذوف . لان

حرف المصدر لا يدخل على مثله . و التقدير كما ثبت أنّ الخ . و على هذا يقدر " ثبت أنّ " قبل قوله : في الذهن معقول الخ . صرح به العلامة الشيخ الصبان في حواشى شرح السلم المنظوم ص ٢٩ للشيخ الملوى رحمه الله تعالى .

**المسألة الثانية :** اعلم . ان التشبيهات تعين على فهم المراد لا سيما المبتدئين في الفن .

فاقول : لك ان تشبه المعنى المستقلّ و غير المستقلّ بعدة أمور تيسيراً لفهم المعنى الاسمى و الحرفي .  
**الامر الاول** ما في الشرح . ذكره السيد . و حاصله التمثيل و تشبيه المعقول بالمحسوس .

و تفصيله ان لنا طرفين ظرف الذهن و ظرف الخارج . و الموجودات نوعان ذهنيّة و خارجيّة . و المعنى من الموجودات الذهنية . ثم ان الذهن مع ما فيه مخفى و غائب عن حواسنا و الخارج مع ما فيه ظاهر لها .

ثم يعلم كل انسان ان الموجودات الخارجية بعضها مستقلّ غير محتاج الى المحل . و هو الجوهر كالجسم . و بعضها محتاج الى المحلّ غير مستقلّ و هو العرض كالسواد . فالجسم مستغن عن المحل . و السواد محتاج الى الجسم الذى هو محلّ له . و هذا ظاهر .

ثم يقال في الاول : انه موجود قائم في ذاته و بذاته . و في الثانى انه موجود في غيره و قائم بغيره .

ثم لما كان هذا ظاهراً كما قلنا . و كان المعنى الموجود في الذهن

ايضاً قسمان كذلك الا انه ليس بظاهر . شبهه بالموجود الخارجى تشبيه الخفى بالظاهر . و قال : كذلك في الذهن الخ .

اى المعنى المعقول في الذهن قسمان الاول مستقل غير محتاج و هو الملحوظ في ذاته . هو الاسم و الفعل . و الثانى غير مستقل محتاج الى المتعلق و هو الملحوظ تبعاً و آلة للغير و هو الحرف .

ثم يقال في الاول انه معنى حاصل في ذاته وبذاته . و في الثانى انه معنى حاصل في غيره و بغيره .

و كما لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه هناك لا يلزم هنا ايضاً . فلا اشكال على ابن الحاجب بارجاع الضمير المحرور الى المعنى .

**الامر الثانى** ما ذكره ايضاً السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول . و هو التشبيه بالمرأة و المرئى .

و المنظور في التشبيه الاول ( اى التشبيه بالمرأة ) الاستقلال وعدمه في الوجود . وفي الثانى ( اى التشبيه بالمرئى ) الرؤية والمشاهدة . مع بيان المحكوم عليه و به و اللحاظ بالذات وتبعاً . و قال الملاحم رحمه الله تعالى :- هذا التشبيه اقرب بفهم المبتدى .

و هذه عبارة السيد قال فيها ص ٢٣١ : اعلم ان نسبة البصيرة الى مدركاتهما كنسبة البصر الى مبصراته .

و انت اذا نظرت في المرأة و شاهدت صورةً فيها فلك هناك خالتان . احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدًا اياها قصداً جاعلاً المرأة حينئذ آلة في مشاهدتها اياها .

و لا شك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر

بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و تلتفت الى احوالها .  
 و الثانية ان تتوجه الى المرأة نفسها و تلاحظها قصداً ( كما اذا  
 اردت شراء المرأة فتكون صالحة لان تحكم عليها . و يكون الصورة  
 المرئية فيها حينئذ مشاهدة تبعاً غير ملتفت اليها ) .  
 فظهر ان المبصرات مايكون تارة مبصرة بالذات . و أخرى آلة  
 لابصار الغير . فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعني القوى  
 الباطنة :

و استوضح ذلك من قولك " قام زيد " و قولك " نسبة القيام الى  
 زيد " اذ لاشك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد . الا انها في الاول  
 مدركة من حيث انها حالة بين زيد و القيام و آلة لتعرف حالهما .  
 فكأنها مرآة تشاهدتهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر . و لذلك لا  
 يمكنك ان تحكم عليها او بها مادامت مدركة على هذا الوجه .  
 و في الثانى مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها . بحيث يمكنك ان  
 تحكم عليها او بها .

فهى على الوجه الاول معني غير مستقل بالمفهومية . و على الثانى  
 معني مستقل بها .

وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة  
 بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير . التي لا تستقل  
 بالمفهومية . انتهى كلام السيد رحمه الله تعالى . و طوبى له على غره .

**الامر الثالث** التشبيه بالوضوء و الصلاة . فكما ان الصلاة عبادة  
 مستقلة . والوضوء عبادة تبعاً ومن حيث كونه شرطاً لها وآلة لصحتها .

كذلك معنى الاسم و الفعل مستقل . و معنى الحرف تابع و آلة لهما . و لا يستعمل الحرف بدون الاسم و الفعل . كما ان الوضوء لا يصح تكراره المحض و اعادته مرة بعد أخرى بدون الصلاة و نحوها .

بل قال العلامة ابن عابدين الشامي رحمه الله تعالى في ردالمحتار : ان تكرار الوضوء بدون الصلاة او نحوها من العبادات التي لا تجوز بغير الوضوء بدعة . انتهى .

**الامر الرابع :** تشبيه معنى الاسم و الفعل و الحرف على الترتيب بموضوع العلم الالهي و الرياضي و الطبيعي .

و تفصيل ذلك ان الموجودات ثلاثة اقسام . الاول ما لا يفتقر في الوجود الخارجى و الوجود الذهني اى التعقل الى المادة كالأله . و العلم باحواله علم الهى . و الثانى ما يفتقر فيهما كالانسان و الجسم . و العلم باحواله هو العلم الطبيعي . و الثالث ما يفتقر في الخارج فقط دون التعقل كالكرة . و العلم باحواله هو العلم الرياضى .

ثم الكلمة ايضاً على ثلاثة اقسام . فالاسم مثل الالهى لا يحتاج في التعقل و الوجود الخارجى اى في الاستعمال و المحاورات الى الغير اى الى غير الاسم نحو " زيد قائم " فانه كلام مفيد بدون ضم غير الاسم اليه و هو الفعل و الحرف .

و الفعل نظير الرياضى يحتاج في الاستعمال الى ذكر الاسم و هو الفاعل .

و الحرف كالطبيعى يفتقر في الوجود الخارجى اى في الاستعمال و التعقل كليهما الى الغير .

## فائدة جلية

ثم كما ان اعلى المدارج في العلوم انما هو العلم الالهى . ولذا سُمى  
 بالعلم الاعلى . ثم العلم الرياضى ولذا سُمى العلم الرياضى بالعلم الاوسط .  
 اسفلها العلم الطبيعى . و لذا سُمى العلم الطبيعى بالعلم الادنى .  
 كذلك اعلى مراتب الكلمة الاسم ولذا سُمى بالاسم من السمو و  
 هو العلو . و لذا يصلح لامرين ان يحكم عليه و به .  
 و ادناها الحرف و لذا سُمى بالحرف . و هو الطرف . لكونه على  
 طرف . و لذا لا يصلح لواحد منهما .

و اوسطها الفعل فيصلح منهما لواحد . و هو ان يحكم به .  
 فان قلت : لم لم يعكس الامر في الفعل بان يصلح للحكم عليه  
 دون الحكم به ؟

قلتُ : لان المحكوم عليه اصل لكونه موصوفا و ذاتا . و المحكوم  
 به تابع لكونه صفة . والوجود الخارجى اصل للوجود الذهني الظلى غالبًا .  
 و الفعل مستقل في الوجود الذهني فقط . فيناسبه ان يصلح من بين هذين  
 الحكمين لما هو ظلّ و تبع فقط . و هو الحكم به . هذا فانه لطيف .

## فائدة

قال العبد الضعيف الروحاني: قد نبع من هذا البيان وجه تسمية  
 الاسم اسمًا ماخوذًا من السمو بمعنى العلو . و لن تجده عند غيرنا .  
 و قد تحير كثير من العلماء الاعلام في وجه تسمية الاسم على  
 مذهب البصريين . مع انهم يرجحون مذهب البصريّة .

حتى ادعى بعضهم انه لا يعلم وجه قوى للتسمية على هذا القول .

فرجحوا مذهب البصريين بالنسبة الى التصريفات . و مسلك الكوفيين بالنسبة الى وجه التسمية . لكونه ظاهراً . وحتى خبط فيه العلامة البيضاوى رحمه الله تعالى . كما لا يخفى على من طالع بحث البسمة في تفسيره .

﴿ في الخارج ﴾ المقابل لظرف الذهن . و هو المراد هنا . و هو خير مقدم " لأن " و " موجوداً " اسم لها مؤخر .

### فائدة

للخارج عندهم معان عديدة . منها ما ذكرنا . و منها نفس الامر يقال : هذا الحكم ثابت في الخارج اى نفس الامر بدون فرض فارض . و يقابله الفرض ..

و منها المحكى عنه الذى يكون للخبر دون الانشاء . و يقابله الحكاية . كقولهم في حدّ الخبر . هو مايكون لنسبته خارج تطابقه اولا تطابقه ..

و منها العرضى . و يقابله الداخلى . و هو الذاتى .

﴿ مَوْجُودًا ﴾ ان قلت : السوفسطائية يُنكرون الموجودات الخارجية و العلم بها فكيف التشبيه بها ؟

قلتُ : اتفق العقلاء على ثبوت الموجودات الخارجية و لا غير بشرذمة قليلة من الحكماء كالسفهاء الذين سفهوا انفسهم و ضلّوا سبيلهم . على انّ المحقق الطوسى (١) انكر في حواشى كتاب المحصل للرازى

(١) قال الطوسى في حواشى المحصل للرازى ص ٢٣ : اقول . ان قومًا من الناس يظنون ان السوفسطائية قوم لهم نخلة و يتشعبون الى ثلاث طوائف . اللا ادريّة . والعناديّة . والعنديّة . و اما اهل التحقيق فقد قالوا : هذه اللفظة من لغة اليونانيين . معناه علم الغلط .

وجود السوفسطائية .

### فائدة

ههنا قول آخر هو حق عند الصوفية . و هو انه لا وجود في الخارج الاّ لله تعالى و ما سواه سراب . و هى مسألة وحدة الوجود . و نحن لا نعتقد صحة وحدة الوجود .

﴿ قائماً بذاته ﴾ ان قلت : ما مصداق القائم بذاته ؟

قلت : يقال له . العين و مصداقه عند الفلاسفة شيان الجوهر و الواجب تعالى . و عند المتكلمين ثلاثة أشياء الجسم و الجزء له الذى لا يتجزى و الواجب تعالى . و الاولى ان لا يدخل فيه الواجب و يُقَيّد بالممكن بدليل مقابله .

### فائدة

خالف هذا الحكم المتقدم النجار من المعتزلة حيث قال : العالم أعراض مجتمعة و لا وجود للاعيان الممكنة و يقرب قوله : من قول الصوفية .

﴿ و موجوداً ﴾ آخر فان النكرة اذا اعيدت يراد بها معنى آخر .

قالوا : و ليس يمكن ان يكون في العالم قوم ينتحلون هذا المذهب . بل كل غلط سوفسطائي في موضع غلظه .

و كثير من الناس يتحيرون و لا مذهب لهم اصلاً . وقد رتب ايرادات و اسئلة ذلك المتحيرين من طلبة العلم . و اسندوها الى السوفسطائية . و الله اعلم بحقيقة الحال . انتهى باختصار .

﴿ قائماً بغيره ﴾ (١) و عارضاً له .

ان قلت : ما مصداق " الغير " و ما اسمه ؟

قلتُ : يقال له . العرض و هو المصداق له .

ان قلت : ما مفهوم الغيريّة و ما معناها ؟

قلت : الغيريّة عند الفلاسفة التّغاير مفهومًا . فيكون الشئ غير

شئ اذا خالفه مفهومًا . و المتغايران المتخالفان مفهومًا سواء ينفكّ

احدهما عن الآخر في الخارج كالحجر والانسان اولا كالانسان والناطق .

و عند المتكلّمين الغيرية بمعنى جواز الانفكاك . فالصفات اللازمة

لموصوف تغاير الموصوف عند الفلاسفة للقطع بتغاير المفهومات . و اما

عند المتكلّمين فليست بمغايرة له . لعدم جواز الانفكاك خارجًا .

و المراد من الغير في الشرح اصطلاح الفلاسفة . حيث قال " قائماً

بغيره " فاطلق القول بالمغايرة بين العرض و محله . و هذا انما يصح

(١) المراد بالغير الذات . وهى ما يقوم بنفسه فيشمل الجوهر و العرض ايضًا . بناءً على

جواز قيام العرض بالعرض . كما هو مذهب البعض . وان منعه المتكلّمون . فمعروض العرض

امران تارة يكون جوهرًا . و تارة عرضًا .

قال عبدالحكيم في حواشى المطول ص ٢٩٧ . في تفصيل حد الصفة للرضى . انها

تابع دال على ذات و معنى : المراد بالذات ما يقوم بنفسه . و لا يرد الحركة الشديدة . و

السرّية . و البطيئة . فانها ذات بالنسبة الى ما يقوم بها . و ان كانت قائمة بالغير بالنسبة الى

موصوفها . انتهى .

و قال السيد في حواشى المطول ص ١٦١ : ان للذات معانى . احدها

الحقيقة . فيتناول الجواهر والاعراض . والثانى القائم بذاته فلا يتناول الاعراض . والثالث

المستقل بالمفهومية . اى المعنى الملحوظ بالذات . و هذا معنى ما قالوا : الذات ما يصحّ ان

يعلم و يخبر عنه . انتهى .

على مذهبهم .

ان قلت : ما معني القائم بذاته و القائم بغيره ؟

قلتُ : عند الفلاسفة معني القائم بذاته من الممكنات ان يكون

مستغنياً عن محل يقوم به . و معني القائم بغيره اختصاصه به بحيث يصير

الاول نعتاً و الثاني منعتاً . كقولك في السواد القائم بالجسم : جسم

اسود . فيطلق العرض عندهم على صفات الله تعالى .

و اما عند المتكلمين فمعني الاول اى القائم بذاته ان يتحيز بذاته

اى يحصل في المكان قابلاً للإشارة و غير تابع تحيزه لتحيز شئ آخر .

و معني الثانى اى القائم بغيره ان يتحيز بحيث يكون تحيزه تابعاً

لتحيز محله و موضوعه . و هو الجوهر . فلا يطلق عندهم العرض على

صفات الله لعدم التحيز .

### فائدة

اتفق جمهور العقلاء على وجود العرض في هذا العالم خلافاً لابن

كيسان من المعتزلة حيث زعم ان العالم أعيان و لا وجود للاعراض . و

قول ابن كيسان هذا مكابرة .

﴿ كذلك في الذهن ﴾ ههنا مسائل متعدّدة نافعة .

المسألة الاولى . هذا الكلام من هنا الى سطرتين مشبه مؤخر . و

قوله : كما انّ في الخارج الخ . مشبه به مقدّم كما تقول : كاسد زيد .

و لا يجتمع " كما " و " كذلك " الاّ و يقدّم المشبه به .

المسألة الثانية . هنا اشكال لهج به الطلبة كثيراً في مثل هذه

المواضع . وهو ان كلمة " كذلك " للتشبيه فايرادها بعد قوله : " كما "

تكرار و لغو .

و الجواب عن هذا الاشكال العويص المشهور من وجوه .  
الوجه الاول ان كلمة "كذلك" لتاكيد (١) التشبيه السابق صرح  
به الشيخ الصبّان .

ان قلت : من اين احتيج الى التاكيد ؟

قلت : لتقديم المشبه به . والاصل تاخير . و لبعد مبدئه من مبدأ  
المشبه . و لبعد الكاف التشبيهيّة عنه و ليمتاز بالفصل بها بين المشبه به و  
المشبه . و لذا يورد غالباً الكاف التشبيهيّة في الوسط .

(١) قولي لتاكيد : و نظير اجتماع كلمتي التشبيه كاجتماع الفائين في قول الله تعالى :

فبذلك فليفرحوا . قال الواحدى : الفاء الثانية زائدة . كما في قول الشاعر :

\* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى \*

فالفاء في " فاجزعى " زائدة كذا في الخازن .

و في خلاصة الكشف . الفاء الاولى مرتبطة بما قبلها . و الثانية بفعل محذوف .  
و قيل : الفاء الاولى زائدة . وفي المدارك . الفاء داخلية على معنى الشرط كأنه قيل :  
ان فرحوا بشئ فليفرحوا بذلك . انتهى . و في البيضاوى ايضاً كذلك .

و نظير تاكيدة لطول المشبه و بعد الكاف . قوله تعالى : و لا تحسبن الذين يفرحون  
بما اتوا و يحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب .

قال العلامة الآلوسى والامام الرازى رحمهما الله تعالى : قوله : فلا تحسبنهم . تأكيد  
لتحسبن . الاول . والعرب كما قال الزجاج : اذا اطالت القصة تعيد " حسبت و ما اشبهها "  
اعلاماً بان الذى جرى متصل بما قبله و توكيد له .

فتقول : لا تظنن زيدياً اذا جاءك و كلمك بكذا و كذا فلا تظننه صادقاً . توكيداً و  
توضيحاً . و الفاء زائدة . كما في قوله :

\* فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى \*

فقوله . بمفازة مفعول ثان للفعل الاول . انتهى كلامه بتصرف .

الوجه الثاني ذكر كلمة " كذلك " لتوهم عدم ذكر حرف التشبيه . كما قد يتوهم غير المذكور في حكم المذكور نحو . ايراد الفاء بعد قولهم " و بعد " على توهم " امّا " والتوهم باب وسيع ولنا فيه جزء مفرد اتينا فيه بلطائف و اسرار .

ثم ان بُعد قوله " كما " عنه يزيد التوهم قوة و بهاءً و رشاقةً .  
الوجه الثالث ان الكاف في " كما " للتقيد دون التشبيه . فلا تكرار .

كما قال بعض شراح المطول : ان الكاف في قوله " الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة الخ " للتقيد . راجع المطول ص ٢٤ وهامش شرح الصدر لهداية الحكمة من بحث الهيولى .

الوجه الرابع ما قيل : ان الكاف للتشبيه و " كذلك " لكمال التشبيه . كما يقال : فلان فعَلَ فعَلَ فلان حَذَوِ النعل بالنعل . فنفس التشبيه علم من قوله : فعل فعل فلان . و ما بعده لتكميله .

ومن هذا القبيل قولهم : فلان اشبه بابيه من الليلة بالليلة . والتمرة بالتمرة . و القُذَّة بالقُذَّة . و الغراب بالغراب . صرّح به الامام الهمداني رحمه الله تعالى .

الوجه الخامس ان الكاف في " كما " للتشبيه في صفة ما و " كذلك " لبيان ان التشبيه في الصفات المذكورة من القيام بالذات و بالغير و استعمال " في " و غير ذلك .

و لذا لا يستعمل لفظ " كذلك " اولا يغلب الآ في المشبه به المقدم مع بعض صفاته . فلا يقال : كزيد كذلك عمرو . و وجه ذلك ان اسماء

الاشارات يشاربها الى الاشياء مع بعض صفاتها .

**المسألة الثالثة .** المراد من الذهن القوى الدماغية الرأسية . هذا عند ارباب المعقول . و عند المحدثين و الفقهاء هو القلب . و هو في الجانب الايسر من الصدر . و هو مستقرّ العقل و العلم عندهم . و عند الفرقة الاولى مستقرّ العقل و العلم انما هو الدماغ .

﴿ **معقول** ﴾ ان قلت : يجب اسقاط كلمة " معقول " اذ هو ما حصل في العقل . و هو لا يكون الا كلياً . و المعنى الذى نحن بصددده قد يكون جزئياً و محسوساً بالحواس ؟

**قلت :** المراد منه هنا مطلق المعلوم و المدرك بالحواس الظاهرة و الباطنة و غيرها . و وجه الاطلاق ان العقل ملاك جميع الادراكات . او يقال : الحواس آلات للعقل و المدرك لجميع الادراكات سواء كانت بالحواس او غيرها انما هو العقل كما صرح به المحققون راجع شرح العقائد للسعد وغير ذلك ( بل المدرك هو النفس عند الفلاسفة و العقل و الحواس آلات لها ) فيصح اطلاق معقول على جميع المدركات بدون تأويل . و للاشارة الى هذا الدفع زاد بعده قوله (١) : ﴿ **هو مدرك** ﴾ فهو تفسير معنوى لما قبله و الا فالمعقول لا يدرك ثانياً .

﴿ **قصدًا** ﴾ مفعول مطلق اى ادراكاً قصدياً او حال من ضمير

مدرك .

(١) قولى قوله : ولو لا هذه النكتة لكفى ان يقال : كذلك في الذهن معقول قصدًا الخ .

ان قلت : فلم لم يكتف بقوله . في الذهن مدرك . باهمال معقول .

قلت : للاشارة الى ما ذكرنا ان العقل اصل .

﴿ ملحوظاً في ذاته ﴾ صفة ثانية للادراك المحذوف اى ادراكاً

ملحوظاً في ذاته او حال و هو الاولى .

فان قلت : ما فائدة زيادة قوله : ملحوظاً في ذاته . بعد قوله :

قصداً . و الظاهر يقتضى انه عبث ؟ و هذا السؤال اداره المشتغلون لدى فيما بينهم كثيراً .

و الجواب عندى من هذا السؤال اللطيف من وجوه متعددة .

الوجه الاول ان تغاير المراد ثابت . فلا عبث . لان قوله " قصداً "

يدل على كون الادراك مقصوداً بناءً على جعله مفعولاً و قوله " ملحوظاً في ذاته " يدل على كون المدرك مقصوداً بناءً على جعله حالاً .

الوجه الثانى بالعكس مع عكس البناء .

الوجه الثالث الاحتراز عن معني الحرف . اذ الحرف ايضاً مقصود .

الا انه ليس ملحوظاً في ذاته . فخرج به الحرف عن حد الاسم .

و توضيحه ان للقصد مَعْنَيْنِ . الاول لحاظ الشئ في ذاته .

فالملحوظ في ذاته هو المقصود في ذاته . و هو المعني العرفي . و يقابله التبعية و التابع . يقال : هذا مقصودى لا ذاك .

والثانى المعني اللغوى . وهو التوجه الى الشئ بنوع ارادة . يقال :

قصده و اليه . اراده و توجه اليه فهو مقصود .

و معني الحرف ايضاً مقصود بهذا المعني . لانه حاصل في الذهن .

اذ لا حجر في التصور . والحصول في الذهن لا يكون بدون الالتفات اليه و ارادة حصوله فيه .

و ايضاً هو موضوع له فلا بد فيه من قصده تعيين اللفظ له .

الوجه الرابع انه اتى به للمشاكلة اللفظية مع مقابله . حيث قال فيه " لملاحظة غيره " فهو من قبيل جزاء سيئة سيئة مثلها .

الوجه الخامس اتى به ليتعلق به الظرف و هو " في ذاته " فان تعلقه به من الفهم اقرب و في اللسان احسن بالنسبة الى تعلقه بقوله " قصداً " .

الوجه السادس و هو الاحق بالقبول . انه اتى به لتكميل تطبيق الكلام بالمثال باستعمال نحو كلمة " في " ففى المثال قيل : " القائم في ذاته و بذاته . والقائم بغيره " وهنا يقال : " الملحوظ في ذاته و بغيره و لغيره " .

الوجه السابع انه علة لكون المدرك او الادراك قصداً اى لما ان المدرك ملحوظ في ذاته كان مقصوداً كما يقال : في مقابله اى انما كان المدرك تبعاً لكونه آلة لملاحظة الغير . و الشئ بالضد يعرف .

الوجه الثامن الاشارة الى ان الفرق بين المعنى الاسمى و الحرفى باللحاظ والاعتبار كما سبق في المهم الرابع المذكور في المقدمات . فراجعه

الوجه التاسع الاشارة الى استقلاله المراد من كون المعنى في نفسه . فهو بيان له . اى المراد من كون المعنى في نفسه الاستقلال و اللحاظ في ذاته و عدم الاحتياج . كما فصلت في المهم الاول المذكور في المقدمة السابعة في اوائل هذا الكتاب فانظر فيه .

الوجه العاشر الاشارة الى وجوب اعتبار قيدين في معنى الاسم . و هما القصد و الاستقلال اى اللحاظ في ذاته كما لا مندوحة في المعنى الحرفي عن قيدين التبعية و الآلية . و لا يغني ذكر احدهما عن الآخر فذكر الاول و قال : قصداً . و الثانى و قال : ملحوظاً في ذاته .

الوجه الحادى عشر اراد بيان مرتبة يتفرّج عليها صلاحية المعنى للحكم عليه و به . و تفصيل ذلك سبق في المهم الحادى عشر .

الوجه الثانى عشر انه اراد به دفع السؤال السادس للامام الرازى رحمه الله تعالى . و قد ذكرناه في المهم الثامن في اوّل هذا الكتاب .

الوجه الثالث عشر انه للاحتراز عن المعنى الحرفى . لوجود القصد بالتبع فيه . لان مطلق القصد يعمّ القصد بالذات و بالعرض .

قال السيد في حواشى المطول في بحث التقوى ص ١٠٣ : و الحق في الجواب أن يقال : ان مطلق القصد يتناول القصد بالذات و القصد بالتبع . انتهى .

و هذا غير الجواب الثالث لبنائه على المعنى العرفى واللغوى بخلاف هذا . و لا يذهب عليك ان بعض هذه الاجوبة يرجع الى بعض في بادى النظر . نعم ان دققت النظر يحصل لك الفروق الدقيقة والاسرار اللطيفة . ﴿ يصلح ﴾ مضارع معلوم من باب فتح لا من الافعال ﴿ ان يحكم ﴾ اى لان يحكم بتقدير اللام .

ان قلت : فما وجه حذف اللام ؟

قلت : حذف الجارّ مع " أن " و " أنّ " كثير منقاس . صرّح به الجامى في بحث التحذير .

ان قلت : فهو اذاً من قبيل قوله تعالى : و اختار موسى قومه اى من قومه ؟

قلت : لا . فان هذا باب آخر يسمّى باب الحذف و الايصال

لا ينقاس . صرّح به النحاة . بخلاف ما نحن (١) فيه . والفرق ظاهر عند من له ذوق اساليب الكلام .

ومن ذلك الباب قوله تعالى : تبغونها عوجاً . اى تبغون لها . ومنه :

فتولى غلامهم ثم نادى اظليماً اصيدكم ام حماراً

اراد اصيد لكم .

ان قلت : لم لم يكتف الشارح بقوله " يحكم عليه و به " بدون زيادة قوله " يصلح " و ما النكتة في زيادته ؟

قلت : فيه نكتة دقيقة . و هى انه بصدد بيان المعانى الموضوع لها للكلمات . و بالوضع يثبت صلاحيتها لهما اى للحكم عليها و بها او عدمهما . ولا يثبت به وقوعها محكوما عليها و بها او عدم وقوعها كذلك .

(١) قولى ما نحن : فانّ ما نحن فيه من باب الاضمار . و قوله تعالى . من باب الحذف .

قال العلامة عبدالعزيز البخارى في شرح اصول فخر الاسلام البزدوى المسمى

بكشف الاسرار ج ١ ص ٧٨ :

الاضمار ما له اثر في اللفظ كقوله . وبلدة . اى و ربّ بلدة . وقوله . الله لافعلن . بالجرّ . والحذف بخلافه . كقوله تعالى : واختار موسى قومه . اى من قومه . و قول الرجل : الله لافعلن . كذا . بالنصب . وقد يتوسع فيطلق احدهما على الآخر . انتهى بتغيير . و يسمى هذا اضماراً لغوياً .

و للاضمار اقسام ثلاثة سوى ما ذكرنا . قال العلامة عبدالعزيز في كشف الاسرار

ج ١ ص ٧٦ :

اعلم : ان عامة الاصوليين جعلوا ما يضمن في الكلام لتصحيحه ثلاثة اقسام . ما اضمّر ضرورة صدق المتكلم . كقوله عليه السلام : رفع عن امتي الخطأ . الحديث . و ما اضمّر لصحته عقلاً نحو . قوله تعالى : واسئل القرية . وما اضمّر لصحته شرعاً . كقول الرجل : اعتق عبدك غني بالف . و سموا الكل مقتضى . انتهى .

فالواضع يجعلها بحيث تستعدّ لهما او لا تستعدّ . و اما كونها محكوماً عليها او بها بالفعل فالحاكم به العقل دون الواضع . لان الحكم بشئ على شئ يحصل بقصد المتكلم دون الواضع للغة .

و هذا كما قال السعد رحمه الله تعالى في المطول باحثا في الاسناد العقلي : ان الحاكم به هو العقل دون الواضع . لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون الواضع . فان " ضرب " مثلا لا يصير خبراً عن زيد بواضع اللغة . بل بمن قصد اثبات الضرب فعلاً له .

و انما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج و في الماضي دون المستقبل . انتهى .

﴿ عليه و به ﴾ ههنا ابحات متعددة نافعة جداً اذكرها تبصرةً .

البحث الاول : ان قلت : ما وجه صلاحية الاسم للحكم عليه

و به ؟

قلت : وجه ذلك ان الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات . بداهة ان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شئ قصداً لا تتمكّن من الحكم .

البحث الثاني : قال شراح السلم : ان الاسم من خواصّه كونه محكوماً عليه . و من لوازمه ان يكون صالحاً للحكم به . و الفعل من لوازمه الحكم به و عدم كونه محكوماً عليه ..

البحث الثالث : ان قلت : ما مصداق المحكوم عليه و به ؟

قلت : يدخل في مصداق " المحكوم عليه " الفاعل . و نائبه . و المبتدأ . و الموصوف . و ذوالحال . و المميّز . كذا في الدراية شرح الهداية

النحوية . و المقدم . اى الشرط . كذا في السلم .

و أما المفاعيل الاربعة اى المفعول به و المفعول فيه و المفعول معه و المفعول له فليست محكوماً عليها صراحة . الا انها دخلت فيه تاويلاً . فان كل واحد منها كأنه حكم عليه بوقوع الحدث عليه . او فيه . او معه . او له .

نعم لا يدخل فيه " المفعول المطلق " لكونه حدثاً يحكم به لاعليه . و كذا دخل فيه المضاف اليه . في نحو غلام زيد حيث حكم فيه على زيد بثبوت الغلام له و نسبته اليه . راجع البحث الرابع الآتى . ففيه تصريح الائمة بما قلنا .

و اما " المحكوم به " فدخل فيه الفعل . و المفعول . و الخبر . و القسم الثانى من المبتدأ : نحو اضارب زيد عمراً . و التالى . اى الجزاء . و الحال . و التمييز . و المضاف . و الصفة .

ثم الدليل على كون الصفة و الجزاء و الحال من باب المحكوم به تصریحاتهم لاسيما حيث قالوا : انّ الانشاء لا يقع حالا . و لا صفة . ولاجزاءً . الا بتقدير " مقول و نحوه " مثل التقدير في المحمول الانشائي . لان كلها اخبار وحكاية و الانشاء لا يصلح للاخبار والحكاية عن المحكى عنه .

و قال السعد رحمه الله تعالى : قالوا : الاوصاف قبل العلم بها اخبار . كما انّ الاخبار بعد العلم بها اوصاف .

و يدلّ على ثبوت الحكم في المركبات التقييدية قول المحقق الثانى العلامة التفتازانى رحمه الله تعالى : في المطول . حيث نقل عن البعض انه

لا فرق بين النسبة في المركب التام و غيره الاّ بانه ان عُبر عنها بكلام تام  
يسمى خبراً و تصديقا . كقولنا " زيد انسان " او بكلام ناقص يسمى  
مركباً تقييدياً و تصوراً كما في قولنا " يا زيد الانسان او الفرس " .  
و ايّما كان فهو امّا مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون  
كاذباً " فيا زيد الانسان " صادق " و يا زيد الفرس " كاذب و " زيد  
الفاضل " محتمل . انتهى .

و انت تعلم : ان المطابقة للمحكي عنه و عدمها لا يكون الاّ  
بوجود الحكم و المحكوم عليه و به ففى " يا زيد الانسان " حكم بثبوت  
الانسان لزيد " فزيد " محكوم عليه و " الانسان " محكوم به وذلك صادق  
و فى . يا زيد الفرس . حكم بثبوت الفرس له كذلك . و ذلك كاذب .  
و كذا يدل على ثبوت الحكم في المركبات الناقصة اى المركبات  
التقييدية ما قال المحقق الشيخ عبدالغفور في شرح الفوائد الضيائية لملا  
جامى رحمهما الله تعالى : ان الحكم المتعلق بالمضاف قديعتبر قبل الاضافة  
ثم يعتبر الاضافة . كما يقال فى : علامة الرجل لحيته . ان معناه علامة  
الرجل اللحية . و اللحية مضافة اليه مختصة به . فالاضافة لتأكيد الحكم .  
انتهى .

فانظر كيف اثبت الحكم في الاضافة و تاكيده . و وجود الحكم  
يقتضى وجود المحكوم عليه و به .

فلا يرد ما اعترض الفاضل العصام رحمه الله تعالى : حيث قال :  
لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعاً ان يكون طرفاً للحكم . كذلك  
لا يصلح ان يكون طرفاً لنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليلية .

فلاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاصُ الموصوفية  
و كون الشئ صفة و مضافاً و مضافاً اليه و مفعولاً و ملحقاً به بما سوى  
الحرف . انتهى بتغيير .

قلت : وجه عدم الورود انّ دائرة كلام الشارح وسبعة شاملة  
لكل ما يجب شمولها له . لان المراد من " الحكم " المعنى اللغوى الشامل  
لجميع النسب لا المعنى الاصطلاحي و هو . النسبة التامة .

و نظير تعميم الحكم ما عمّم الفاضل عبدالغفور رحمه الله تعالى  
الاسناد في بحث الفاعل فقال : المراد من الاسناد في قوله . الفاعل ما اسند  
اليه . النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية او انشائية مثبتة كانت او منفية  
محققة او مفروضة . انتهى . وطالع البحث الرابع الآتى يزد فؤادك ثلجاً .

البحث الرابع : اعلم : انّ المتبادر من المحكوم عليه . المبتدأ و  
الفاعل . عند الاطلاق ومن المحكوم به . الفعل والخبر . و هكذا " المسند  
و المسند اليه " و قد يراد بكل ذلك المعنى الاعمّ كما سبق في البحث  
الثالث .

ثم من لطائف الادب وبدائع مطالب ذوى الارب انّ المحكوم عليه  
قد يطلق على المحكوم به و بالعكس . و يطلق المسند على المسند اليه و  
بالعكس . وكذا المضاف يطلق على المضاف اليه و بالعكس . هذا خلاف  
ما اشتهر .

و هذه حوالات و نقول متعددة لاقوال العلماء الكبار تؤيد ما  
ذكرت . ادرجها هنا لزيادة طمانينة قلوب الناظرين في هذا الكتاب .  
فمما يدلّك على ذلك قول السكاكى حيث قال في المفتاح في

المسند السببي : هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشئ . انتهى .

فهذا تصريح بان المسند اى المحكوم به يطلق عليه المحكوم عليه .  
و قال المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى والفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى وغيرهما من كبار العلماء في بحث الفاعل و كون المبتدأ أم المرفوعات : ان ما عدا المبتدأ من المرفوعات بل الفضلات من المفعول فيه وله و الحال و غير ذلك كل ذلك يصلح ان يرد اليه . انتهى .

وقال العلامة الجليلي في حواشي المطول ص ١٣٧ في المسند السببي :  
ان كل جزء من أجزاء الكلام فضلة كان او عمدة يكون محكوماً عليه ضمناً بما هو له . فالمسند مثلاً حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه . و المفعول به حكم عليه بانه واقع عليه الفعل . انتهى بزيادة .

و قال السيد رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي : كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة قد حكم عليه ضمناً بما هو له . فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه . والمفعول به قد حكم عليه بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك . انتهى .  
و في الخضرى شرح ابن عقيل في بحث الاضافة : و يسمى الاول مضافاً و الثانى مضافاً اليه و قيل : بالعكس و قيل : كل منهما لكل منهما . انتهى .

و في الهمع : الاول قول سيويه . لان الاول هو الذى يضاف الى الثانى فيستفيد منه تخصيصاً او غيره . انتهى . فالاقوال ثلاثة .

و قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في الهمع : و تجرى هذه

الاقوال في المسند و المسند اليه . فقليل المسند الاول مبتدأ كان او غيره و المسند اليه الثانى . و قيل : عكسه . و قيل : يجوز ان يقال . كل منهما في الاول و الثانى . و الاصح قول رابع . ان المسند المحكوم به و المسند اليه المحكوم عليه .

و تجرى هذه الافعال ايضاً في البدل ، والمبدل . والاصح هنا ان الثانى البدل و الاول المبدل منه . كما يؤخذ من مبحثه . انتهى .

**البحث الخامس :** اعترض عليه الفاضل العصام في شرح الجامى بان الاولى ان يقال " يصلح لان يكون مسنداً و مسنداً اليه " مكان ما قال الجامى رحمه الله تعالى " يصلح ان يحكم عليه و به " ليكون وجهاً لتخصيص الاسناد بالاسم و الفعل . انتهى .

**قلت :** بل الاولى عندى ما قال الشارح الجامى رحمه الله تعالى و ذلك لوجوه متعددة دقيقة لطيفة .

**الوجه الاول :** انما قلنا : انّ الاولى ما قال الشارح الجامى رحمه الله تعالى : لانّ "الحكم" اشمل من "الاسناد" و ادخل في توسيع الدائرة . حيث لا يتحاشون عن اطلاق لفظ "الحكم" في الاضافات وبعض التوابع كالصفات و الفضلات و غير ذلك كما لاح لك من البحث الرابع .

بخلاف " الاسناد " فان غاية ما يعمم الاسناد ما قلنا في البحث الثالث : ان يدخل فيه النسبة الناقصة ايضاً .

و اما تعميمه بحيث يشمل نسبة الفضلات والملحقات فلا يصح .

**الوجه الثانى :** وعلى التسليم فهو محض حكم عقلى لم يثبت عن السلف و هم العمدة في مثل هذا : بخلاف تعميم الحكم فانه منقول عن

السلف. كما صرّح به السكاكي رحمه الله تعالى في كلامه السابق ذكره في البحث الرابع .

**الوجه الثالث :** و على تسليم تعميم الاسناد عنهم . فلم يثبت عنهم و لا يكاد اطلاق المسند اليه و المسند على نحو الفضلات .

**الوجه الرابع :** ومع هذا اى عدم ثبوت اطلاقهما على الفضلات يمجّح الذوق السليم والطبع المستقيم لاشتغارهما في الفاعل والمبتدأ والخبر و الفعل .

بخلاف اطلاق المحكوم عليه و به على الفضلات حيث ثبت كما نقلنا عن السيد و الجلي رحمهما الله تعالى و غيرهما في البحث الرابع تعميم المحكوم عليه . فيقاس عليه المحكوم به . لكونهما اخوان اضافيان لا يتحقق احدهما الا و يتحقق الآخر فائ الامرين يكون محكوماً عليه يكون الآخر محكوماً به .

**الوجه الخامس :** لانه لو قال يصلح ان يكون مسنداً اليه و به لتبادر الذهن الى المعنى الخاص الغير المراد . وهو طرفا الكلام التام فقط او الناقص ايضاً . لكثرة دورانهما ودوران الاسناد في المتن اى كتاب الكافية بهذا المعنى المخالف لتوسيع الدائرة .

بخلاف ما قال الشارح الجامي رحمه الله تعالى . حيث لم يثبت دوران المحكوم عليه و به في المتن في المعنى الغير المراد .

**الوجه السادس :** و ايضاً مقصود الشارح الجامي رحمه الله تعالى ذكر ما يتفرّع على المعنى . والمعنى انما يوصف بالحكم عليه و به . لابقونه مسنداً اليه و مسنداً . فانهما من اوصاف الالفاظ في عرفهم .

صرّح به السعد رحمه الله تعالى في اوائل بحث الاسناد الخبرى من شرح التلخيص . و من ههنا خطأ من عرّف الاسناد بانه الحكم بمفهوم لمفهوم ثبوتاً او نفياً .

ان قلت : مراد السعد التفتازانى رحمه الله تعالى ما يراد به في عرف اهل المعانى لا النحاة و كلامنا في عرف النحاة لا في عرف اهل المعانى .

قلت : ان الدليل الذى ذكره الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى يشهد باشتراك هذا العرف . حيث قال في شرحه للمطول ص ٨٢ : انما كانا من اوصاف الالفاظ . لان احوالهما المبحوث عنها انما تعرض للالفاظ كالذكر و الحذف و كونه معرفة ضمير او اسم اشارة و علماً و نكرة و كون المسند اسماً او فعلاً او جملة و الفصل بين لفظيهما .

و ما قيل : ان الخواصّ و المزايا انما تعتبر اولاً في المعانى . فاللائق باصطلاح اهل المعانى ان يعتبر المسند و المسند اليه من اوصاف المعانى فليس بشئ . لاستلزامه ان لا يكون علم المعانى باحثاً عن احوال اللفظ . انتهى باختصار .

فكما يبحث في علم المعانى عن ذكرهما او حذفهما و نحو ذلك يبحث عن ذلك في النحو ايضاً . فالمسند و المسند اليه عند جميع اهل العربية من اوصاف اللفظ .

الوجه السابع : و ايضاً كلام الشارح هنا على منهاج اهل المنطق و نمط اصحاب المعقول . و هم لا يسمّون بالمسند اليه و المسند . بل يسمّون الجزء الاول من الحملية موضوعاً و الثانى محمولاً . و

من الشرطيّة الجزء الاول مقدما و الثاني تالياً . و من مطلق القضية  
الجزء الاول محكوماً عليه والثاني محكوماً به . كما صرّح به الشيخ المحقق  
محبّ الله رحمه الله تعالى و شراح كلامه في بحث القضية . هذا . و الله  
اعلم و لله الحمد و المنة .

**الوجه الثامن :** و ايضاً الاسناد و الحكم كلاهما خاصّ بالاسم و  
الفعل . محتاج كل واحد الى وجه و دليل . فمن اين اولوية ما ادّعاه  
العصام رحمه الله تعالى ؟

ان قلت : مراده . ليطابق كلامه ما سيأتى من ذكر الاسناد في  
خواصّ الاسم . مع ذكر وجه ذلك .

**قلت :** قول العصام في عبارة الاعتراض المتقدم " بالاسم والفعل " .  
بذكر الفعل . يردّ هذه الارادة . اذ لم يذكر في هذا الكتاب الاسناد من  
خصائص الفعل .

و على تقدير تسليم ان مراده هذا و ذكر " الفعل " استطراداً  
نقول : ان الشارح ذكر هناك الاسناد مع وجه التخصيص . فلو ذكره  
هنا ايضاً لكان ذكره هناك تكراراً . فذكر الشارح قدس سرّه ههنا الحكم  
دون الاسناد لان التأسيس اولى من التاكيد و التكرار . هذه وجوه ثمانية  
دقيقة نافعة جداً لاهل العلم المهنيا ربّنى . و لله الحمد .

**الوجه التاسع :** اجاب البعض عن اعتراض المولى العصام رحمه الله  
تعالى : ان المراد من " المحكوم عليه وبه " هو المسند اليه و المسند به . من  
قبيل ذكر الخاصّ و ارادة العام . انتهى .

اقول : هذا لا يصحّ . بل لو عكس القول و قال : ارادة الخاص

و ذكر العام . لكان له وجه . فان المحكوم عليه وبه يطلقان على المقدّم و التالى فى الشرطية على مذهب المنطقيين و لا يقال لهما : المسند اليه و المسند .

**البحث السادس :** اعلم : ان للمحكوم عليه عدة ألقاب . الاول الموضوع . و الثانى المبتدأ . والثالث المحكوم عليه . والرابع المسند اليه . والخامس الذات . و السادس المحدث عنه . و السابع المخبر عنه . قال السيد فى التعريفات : و يسمّى الاول مبتدأ و مسنداً اليه و محدثاً عنه .

و الثامن الفاعل للفعل و ما يشبهه . و التاسع المقدم فى الجملة الشرطية على مذهب المنطقيين القائلين بان الحكم فى الشرطية انما هو بين المقدم و التالى .

و اما على مذهب اهل العربية فالمقدم قيد للمسند فى الجزاء وليس المقدّم بمحكوم عليه .

و لى رسالتان مفردتان بديعتان فى اختلاف هاتين الطائفتين فى محل الحكم فى القضية الشرطية اوردت فيهما ثمرات اختلافهم و نتائج افكارهم ما نخلت عنه الزبر و هما من رسائلنا المنطقية .

و العاشر المحكوم به . و الحادى عشر المسند .

ثم اعلم انّ المحكوم به ايضاً له ألقاب كثيرة كما ان للمحكوم عليه ألقاباً كثيرة جمعتها من كتب القوم .

فالاول المحمول . و الثانى الخير . و الثالث المحكوم به . و الرابع المسند به . و الخامس الصفة . و السادس المحدث به . و السابع المخبر به .

و الثامن الحديث .

قال السيد في تعريفاته ص ٢ : و الثانى يسمّى خبراً و حديثاً و مسنداً . انتهى .

و التاسع الفعل و ما يشبهه هذا للفاعل . العاشر التالى في الشرطيّة .  
و الحادى عشر المحكوم عليه . و الثانى عشر المسند . و الثالث عشر المسند  
اليه . كما ذكرنا في البحث الرابع .

**البحث السابع :** المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك  
قصداً و ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و هذا باطل . لان  
معنى الفعل مدرك قصداً و ملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح لان يحكم  
عليه . و يجاب عن هذا الاشكال بعدة أجوبة دقيقة .

**الجواب الاول :** انّ قوله " يصلح الخ " قضية مانعة الخلو . و الواو  
بمعنى " او " اى هذا المعنى لا يخلو عن صلاحية احدهما . و اما الاجتماع  
فجائز و ليس بواجب .

ففى الاسم اجتمع الصلاحيّتان احدهما كونه محكوماً عليه و الثانى  
كونه محكوماً به . و في الفعل تتأتى الصلاحية الواحدة فقط و هو كونه  
محكوماً به : فلا اعتراض .

و اما مجيئ الواو بمعنى " او " فكثير في كلام العرب و العلماء .  
قال ابن هشام في المغني : منه قولهم في التقسيم . الكلمة اسم و فعل و  
حرف . قاله ابن مالك في التحفة . و منه .

\* كما الناس مجرور عليه و جارم \*

و منه قولهم : جالس الحسن و ابن سيرين . اى او ابن سيرين . و

منه قول الشاطبي في باب البسمة : وصل واسكتا . قال شارحوا كلامه : المراد . او اسكتا .

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في شواهد التوضيح في شرح الصحيح للبخارى ص ٧٦ : وكما استعملت " او " بمعنى الواو استعملت الواو بمعنى " او " وعلى ذلك حمل على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما قوله تعالى : مثني و ثلاث و رباع . انتهى .

الجواب الثاني : انّ المذكور حكم الاسم فقط . فلا يرد عدم صدقه على الفعل .

و وجه ذلك انّ تحقيق الشارح هذا و ان كان يعم الاسم و الفعل و الحرف الا ان المنظور له في هذا البحث الطويل و الباعث عليه بيان الفرق بين الاسم و الحرف فقط . لانّ المقام مقام حدّ الاسم . و كان فيه قيد " في نفسه " مخرجاً للحرف الذى معناه في غيره . فاحتيج الى توضيح معني المخرج و المخرج و بيان حقيقي الحرف و الاسم . و يدلّ على ذلك كلامه في اثناء البحث اشارةً و تصرّيحاً . فانه مثلاً اولاً بالابتداء الاسمي و الحرفي في قوله : فالابتداء الخ .

و ثانياً حصل معناه بقوله : و الحاصل الخ بذكر وضع الاسم و الحرف و لم يذكر وضع الفعل .

و ثالثاً قال في آخر البحث : و بما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختلّ حدّ الاسم جمعاً و لا حدّ الحرف منعاً الخ .

فالمقصود بالذات من هذا البحث انما هو الفرق بين حقيقي الاسم و الحرف فقط .

نعم حصل من هذا التحقيق معرفة شان الفعل ايضاً بانه المدرك  
قصدًا الملحوظ في ذاته . لاشتراكه مع الاسم في قيد قوله " في نفسه " و  
للاشارة الى هذا الاشتراك قال قبل الحاصل : وهذا هو المراد بقولهم : ان  
للإسم و الفعل معني كائناً في نفس الكلمة . انتهى .

الآ ان معرفته غير مقصودة . و فرق بين ان يكون الشئ حاصلًا  
من الشئ من غير قصد و بين ان يكون مقصوداً منه .

صرّح بالفرق بين الحاصل و المقصود التفتازاني في شرح تلخيص  
المفتاح المختصر . و احواله الى دلائل الاعجاز للشيخ عبدالقاهر . راجع  
مختصر المعاني ص ٩٣ .

**الجواب الثالث :** على التسليم و تسليم ان الواو للجمع اقول و  
بالله التوفيق : انه اثبت لمطلق المعني الملحوظ في ذاته حكيمين . و هو أن  
يصلح لان يحكم عليه وبه . لا للمعني الملحوظ المطلق .

و فرق بين مطلق الشئ . و الشئ المطلق . فانّ الأوّل مع حكمه  
يتحقق بتحقيق بعض افراده . والثاني لا يتحقق الا بتحقيق جميعها . فيكفي  
لصدق هذه القضية صلاحية الاسم فقط لكلا الحكمين .

**الجواب الرابع :** ان معني الفعل باعتبار ذاته يصلح لان يحكم عليه  
و به جميعاً الآ ان الواضع وضعه لان يكون محكوماً به ابداً .

و فيه نظر لان ذات الامور الاصطلاحية كالفعل انما هو ما وضعه  
الواضع له . فلما وضع الفعل لمعني يكون مسنداً ابداً صحّ ان يقال : ان  
ذاته من حيث انها ذات لا تصلح لان يحكم عليها . اللهم الآ ان يقال :  
ان تقييده بان يكون مسنداً داخل في العنوان فقط . فالموضوع له مطلق

المعني .

الجواب الخامس : ان الفعل يصلح ان يحكم عليه و يخبر عنه عند بعض المحققين كالامام الرازي رحمه الله تعالى واتباعه وهذا القدر يكفي .  
قال الامام في تفسيره الكبير ج ١ ص ١٨ : ما خلاصته اتفق النحويون على ان الفعل لا يصح الاخبار عنه . اذ لا يجوز ان يقال : ضرب قتل .

و هذا باطل . لان المثال الواحد لا يكفي لاثبات القانون . و الا يلزم ان يكون الاسم مثل الفعل . اذ لا يقال " جدار سماء " .  
و لان في قولنا : ضرب فعل . المخبر عنه ان كان اسماً كان حكم الفعل عليه كذباً . وان كان فعلاً كان الفعل من حيث انه فعل مخبراً عنه .  
و لوقوعه مخبراً عنه في كلام الله .

ثم قال فيه ج ١ ص ١٨٣ في تفسير قوله تعالى : سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم الآية : ان سواء خبر مقدم . و انذرتهم . الآية . مبتدأ . و هو فعل . ثم اطلب في تقرير مراده .

و قال فيه ج ٥ ص ١٣٠ في قوله تعالى . ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه حتي حين : ان قوله " بداهم " فعل . و فاعله قوله : ليسجننّه . و لا دليل على تاويلات النحاة في هذه المقامات . هذا فذلّة كلامه المطلب المسهب .

و منه ما ورد في الحديث "زعموا مطيّة الكذب" و قولهم "تسمع بالمعيدي خير من ان تراه" برفع " تسمع " و لم يريدوا اللفظ بل المعني .  
صرّح به الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١

ص ٥ .

الجواب السادس : الحكم ضربان لفظي ومعنوي . والاول يجري في الفعل ايضاً فيصح به وقوعه محكوماً عليه . ومنه قولهم : ضَرَبَ فِعْل . وفي الحديث : زعموا مطية الكذب .

و لا يجب لصحة كلام الشارح صلاحيته لجميع انواع المحكوم عليه . كما لا يجب لصدق قول اهل المنطق " التصور يتعلق بكل شيء " تعلق جميع اقسام التصور بكل شيء . اذ لا يتصور كنه الباري تعالى . هذا . و اول من قسّم الاسناد الى اللفظي و المعنوي ابن مالك رحمه الله تعالى في شرح التسهيل .

قال الشيخ يسين في شرح الالفية ج ١ ص ٧ : و في الشاطبي ان القرافي و ابن هانئ وافقا ابن مالك في اثبات الاسناد اللفظي و خالفوا جميع النحاة حيث لا اسناد عندهم الا المعنوي . انتهى .

ثم يرد على هذا الجواب و الجواب الخامس ان على هذا يصلح الحرف ايضاً لان يحكم به او عليه . فلا يصح قوله بعد هذا : انه لا يصلح لهما .

اللهم الا ان يقال الاسناد المعنوي قوى و اصل و اللفظي بخلافه . فالمنفى من معني الحرف الاول فقط . اذ نفى الاسناد القوى عن الحرف لضعف معناه لا يستلزم نفى الاسناد الضعيف و لا يقتضيه . فصَحَّ قوله : انه لا يصلح لهما . مع ثبوت الاسناد اللفظي له .

و اما المثبت للمعني الملحوظ في ذاته . فهو الاصل و الفرعي كلاهما بقرينة ان اثبات الحكم القوى له لقوة معناه يقتضى اثبات الحكم

الفرعى الادنى بطريق الاولى . هذا ما عندى والله اعلم فتأمل فانه دقيق .  
**الجواب السابع :** عند المحقق القاضى البيضاوى رحمه الله تعالى و  
 من هنا نحوه . يصح ان يخبر عن الفعل اخباراً معنوياً .

وطريقه ان الفعل عندئذ يستعمل في جزء معناه تجوزاً وهو الحدث  
 فصح الاخبار عن الفعل في الجملة . وهذا القدر يكفى . و بني عليه  
 البيضاوى قوله تعالى : سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم . و لا تحسب  
 ان الفعل عندئذ يكون اسماً . اذ هو لا يؤول لفظه بالاسم كما يؤول به  
 حين دخول حروف المصدر عليه . بل هو فعل لفظاً و معنى . ثم جرد  
 لاحد مدلوليه بدون التصرف في لفظه . و الا لم يكن مجازاً . فتأمل . و  
 يجاب بهذا قولهم : تسمع بالمعدي خير من ان تراه .

**الجواب الثامن :** ان الفعل عند صاحب الكشف ومن تبعه يصلح  
 ان يحكم عليه حكماً معنوياً روماً الى المعنى . و خرّج عليه كثيراً من  
 الآيات كقوله تعالى : سواء عليهم ءانذرتهم ان لم تنذرهم . وغير ذلك .  
 ففي هذا الوجه لا يخصّ الفعل ببعض معناه و لا يجرد . كما هو  
 طريق البيضاوى رحمه الله تعالى . بل يبقى لفظ الفعل مع دلالة على جميع  
 معناه الا انه ينظر فيه الى المصدر . فالحكوم عليه هو الفعل مع المعنى . و  
 رجّحه الخفاجى رحمه الله تعالى على طريق البيضاوى .

قال الزمخشري: وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم  
 مع المعانى ميلاً بيناً من ذلك قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن . برفع  
 تشرب . معناه لا يكن منك اكل السمك و شرب اللبن . و ان كان  
 ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل . انتهى .

هذا خلاصة ما ذكره الحفاجي رحمه الله تعالى في شرحه الكبير  
لتفسير البيضاوي ج ١ ص ٢٦٨ .

الجواب التاسع : هذا الجواب مبني على مقدمة . وهي ان المذكور  
حكم من احكام المعني الملحوظ في ذاته . والبحث عن صلاحية الفعل لهذا  
الحكم وعدمها مسبق بالبحث عن الفعل بانه هل هو داخل في الملحوظ  
في ذاته او لا .

و ان المراد من الملحوظ في ذاته الاستقلال من كل وجه اى بالمعني  
المطابقى او المراد منه الاستقلال في الجملة . اى اعم من ان يكون بالمعني  
المطابقى او التضمني .

و على الاول يراد في مقابله الآلية و التبعية في الجملة . و على  
الثاني يراد في مقابله الآلية و التبعية من كل الوجوه كما هو مقتضى  
التقابل . و لا يلزم الوساطة .

و بعد ذكر التمهيد فاعلم انّ الجواب يصحّ باى احتمال شئت .  
فاقول : اذا اريد به الاستقلال من كل الوجوه . لا يدخل الفعل  
فيه اى في الملحوظ في ذاته . فلا جناح في خروجه عن حكمه ايضاً .  
اذ المعني المطابقى للفعل كما انه لا يصلح ان يحكم عليه . كذلك  
لا يصلح ان يحكم به . بل يدخل الفعل في مقابله . لملاحظة آليته و كونه  
تبعاً في الجملة اى بالنظر الى النسبة الداخلة فيه و صحّ القول : بان العفل  
لا يصلح للاخبار عنه وبه بالنظر الى النسبة فتأمل . فعلى هذا كان سوال  
السائل لغواً .

قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص ٢٣٤ : و اما

مجموع معني الفعل المركب فهو غير مستقل بالمفهومية . فلا يصح ان يقع محكوماً به فضلاً عن ان يقع محكوماً عليه . كما يشهد به التأمل الصادق . انتهى .

### فائدة

من هنا<sup>(١)</sup> علم ضعف ما اشتهر مثل اشتهار قفانك على ألسنة العلماء ان الفعل وضع لان يحكم به .

و وجه الضعف انه اسم لمجموع الامور الثلاثة وهذا المجموع لا يكون مسنداً فضلاً عن ان يسند ابداً فما هو مشهور على الألسنة فهو عندى كلام ظاهري لا فهام المتدئين و تعليمهم لا تحقيقى .

ان قيل : لعل مرادهم من " الفعل " في قولهم : الفعل وضع لان يحكم به . المعني التضميني . و هو الحدث . لا مجموع الامور الثلاثة . قلت : ارادة المعني التضميني منه خلاف التبادر . و على التسليم فخلاف ما يساق له عادة مثل هذا الكلام .

الجواب العاشر : انه اذا أريد به الاستقلال في الجملة . فمعني الفعل داخل فيه وفي حكمه . اذ معناه التضميني و هو الحدث يصلح نظراً

---

(١) قولى من هنا : كما قال العلامة الشنوائى : ان قلت : لم اطبقوا على تاويله مع صدوره عن يوثق بعربيته . و هلا قالوا : انه فعل وقع محكوماً عليه . قلت : لاجماعهم على ان الحدث المدلول عليه الفعل لا يكون الا مسنداً ابداً . فجعله مسنداً اليه حرق لاجماعهم . انتهى .

فهذا كلام ظاهري لعدم المنافاة بين كون الحدث مسنداً و بين كون الفعل مسنداً اليه . لان الاول جزء و لا يجب اتحاد حكم الجزء و الكل . الا ترى الى وقوع الجملة مسنداً مع ان بعض اجزائها مسند اليه .

الى ذاته ان يحكم عليه و به .

الجواب الحادى عشر : ان معنى الفعل ليس بقسم مستقل للمعنى .

فلا يدخل في هذين القسمين للمعنى . لا في الملحوظ في ذاته . لوجود النسبة فيه . ولا في الملحوظ تبعاً و آلة للغير . لثبوت الحدث فيه .

فالفعل مركب من المعنى الاسمى و الحرفى . فتقسيم مطلق المعنى مع قطع النظر عن كونه مدلولاً لللفظ ثنائى .

ثم كما ان المعنى الاسمى و الحرفى يحتاج الى التعبير عنه كذلك المعنى الفعلى المركب منهما يحتاج اليه . ولهذا صارت اقسام الكلمة ثلاثة . و كذا صارت اقسام المعنى المقيّد بكونه مدلول للفظ ثلاثة . و صار تقسيمهما ثلاثياً .

و اما مع قطع النظر عن دالّه و قطع ربط المعنى بلفظه فالمعنى ضربان . و الضرب الثالث و هو معنى الفعل مركب منهما . و لما لم يدخل الفعل في الاسم و الحرف . فلا وصمة في عدم صدق احكامهما عليه .

هذا فانه دقيق و بالحفظ حقيق خلّت عنه زبر السالفين و الآخرين . و من سوانح اوقات و ردفيها ان لربكم في دهره نفحات الافتعّضوا لها . الحديث .

الجواب الثانى عشر : هذا المذكور من الاجوبة المتقدمة هو

النهج الذى جاريت به القوم طلقاً طلقاً . و سايرتهم ذملانا و عنقاً . و انجذت الاخوان ما يورث فطانةً و حذقا . و الآفتباين المقسم مفهوماً و احكاماً للاقسام لا يضرّبل هو واقع .

الا ترى ان الكلمة اسم و مستقلة يحكم عليها و بها و كذا معناها . و لا كذلك أقسامها . فان الفعل لا يحكم عليه . و الحرف غير مستقل لا يحكم عليه و به .

و الا ترى ان المفهوم كلى . مع انه مقسم للكلى و الجزئى . و الجزئى يُقابل الكلى .

فهنا المدرك قصداً الملحوظ في ذاته مقسم للمعنى الاسمى و الفعلى . و المذكور بعده و هو قوله " يصلح ان يحكم عليه و به " بيان حكم المقسم مع قطع النظر عن الاقسام . فلا وصمة في . ان لا يصلح الفعل لهذا الحكم بتمامه اذ لا يجب جريان احكام المقسم على كل قسم له و بالعكس سواء كانت الاحكام لفظية او معنوية .

هذا آخر البحث السابع . فاحفظه و تفكر فيما فيه حق التفكير فقد اتينا فيه بنفائس و بدائع لا تجدها في غير هذا الكتاب .

**البحث الثامن :** ان قلت : للاسم و الفعل و الحرف خواص و احكام كثيرة . فما وجه تخصيص هذين الحكمين بالذكر بان اثبتهما للملحوظ في ذاته و نفاهما عن مقابله . و المراد من الحكمين الحكم عليه و به .

قلت : هذا اشكال قوى و له اجوبة متعددة نذكرها فيما يلى .  
**الجواب الاول :** المنظور هنا ذكر الاحكام المعنوية . و ليس عندهم حكم معنوى بحيث يميز بين المعنيين سواهما فخصهما بالذكر . و اما سائر الخواص المذكورة في كتب النحو فلفظية .

**الجواب الثانى :** على التسليم فالمقصود هنا ذكر حكم معنوى

يشارك فيه المعني الاسمي والفعلی. وهما قسما الملحوظ في ذاته . ويميّزهما عن معني الحرف و لا يشترك الاسم و الفعل الا في حكم صلاحيتهما للحكم عليه او به .

ثم اعلم ان بين هذا التوجيه و بين التوجيه السابق فرقاً دقيقاً و يمكن القول باتحادهما .

**الجواب الثالث :** على التسليم فالمحكوم عليه من اعلى خواص الاسم و انفعها . فخصه بالذكر . ثم ذكر معه المحكوم به . تعميماً للفائدة و تكميلاً للعائدة . لكونهما اخوان اضافيان لا يوجد احدهما بدون الآخر . ثم نفاهما عن المعني المقابل للملحوظ قصداً لاكمال المقابلة .

قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٥ : من علامات الاسم الاسناد اليه . و هو من انفع علاماته اذ به يعرف اسمية التاء من ضربت . انتهى .

وقال ابن هشام في شرح متنه . قطر الندى وبلّ الصدى ص ٩ . ولل اسم علامة معنوية وهو الحديث عنه ( اى الحكم عليه ) وهذه العلامة انفع العلامات المذكورة للاسم . وبها استدل على اسمية التاء في ضربت . الا ترى انها لا تقبل " ال " ولا تلحقها التنوين و لا غيرهما من علامات الاسم سوى الحديث عنه فقط . انتهى .

**الجواب الرابع :** حدّ كثير من العلماء الاقسام الثلاثة للكلمة بهما اى بالحكم عليه و به اثباتاً او نفياً . فعلم انّ لهما دخلاً شديداً في حقائق الاقسام الثلاثة للاسم . و انهما عندهم بمنزلة الذاتيات لها تمييزاً . كما قال الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره ج ١ ص ١٨ : اعلم

ان تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام الثلاثة من وجهين . الاول ان الكلمة  
اما ان يصحّ الاخبار عنها و بها و هى الاسم . و اما ان لا يصحّ الاخبار  
عنها و لكن يصحّ الاخبار بها و هى الفعل . و اما ان لا يصحّ الاخبار  
عنها و لا بها و هو الحرف . انتهى .

فهذا وجه الحصر و انت تعلم ان حدود الاقسام تعلم من وجه  
الحصر .

**الجواب الخامس :** انه اتباع لسيد زمرة النحاة سيويه . حيث  
عرّف الاسم بانه هو المحدث عنه . كما نقل عنه ابن فارس في فقه اللغة .  
و كفى بذلك فضلا و مزية للمحكوم عليه و جعله مداراً  
لحد الاسم . و كلام الامام امام الكلام . و الناس على دين ملوكهم ان  
خيراً فخير و ان شراً فشرّ . و باقى البيان والتقرير مثل ما سبق في الجواب  
الثالث .

**الجواب السادس :** انما خصّهما بالذكر لدفع توهم ناشئ من  
مثل قولهم الكثير الدوران : ضرب فعل . و من حرف جرّ . وهذه من .  
و حاصل التوهم ان الاقسام الثلاثة كلها تصحّ ان تقع محكوماً  
عليها وبها . و لم يتحقق مثل هذا التوهم السائر في سائر العلامات و  
الاحكام و الخواصّ .

و وجه الدفع ان مناط الحكم عليه و به انما هو المعنى الملحوظ في  
ذاته وعدمه . فالاسم بالمعنى المطابقى والفعل بالمعنى التضميني يصلحان لهما  
لكونهما ملحوظين في ذاتهما .

و الحرف بالمعنى المطابقى و الفعل كذلك اى بالمعنى المطابقى لا

يصلحان لهما اى للحكم عليه و به . لانتفاء اللحاظ في الذات . و "من" و "ضرب" في القولين السابقين اسمان و سيأتى بيان ذلك .

**الجواب السابع :** ان فيه ردًا على من عرّف الاسم بانه ما يقع محكومًا عليه . منهم سيبويه . و نقله الامام الرازى عن البعض في تفسيره حيث قال : الناس ذكروا في حد الاسم وجوهاً منها ان الاسم هو الذى يصح الاخبار عن معناه . انتهى .

و وجه الردّ انّ صلاحيته للحكم عليه متفرّعة على اللحاظ في الذات و مسبوقة به رتبة . و التعريف بالفروع مع امكانه بالاصل خلاف الطبع و العقل .

و ايضًا يكون من باب الرسوم لا الحدود . قال الامام الرازى رحمه الله تعالى : اعلم ان صحة الحكم على ماهية الشئ حكم يحصل له بعد تمام ماهيته فيكون هذا التعريف من باب الرسوم لا من باب الحدود . انتهى .

﴿ و معقول ﴾ آخر ﴿ هو مُدْرَك ﴾ قد عرفت فائدة ذكر قوله : مدرك . بعد قوله : معقول ﴿ تبعًا ﴾ مفعول مطلق اى ادراكًا تبعيًا بان يكون الملتفت اليه قصدًا و بالذات ادراك متعلقه و حصوله في العقل . و يكون ادراك معني الحرف و حصوله فيه ملتفتا اليه تبعًا و بالعرض بواسطة المتعلق .

او حال من الضمير في قوله : مدرك . اى تابعا بان يكون المتعلق مدركًا مقصودًا بالذات . والمعني الحرفي مدركًا تابعًا له اى مقصودًا بالتبع . و هذا كالعرض فانه تابع للجوهر في الوجود . و كذا وجود

العرض لوجود الجوهر . وكالوضوء فانه تابع في كونه عبادة لنحو الصلاة  
 مما لا يصح بدون الطهارة . و كذا فعله لفعلها . فقوله : تبعًا . هنا في  
 مقابلة قوله : قصدًا . هناك و قوله : ﴿ آلة لملاحظة غيره ﴾ في مقابلة  
 قوله : ملحوظًا في ذاته . فمناط المعنى الحرفي امران التبعية والآية .  
 ثم اعلم : ان ههنا مباحث ثلاثة تتعلق بالمعنى الحرفي و حقيقة  
 الحرف .

**البحث الاول :** المراد من التبعية في الالتفات والملاحظة أن يكون  
 ملاحظة العقل اياه و التفاته اليه بتبعية امر آخر هو ملتفت اليه بالذات .  
 كالابتداء الذى هو آلة لملاحظة السير مثلاً .

و ليس المراد التبعية في الوجود الذهني بان يكون حالاً في السير  
 و يكون السير له محلاً على ما وهم . اذ ليست الصورة العقلية للابتداء  
 الجزئى حالة و حاصلة في الصورة العقلية للسير .

فان لكل واحد منهما صورة عقلية موجودة على حدة في العقل .  
 الا ان حصول احدى الصورتين في العقل و التفاته اليها تتبع الآخر  
 فاحدهما مقصودة تبعًا و الاخرى مقصودة بالذات .

كما ان مشاهدة المرأة عند مشاهدة المرئى بالتبع فاحدهما  
 مشاهد تبعًا و الآخر مشاهد قصدًا .

**البحث الثانى :** ان قلت : لم اتى بقوله . وآلة لملاحظة غيره .  
 بعد قوله . مدرك تبعًا . و ما الفائدة في ذلك ؟

**قلت :** اتى به لبيان امور اربعة دقيقة لطيفة هى من الحكم التي  
 هى ضالة العلماء و المتعلمين حيث وجدوها اخذوها و عضوا عليها

بالتواجد .

**الامر الاول :** الاشارة الى حقيقة الحرف بانه لا بد لها من امرين  
التبعية و الآلية . و لا يكفى القيد الاول .

ففيه ردّ على من اكتفى بالقيد الاول في حد الحرف . و قال :  
ان المراد من كون المعنى الحرفي في غيره . ان يكون تابعاً له . و لا يوجد  
بدون ذلك الغير . كما لا يخفى على من طالع كتب النحو .

**الامر الثانى :** دفع سوال استصعبه العلماء . وهو انه يلزم دخول  
المعانى الالتزامية و مدلولات دلالة الالتزام في المعانى الحرفية . لكون  
المدلولات الالتزامية تابعة للمعانى المطابقة كما ان المعانى الحرف تابعة  
للغير و اللازم باطل .

و وجه الدفع انّ المعانى الالتزامية ليست بآلات لملاحظة المعانى  
المطابقة . و ان كانت تابعة لها في الادراك .

او يقال : انّ المدلولات الالتزامية لا تدخل في حدّ المعانى الحرفية .  
لانّ المراد من قوله : تبعاً . ان يكون المعنى الحرفي مقصوداً بالتبع . كما  
ذكرنا سابقاً .

و المعنى الالتزامى و ان كان مدرّكاً بالتبع في مثل الصورة  
المذكورة الا انه لا يجب ان يكون مقصوداً بالتبع .

هذا على مسلك اهل الميزان الذين لا يعتبرون في الدلالة القصد .  
بل يعتبرون الفهم فقط .

واما على قول اهل العربية حيث يشترطون فيه القصد والارادة .  
و هو مذهب ابن سناء شيخ اهل المعقول كما ذكره الشيخ العصام رحمه

الله تعالى في بحث تعريف الاسم . فلا اشكال عندهم . اذ لا تدخل المعاني الالتزامية في المعاني الجرفية لأن المدلول الالتزامى يكون عندهم مقصوداً بالذات بخلاف المعنى الجرفى .

**الامر الثالث :** مثل الثانى دفع اعتراض . و هو دخول المعنى التضمنى في معنى الحرف . لكون المعنى التضمنى تابعاً في الادراك للمعنى المطابقى .

و وجه دفعه و سائر البيان مثل ما سبق في المعنى الالتزامى .  
**الامر الرابع :** دفع اشكال اورده الامام الرازى رحمه الله تعالى .  
 و هو انّ الأعراض و الصفات تابعة لمحالّها و موصوفاتها فتكون الأعراض و الصفات معانى حرفية . و اسمائها حروفاً و اللازم باطل .  
 و وجه الدفع ان الأعراض و الصفات و ان كانت تابعة لمحالها و موصوفاتها . الاّ انها ليست آلات لملاحظة الغير . هذا بالنظر البادى .  
 واما بالنظر الغائر فليست بتابعة بالمعنى الذى أريد في شرح المعنى الجرفى فضلاً عن ان تكون آلات لان مرادنا من التبعية في الحرف التبعية في القصد و في الارادة و اللحاظ . و الأعراض و نحوها توابع في الوجود الخارجى فقط لا في القصد و اللحاظ .

**البحث الثالث :** ان قلت : كيف يكون الشئ آلة لملاحظة امر

يغايه ؟

قلت : المراد بالغير المتعلق لا ما يغايه مطلقاً و يباينه من كل

وجه كما سيحى .

﴿ فلا يصلح ﴾ المعنى المدرك تبعاً و آلة للغير ﴿ لشيئ منهما ﴾

اى المحكوم عليه و به اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات  
بداهة . فان كل انسان يجد من نفسه عند عدم الالتفات الى شئ قصداً  
عدم التمكن من الحكم عليه او به . و يجد عند الالتفات الى شئ قصداً  
التمكن منه .

و النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى الشئ قصداً لا تتمكن  
من الحكم عليه و به .

الا ترى في الامور المبصرة اى المتعلقة بالبصارة انك حين رؤية  
وجهك في المرآة تتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً . و لا  
تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعاً . فكذا حال الامور المتعلقة  
بالبصيرة .

اعلم ان ههنا نكات . متعددة نافعة دقيقة .

**النكتة الاولى :** ان قلت : لم قال في الحرف " فلا يصلح الخ "

بايراد الفاء و في مقابله اى في الاسم قال " يصلح " بلا ايراد الفاء و ما  
النكتة في ذلك ؟

**قلت :** الجواب من وجوه ثلاثة . الاول انه لمحوضة التفنن في

الكلام .

**الوجه الثانى :** ان صلاحية الاسم للحكم عليه و به او للحكم

عليه فقط كانها داخله في سنخ حقيقته و ماهيته . مثل دخول الذاتيات  
في الذات . و لذا حدّ الاسم سيبويه و كثير من العلماء بانه ما يصلح لان  
يحكم عليه . كما سبق في المقدمات و المهمات . فلا يناسب ذكر الفاء  
في حد الاسم اذ الفاء تدل على تغاير ما بعدها لما قبلها .

بخلاف الحرف . فإنّ عدم صلاحيته لهما ليس بمثابة الذاتيات له  
 لكون الحرف وجوديًا . و العدم مطلقاً لا يدخل في ذات الوجودى .  
 فزاد الفاء في بيان الحرف تنبيهاً على انه غير داخل في معناه و لا  
 كالداخل فيه بل هو حكم من احكام الحرف وخارج عن ذات الحرف و  
 حقيقته .

ان قلت : هم يقولون في تعريف الحرف . انه ما لا يدل على  
 معناه في نفسه و نحو ذلك . و هذا يدل على دخول العدم فيه و على أنّ  
 الحرف عدمى .

قلت : لا ريب في ان الحرف وجودى اى من الموجودات  
 الذهنية . يدلّ عليه قوله " و معقول هو مدرك تبعاً الخ " .  
 و لكونه من اقسام الوجودى و هو " الكلمة " .

و دخول النفى والعدم في العنوان لا يدلّ على دخوله في المعنون .  
 و الا كان الاسم ايضاً عدمياً لقولهم في حدّه : ما لا يقترن معناه باحد  
 الازمنة الثلاثة . و لما يعلم من وجه حصر الكلمة في اول كتاب الكافية .  
 و قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج ١ ص ٣١ :  
 الكلمة اما ان يكون معناها مستقلاًّ اولاً . و هذا الاخير هو الحرف .  
 فامتياز الحرف عن الاسم و الفعل بقيد عدمى .

ثم نقول : الاول اما ان يدلّ على الزمان المعين له اولاً . الثانى  
 الاسم . فامتاز الاسم عن الفعل بقيد عدمى . و اما الفعل فان ماهيته  
 مركبة من القيود الوجودية . انتهى باختصار .

و الوجه الثالث : ما قالوا : ان الحكم على الاسم من انفع

خواصّه و اعلاها .

فعلى تقدير تسليم ان كون الاسم صالحاً للحكم عليه و به ليس له ذاتيا و لا كالذاتى نقول : ان الصلاحية للحكم عليه و به خاصّة للاسم لها رابطة تامّة بالاسم كأنها من لوازم ماهية الاسم فيناسبها الوصل وترك الفاء ايذانا بذلك . ولا كذلك معني الحرف .

النكتة الثانية : اعترض الامام الرازى رحمه الله تعالى على القول المشهور : ان الحرف لا يقع محكوماً عليه و به . باعتراض غريب و هو وقوع التناقض في مثل هذا القول المشهور .

حيث قال رحمه الله في تفسيره : ان قولكم " المعني الحرفي المعقول تبعاً و آلة لا يصلح لهما " . حكم عليه بانه لا يحكم عليه . و ذلك متناقض .

فان قالوا : المخبر عنه . بانه لا يخبر عنه . هو هذا اللفظ . فنقول : المخبر عنه فيه ان كان اسماً فالاسم يصحّ كونه مخبراً عنه و محكوماً عليه . فلا يصحّ الحكم عليه بانه لا يحكم عليه و لا يخبر عنه . و ان كان حرفاً فقد صار الحرف محكوماً عليه . انتهى بتغيير .

و الجواب عن هذا التناقض من وجوه . منها ان المحكوم عليه في القول المذكور مفهوم قوله : المعني الحرفي . و هو معني اسمي . و صدق عليه الحكم بانه " لا يصلح لهما " باعتبار المعنوي الذي هو معروض هذا المفهوم . و هو المعني الحرفي الغير المستقل .

و حاصل الجواب اختيار الشق الاول . وهو ان المخبر عنه اسم . و القول بان صدق الحكم عليه انما هو بالنظر الى افراده . فالحكم و سلبه

بالاعتبارين .

هذا ما اختاره المحقق محب الله رحمه الله تعالى في نظائره . و هو مبنى على مذهب المحققين ان المحكوم عليه في القضية الحملية هو الطبيعة الكلية الحاصلة في الذهن بالذات لا الافراد .

**النكتة الثالثة :** سألني بعض الافاضل و قالوا ما تفصيل وجوه التشبيه المشتركة بين الامر المحسوس الذي هو مشبه به و المعقول الذي هو مشبه في عبارة الشيخ الجامي رحمه الله تعالى التي اسلفنا شرحها المطنب في الاوراق المتقدمة ؟

و يجدر بنا أن نعيد تلك العبارة ههنا . تيسيراً لاستحضار مضمونها في أبحاث يلي ذكرها . و استحضار المشبه و المشبه به فيها . و تسهيلاً لفهم وجوه التشبيه المندمجة في الأجوبة القادمة الدقيقة الصعبة .

و العبارة المشار إليها هذه . قال الجامي رحمه الله تعالى :

كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته وموجوداً قائماً بغيره . كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و معقول هو مدرك تبعاً و آلة للملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منها . انتهت العبارة .

و بعد ما سمعت السؤال اللطيف مع العبارة المعادة للجامي رحمه الله تعالى .

اقول بتوفيق الله تعالى في جواب هذا السؤال و حله : يعلم بعد تدقيق النظر و تعميق الفكر ان التشبيه بين هذين المشبه والمشبه به مترتب على عِدَّة وجوه بديعة نفيسة يلي ذكرها مفصلاً .

الوجه الاول : وجود امرين في كل طرف . و انتفاء امر ثالث هنا و هناك .

فالحاصل في كل طرف منقسم الى امرين . القائم بذاته و القائم بغيره في ظرف الخارج . والملاحظ في ذاته والملاحظ لغيره في ظرف آخر اى في الدهن .

الوجه الثاني : تقسيم كل حاصل في كل ظرف الى المستقل و غير المستقل .

الوجه الثالث : ان احد الامرين في كل ظرف محتاج الى الآخر في ذلك الظرف .

الوجه الرابع : ان احدهما في الكل مستغن عن الآخر في ظرفه .  
الوجه الخامس : ان المحتاج منهما في كل ظرف امر معين . اى المحتاج احدهما على التعيين لا على سبيل البدل . و كذا المستغني .

فكل واحد من المعني الحرفي هنا والعرض هناك محتاج . والملاحظ في ذاته اى الاسمى و الفعلى هنا و الجوهر هناك مستغن و مستقل .

الوجه السادس : ان احتياج القسم المحتاج منهما في كل ظرف انما هو الى القسم المستغني لا الى امر ثالث خارج منهما .

فالمعني الحرفي انما يحتاج الى الملاحظ في ذاته . والعرض الى الجوهر الذى هو محله .

ثم اعلم ان هذا مبنى على القول : بان العرض لايقوم بالعرض .  
الوجه السابع : ان استغناء القسم المستغني منهما في الكل انما هو عن نظائره الجنسية المشتركة معه في جنس الاستغناء لا عن المحتاج اذ

استغناؤه عنه معلوم لا يحتاج الى البيان .

و اما بالنظر الى نفس الامر فعن المحتاج ايضاً فالجوهر مستغن عن المحل اى عن الجوهر فقط او عن الجوهر و العرض كليهما .

**الوجه الثامن :** استغناء المحتاج منهما عن نظائره الجنسية . فالحرف مستغن عن الحرف و العرض عن العرض .

**الوجه التاسع :** ان الاحتياج ثابت للمحتاج ابداً . و كذا الاستغناء متحقق للمستغني دائماً . لا انه قد يكون محتاجاً بالذات و قد يكون مستغنياً بالذات .

و الا يلزم انقلاب الحقيقة . و هو باطل . و هل سمعت جوهرًا صار عرضاً او بالعكس و هل قرع سمعك ان معني اسميا صار معني حرفيا او بالعكس .

**ان قلت :** معانى الحروف تصير معاني اسمية عند العلم بالكنه و بالوجه كما قاله المحققون .

**قلت :** تلك المعاني حينئذ اسمية من اول الامر . لا انها كانت حرفية ثم صارت اسمية . كما يظن و سيأتى الكلام عليه مفصلاً فانظر .

**ان قلت :** بعض الاسماء والافعال يصير حرفاً نحو "هو" في الفصل

عند الخليل و "كان" الناقصة في بعض المواضع . و بالعكس كقولهم :

في نحو . من عن يمينه . ان كلمة "عن" اسم بمعنى . من جانب يمينه .

**قلت :** كلامنا في المعاني . لا في الألفاظ الدالة على المعاني .

**الوجه العاشر :** ان الاحتياج اقتضاء ذات المحتاج . و كذا

الاستقلال و الاستغناء استدعاء ذات المستقل في كلا الطرفين والطرفين .

فكما ان العرض مقتضى ذاته الاحتياج الى الجوهر الذى يكون محله . كذلك الحرف بالنسبة الى المتعلق . و كما ان الجوهر مقتضى ذاته الاستغناء و الاستقلال . كذلك المعنى الملحوظ في ذاته .

**الوجه الحادى عشر :** كما أنّ احتياج العرض انتج له حكماً . و هو انه لا يصلح ان يوجد في الخارج بدون المحل . و أنّ استغناء الجوهر اثبت له حكماً . و هو انه يصلح ان يوجد في الخارج بدون المحل . كذلك احتياج المعنى الحرفي انتج له حكماً . و هو انه لا يصلح ان يحكم عليه و به . و استقلال المعنى الملحوظ في ذاته اثبت له حكماً . و هو انه يصلح ان يحكم عليه و به .

فقول الشارح : يصلح ان يحكم عليه و به . يشبه وجود الجوهر بدون المحل . و قوله " فلا يصلح لهما " يشبه عدم وجود العرض بدون المحل .

**الوجه الثانى عشر :** كما أنّ حكم ما هو مستغن في الخارج وجودى . و حكم ما هو محتاج عدمى . كذلك حكم ما هو مستقل في الذهن وجودى . و حكم ما هو محتاج عدمى .

**الوجه الثالث عشر :** كما ان للعرض وجوداً في نفسه غير انه تابع للغير حيث لا يوجد بدونه . و هو رأى جمهور المحققين .

خلافاً لمحّب الله مؤلف سلم العلوم و أتباعه حيث قال الشيخ محب الله في السلم : لا وجود للعرض سوى وجود المحلّ . فالوجود واحد و الموجود اثنان العرض و الجوهر الذى هو محله .

و قول الجمهور هو الصواب . فللعرض وجود . و لا يلزم من

كونه تابعاً في الوجود للغير ان لا يكون له وجود .

كذلك الحرف له معني موضوع له في نفسه يدلّ عليه . الا انه تابع للمتعلق لا يجئ بدونه . و هو مذهب الجمهور .

خلافاً للسيد رحمه الله في بعض أقواله حيث قال : ان الحرف ليس له معني لا في نفسه ولا في غيره . كما صرح به الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في الاشباه والنظائر .

**الوجه الرابع عشر :** كما انّ بعض الاعراض لا يكون له وجود سوى وجود المحل كالوجود . فانه عرض في الوجود وليس له وجود . و الا يلزم الدور او التسلسل في الوجودات . كما صرح به اصحاب المعقول .

كذلك بعض الحروف يكون مهملاً لا معني له اصلاً . كالحروف الزائدة التي لا معني لها و لا فائدة سوى تزيين الكلام . و هذا ظاهر .

**الوجه الخامس عشر :** على تقدير تسليم مذهب السيد السند رحمه الله تعالى في الحرف و قول محب الله رحمه الله تعالى في العرض فوجه التشبيه انّ الحرف لا معني له اصلاً . و العرض لا وجود له اصلاً . حيث وجد بوجود محله فتشابهها .

فاعرف فان هذين القولين و تشابههما في جنب قولي الجمهور في العرض و الحرف من اللطائف والعجائب والنوادر والغرائب والعلماء و المتعلمون منهومون بالغرائب و النوادر فلذا ذكرتهما .

**الوجه السادس عشر :** كما ان العرض لا ينتقل عن محله و لا يكاد . كما ثبت في كتب المعقول . و الجوهر ينتقل من محل الى محل .

كذلك الحرف يكون مبنياً لا يختلف اعراباً. والاسم يكون معرباً في الاصل ينتقل من اعراب الى اعراب . وهذا الوجه و ان كان اجنبياً هنا الا انا ذكرناه تشحيذاً للاذهان .

الوجه السابع عشر : كما انه يقال : ان الجوهر قائم بذاته و في ذاته . وهذا اشهر من قفانك و اشهر من الشمس . و لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه . فان معناه المستغني عن الغير اى المحل .

كذلك يصح ان يقال : في الاسم انه الدال على معني في نفسه . بارجاع الضمير المجرور الى المعني . ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه . اذ معناه المستغني عن الغير المستقل بالمفهومية .

و كما يقال في العرض انه قائم بغيره و حاصل فيه . و معناه انه محتاج اليه في الوجود . كذلك يصح ان يقال في الحرف انه دال على معني حاصل في غيره . و المراد انه محتاج اليه في التعقل .

ثم اعلم ان هذا الوجه لفظي معتبر بالنظر الى العبارة في الطرفين اولاً . ثم اخذ المعني منهما ثانياً .

الوجه الثامن عشر : ما ذكره المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى حيث قال : و يظهر منه وجه آخر لاستعمال كلمة " في " .

و هو انه لما شابه المعني الحرفي التابع للغير العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة " في " كما ينسب العرض الى محله بلفظة " في " .

و المعني المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال : انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره . كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير

قائم بغيره . انتهى .

هذا فاعتنم هذه الوجوه الدقيقة فانها من نفائس غالية و من خصائص عالية لهذا الكتاب .

﴿ فالابتداء ﴾ اى المعنى الذى هو الابتداء ﴿ مثلاً ﴾ .

ههنا مسائل اربع نافعة اذكرها رومًا لزيادة النفع و تكميل

الافادة .

المسألة الاولى : اعلم ان هذا البحث منقسم الى ست حصص .

الحصة الاولى من قوله : و محصله .

و الثانية من قوله : فالابتداء مثلاً .

و الثالثة من قوله : و الحاصل انّ الخ .

و الرابعة من قوله : و اذا عرفت هذا علمت انّ المراد الخ .

و الخامسة من قوله : ففى هذا الكتاب الخ .

و السادسة من قوله : و بما سبق من التحقيق ظهر الخ هذا .

المسألة الثانية : جرت عادة المصنفين بذكر المثال الجزئى بعد

بيان القانون الكلى تنويراً و توضيحاً .

فالشارح رحمه الله تعالى لما بيّن الاصل الكلى . وهو ان الملحوظ

فى ذاته يصلح ان يحكم عليه و به . و الملحوظ لغيره لا يصلح لهما . اورد

لذلك مثلاً جزئياً فقال : فالابتداء مثلاً الخ . فالفاء للتفريع .

المسألة الثالثة : حاصل هذه الحصة الثانية للبحث ان الابتداء مثلاً

معنى يلاحظه العقل بلحاظين . لحاظ اسمى . و لحاظ حرفى .

فاذا لاحظته باللحاظ الاسمى . وهو اللحاظ قصداً و بالذات فهو

يوصف بعدة اوصاف اسمية .

الاول انه ملحوظ في ذاته .

و الثاني انه مستقل بالمفهومية .

و الثالث ان تعقل متعلقه لازم له .

و الرابع ان ذلك التعقل اجمالى .

و الخامس ان ذلك الاجمالى تابع غير مقصود .

و السادس انه لا يحتاج الى ذكر المتعلق في القلب و الذهن .

و السابع انه بهذا الاعتبار مدلول الاسم فقط . و هو لفظ

" الابتداء " .

و الثامن ان هذا اللفظ لا يحتاج في الدلالة الى ضم كلمة اخرى .

و اذا لاحظته باللاحظ الحرفي . وهو اللحاظ تبعاً و آلة فهو ينعت

بنعوت حرفية . و هى

الاول انه ملحوظ تبعاً .

و الثاني انه حالة للمتعلق و هو السير و البصرة مثلاً في قولنا :

سرت من البصرة الى الكوفة .

و الثالث انه آلة لمعرفة حالهما .

و الرابع انه غير مستقل بالمفهومية .

و الخامس انه يحتاج في الانفهام الى ذكر متعلقه فلا يتعقل الا

بذكره .

و السادس انه لا بد من ذكر المتعلق بخصوصه اى بالتفصيل فلا

يتعقل الا بذكره بالتفصيل .

و السابع انه لا يمكن ان يتعقل الا بذكره بخصوصه .  
 و الثامن انه يحتاج اليه في الافهام . فلا يدل عليه الا بضم متعلقه .  
 و التاسع انه لا يمكن ان يدل عليه الا بضم كلمة أخرى دالة  
 على متعلقه . هذا والله الحمد و المنة .

المسألة الرابعة : ان قلت : ما الباعث على ذكر هذه الحصة

الثانية ؟

قلتُ : الباعث عليه امور مضى منا ذكر بعضها في اثناء الشرح .  
 الامر الاول توضيح ما سبق و تفصيله .

الامر الثاني ذكر مثال جزئي للقانون الكلى السابق .

الامر الثالث بيان ان معني الملحوظ في ذاته انه مستقل بالمفهومية .

و معني الملحوظ لغيره انه غير مستقل بها . فتقول على هيئة الشكل  
 الاول من الاشكال الاربعة لبرهان القياس الاقترانى المركب من الصغرى  
 و الكبرى .

معني كينونة المعني في نفسه انه ملحوظ في ذاته . و الملحوظ في  
 ذاته هو المستقل بالمفهومية . ينتج ان معني كينونة المعني في نفسه هو المستقل  
 بالمفهومية . و كذا في الملحوظ لغيره .

ففيه ردّ لاعتراض يرد على الحصة الاولى من البحث . و هو ان  
 تفسير كون المعني في نفسه . باللحاظ في ذاته . و تفسير كونه في غيره .  
 باللحاظ لغيره تفسير بالمبهم . لابهامه و بعده عن أذهان المبتدئين .

الامر الرابع دفع توهم يترتب على توهم امرين .

الامر الاول ان معني الاسم لما استقل لا يحتاج الى متعلق اصلا .

و الامر الثانى ان معني الاسم كالاتداء مثلاً مثل الحرف لابد له  
من متعلق اذ لا يتعقل الابتداء بدون متعلق. فما الفرق بين الاسم والحرف  
و بين المعني الاسمى و الحرفي ؟

فاشار الى دفعه بقوله : لزمه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعاً الخ . في  
بيان الاسم . و بقوله : لا يمكن الخ . في بيان الحرف .

فقوله : لزمه لدفع الامر الاول .

و قوله : اجمالاً و تبعاً . في بيان الاسم . وقوله : بخصوصه . في  
بيان الحرف لدفع الامر الثانى .

اى ان الفرق بالاجمال و التفصيل و بالتبعية و القصدية .

فمعني الابتداء الاسمى ملحوظ في العقل قصداً و بالذات . ومعني  
الابتداء الحرفي ملحوظ في العقل تبعاً للغير .

و اما تعقل المتعلق فهو واقع في الحرف قصداً و تفصيلاً و  
بخصوصه . و في الاسم تبعاً و اجمالاً و من غير حاجة الى ذكر المتعلق  
بخصوصه . فتأتى الفرق الواضح .

و لك ان تقول : في الفرق بين المعني الاسمى و المعني الحرفي . و  
في الفرق بين تعقل المتعلق في الاسم و تعقل المتعلق في الحرف ان تعقل  
المتعلق في الاسم لازم . لا انه محتاج اليه . كالزوجية تلزم الاربعة ولا تحتاج  
الاربعة اليها .

و اما في الحرف فمحتاج اليه . و لذا قال في بيان الاسم : لزمه  
تعقل متعلقه الخ . و في بيان الحرف : لا يمكن ان يتعقل الخ .  
ان قلت : معني الكلامين واحد .

**قلت :** كلاً . و انما يكون واحداً لو قال في بيان الحرف : لا يمكن ان يتعقل الاّ مع ذكر متعلقه او الاّ مع متعلقه بايراد . مع . بدل الباء . و اذ ليس فليس .

اذ فرق بين التعقل مع الشئ والتعقل به . فان الاول يصدق على تعقل اللازم مع الملزوم دون الثانى .

لان الباء السببيّة تستدعى التقدّم و التأخّر و المذكور في بيان الاسم . لزمه تعقل متعلقه . و اللزوم يؤدى مؤدى لفظ " مع " و في بيان الحرف " الباء " اى لا يمكن ان يتعقل الحرف الا بذكر متعلقه الخ .

**الامر الخامس** بيان المراد من قوله " في نفسه " على تقدير ارجاع الضمير الى الكلمة اشار اليه بقوله : و هذا هو المراد بقولهم : انّ للاسم و الفعل الخ .

**الامر السادس** بيان حال دالّه . اشار اليه بقوله : وهذا هو المراد بقولهم الخ . و بقوله : فلا حاجة في الدلالة عليه الخ . و حاصله ان باستقلال المعنى يستقل دالّه فلا يحتاج الى ضمّ ضميمة .

**الامر السابع** دفع ما يرد على تقرير الشارح . حيث ارجع الضمير الجرور الى الكلمة . بيان الورود انه خالف ابن الحاجب القائل بارجاع ضمير " في نفسه " الى المعنى و شرح كلامه بما لا يرضاه .

و بيان الدفع ان المراد واحد فلا يعبأ باختلاف المرجعين للضمير .  
**الامر الثامن** بيان الفرق في الاستعمال و الذكر في العبارات بعد معرفة الفرق بين الاسم و الحرف في المعنى .

و حاصل البيان انه اذا ذكر الاسم كلفظ " الابتداء " مثلاً لا يحتاج

الى ذكر المتعلق . بخلاف الحرف "كمن" مثلاً فإنه يحتاج الى ذكر المتعلق في الاستعمال .

**الامر التاسع** بيان الفرق بين المعنى الاسمى والحرفى المأخوذ من اللفظ و غير المأخوذ منهُ . بعد بيان الفرق بينهما بلا اخذهما من اللفظ فقط في الحصة الاولى من البحث . ففى هذه العبارة اعاد ذكر الفرق السابق للتوضيح مع ذكر فرق آخر .

و توضيحه ان المعنى نوعان . احدهما المأخوذ من اللفظ المدلول له . و هذا المعنى مؤخر من اللفظ الدال . و ثانيهما ما حصل في الذهن بلا اخذه من اللفظ . و هذا مقدم على اللفظ الدال عليه .  
اشار الشارح الى المعنى الاسمى المقدم بقوله : فالابتداء اذا لاحظته الخ .

و الى المعنى الاسمى المؤخر بقوله : فلا حاجة في الدلالة الخ .  
و الى المعنى الحرفى المقدم بقوله : و اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة . و الى المعنى الحرفى المؤخر بقوله : ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه .

**الامر العاشر** بيان ان المراد من الغير في معنى الحرف انما هو المتعلق .  
**الامر الحادى عشر** بيان ان متعلق الحرف هنا في نحو قولنا : سرت من البصرة الى الكوفة . السير والبصرة كلاهما لالمعنى المشهور اذ متعلقه على المشهور سرت فقط و سيأتى تفصيله منّا في موضعه .

**الامر الثانى عشر** كانت الآلية المذكورة سابقاً مجهولة . فوضّحها هنا بان المراد منها الآلية لمعرفة حال المتعلق .

الامر الثالث عشر تحقيق ان الفرق بين المعني الحرفي والاسمى انما هو باللحاظ و الاعتبار .

و حاصله انّ معني الابتداء حرفي بلحاظ . و اسمى بلحاظ آخر . هذا ما سطرناه سابقاً في المهمات ان الفرق بينهما بالاعتبار و اللحاظ . و اوضح منه ما ذكر السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول بعد ذكر مثال مشاهدة المرأة و المرئى .

حيث قال : فظهر انّ المبصرات ما يكون تارة مبصراً بالذات . و اخرى آلة لابصار الغير . فقس على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة . انتهى .

و قد ذكرنا كلامه هذا سابقاً عند شرح قوله : و محصوله . فراجعه .

قال العلامة الفاضل عبدالعزيز الفرهارى رحمه الله تعالى صاحب النبراس في العقائد . في رسالة له مفردة : ان معانى الاسم والفعل والحرف ليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معانى الافعال و اسماء الافعال . نحو بعد و هيهات . انتهى كلامه الشريف . و سنعود اليه ان شاء الله . و العود احمد .

فاندفع بهذا ما يتوهم من التشبيه تغايرهما بالذات مثل تغاير الجوهر و العرض بالذات .

الامر الرابع عشر ما ذكرته في شرحى الآخر . و هو انه كان لسائل ان يسأل و يقول : ما وجه صلاحية المعنى الاول اى الاسمى لان يحكم عليه و به . دون الثانى اى المعنى الحرفى ؟

فاجاب بقوله : فالابتداء الخ . ملخصه ان المعني الاول اسمي مستقل فيصلح لهما . و المعني الثاني حرفي غير مستقل فلا يصلح لهما . فاحفظ هذه النكات الفنية البديعة . و الاسرار العلمية الرفيعة . فانها من نفائس خصائص هذا الكتاب . و لله الحمد و المنة . و تفكر في دقتها الدقيقة . و عماقها العميقة . كي تعرف كيف يخوض الذهن في عبارات الكتب . لاستخراج مكنونها . و استنباط مخزونها . و نبش مدفونها . بتوفيق الله تعالى و فضله .

﴿ اذا لا حظه العقل ﴾ المراد من العقل مطلق القوى الباطنة فيعمّ الحواس الخمس الباطنة ايضاً كما صرّح به السيّد السند رحمه الله تعالى في حواشي المطوّل . لان المعاني ربما تكون جزئيات . و الجزئيات لا يدركها الا الحواسّ الباطنة دون العقل اذ العقل انما يدرك الكليات فقط على ما هو مذهب المحققين .

او يقال : المراد العقل نفسه . و لا يرد ذلك الايراد . لان العقل هو المدرك عند البعض . و سائر القوى من الحواسّ آلات له . كما هو مذكور في علم الكلام . و قد سبق البحث فيه فراجع .

### فائدة

ظاهر هذه العبارة اشارة الى اختيار انّ واضع الالفاظ كلها هو المخلوق اى الانسان او الجن و غيرهما . لانّ العقل لا يصحّ اطلاقه عليه تعالى .

و هذا رأى اكثر اهل النظر كما قال ابن جني في الخصائص . و هو مذهب ابي هاشم . كما صرّح به الامام الرازى رحمه الله تعالى في

المحصول . حيث قال : الالفاظ اما ان تدلّ على المعانى بذواتها او بوضع الله اياها او بوضع الناس او بكون البعض بوضع الله تعالى والباقي بوضع الناس .

و الاول مذهب عباد بن سليمان .

و الثاني مذهب الامام الاشعري و ابن فورك .

و الثالث مذهب ابى هاشم .

و الرابع مذهب الاستاذ ابى اسحاق الاسفراييني رحمهم الله تعالى .

انتهى .

و احتجّ القائلون بان الواضع هو الانسان ويسمّى مذهبهم بمذهب الاصطلاح . كما في الخصائص لابن جني (١) : بان اصل اللغة لا بدّ فيه

(١) قولى ابن جني : هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي . كان ابوه جني مملوكاً روميا لسليمان بن فهد الازدي . فهو اذن من ابناء يونان . كان من احذق اهل الادب و النحو و الصرف .

و علمه بالتصريف اقوى من علمه بالنحو . و سببه انه كان يُقرئ النحو في جامع الموصل فمرّ به ابو على الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصر فيها . فقال ابو على : زبيت قبل ان تحصرم . فلزمه من يومئذ مدة اربعين سنة و اعتني بالصرف . و لما مات ابو على تصدر ابن جني مكانه ببغداد في دمية القصر .

ليس لاحد من ائمة الادب في فتح المغلقات و شرح المشكلات ما له سيما في علم الاعراب .

و كان يحضر ابا الطيب المتنبي و يناظره من غير ان يقرأ عليه شيئاً انفةً . و كان المتنبي يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس .

و كان ممتعاً باحدى عينيه . و ما اطرفه حين يقول لبعض اصدقائه .

صدودك عني و لا ذنب لي      دليل على نية فاسده

فقد و حياتك مما بكيت      خشيت على عيني الواحده

من المواضعة بان يجتمع حكيما فصاعداً فيضعوا لكل شئ سمةً و لفظاً .  
و الله تعالى منزّه عن المواضعة اذ لا بد مع المواضعة من ايماء و  
اشارة بالجراحة . انتهى باختصار .

واما القائلون بان الواضع هو الله تعالى ويسمى مذهبهم بمذهب  
التوقيف فاحتجوا بوجوه .

منها ما نقله ابن جني في الخصائص عن شيخه المعتزلي النحوي  
ابي على الفارسي حيث قال : انه قال لي ابو علي يوماً . اللغات من عند  
الله . و احتج بقوله تعالى : و علم آدم الاسماء كلّها . انتهى كلامه .

و منها ما ذكره الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في المزهج ج ١  
ص ١٧ . و هو قوله تعالى : ومن آيته خلق السموت والارض و اختلاف  
ألسنتكم و الوانكم . اذ المراد من الألسنة اللغات . انتهى باختصار .

و منها ما ذكره الامام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره و نقله  
عنه السيوطي رحمه الله تعالى حيث قال : قال الامام . ان وضع الالفاظ  
للمعاني لا يمكن الا بالقول . فلو كان ذلك القول بوضع آخر من جانبهم .  
لزم ان يكون كل وضع مسبوقاً بوضع آخر لا الى نهاية . و هو تسلسل  
باطل . فوجب الانتهاء الى ما حصل بتوقيف الله تعالى . انتهى .

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى في مختصره : الظاهر من هذه

و لو لا مخافة الا اراك لما كان في تركها فائده

ولد ابن جني بالموصل قبل سنة ٥٣٣٠ هـ . و توفي يوم الجمعة ٢٨ صفر سنة ٥٣٩٢ هـ  
ببغداد . صنف الخصائص في النحو . و سر الصناعة و شرحين على ديوان المتنبي . و المذكر و  
المؤنث . و غير ذلك . كذا في وفيات الاعيان و معجم الادباء .

الاقوال قول ابى الحسن الاشعري رحمه الله تعالى . انتهى .

### فائدة

قال السيوطي رحمه الله تعالى : اذا قلنا بقول الاشعري رحمه الله تعالى ان اللغات كلها توقيفية . ففي الطريق الى علمها مذاهب حكاه ابن الحاجب وغيره .

احدها بالوحى الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام .  
و الثانى بخلق الاصوات في بعض الاجسام .  
و الثالث بعلم ضرورى خلقه في بعض الناس حصل به افادة اللفظ للمعنى . انتهى كلامه .

﴿ قصدًا ﴾ مفعول مطلق اى ملاحظة قصديّة . او حال اى حال كونه مقصودًا . ﴿ و بالذات ﴾ اى لاحظته بالذات بان لا يكون آلة للغير .

ان قلت : ما الحاجة الى قوله : بالذات بعد قوله : قصدًا ؟  
قلت : قيل . انه لمحض التاكيد . و قيل . لمحض التفسير و التوضيح .

و عندى ان هذا كلام من لم يخض قاموس الكلام و لم يغص ناعوس المرام فالصواب ان يقال : انه للتأسيس و هو اولى من التاكيد .  
احترز به عن المعنى الحرفي . لدخوله في قوله " قصدًا " لان مطلق القصد يشمل القصد بالتبع . كما نقلنا عن السيّد سابقاً .

بل اقول : القصد بالذات ايضاً موجود في الحرف لثبوت الوضع فيه . و هو تعيين شئ لشيء . و ذا لا يكون الا بان يتوجه الانسان الى

المعنى بالذات و يضع له اللفظ . و التوجه الى الشئ و القصد و الارادة كلها متحدة او متقاربة .

و من هنا لاح لك انه لا فرق بين الاسم و الفعل و الحرف في التوجه و القصد الى كل واحد عند الوضع .

فالمراد من قوله : بالذات . اللحاظ بالذات . او الملحوظ بالذات . بان لا يكون آلة .

و بهذا اجبت بعض المشتغلين لدى بقراءة هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية حين سألني و قال : لم لم يقل الشارح " قصداً بالذات " بدون الواو .

ثم قد سبق بعض البيان في شرح الحصة الاولى . فراجعه . هذا ما عندي و لعلّ عند غيري احسن من هذا .

﴿ كان ﴾ جواب اذا : و كان . بمعناه او بمعنى صار . و الثانى اليق بما سبق ان الفرق بالاعتبار و اللحاظ ﴿ معنى ﴾ فيه اشارة الى ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية . حيث اطلق المعنى على الصورة الذهنية .  
فائدة جليّة

قال العبد الضعيف : ههنا اشكال قوى . و هو ان هذه العبارة كلها من قوله : و محصولة . الى قوله . والحاصل . للسيّد السند رحمه الله تعالى بادننى تغيير . ذكرها في حواشى المطول و الرضى و غيرهما . و انى اتعجب منها الى غاية . لان مبناها على ان المعنى عبارة عن الصورة المعقولة كما لا يخفى .

مع أنّ مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى على ما ذكره غير

واحد من العلماء : ان المعانى عبارة عن الاشياء الخارجية . و ان الالفاظ موضوعة للاشياء الخارجية دون الصور الذهنية . كما ذكرنا في المقدمة السادسة في اول هذا الكتاب .

و لا يمكن ان يجاب ان كلامه مبني على مذهب القوم . لا على مذهبه المختار عنده .

لمخالفة هذا الجواب لسياق كلامه و سياق عبارته .

و لان بناء الكلام على القول الغير المختار في عدة مواضع بدون اشارة الى ما هو مختاره مما لا يعقل . لا سيما في مواضع التحقيق الذى افتخر به السيد السند رحمه الله تعالى و اوصى به .

ان هذا الاّ شئ عجاب . مهجور هجر نعيق الغراب . و هجر الورود الى الال و السراب

\* فلن يصلح العطار ما افسده الدهر \*

فقول السيد في حواشى المطول ص ٢٣٨ بعد الكلام الطويل في معنى الاسم و الحرف و الفعل .

و انما اظننا الكلام في هذه المباحث كل الاطناب لنثبت فيها فؤادك . و لتستضى منها في مواضع اخرى . انتهى بحذف . شاهد صدق على ان هذا التحقيق مختاره . كما انه شاهد عدل على الافتخار والاىصاء بهذا البحث و التحقيق .

فلا جواب اللهم الا بتغليط النسبة المشهورة اليه .

او بالتاويل كما قال بعض شراح سلم العلوم : ان المراد من الامر الخارجى . الخارج عن خصوص اللحاظ . و هو الوجود في نفس الامر

فالموضوع له هو الامر من حيث هو هو . كما هو قول محبّ الله . و هذا التاويل عندى لا يقطع عرق الاشكال . لان به يطابق مذهب السيّد مذهب الشيخ محبّ الله رحمه الله تعالى . و الشيخ محبّ الله لا يقول بالوضع للصور الذهنية بخصوصها .

و الذى يخطر بالبال بالهام الملك المفضل ان لفظ الخارج و الخارجى في بيان مذهب السيّد السند " ان اللفظ وضع للامر الخارج او للامر الخارجى " . بمعنى الامر الذهني .

و على هذا يؤول مذهبه الى ان اللفظ وضع للامر الذهني و الصورة الذهنية . و يندفع الاشكال القوى المتقدّم .

ان قلت : كيف يصحّ اطلاق الخارج و الخارجى على الامر الذهنيّ . و الذهنيّ و الخارجى متناقضان ؟

قلت في حله بتوفيق الله و فضله : عندى لاطلاق الخارج و الخارجى على الامر الذهنيّ ثلاث طرق ..

الطريقة الاولى : ان المراد منه المعني الخارج من اللفظ دائماً . اى في الاستعمال . فاللفظ و ان كان قالباً للمعني الاّ انه لابدّ من تصوّر المعني في العقل قبل التلفظ باللفظ .

فهذا المعني المقدم على التلفظ خارج عن اللفظ . و هو الكلام النفسى . هذا عند الافهام والتفهيم . وكذا لابدّ من تقدم تصور هذا المعني مع العلم بالوضع عند الانفهام من كلام الغير . و الاّ استحال الانفهام و الفهم .

الطريقة الثانية : ان المراد منه المعني الخارج من اللفظ عند الوضع

لا دائماً .

و توضيحه ان عند ارادة الوضع يلاحظ العقل اولاً المعانى ثم يوضع لها الالفاظ . فهذه المعانى امور ذهنية مقدمة على الالفاظ . خارجة عن الالفاظ عند بدء الوضع . وان كانت هذه المعانى في ما لايزال داخلية في الالفاظ دخول الشئ في القلب .

ان قلت : فلم عبّر السيد رحمه الله تعالى عن هذه المعانى بالامور الخارجية و ما السرّ في وصفها بالخروج ؟  
قلت : على الخبر سقطت و عند ابن بجدة آتيت . عبّر السيد عن المعانى بالامور الخارجية لوجوه .

الوجه الاول التنبيه على ان المراد من المعانى في قولهم : الالفاظ وضعت للمعانى هى المعانى المتقدمة . لا المتأخرة المدلولة للالفاظ . و الا صار المعنى . انها وضعت للمعانى الموضوع لها . و هو لغو من الكلام او تحصيل حاصل .

الوجه الثانى التنبيه على ان مرتبة المعنى قبل مرتبة اللفظ فلم يتأت المعنى في الذهن قبل اللفظ لم يتأت التعبير و الفهم .

الوجه الثالث التنبيه على انه يمكن خروج المعنى و انفصاله من اللفظ كما في المتصورات و القضايا المعقولة . و لا عكس اذلا يمكن ان يتلفظ . بضرب . مثلاً ولا يدلّ هذا اللفظ على معناه . و الا صار مهملاً و هو ظاهر . هذا للعارف بالوضع .

الوجه الرابع التنبيه على وجود الكلام النفسى . لانه هو المعنى المتصور قبل التكلم بالكلام .

الوجه الخامس التنبيه على دليل الكلام النفسى . وهو من اقوى  
الادلة عليه .

ملخص الدليل ان عند الوضع لا بدّ من تقدم حصول المعانى في  
القلب او العقل حسب الالفاظ . ثم تجعل الالفاظ سماتٍ و دلائل على  
تلك المعانى وموضوعه لها ولا يمكن انكار ذلك . و الاّ استحال الوضع .  
و لا معنى للكلام النفسى الاّ هذا . ان الكلام لفي الفؤاد و اللسان دليل  
عليه .

**الطريقة الثالثة :** ان المراد من " الخارج " المذكور في عبارة بيان  
مذهب السيد رحمه الله تعالى انما هو المعنى الذى اطلق على المحكى عنه و  
اريد في قولهم في تعريف الخبر : ان الخبر ما يكون لنسبته خارج تطابقه او  
لا تطابقه . اى خارج من الاخبار و الحكاية .

فالخارج بهذا المعنى عام اريد به الامر الذهني . و اطلاق العام  
بحيث يراد به الخاصّ شائع .

فالسيد رحمه الله تعالى اطلق " الخارج " اشارة الى انه كما لا بدّ  
للجملة الخبرية من المحكى عنه الخارج من الجملة تطابقه او لا تطابقه .  
كذلك لا بدّ في الالفاظ المفردة من معنى خارج من الالفاظ موضوع لها  
تطابقه او لا تطابقه .

فهذا المعنى الخارج الموضوع له للمفردات و التصورات بمثابة  
المحكى عنه للاخبار و التصديقات .

**فان قلت :** هل تتأتى المطابقة و عدمها في التصورات ؟

**قلت :** نعم . صرّح به الفاضل الخيالى في حواشى شرح العقائد

في بحث حد العلم . و صرّح به السيد السند ايضاً في مواضع من كتبه .  
 فاذا رأيت حجراً من بعيد فحصل منه في العقل صورة الحجر  
 فهي مطابقة له . حصلت منه في العقل صورة الانسان فهي غير مطابقة  
 للحجر .

و في احتمال التصورات للصدق و الكذب كلام للعلماء موضعه  
 قبيل بحث الاسناد من المطول و حواشيه للسيد رحمه الله تعالى ص ١٧ .  
 هذا ما خطر ببالي لتوجيه كلام السيّد السند رحمه الله تعالى . و  
 لن تجده عند غيرنا . و ان كنت في ريب مما ادعيناه فارجع الى شروح  
 تصورات السّلم للقاضي و حمد الله و بحر العلوم و غيرها فانك تصدر  
 منها . و حاشا ان تفوز بما قلنا و ادّعينا . و لله الحمد و المنة .

### فائدة

ثم لك ان تجعل بهذه الطرق الثلاثة المتقدمة مذهب السيد السند  
 رحمه الله تعالى مطابقاً لمذهب الشيخ محبّ الله رحمه الله تعالى المختار عند  
 كثير من العلماء .

و مذهب محبّ الله رحمه الله تعالى انّ الالفاظ موضوعة للمعاني  
 من حيث هي هي . دون الصور الذهنية او الخارجية .

و انما وجّهنا مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى بهذه الطرق  
 الثلاثة البديعة و رجعناه الى مذهب الشيخين الشيخ ابي علي بن سينا و  
 الشيخ الفارابي القائلين بوضع الالفاظ للصّور الذهنية . ضرورة توقّف  
 بحث المحصول و الحاصل على مذهبهما في الظاهر .

## فائدة شريفة

ان قلت : المتكلمون منا ينكرون الوجود الذهني كما سبق في المقدمات . فلا يكون لهذا البحث عبرة عندهم بل لا مجال له .

قلت : بناء هذا البحث على مذهب الفلاسفة . واختاره المحققون المتأخرون من المتكلمين كالسيّد و التفتازاني . كذا في النبراس .

او يقال : نسبة الانكار عن الوجود الذهني مطلقاً الى المتكلمين لا يصح لان الإمام الماتريدي رحمه الله تعالى قائل به . كما صرّح به بحر العلوم في شرح السّلم . او يقال : المراد من المعاني المعقولة الكلام النفسى . و هم قائلون به .

﴿ مستقلاً بالمفهوميّة ﴾ اى غير محتاج الى الغير في المفهوم و المعنى مستغنياً في المفهوم و المعنى عن تصور الغير .

## فائدة

ان قلت : لم قيّد الاستقلال بالمفهوميّة و ما السرّ فيه ؟

قلت : قيده به لبيان ما هو المراد من الاستقلال فانّ الاستقلال عدة أقسام .

القسم الاول الاستقلال بالمفهوم و المعنى . و هو المراد هنا . و هو يوجد في الاسم دون الحرف . و يقابله عدم الاستقلال بالمفهوم اى الاحتياج في المفهوم .

و القسم الثانى الاستقلال بالدلالة . و هو متحقق في الاسم و الحرف جميعاً . صرّح به الرضى و عبد الغفور وغيرهما رحمهم الله تعالى .

و القسم الثالث الاستقلال باللحاظ بالذات . و هو اخص من

الثانى . حيث لا يوجد في الحرف و اخص من الاول ايضاً .

فمقي تحقق الثالث تحقق الاول و لا عكس كلياً كمفهوم الكنه و الوجه في العلم بكنهه و بوجهه حيث جُعِلَا آلتين للملاحظة ذى الكنه و ذى الوجه . و كمفهوم الوصف العنوانى في قولنا كل انسان كذا . حيث جعل مرآة للملاحظة الافراد . فالمفهوم في الكل مستقل . الا انه غير ملحوظ بالذات . و يقابله عدم الاستقلال في اللحاظ .

هذا بالنظر الى ظاهر ما اشتهر و شاع و الآ فكل اسم ملحوظ في ذاته . و له بيان مفصل يأتى بُعيد هذا فتلوم .

و القسم الرابع الاستقلال بالافادة و الاستفادة . وهو متأث في الاسم دون الحرف . و يقابله عدم الاستقلال فيهما .

قال القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى في شرح الحواشى الزاهديّة على شرح المواقف ص ١١٠ : اعلم انّ الاستقلال وعدمه قد يكون بحسب الافتقار في افادة المعنى و استفادته الى ضمّ امر خارج و الاستغناء عنه . انتهى كلامه . و طويناه على غرّه .

و في حواشيه على هامشه القلميّة عندى لبعض الفضلاء ان الافتقار في الافادة و الاستفادة متحقق في الحرف . انتهى .

و القسم الخامس الاستقلال بالوجود الخارجى . كاستقلال الجوهر و يقابله عدم الاستقلال به . مثل العرض .

و القسم السادس الاستقلال بالوجود الذهنى . وهو متحقق في الاسم و الحرف كليهما .

و القسم السابع الاستقلال بالتحصّل في الذهن . و يقابله عدم

الاستقلال في التحصيل الذهني. وهذا الاستقلال موجود في الافراد النوعية والشخصية كالانسان و زيد دون الجنس . حيث لا تحصل له بدون النوع كما هو مذكور في كتب المعقول . و هذا الاستقلال ثابت للاسم دون الحرف . صرح به السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول .

و القسم الثامن الاستقلال بالادراك . و يقابله عدم الاستقلال فيه . كادراك المرأة عند ادراك المرئى . فالاول غير مستقل في الادراك و الثانى مستقل فيه .

و القسم التاسع الاستقلال بالقصد بالذات. قال العلامة القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى في شرح الحواشى الزاهدية على الامور العامة من شرح المواقف ص ١١٠ : اعلم ان الاستقلال وعدمه قد يكون بحسب جواز تعلق القصد بالذات و عدم جواز تعلقه به كذلك و ان لم يفتقر في الافادة الى الامر الخارج . انتهى .

و القسم العاشر الاستقلال بالثواب و الاجر كاستقلال الصلاة مثلاً في الاجر و الثواب بالنسبة الى الوضوء فان الوضوء تابع و شرط للصلاة و هذا الامر يستلزم كونه تابعاً للصلاة في الاجر .

القسم الحادى عشر الاستقلال في التلّفظ و عدم الاستقلال في التلّفظ .

فكل كلمة هى مشتملة على حرفين فصاعداً مثل "زيد" و "مع" و "من" و "قد" فهى مستقلة تلفظاً . حيث يتلفظ بها عند ارادة ذكرها من غير حاجة الى ضم حرف الهاء و الحاقها بها . كما لا يخفى على من له ادنى علاقة باللغة العربية .

بخلاف الكلمة المفردة . اى التي تكون حرفاً واحداً . مثل الباء  
 الجارة . و اللام الجارة . و صيغة الامر الحاضر من . وأى يئى .  
 فانّ المعروف الشائع الحاق الهاء للسكت و الوقف بها فيقال :  
 عه . بصيغة الأمر و . به . و . له . عند التكلم . يسمى الباء و اللام و  
 هكذا .

فهذا النوع من الكلمة غير مستقل في التلفظ و التكلم اذ يحتاج  
 غالباً الى الحاق هاء السكت .

القسم الثانى عشر الاستقلال و عدم الاستقلال بالمعنى الذى  
 يستعمل في الضمائر .

حيث تقول النحاة : ان الضمير المنفصل مستقل بنفسه . و  
 الضمير المتصل غير مستقل بنفسه .

و المراد ههنا من الاستقلال عدم احتياج كلمة الى كلمة أخرى .  
 قبلها .

و المراد من غير الاستقلال احتياج كلمة الى كلمة اخرى مذكورة  
 قبلها .

و ان شئت فقل بعبارة اخرى : ان المراد من اللفظ الغير المستقل  
 ما يكون لما قبله كالجزاء و كالشئمة . و المراد من المستقل ما هو على  
 خلافه .

و ان شئت فقل : المراد من اللفظ المستقل ما يجوز فصله في  
 الاستعمال عما قبله . و من غير المستقل ما لا يجوز فصله عما قبله .

قال المحقق ابن الحاجب رحمه الله تعالى في كتابه المسمى بالكافية

في بيان الضمير : و هو متصل و منفصل . فالمنفصل المستقل بنفسه . و المتصل غير المستقل انتهى كلامه .

قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٦ : يعني بالمستقل بنفسه . انه لا يحتاج الى كلمة أخرى قبله يكون كالتممة لها .

بل هو كالظاهر . سواء انفصل عن عامله نحو أن لا تعبدوا إلا إياه . وما ضربت إلا إياك . او اتصل به نحو ما انت قائما عند الحجازية . و ذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله . نحو ما اليوم انت قائما . فليس كاجزاء مما قبله . و الا لم يجز انفصاله عما قبله . و المتصل ما يتصل بعامله الذى قبله . و يكون كالتممة لذلك العامل و كبعض حروفه . انتهى .

**القسم الثالث عشر استقلال اللفظ وعدم استقلاله في الاستعمال و التحاور .**

و هذا كما قالوا في باب التاكيد . انّ لفظ " اجمع " مستقل في التاكيد . و لذا يستعمل منفردا .

و اما " اكنع " و " ابصع " و " ابتع " فهي غير مستقلة . و لذا لا يجوز استعمالها الا مع أجمع .

و يؤيد ذلك ما قيل : لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد . فهذا باب يسمى اتباعا .

و فائدة الاتباع تريين الكلام لفظا و تقويته معنى . و ان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك : حسن بسن فسن . و شيطان ليطان . و جائع نائع . و خبيث نبيث .

راجع لتفصيل هذا المرام شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٣٣٣ و  
شرح الجامى للكافية ص ٢٢٣ .

و من هذا القبيل "سعديك" المفعول المطلق المثني اى اسعادًا بعد  
اسعاد . قال السيوطى رحمه الله تعالى في الهمع و الجمع ج ١ ص ١٨٩ :  
و لا يستعمل " سعديك " و حده بل يستعمل تابعاً " لليك " كعوله بعد  
" ويله " و يجوز ان يستعمل " ليك " وحده . انتهى .

القسم الرابع عشر الاستقلال و عدم الاستقلال في التصرفات  
بيعا و شراءً و اعطاءً و اعتاقاً و نحو ذلك .

فالمراد من المستقل ههنا عدم الاحتياج الى اذن الغير وعدم توقف  
تصرفاته و معاملاته و عقوده على اذن الغير .

و هذا كالمالك . فانه مستقل في التصرفات فيما يملكه اعطاءً و  
بيعاً و شراءً و اعتاقاً و وقفاً و هبةً و غير ذلك من المعاملات المالية . و  
كذا تصرفه في النكاح و التزويج من نفسه .

و من غير المستقل هو الذى يحتاج في جواز امثال هذه التصرفات  
و المعاملات المذكورة المتعلقة بالنفس او المال شرعاً الى اذن الغير .

كالعبد فانه غير مستقل في هذه الامور المتقدمة . بل يحتاج في  
جعل هذه التصرفات و المعاملات المذكورة تامة نافعة شرعاً بحيث يترتب  
عليها الآثار و النتائج الى اذن المالك .

اعلم ان هذا النوع من الامور والعقود الدينيّة والتصرفات العرفية  
لا من الامور اللفظية . ذكرته انموذجاً للمتعلّمين و المعلمين . كى يهتدوا  
به الى ما لم نذكره من انواع الاستقلال وعدمه في الامور الشرعية والعقود

الدينية و العرفية .

إذ هناك انواع كثيرة من هذا الباب في المسائل الفقهية . و الامور الشرعية طوينا الكشف عنها احوالاً الى اذهان الاذكياء و افكار الالباء .  
و القدر المذكور من انواع الاستقلال و ضده يكفيننا في هذا  
المقام .

فعضّ على هذه الاقسام بالنواجز و تفكّر فيها . واحفظها فانك  
لن تراها مجموعة في غير هذا الكتاب . و لله الحمد و المنّة .  
و في حواشى شرح القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى لحواشى  
مير زاهد الهروى رحمه الله تعالى على الامور العامة من شرح المواقف  
ص ١١٠ ذكر لغير الاستقلال ثلاثة أقسام فقط حيث قال فيها :  
ان عدم الاستقلال له ثلاثة معان . في الوجود " كالعرض " . و  
في الافادة " كالحرف " . و في القصد " كالنسبة " .

و عدم استقلال الجزء لا يستلزم عدم استقلال الكل على الاولين  
اذا كان المحتاج اليه داخل الكل .

كما في المركب من الجوهر و العرض عند الاشراقى . و كما في  
معنى المشتق عند الجمهور . لان المعتبر في هذين المعنيين الاحتياج الى الامر  
الخارج . بخلاف المعنى الثالث .

﴿ ملحوظاً في ذاته ﴾ بان لا يكون آلة لملاحظة الغير لاجل  
استقلاله مفهوماً و معنىً و استغنائه عن الغير .

ان قلت : ما فائدة زيادة قوله . ملحوظاً في ذاته . بعد قوله  
" مستقلاً بالمفهومية " .

قلتُ : فيه فوائد متعدّدة و كلها دقيقة بديعة نافعة لا سيما لمحبي علم النحو و الادب .

**الفائدة الاولى** الاشارة الى جواز استعمال كلمة "في" في المفهوم المستقل الاسمي الذي نحن بصددّه . وقبل هذا لم يوجد تصريح بالاستقلال . و لا بالمعني الاسمي بخصوصه . بل ذكر المعني الملحوظ في ذاته العام . او يقال : كرّر الاشارة الى جواز ذلك نظراً الى مراتب المتعلمين . فلا يرد انّ هذه الاشارة قد علمت مما سبق .

**الفائدة الثانية** انّ المستقل بالمفهوميّة قد يكون ملحوظاً في ذاته بالفعل و قد لا يكون ملحوظاً في ذاته . كمفهوم الكنه في العلم بالكنه . و كلاهما اسمي .

فاشار بزيادة هذه العبارة الى انّ مفهوم الابتداء الاسمي من ايّهما هو .

**ههنا اشكال** عويص يدهش الا فاضل و الاماثل . و هو ان المفهوم المستقل هذا هو مفهوم الاسم . و هو انما يكون ملحوظاً في ذاته فكيف يصبح انه قد لا يكون ملحوظاً في ذاته ؟

وايضاً هذا يستلزم كون مفهوم واحدٍ اسمياً و حرفياً باعتبار واحد . هذا خلف .

قلتُ و بالله التوفيق : ما ذكرته انما هو بدء حال المستقلّ واصله . و اما في الاستعمال بعد ذلك فيجوز كينونة مفهوم مستقل آلة للملاحظة مستقل آخر .

فاذا لوحظ بالذات اولاً اى عند الوضع اصبحت مستقلاً . ثم يستمرّ

استقلاله و ان لم يبق اللحاظ بالذات .

بل بداهة العقل حاكمة بان المعني المستقل مستقل و ان لم يبق عقل ما و لا لحاظ العقل آياه فضلاً عن بقاء اللحاظ بالذات .

ونظيره في الشرعيات النكاح يتوقف في البدء على وجود الشهود فلا ينعقد بدونهم . و اما في بقائه فلا يتوقف عليهم . بل هو باق و ان انعدم عن بسيط الارض سائر الناس كعقواء مغرب . هذا ما عندى . و لنا عود اليه ان شاء الله تعالى و العود احمد .

**الفائدة الثالثة** اشارة الى بيان علة استقلال الاسم و استغنائه عن الغير و حاصله ان سبب استقلال الاسم و علة استغنائه هو اللحاظ في ذاته .

**الفائدة الرابعة** ما في كنديا على حواشى عبد الغفور ص ٥٥ انه دفع ايراد يرد على قوله : مستقلاً بالمفهومية . لان المتبادر منه ان لا يكون المعني مدلولاً تضمينياً و المعني الحرفي ايضاً كذلك . فانتفى الفرق بين الاسم و الحرف .

و وجه الدفع ان المراد بالاستقلال هو الملحوظية قصداً . و هذا ليس بمحقق في المعني الحرفي . انتهى كلامه بتصرف قليل .

**الفائدة الخامسة** ما ذكره المدقق نور محمد رحمه الله تعالى في حواشى عبد الغفور : و هو ان فيه اشارة الى انه لم يرد بالمفهومية المعني المتبادر . و هو المفهومية من اللفظ . حتي يرد منع الملازمة . انتهى .

**الفائدة السادسة** ما قال المحقق عبد الغفور رحمه الله تعالى : انه تفسير له . و المتبادر من التفسير ما يكون لمحض التوضيح لا لنكتة

اخرى سوى التفسير .

و يرد عليه ما قيل : ان قول الشارح فيما سيأتى . و يلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية . يمنع كونه تفسيراً فيما نحن فيه .

﴿لزمه﴾ اى المعنى المستقل ﴿تعقل﴾ تصور ﴿متعلقه﴾

سيأتى في الابحاث القادمة معنى المتعلق و ما اريد منه في امثال هذا الموضع فانتظر .

### فائدة

هذا دفع ايراد وهو ان الابتداء الاسمى ايضاً لا يتعقل بدون المتعلق فلا فرق بينه و بين الحرفي .

و حاصل الدفع انّ تعقل المتعلق لازم مع الاسمى . لا انه محتاج اليه للمعنى الاسمى . و فرق بين المحتاج اليه للشئ و بين اللازم له . الا ترى ان الزوجية تلزم الاربعة في التعقل و لاحتياج الاربعة اليها في التعقل . بل الامر بالعكس في الاحتياج في هذا التصور بخصوصه .

### فائدة

ان قلت : اللزوم نوعان احدها لازم الماهية . والثانى لازم الشئ بالنظر الى احد الوجودين الخارجى او الذهنى . فمن اى نحو هذا اى تعقل المتعلق مع المعنى الاسمى ؟

قلت : هو اى لزوم تعقل المتعلق من قبيل لازم الماهية . و يحتمل ان يقال هو لازم الوجود الذهني .

ان قلت : اللزوم قسمان بين و غير بين فمن اى قسم هذا ؟

قلت : هذا من البين .

ان قلت : البين نوعان . فمن اى نوع هو ؟

قلت : هو من قبيل البين بالمعنى الاخص . وهو الذى يلزم تصوره من تصور الملزوم . فان مفهوم الابتداء يلزمه تصور المبتدأ . وما يتبدأ منه . اذ لا يتحصل مفهوم الابتداء بدونهما .

﴿ اجمالاً ﴾ مفعول مطلق . اى تعقلاً اجمالياً او لزوماً اجمالياً . او حال اى حال كون المتعلق محملاً لا مفصلاً مخصوصاً .

### فائدة

ثم اعلم : ان هذا اشارة الى الجواب الآخر للفرق بين تعقل المتعلق في الحرف و في الاسم . ففى المعنى الحرفي تعقل المتعلق تفصيلي . و في الاسمى اجمالى . هذا اذا جعل مفعولاً مطلقاً للتعقل . و ان جعل حالاً فهو اشارة الى الجواب الثالث .

و ملخصه ان على تقدير تسليم الاحتياج الى المتعلق في المعنى الاسمى يقال : ان الاحتياج الى مطلق المتعلق و مجمله كلا احتياج . قال عبد الغفور رحمه الله تعالى : لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه . و هو شئ ما . مفهوم من لفظ " الابتداء " بطريق الالتزام . و ان جعل مفعولاً مطلقاً للفظ " لزوم " كان اشارة الى الجواب الرابع . و بيانه ظاهر .

﴿ تبعاً ﴾ عطف على " اجمالاً " و اعرابه اعرابه و بيانه بيانه فتفكر و تدبر .

### فائدة

فيه اشارة الى الجواب الخامس في الفرق بين المعنى الاسمى و المعنى

الحرفي .

و محصله انّ تعقل معني الاسم يكون قصداً و بالذات . و تعقل متعلقه تبعاً . و اما تعقل المعني الحرفي و متعلقه فبالعكس . هذا اذا جعل " تبعاً " مفعولاً مطلقاً للتعقل .

و ان جعل حالاً فهو اشارة الى الجواب السادس في الفرق بين المعني الاسمي و المعني الحرفي . اى المتعلق في المعني الاسمي تابع للمعني الاسمي و المعني الاسمي متبوع للمتعلق . و اما في المعني الحرفي فالمتعلق فيه متبوع و مقصود بالذات . و المعني الحرفي تابع له .

و ان جعل مفعولاً مطلقاً . للزم . اى لزوماً تبعياً . فهو اشارة الى الجواب السابع في الفرق بينهما هذا و لا تشمئز من رجوع بعض الاجوبة الى بعض اذ لا جناح في ذلك عند كثرة الاجوبة .

﴿ من غير حاجة الى ذكره ﴾ اى الى ذكر المتعلق . في هذا الكلام اشارة الى الفرق الثامن و الجواب الثامن .

و محصولة ان معني الحرف يحتاج الى ذكر المتعلق . ومعني الاسم لا يحتاج الى ذكر المتعلق .

### فائدة شريفة

اعلم : ان هذه الأجوبة الثمانية مبنية على الفرق بين المعني الاسمي و المعني الحرفي بالنظر الى تعقل المتعلق في كلا المعنيين .

و ههنا اجوبة اخرى مفيدة لم نذكرها . و كل هذه الأجوبة مهمة دقيقة لا تجدها مجموعة في غير هذا الكتاب .

الا انّ الاجوبة المذكورة قد تفرقت في تضاعيف عبارات اخرى

مغايرة لها و انتشرت و لم تترتب متوالية .

و لتكميل الافادة و تسهيل استحضار السؤال و الاجوبة متوالية في الذهن ناسب لنا ان نكررها و نعيدها متّسقة مترتبة . و العود احمد .  
فأقول والله حسبي ونعم الوكيل : قال الشارح الجامي رحمه الله تعالى في المعني الاسمي كالابتداء مثلاً : لزمه تعقل متعلقه اجمالاً تبعاً من غير حاجة الى ذكره . انتهى كلام الجامي .

اشار الشارح الجامي رحمه الله تعالى في هذه العبارة الى دفع إشكال صعب .

و هو ان الابتداء على وفق ما صرّح الشارح الجامي رحمه الله تعالى نوعان حرفي و اسمي .

وكما انّ المعني الحرفي أى الابتداء الحرفي لا يتعقل بدون متعلقه . كذلك المعني الاسمي أى الابتداء الاسمي مثلاً لا يتعقل بدون المتعلق . فما الفرق بين المعني الاسمي و المعني الحرفي ؟

هذا بيان الاشكال و السؤال و توضيحه . و قد مرّ ذكره من قبل .

ثم انّ لهذا الاشكال المهم أجوبة متعدّدة دقيقة لطيفة تدلّ هذه الاجوبة على الفروق اللطيفة بين المعني الاسمي والمعني الحرفي باعتبار المتعلق و تعقله .

فكل جواب في الحقيقة مشتمل على الفرق بين تعقل المتعلق في المعني الحرفي و المعني الاسمي .

الجواب الأوّل ما اشير اليه في عبارة الشارح الجامي رحمه الله

تعالى المذكورة بذكر لفظ "لزم" في بيان المعنى الاسمى . و بذكر لفظ "لا يمكن الخ" في العبارة القادمة في بيان المعنى الحرفي .

و خلاصة الجواب ما تقدمت ان تعقل المتعلق متحقق وجوباً في كلا المعنيين الاسمى و الحرفي . إلا أنه لازم مع الاسمى . و ليس بمحتاج اليه للمعنى الاسمى .

و اما في المعنى الحرفي فتعقل المتعلق محتاج اليه للمعنى الحرفي . و بون بعيد بين المحتاج اليه للشئ و بين اللازم له . ألا ترى أن التورية تلزم الثلاثة في التعقل و التصور . و لا تحتاج الثلاثة اليها في التعقل و التصور .

**الجواب الثانى** هذا الجواب متفرع على الفرق الثانى بين المعنيين الاسمى و الحرفي . و اشير اليه بقوله : " اجمالاً " اذا جعل لفظ " اجمالاً " مفعولاً مطلقاً للتعقل .

حاصل الجواب ان تعقل المتعلق في المعنى الحرفي تفصيلي حيث لا بد من ذكر المتعلق بخصوصه . و اما تعقل المتعلق في المعنى الاسمى فاجمالى .

**الجواب الثالث** في الفرق الثالث ملخصه أنا سلمنا تحقق الاحتياج الى المتعلق في المعنى الاسمى ايضاً كما ان الاحتياج الى المتعلق ثابت في المعنى الحرفي .

لكن بين الاحتياجين فرقاً واضحاً . و هو ان الاحتياج في الاسم الى مطلق المتعلق و مجمله .

و اما المتحقق في المعنى الحرفي فهو الاحتياج الى متعلق مخصوص

مفصّل . فالفرق واضح . و اندفع الاشكال .

هذا الجواب مبنى على كون لفظ " اجمالاً " حالاً من المتعلّق . او من التعقل .

**الجواب الرابع** في الفرق الرابع . هذا الجواب مترتب على جعل لفظ " اجمالاً " مفعولاً مطلقاً لفعل " لزّم " اى لزوماً اجمالياً لا تفصيلاً . تفصيل الجواب ان تعقل المتعلّق و ان كان لازماً و واجباً في كلا المعنيين الاسمى و الحرفى . لكن هذا التعقل في المعنى الاسمى اجمالاً . و في المعنى الحرفى تفصيلاً .

فبين لزوم تعقل المتعلّق في المعنى الاسمى و الحرفى فرق جلى . فلا إشكال .

**الجواب الخامس** في الفرق الخامس . اشار اليه الشارح بقوله " تبعاً " يجعله مفعولاً مطلقاً للتعقل . ايضاحه ان تعقل المتعلّق و ان كان لازماً و ثابتاً في كلا المعنيين الاسمى و الحرفى . لكن بينهما فرقاً جلياً و هو انّ تعقل المتعلّق في المعنى الاسمى متحقق تبعاً و في المعنى الحرفى ثابت قصداً و بالذات .

**الجواب السادس** في الفرق السادس . هذا الجواب متفرّع على جعل لفظ " تبعاً " مفعولاً مطلقاً لفعل " لزّم " اى لزوماً تبعياً . و محصّله ان لزوم تعقل المتعلّق في المعنى الاسمى لازم لزوماً تبعياً اذ المعنى الاسمى في اصل الوضع مستغن عن المتعلّق و عن تعقله . بخلاف المعنى الحرفى حيث يحتاج في اصل الوضع الى المتعلّق . فيلزم فيه تعقل المتعلّق و ذكره اصالة و حقيقة .

الجواب السابع في الفرق السابع . تفصيله ان تعقل المتعلق في المعني الاسمي تابع للمعني الاسمي . والمعني الاسمي متبوع للمتعلق ولتعقله . و في المعني الحرفي متبوع و اصل ومقصود بالذات و المعني الحرفي تابع له .

هذا الجواب يدور على كون " تبعاً " حالاً من المتعلق او من تعقل المتعلق .

الجواب الثامن في الفرق الثامن بين المعني الاسمي و الحرفي . اشار اليه الجامي رحمه الله تعالى بقوله " من غير حاجة الى ذكره " . و محصوله ان معني الحرف يحتاج الى ذكر المتعلق بخصوصه و معني الاسم لا يحتاج الى ذكر المتعلق بخصوصه .

الجواب التاسع في الفرق التاسع بين المعنيين الاسمي و الحرفي . ملخصه ان المعني الاسمي يحتاج الى ذكر المتعلق . او الى تعقل المتعلق . لاجل تكميل الغرض من وضع اللفظ للمعني الموضوع له . لا لاجل توقّف معناه الاصلى الموضوع له على ذكر المتعلق او على تعقل المتعلق .

و اما المعني الحرفي فيحتاج الى ذكر المتعلق . او الى تعقله لاجل توقّف فهم معناه الاصلى الموضوع له على المتعلق او على تعقله .

صرّح بهذا الفرق الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في موضع آخر في حواشي التعليقات للشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى على شرح الجامي للكافية .

و بالجملة فرق كثير بين الاحتياج الى شئ لتكميل الغرض

من المعنى الموضوع له . و بين احتياج نفس المعنى الموضوع له الى ذلك الشئ .

**الجواب العاشر** في الفرق العاشر بين معنى الاسم ومعنى الحرف .  
توضيحه ان احتياج المعنى الحرفي الى المتعلق انما هو لاجل دخول المتعلق او تعقله في المعنى الحرفي الموضوع له .

وذلك لكون الحرف موضوعاً للمعنى الجزئى الملحوظ فيه المتعلق الجزئى المخصوص .

ففى المعنى الحرفي احتياج شديد الى المتعلق . حيث دخل المتعلق في ذات المعنى الحرفي اى في ذات معناه الموضوع له للحرف .  
بخلاف احتياج المعنى الاسمى الى المتعلق او الى تعقله . فانه احتياج خفيف غير شديد . اذ لم يلاحظ المتعلق في المعنى الاسمى ملاحظة الامر الداخلى في ذات الشئ .

**الجواب الحادى عشر** في الفرق الحادى عشر بين المعنى الاسمى و المعنى الحرفي . ان الاختياج الى المتعلق في المعنى الحرفي انما هو بحسب التعقل اى بحسب حكم العقل . حيث يستدعى تعقل المعنى الحرفي ذكر المتعلق وجوباً و حتماً .

ايضاح هذا الكلام ان الحرف اذا تعقله العقل و خلّى هو و طبعه يحكم العقل حكماً بيّناً بان الحرف يحتاج في فهم معناه الحقيقى الموضوع له من اللفظ الى ذكر متعلقه باللسان او في العبارة المكتوبة .

بخلاف معنى الاسم فان العقل اذا تعقله و خلّى هو و طبعه يحكم العقل ان فهم المعنى الاسمى الموضوع له من اللفظ لا يحتاج الى ذكر المتعلق

بخصوصه لساناً او كتابةً .

بل يقتضى تعقلُ المعنى الاسمى الاستغناء عن ذكر المتعلق و عدم الاحتياج اليه لكون الاسم مستقلاً بالمفهومية .

و بعبارة اخرى انّ المعنى الاسمى اذا تعقله العقل . و خلّى هو و طبعه يحكم العقل بان هذا المعنى لا يحتاج عند الاستعمال في فهمه من اللفظ الى ذكر المتعلق باللسان .

هذا و اغتنم هذه الاجوبة وما فيها من الفروق . فانها من سوانح الوقت . و من اعزّ نفائس هذا الكتاب و خصائصه . و لله الحمد و المنة .

### فائدة

ههنا شك قوى . و هو انّ عدم احتياج تعقل المعنى الاسمى الى ذكر المتعلق ظاهر و بديهى فنفيه ههنا لغو من الكلام .

و ايضاً يستلزم ثبوت احتياج تعقل الابتداء المخصوص الحرفي الى ذكره و هو باطل اذ لا يحتاج تعقله الى ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه .

و اجاب المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى . بان المراد من التعقل تعقل السامع . فالسامع لا يحتاج في الابتداء الكلى الى ذكر المتعلق . و يحتاج اليه في الابتداء المخصوص . لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما . و ذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق بخصوصه صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات .

والاحسن في الجواب عندى ان يقال : المراد بالذكر ذكر القلب و هو مرادف للتعقل ظاهراً . فيكون معناه ان تعقل المعنى الاسمى لا يحتاج الى تعقل متعلقه بخصوصه . فالذكر بضم الذال لا بكسرهما .

وهذا كما قال الفاضل المدقق الخيالى رحمه الله تعالى في تعريفهم  
 للعلم : انه صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به : ان كلمة  
 "المذكور" يصح ان يكون من الذكر بالضمّ و هو ما يكون بالقلب .

**قال العبد الضعيف البازى :** انى بعد ما وجهت كلام الشارح  
 بهذا التوجيه رأيت ان الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى ذكره في حواشيه  
 على حواشى المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى .

فحمدت الله حمداً لما وافق توجيهه صاحب القلم المكسور و  
 الصدر المصدور توجيهه العلامة صدر الصدور و بدر البدور بل بحر  
 البحور . فلا تسأل عما حصل لى من السرور . و لله الحمد و المنة .

**قال العبد الضعيف البازى :** و لى جواب آخر . وهو انّ الذكر  
 بكسر الذال . و هو ما يكون باللسان .

ومعني عدم احتياج الاسم الى ذكر المتعلق في التعقل انه اذا تعقله  
 العقل و خلّى هو و طبعه يحكم العقل بان هذا المعنى لا يحتاج عند  
 الاستعمال و عند كونه مدلولاً لداله و عند فهمه منه الى ذكر المتعلق  
 باللسان بخلاف الحرف . و قد مرّ بيانه قبيل هذا .

و نظيره ما قالوا : ان الصورة الجوهرية في الذهن جوهر . و ان  
 كانت في الحال قائمة بالموضوع وهو الذهن . لصدق حد الجوهر عليها .  
 و هو ما لا يحتاج في وجوده الخارجى الى الموضوع . اذ العقل يحكم على  
 هذه الصورة الذهنية الجوهرية انها اذا وجدت في الخارج لا تكون محتاجة  
 الى الموضوع .

## فائدة

قال صاحب حاشية كنديا على حاشية عبدالغفور : ان ههنا اشكالا . و هو انه لو كان المتعلق الاجمالى كافيا في الفهم . فاي حاجة الى ذكره في المعني الحرفي ؟

فاشار الشارح الى جوابه بقوله : تبعاً من غير الخ . و حاصله ان المتعلق في المعني الاسمي غير ملتفت اليه بالذات فيكفى تصويره الاجمالى . بخلاف المعني الحرفي فان المتعلق فيه ملتفت اليه بالذات فلا يكفى تصويره الاجمالى . بل لابد له من الذكر ليحصل التفصيل . انتهى بتغيير يسير .

## فائدة

ان قلت : معنى الابتداء الاسمي لا يستعمل بدون المتعلق فما الفرق ؟

قلت : لا يخفى على المثقفن استخراج الجواب له مما سبق . ثم هنا لا يبعد ان يقال : ان قوله . من غير حاجة الخ . يتعلق بالتعقل .  
 ﴿ و هو ﴾ اى معنى الابتداء بهذا الاعتبار اسمي ﴿ مدلول لفظ  
 الابتداء ﴾ الذى هو اسم ﴿ فقط ﴾ بشرط لا شئ اى ليس مدلول  
 حرف ككلمة " من " .

ثم ان للمتعلمين ههنا سوالاً . و هو ان هذا المعني الاسمي قد يكون مدلول لفظ آخر سوى الابتداء . كالبدء . والشروع . و الافتتاح . و نحو ذلك . فلا يصحّ قوله . فقط . على الحصر .

قلت : الحصر بالنسبة الى الحرف بقرينة البحث . ثم ان فيه لنا تحقيقاً لطيفاً مطبئاً ذكرناه في الشرح .

﴿ فلا حاجة في الدلالة عليه ﴾ اى على الابتداء الاسمى ﴾ الى  
ضم كلمة اخرى ﴾ كالسير و البصرة مثلاً ﴾ لتدل ﴾ تلك الكلمة  
الاخرى ﴾ على متعلقه ﴾ اى متعلق الابتداء الاسمى لكونه مستقلاً  
بالمفهومية .

ههنا اجاث متعددة نافعة جداً للمدرّسين و المتعلمين يناسب  
ادراجها في هذا الموضع تبصرة و افادة .

**البحث الاول :** اعلم ان معنى الابتداء المستقل بعد ملاحظته  
بالذات قد يقيّد بمتعلق مخصوص فتقول مثلاً : ابتداء سبرى البصرة . و  
قد لا يقيّد . و كلاهما معنى اسمى .

قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطوّل : اذا تمهد هذا  
فاعلم : انّ الابتداء مثلاً معنيّ هو حالة لغيره و متعلق به . فاذا لاحظته  
العقل قصداً و بالذات كان معنى مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته . صالحاً  
لان يحكم عليه و به . و يلزمه ادراك متعلقه اجمالاً و تبعاً . و هو بهذا  
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء .

و لك بعد ملاحظته اجمالاً على هذا الوجه ان تقيّده بمتعلق  
مخصوص فتقول مثلاً : ابتداء سبرى البصرة . و لا يخرج ذلك عن  
الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به . انتهى بلفظه .

و انما لا يخرج ذلك التقييد عن الاستقلال لان مفهوم الابتداء  
مع تقييدك آياه ملحوظ قصداً . و التقييد ملحوظ تبعاً لتخصيصه . فهو  
ابتداء جزئى ملحوظ قصداً .

**البحث الثانى :** انّ عدم الاحتياج في الاسم الى ضم كلمة انما

هو في الدلالة على معناه الافرادى . كالابتداء و الانتهاء و الاستفهام .  
و اما على معناه التركيبى كالفاعلية و المفعولية و نحوهما فهو و  
الحرف سواء في تحقق الاحتياج الى الغير .

الا ترى ان دلالة " زيد " على الفاعلية في قولك : جاءنى زيد .  
بواسطة "جاءنى" صرّح به جلبي رحمه الله تعالى في شرح المطول في بحث  
الوضع من علم البيان .

**البحث الثالث :** اعلم ان قول الجامى الشارح رحمه الله تعالى  
في هذا الكلام : لتدلّ الخ . علة للدلالة . فيلزم تعليل الشئ بنفسه . ذكره  
الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى .

و يجاب عن هذا السؤال اللطيف البديع باربعة اجوبة فاحفظها  
فانها نافعة .

**الجواب الاول** ما يعلم من فجوى قول الفاضل عبدالغفور غفر  
الله له ان قوله : لتدلّ . من . دلّ . اللازم يقل : دلّ اللفظ على معناه .  
اذا افاده . وقوله : الدلالة عليه . من " دلّ " المتعدى يقال : دلّه على  
كذا . جعله دالاً . ودلّه على كذا اذا هداه اليه . وفي حديث ابى مسعود  
الانصارى رضي الله عنه ان رجلاً قال لرسول الله صلّى الله عليه وآله : احملني ( اى اعطني  
حمولة ) فقال : ما عندي . فقال رجل : انا ادلّه على من يحمله . فقال  
رسول الله صلّى الله عليه وآله : من دلّ على خير فله مثل اجر فاعله . رواه مسلم .  
فلاول و هو " انا ادلّه " من المتعدى و الثانى و هو " من دلّ على خير "  
من اللازم و على هذا فتغايرا . فلا يلزم تعليل الشئ بنفسه . و معناه فلا  
حاجة في جعل المتكلم لفظ الابتداء دالاً الى ضم كلمة لتدلّ الخ .

و الجواب الثانى ما ألقى في قلبي وهو ان قوله : لتدل الخ علة للضم لا للدلالة . و المعنى انه في الحرف يضم كلمة اخرى لتدل الخ و ههنا اى في الاسم لا حاجة الى ضمها .

و الجواب الثالث ايضاً ما القى في قلبي وهو انه علة للحاجة . لا للدلالة . و المعنى ان الحاجة اى في الحرف الى ضم كلمة انما تكون لتدل تلك الكلمة الخ . و هذه الحاجة منتفية ههنا اى في الاسم . و يشهد على صحة هذا الجواب ان هذا الكلام يفيد و يصح بدون ذكر كلمة " الدلالة و الضم " بأن يقال فلا حاجة الى كلمة اخرى لتدل الخ .

و الجواب الرابع ما القى في روعى ايضاً بتوفيق الله تعالى وهو ان اللام للعاقبة . لا للتعليل . كما في قوله تعالى : جعل لكم الارض فراشا . و ما خلقت الجنّ و الانس الا ليعبدون . عند الا شاعرة . و المعنى لاحاجة في تعقل معنى الاسم و استعماله الى ضم كلمة اخرى بحيث تكون عاقبة ذكره ان تدل الخ .

**البحث الرابع :** اعلم انّ لفظى الدلالة و الحاجة المذكورين في حدّى الاسم والحرف من اوصاف اللفظ دون المعنى على ما هو الظاهر . فيصير المعنى انه لاحاجة لللفظ في دلالة على الابتداء اذا لاحظته العقل قصداً و بالذات الى ضم كلمة . و يفهم منه انه اذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير و البصرة مثلاً كان اللفظ الدال عليه محتاجاً في الدلالة عليه الى ضم كلمة . فيلزم القصور في دلالة الحرف و قد سبق انه لا قصور الا في معنى الحرف دون لفظه : فافهم .

فالجواب أولاً : انّ الدلالة صفة للمتكلم . لانها من " دل " المتعدى فالقصور في دلالة الحرف بالمعني الذي هو صفة المتكلم لا ينافي عدم القصور في دلالته بالمعني الذي هو صفة اللفظ .

و الجواب ثانياً : ان لفظ " الدلالة " جاز ان يكون منصّراً مجهولاً . فهو صفة للمعني . والحاجة ايضاً صفة للمعني . فلا غبار عليه . ولا يرد شئ . لان احتياج المعني تصوراً والتفاتاً الى الغير يستلزم احتياجه فهماً من اللفظ الى ذلك الغير . وهذا يستلزم نوع قصور في دلالة اللفظ . فتدبرّ وسنعود اليه و العود احمد .

البحث الخامس : الاولى ان يجعل لفظ " الدلالة " في قوله . فلا حاجة في الدلالة الخ . من المتعدى بل هو المراد هنا .

و تفصيله ان الدلالة تحيى . بمعنى كون الشئ دالاً . ومعني جعل الشئ دالاً . و الاول مرتب على الثانى اذ اللفظ انما يكون دالاً بعد جعل الواضع اياه دالاً . و الدلالة الثانية صفة الواضع او المتكلم . فتوقفه ايضاً مرتب على توقف الثانى و التوقف بالذات انما هو للثانى فيراد ههنا المعني الثانى . هذا والله اعلم .

البحث السادس : ههنا سوال مشهور لبعض المحققين . وهو ان قوله " من غير حاجة الى ذكره " مغني عن قوله " فلا حاجة في الدلالة الخ " فذكره بعده لغو و تكرار .

والجواب عن هذا السؤال اللطيف المشهور بين العلماء من وجوه متعدّدة نذكرها في السطور القادمة .

الجواب الاول ما ذكره المدقق نور محمد رحمه الله تعالى في

حاشية تعليقات الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى على شرح الجامى .

وهو ان المراد من القول الاول وهو " من غير حاجة الى ذكره "

عدم احتياج الاسم لفهم المتعلق في الصورة المذكورة الى ذكره بضم كلمة اخرى لتدل على المتعلق .

و ان كلمة " من " في هذا القول اى قوله : من غير حاجة الى ذكره . ابتدائية اتصالية متعلقة بقوله " لزمه تعقل متعلقه اجمالاً و تبعاً " و انها للدلالة على اتصال المسبب بملزوم السبب .

فان اللزوم المذكور يستلزم مجموع كون لفظة " الابتداء " دالة عليه . وكون المتعلق ملتفتاً بالتبع الذى هو سبب لعدم الاحتياج المذكور . انتهى كلامه .

و المراد من القول الثانى . و هو قوله فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم الخ . عدم الاحتياج لفهم معني الابتداء الى ذكر المتعلق . فافتراقا . و اندفع الايراد .

**قال العبد الضعيف الروحاني :** عندى لهذا السؤال اجوبة اخرى ايضا في دفع التكرار و بيان الفروق في المراد من كلمتي " الحاجتين " المذكورتين في عبارة الجامى المتعلقة ببيان المفهوم الاسمى .

الحاجة الاولى في قوله " من غير حاجة الى ذكره " اى ذكر المتعلق . والحاجة الثانية في قوله " فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه " .

اسرد هذه الاجوبة . ههنا لتكون للعلماء تذكرة و للطلبة عدة و

نصرة .

فأقول وبالله التوفيق : قد سلف الجواب الاول وقد عرفته هناك .  
والجواب الثانى ان لفظ "الحاجة" في القول الاول صفة التعقل .  
و في القول الثانى صفة اللفظ . فافترقا .

والجواب الثالث ان الحاجة في القول الاول صفة الادراك و  
التعقل . و في القول الثانى صفة المعنى . فتغايرا .  
والجواب الرابع ان المحتاج اليه في القول الاول الذكر بالضم و  
هو الادراك . و في القول الثانى الذكر بكسر الذال و هو باللسان ..  
فاختلفا .

والجواب الخامس ان القول الاول لعدم الاحتياج في الافهام .  
اى فهم السامع للمعنى . و القول الثانى لعدم الاحتياج في الافهام اى  
افهام المتكلم المعنى .

و ان شئت فقل : القول الاول لبيان الاستفادة و القول الثانى  
لبيان الافادة .

و يدل على ذلك ما سبق منا ان الدلالة في القول الثانى من دلّ  
المتعدى .

و ان شئت فقل : الحاجة في الاول صفة السامع . و في الثانى  
صفة المتكلم . بمعنى ان المتكلم لا يحتاج في دلالاته اى جعله لفظ الابتداء  
دالاً الى ضمّ كلمة الخ .

والجواب السادس انّ القول الاول لبيان استقلال المعنى اذ لا  
ذكر هناك للفظ . و القول الثانى لبيان استقلال الدالّ .

و اورد الفاء في الثانى اشارة الى ان استقلال الدال فرع استقلال

المعني و نتيجة له .

والجواب السابع ما محصوله ان المعني نوعان .

الاول ما حصل في الذهن قبل التلفظ . و يقال له : الكلام

النفسي .

و الثاني ما حصل في الذهن بعد التلفظ بكلام . و يقال له :

مدلول اللفظ بالفعل . و لكل معني تعقل . فالتعقل ايضاً قسمان . و قد

سبق منا توضيح ذلك فتدبر .

فاقول : القول الاول لبيان عدم احتياج المعني الاول . و القول

الثاني لبيان عدم احتياج المعني الثاني . فتشكر .

والجواب الثامن قد مضى في البحث الاول قبيل هذا ان معني

الابتداء الاسمي قد يقيّد و قد لا يقيّد .

فاقول : القول الاول لبيان الثاني اى ما لا يقيّد و القول الثاني

ليبان الاول اى ما يقيّد . ليحصل الاستقلال للاسم من كل وجه . و

ليندفع ما يتوهم ان ما يقيّد هو محتاج و غير مستقل . و قد سبق التوضيح

فارجع اليه .

والجواب التاسع في القول الاول نفى الحاجة عن المعني الاسمي

بالذات اى بمعنى . لا بشرط شئ . اى مع قطع النظر عن التعقل بنوعيه

و عن الدلالة .

و في القول الثاني نفى الحاجة عنه بمعنى . بشرط شئ اى بالنظر

الى الدلالة اى دلالة اللفظ عليه . هذا .

والجواب العاشر القول الاول باعتبار التعقل و القول الثاني

باعتبار الدلالة .

تنبيه : اعلم : ان في عدم الاحتياج باعتبار الدلالة بحثاً مضى في البحث الرابع قبيل هذا . فارجع اليه . و سيأتى مسلكنا المختار . فانتظر فانه بحث نفيس .

والجواب الحادى عشر هب ان القولين بمعنى واحد الاّ أنّه كرّر اقتداءً بابن الحاجب المصنّف رحمه الله تعالى حيث قال في بدء الكافية بعد ذكر وجه الحصر للكلمة في الاقسام الثلاثة : و قد علم بذلك حدّ كل واحد منها .

و قال الجامى رحمه الله تعالى في وجه التكرار هناك : و لله در المصنّف حيث اعتبر تفاوت مراتب طبائع الطلبة من الذكى و المتوسط . هذا حاصله .

والجواب الثانى عشر ان القول الاول مجمل . والثانى مفصّل . كما يعلم ذلك من النظر في العبارة . و المجمل لا يغني غناء المفصّل نعم لو كان الامر بالعكس لكان للاعتراض مجال .

تنبيه : اعلم : انّ بعض الاجوبة المذكورة مبنى على فرض ان هذه العبارة للجامى . و قد ذكرنا انها الى قوله " والحاصل " للسيد (١)

(١) قولى للسيد : هو على بن محمد بن على المعروف بالسيد الشريف . والسيد السند الجرجاني عالم تحرير قد حاز قصبات السبق .

و في التحرير ولد في جرجان في ٢٢ من شعبان سنة ٧٤٠هـ وصرف مناه نحو العربية حتى قيل : انه علق على الوافية شرح الكافية في صباه .

حكى انه حضر مجلس قطب الدين محمد الرازى بهراة ليقرأ عليه شرحه للرسالة الشمسية و شرح المطالع فرأى الرازى فكره يحول في المنطق . كضوء البارق المتألق . و شاهد

من نفسه الضعيف .

فارسه الى المولى مبارك شاه المنطقي و كان تلميذه و ماهراً متوطناً بمصر .

فتوجه السيد الى خدمة مبارك شاه . فقرأ عليه شرح الشمسية و شرح المطالع .

و كان من شركائه فيهما محمود بن اسرائيل الشهير بابن قاضي سماوه . و الحاج

باشا صاحب التسهيل . فبلغ رتبة الكمال و توطّن شيراز .

و لما تسلط تيمور الاعرج و قدم شيراز اعطى السيد الامان بسبب عرض وزيره .

و كان سعد الدين التفتازاني صدر صدور مجالس تيمور لنگ . و كان تيمور

يرجح السيد و كان يقول فرضنا انهما سيان في الاصل و العرفان . فللسيد شرف النسب .

فانشرح صدر السيد و اقدم على افحام التفتازاني .

و في حبيب السير لغياث الدين . ان السيد ولد سنة ٧٤٠ هـ بقرية طاغو من اعمال

استر آباد . و فرغ من التحصيل في ادنى مدة .

و لما كان شاه شجاع الدين بن مظفر مقيماً بقصر زرد سنة ٧٧٠ هـ . اراد السيد

ان يتشرف بملازمته فلبس لباس اهل العسكر .

و قال لسعد الدين التفتازاني . و كان يذهب الى السلطان شجاع : اني رجل غريب

ماهر في الرمي . ارجو ان تسعى في حقى عند السلطان ليتيسر لي الملاقاة .

فركب السعد و مشى السيد معه حتي وصلا الى باب القصر . فوقفه السعد على

الباب . و دخل على شجاع . و ذكر اوصافه .

فطلبه السلطان . و قال له : ارني كمالك في الرمي . فاخرج السيد جزء فيه

اعتراضات على المصنفين من نتائج طبعه و اعطاه السلطان .

و قال : هذه سهامى و صنعتي فاطلع السلطان على منزلته و عظّمه و ذهب به معه

الى شيراز . و فوّض اليه تدريس دار الشفا .

و لما قدم تيمور سنة ٧٨٩ هـ شيراز امره ان يذهب الى سمرقند . فلما مات تيمور

رجع الى شيراز و مات هناك سنة ٨١٦ هـ .

و في الفوائد البهية ان السيد لما وصل الى قطب الدين ليقرأ عليه شرح المطالع . و

كان الشارح عند ذلك بلغ من عمره ١٢٠ سنة . و سقط حاجباه على عينيه من الكبر فرفع

حاجبيه بيديه عن عينيه و نظر الى السيد .

رحمه الله تعالى بتصرف ما .

الّا ان الامر سهل لكثرة مثل هذا الفرض في المؤلفات . و يقال  
ههنا : ان الجامى تصرف في كلام السيد بحذف و زيادة في مواضع فعدم  
تصرفه في هذا التكرار و وضعه اياه ههنا كما هو يدل على انه يرتضيه .  
فكأنه كلامه . فلا بدّ له من نكتة . فيضح الوجوه المذكورة . هذا ما  
عندى و الله اعلم بالصواب و علمه اتمّ .

﴿ و هذا ﴾ اى الاستقلال بالمفهومية لكونه ملحوظاً في ذاته و  
عدم الاحتياج في الدلالة الى ضمّ كلمة ﴿ هو المراد ﴾ في هذا المقام .  
ان قلت : لم لم يقل . هو المعنى بدل "المراد" وما السرّ في ذلك ؟  
قلت : لو قال . هو المعنى . لكان كذباً في الظاهر لان الاستقلال

فقال له : انا ضعيف . فان اردت ان تسمع شرح المطالع منى . فاذهب الى مبارك  
شاه . و هو يقرئك كما سمع منى .

و كان مبارك شاه غلاماً للشارح رباه و هو صغير في حجره و علمه . فلما قرأ  
مبارك شاه كتاب الاستاذ الذى كتبه للسيد قبله .

و قال : نعم الا انه ليس لك درس مستقل و ليس لك قراءة اصلاً . ولا آذن لك  
في التكلم . بل تقنع بمجرد السماع . فرضى الشريف .

و قد ابتدأ الشرح المذكور رجل من اولاد الاكابر بمصر . فحضر الشريف الدرس  
معه .

فخرج مبارك شاه ذات ليلة الى صحن المدرسة يدور فيها اذ سمع في حجرة صوتا  
فاستمع .

فاذا الشريف يقول : قال الشارح كذا . و قال الاستاذ كذا . و انا اقول كذا . و  
قرأ كلمات لطيفة اعجبها مبارك شاه حتى رقص من شدة طربة . فاذن للسيد ان يقرأ . ويتكلم .  
و يفعل ما يريد . و سوّد الشريف حاشية شرح المطالع هناك .

وعدم الاحتياج المذكورين كلاهما ليس معني قولهم هذا بل هو مراد لهم .  
توضيح الكلام ان المعني للكلام في الظاهر يطلق على مفهومه  
الصريح اللغوى و على ظاهر مدلوله بخلاف المراد من الكلام فانه ما  
يحصل من الكلام و ما سيق له الكلام و ان لم يكن ظاهر مدلوله .  
و بعد تمهيد هذا لا يخفى الفرق بين . معني قولهم المذكور . و  
مرادهم منه .

فان . معناه . انّ اللفظ قالب للمعني و هو مدلول له . و المراد  
منه . الاستقلال و عدم الاحتياج المذكورين . و عليك بهذه النكته فيما  
يأتى .

﴿ بقولهم ﴾ اى بقول النحاة ﴿ انّ للاسم و الفعل معني كائناً  
في نفس الكلمة الدّالة عليه ﴾ اى على المعني . حاصله ان مآل ارجاع  
الضمير الى المعني كما فعل ابن الحاجب رحمه الله تعالى و ارجاعه الى  
الكلمة كما فعله الشارح رحمه الله تعالى و غيره واحد . و هو استقلال  
المعني بالمفهومية .

#### فائدة نفيسة

ان قلت : ما اراد الشارح بهذا القول المذكور ( وهذا هو المراد  
بقولهم الخ ) و ما الذى حمله على ذكره ؟

قلت : حثّه على تطريسه و حضّه على ادراجه ههنا عدة امور  
ادركتها بعد التدبر بتوفيق الله تعالى و هو حسبي و نعم الوكيل .

الامر الاول دفع ما يرد على الجامى رحمه الله تعالى بان البيان  
السابق انما يصح لو رجع ضمير قوله " في نفسه " الى المعني . وقد ارجعته

الى الكلمة لا الى المعنى .

و وجه الدفع ان مآل ارجاع الضمير الى المعنى و ارجاعه الى الكلمة واحد . و هو الاستقلال بالمفهومية . فان استقلال المعنى يدل على استقلال الدال و بالعكس .

**الامر الثانى** دفع لطيف لما يتوهم ان الشارح الجامى رحمه الله تعالى لعله متوحد في الارجاع المذكور و متفرد فيه . و مخالف للقوم في هذا الصنيع . و مخالفتهم بلا باعث قوى مستهجن .

و وجه الدفع ان هذا ليس قوله منفردا وليس هو فيه متفردا . بل هو قول النحاة . و لذا قال : قولهم . و لم يقل : قولى . مع ان الظاهر . قولى .

**الامر الثالث** اشارة لطيفة دقيقة الى وجه اختيار الارجاع المذكور اى ارجاع الضمير في قوله "في نفسه" الى الكلمة دون "المعنى" على ما هو مختار ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

و بيانه ان الشارح انما اختاره ليماشى به عامة النحاة بل جميعهم وليوافق قوله قولهم الذى يدل على ما هو المختار عندهم ولذا قال "قولهم" اى جميع النحاة او عامتهم و لم يقل : قول بعضهم . فكأن هذا قول جميعهم حقيقة او ادعاء .

و لذا اعترض الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٤ على ابن الحاجب رحمه الله تعالى حيث قال بعد ارجاع الضمير الى الكلمة : و من جعل الضمير المتصل . بنفس و غير . راجعا للمعنى كابن الحاجب فقد ابعد . انتهى كلامه .

الامر الرابع دفع ما يرد على الشارح من مخالفته لابن الحاجب رحمه الله تعالى في مرجع الضمير فان الشارح جعل ضمير " في نفسه " و " في غيره " راجعاً الى الكلمة اى اللفظ الدال . و ابن الحاجب رحمه الله تعالى جعله راجعاً الى المعنى . فالشارح شرح كلام ابن الحاجب بما لا يرتضيه ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

بيان الدفع انّ المآل واحد . و هو الاستقلال . فلا جناح في المخالفة صورةً لنكتة بعد اتحاد المراد .

الامر الخامس ردّ ما يرد على الجامى و على قولهم انّ " في " للظرفية و الظرف انما يكون زماناً او مكاناً . و الكلمة ليست بشئ من ذلك .

و تقرير الرد ان المراد من . كون المعنى في نفس الكلمة . دلالتها على المعنى من غير حاجة الى ضمّ كلمة اخرى اليها . لاستقلاله بالمفهومية . فمرجعهما واحد . و هو الاستقلال . كذا قال الجامى في بحث الفعل . و ان شئت فقل : ان كلمة " في " تأتى للظرفية الاعتبارية ايضاً . كما سبق منا في المقدمات . و الكلمة ظرف اعتبارى لمعناها . و لذا شاع ان اللفاظ قوالب المعانى .

و ان شئت فقل : هذا الكلام مبنى على المجاز و هو التشبيه بالظرف .

الامر السادس دفع ما اورده الامام الرازى رحمه الله تعالى ان معناه ان الاسم يدل على معنى الاسم و هذا عبث .

الامر السابع دفع ما اورده الامام ايضاً ان الحرف ايضاً يدل

على معني الحرف فيكون اسماً و هو باطل .

و قد ذكرنا هذين السؤالين مع ايضاح الجواب في المهم الثامن .  
فولّ وجهك شطره .

و ذكرهما المحقق عبد الغفور رحمه الله تعالى ايضاً نقلاً عنه . ولم  
يعرف شراح كلامه انهما منقولان عن الامام .

الامر الثامن دفع ايراد و هو ان المتبادر من كون المعني " في  
الكلمة " انه مدلول لها و يفهم قياساً عليه ان مفهوم كونه " في غيرها "   
في حد الحرف . انه مدلول للغير . و ليس كذلك .

و حاصل الدفع ان مرادهم من ذلك الاستقلال بالمفهومية .  
فيفهم قياساً مرادهم من كونه " في غيرها " و هو كونه متعلقاً بالنسبة  
الى الغير و غير مستقل بالمفهومية . كذا قال الجامي رحمه الله تعالى في  
بحث الحرف .

و ان شئت فقل : هذا الكلام مبني على التشبيه . و بيانه ان  
الحرف اذا انتقل الى الذهن وحده لم ينتقل معه معناه . اى بدون ضم  
ضميمة فكأنّ قالب الحرف كظرف خال . فلا يقال : معناه فيه . بل  
يقال : ان معناه في غيره . اذ بالغير يظهر . قاله المحقق عبد الغفور رحمه  
الله تعالى . هذا و يفهم هذا السؤال من فحوى كلام الامام الرازي رحمه  
الله تعالى . راجع السؤال السابع من المهم الثامن مما ذكرنا في المقدّمات .  
الامر التاسع دفع لطيف لما يظنّ ان الفعل غير مستقل بالمفهوميّة  
و محتاج الى الغير .

نظراً الى تخصيص الشارح في العبارات المتقدّمة الابتداء الاسمي

بالاستقلال وجعله اياه مستقلاً. ولم يذكر ان الفعل ايضاً مستقلاً كالابتداء الاسمي .

و نظراً الى ان الفعل كالحرف في الظاهر لاحتياجه الى ضمنية تدل على الفاعل .

قال السيّد السند رحمه الله تعالى في رسالته الوضعية : الفعل و الحرف يشتركان في الاحتياج و الآلية . انتهى باختصار .

و محصول الدفع ان الفعل مثل الاسم و لذا جمعهما النحاة في قولهم المذكور .

الامر العاشر اعلم : انا فصلنا سابقاً ان الباعث الاكبر على ايراد الشارح هذا البحث دفع اعتراضات عسيرة للامام الرازي رحمه الله تعالى على تعريف الاسم للزمخشري . و هو و تعريف ابن الحاجب رحمه الله تعالى له واحد .

فاقول : في هذا الكلام اى و هذا هو المراد الخ اشارة الى الجواب عن اعتراضات الامام الرازي بتقدير ارجاع الضمير المحرور الى الكلمة . كما ان فيما سبق بيان جواب عنها بتقدير ارجاع الضمير الى المعنى . هذا و الله اعلم بالصواب و اليه المرجع و المآب .

### فائدة شريفة جليلة نادرة

قد آن لنا ان نرف الى الخلان البحث في استقلال الفعل و في حقيقته و ذكر المذاهب في حقيقته فان الموضوع نعم الموضوع و هو حسبي ، و قد الفت رسالة بديعة لا نظير لها في هذا الموضوع و لله الحمد و المنة . ملخص رسالتي انهم اختلفوا في حقيقة الفعل ومعناه الموضوع له

وفي ان استقلال الفعل بالمفهوميّة باى معنى هو . و لهم في ذلك مذاهب .

**المذهب الاول :** مذهب جمهور النحاة و اهل العربية : قال

الجمهور : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة الحدث و الزمان و النسبة الى الفاعل .

و قالوا ان الفعل مستقل بالمعني التضميني الذى هو حدث و هو المعني المصدرى . و اما بالنظر الى المعني المطابقى فهو غير مستقل مثل الحرف .

قال سيّد المحققين في رسالته الوضعيّة : ان الفعل و الحرف يشتركان في انهما يدلّان على معنى باعتبار كون المعني للغير و حالاً من احواله و آلة لتعرّف حاله . اذ قد سبق ان معني الحرف النسبة المخصوصة من حيث كونها حالة بين طرفيها . و آلة لتعرف حالهما . و ان جزء معني الفعل و هو النسبة كذلك اى كالحرف . انتهى

علم من هذا القول المذكور للسيّد رحمه الله تعالى ان كون الفعل باعتبار المعني المطابقى غير مستقل انما هو لاجل كون النسبة الى الفاعل داخله فيه و جزءاً لمعناه المطابقى . و النسبة معني حرفي غير مستقل فالنسبة هى التي جعلت الفعل باعتبار المعني المطابقى غير مستقل .

و قال السيد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص ٢٣٤ : و اما مجموع معني الفعل المركب فهو غير مستقل بالمفهومية . فلا يصح ان يحكم به فضلاً عن ان يقع محكوماً عليه كما يشهد به التامل الصادق . انتهى

**المذهب الثانى :** قال بعض المحققين و منهم المدقق الشيخ العلامة

المنطقي الفلسفي مير زاهد الهروي رحمه الله تعالى ان الفعل مستقل باعتبار المعنى المطابقى .

ثم اختلفوا في توجيه هذا المرام . و لكل وجهة هو موليها في الكلام . و كل يرمى عن قوسه بنبله عند الاصطدام . فقال غير واحد من الافاضل في توجيه هذا المذهب و تفسيره : ان الفعل في هذا المذهب موضوع للامور الثلاثة الملحوظة باللحاظ الواحد الجمل . فهو مستقل لا يحتاج الى الغير لعدم امتياز النسبة بالفعل التي تحتاج الى الفاعل .

نعم اذا فصل ذلك الجمل وامتازت النسبة احتاج الفعل الى الغير . فمعنى الفعل عند مير زاهد الهروي رحمه الله تعالى امر اجمالى يحلله العقل الى امور ثلاثة الحدث و النسبة الى الفاعل و الزمان . و نظيره في المعقولات القضية فانها مستقلة باللحاظ الاجمالى و غير مستقلة باللحاظ التفصيلى .

وفي المبصرات الحبل . الا ترى الى قوته مع انه قتل من الشعرات التي هي اوهن من بيت العنكبوت . و هذا بيان ما هو مختار مير زاهد الهروي رحمه الله تعالى .

وايد كلامه تلميذه القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى في شرح شرحه للامور العامة من شرح المواقف ص ١١٢ حيث قال القاضى محمد مبارك رحمه الله تعالى : ان المفرد لا يدل على التفصيل . لان العالم بالوضع اذا سمعه يلتفت الى ما وضع له دفعة . فان فصله الى اجزائه لم يكن ذلك التفصيل ناشئا من لفظ المفرد بل احداثه السامع من عند نفسه . انتهى كلامه بلفظه .

**المذهب الثالث :** قال بعض الافاضل : ان الفعل موضوع لحدث مقيّد بالزمان و هذا معناه المطابقى و قال : ان الفعل مستقل في المعنى المطابقى غير محتاج الى الغير .

و النسبة الى الفاعل خارجة عن المعنى الموضوع له للفعل . انما جاءت من هيئة تركبه مع الفاعل . كما في الجملة الاسميّة . اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم متضمنة للنسبة و جعل هيئة ضرب زيد لغوًا .

و انما التزم ذكر الفاعل مع الفعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدًا لان ينسب الى شئ . فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوًا .

هذا ما اختاره المولى الشيخ العصام رحمه الله تعالى وافتخر به . و قال : انه مما الهمنيه ربّى و شرح له صدرى و رزقني نصره و هو جدير بذلك .

**المذهب الرابع :** قال بعض المحققين : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة . و انه مستقلّ مفهوماً .

ثم وجه هذا المحقق استقلال الفعل و عدم احتياجه مع دخول النسبة فيه ان الماخوذ في مدلوله هى النسبة الى الفاعل المعيّن اجمالاً لا تفصيلاً .

و النسبة الاجمالية مفهومة من الفعل مع الحدث و الزمان . فلا حاجة الى ذكره كما لاحاجة الى ذكر المتعلق للابتداء الاسمى . لكونه مفهوماً معه . و انما المحتاج الى ذكر الفاعل تفصيل النسبة . و النسبة من

حيث التفصيل غير داخلة في مدلول الفعل . هذا ما اختاره الفاضل المحقق عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى .

**المذهب الخامس :** قال بعض الفضلاء : ان الفعل موضوع للامور الثلاثة احدها النسبة الى الفاعل اجمالاً لا الى الفاعل المعين تفصيلاً . و باقى البيان مثل ما سبق .

اقول : لعلّ هذا المذهب داخل في بعض المذاهب المتقدمة . فتفكر .

**المذهب السادس :** قال العبد الضعيف الروحانى : توخيت ان اسير خلف ركاب النجب ذا عرج . فتضرعت في حضرة الله ذى الرحموت ان يكشف لى حجاباً عن هذه المسألة .

فالقى في روعى ما استيقنت انه سر مكنون من اسرار الملكوت . و حق مصون من حقائق اللاهوت . فان كان صواباً فهو فيض من ذى العظمة و الكبرياء والجبروت . و الا فمن اوهامى و وساوس الطاغوت . فاقول و اياه استعين : انه نعم المولى و نعم النصير و نعم الموفق . مقدمة : اذكر اولاً مقدمة يتوقف عليها بيان المرام و افهام هذا المذهب البديع الدقيق و فهمه .

اعلم : ان المراد من " الغير " في قولهم : انّ المستقل لا يحتاج الى الغير . و غير المستقل يحتاج الى الغير . الكلمة المغايرة . في التلفظ و التكلم . بحيث يكون التلفظ باحدهما غير التلفظ بالآخر .

لا بان يكون التلفظ باحدهما عين التلفظ بالثانى . والا لا يكون مغايراً . فكلمة " من " انما تحتاج الى البصرة مثلاً . و هى تغايرها لفظاً .

و هذا ظاهر .

وبعد تمهيدها اقول : ان الفعل عندى مستقل بالمفهوميّة باعتبار

المعنى المطابقى .

و انه موضوع للامور الاربعة الحدث و الزمان و الفاعل المحمل

و النسبة الى الفاعل .

و ان استقلال الفعل اقوى من استقلال الاسم .

و لتوضيحه لنا طرق متعددة توصل الى المطلوب . فللسالك ان

يسلك ايها شاء و لكلّ وجهة هو موليها .

**الطريقة الاولى** ما ذكرته في شرحى الكبير للمحصل و

الحاصل . و في غير واحد من مؤلفاتى .

و تفصيله انّ العبرة في سائر الاحكام اللفظية و غير اللفظية لصيغة

الواحد المذكر كضَرَبَ وَيَضْرِبُ . اذ الواحد اصل المثني والمجموع و مقدم

عليهما طبعاً . و الذكر قيّم على الانثى . فكذا لفظه على لفظها .

و لذا استعمل في القرآن و السنة و كلام البلغاء صيغ الذكور و

اريدت النساء ايضاً تبعاً معهم . و قالوا : اذا اردت التعداد بلا لحاظ

المعدود قلت . واحد . اثنان . ثلاثة . اربعة . بصيغ المذكر .

و ذكر صيغ الملائكة مع ان الملائكة لا تتذكر و لا تتأث . و

يذكر الله جل جلاله و تعالى . و تنزه عن نقص التذكير والتأنيث . هذا .

بل العبرة لصيغة الواحد الغائب الماضى . اذ بها يعدّ جميع الباب

ثلاثياً او رباعياً مجرداً او مزيداً .

فالحكم على باب ضَرَبَ المشتمل على مآت الصيغ بانه ثلاثى

مجرد انما يصح نظراً الى كلمة " ضَرَبَ " فقط و الا فكل صيغة سواها زائدة على ثلاثة احرف و هذا ظاهر .

فثبت ان كلمة " ضَرَبَ " مثلاً اصل . فينظر في استقلال الفعل و عدمه ايضاً الى صيغة " ضَرَبَ " و صيغة " ضَرَبَ " عند وقوعها خبراً لمبتدأ مستقلة غير محتاجة الى الغير .

فانك اذا قلت " زيد ضَرَبَ " مثلاً كان فاعل الفعل ضميراً مستتراً فيه فتمّ معناه بدون ضمّ ضميمة . فالفعل في مثل هذا التركيب لا يحتاج الى الغير . اى الى المغاير في التلفظ .

ان قلت : الفعل في مثل هذه المواضع يحتاج الى الغير الذى هو كلمة " هو " المستترّة فيه .

قلت : كلمة " هو " المنويّة في الفعل اى في " ضَرَبَ " ليست غير الفعل . اذ قد سبق ان المراد من " الغير " الغير في التلفظ .

و كلمة " هو " المنويّة نما لا يتلفظ به . بل لا يمكن التلفظ به . بل لم يوضع له لفظ يدل عليه . وانما عبّروا عنه باستعارة الضمير المنفصل له نحو " هو " و ليس المنوى في الفعل لفظ " هو " لان " هو " منفصل . و المنوى متصل . و الا كان المنوى منفصلاً و هو باطل .

بل ليس المنوى من مقولة اللفظ و الحرف . بل ليس من مقولة الصوت ايضاً الذى هو اعم من اللفظ . لثبوت الصوت للبهائم دون اللفظ . صرّح بهذا الرضى و الجامى و شراح كلامه رحمهم الله تعالى في حد الكلمة .

ارأيت ان المنوى اذ لم يكن من قبيل اللفظ والصوت كيف يغاير

الفعل في التلفظ .

فثبت ان الفعل في مثل هذه التراكيب لا يكون محتاجاً الى الغير .  
و يدل الفعل في مثلها على اربعة امور . الحدث . و الزمان . و  
الفاعل . و النسبة الى الفاعل .  
و ايضاً ثبت ان الفعل موضوع لهذه الامور الاربعة لدلالته  
عليها .

ان قلت : اذا كان فاعل الفعل اسماً ظاهراً يكون الفعل محتاجاً  
الى الغير نحو " ضَرَبَ زيد " .  
قلت : هذا سؤال لطيف مهم و انا ادفعه بتوفيق الله بعدة  
اجوبة .

الجواب الاول : هذا ليس باحتياج . اذ لا يجب كون فاعل  
الفعل ظاهراً . نعم لو وجب كونه ظاهراً لكان للاعتراض مجال . اذ المعتبر  
الاحتياج الدائم الى الغير و هو منتف عن الفعل .  
و لذا قالوا : باستغناء الجوهر عن المحل مع كون الجوهر موجوداً  
في محلٍ خاص . و وجهه ان الجوهر ينفك عن هذا المحل الخاص الى محل  
خاص آخر و هكذا . بخلاف العرض حيث لا يسوغ انفكاكه عن محله  
الخاص كما صرحوا به .

الجواب الثاني : او يقال : هب ان الفعل يحتاج الى الغير في  
بعض الاستعمالات الجزئية و ذلك عند كون فاعله اسماً ظاهراً لكن اذا لم  
يقدح الاحتياج في جميع الاستعمالات كما في الاسماء اللازمة الاضافة  
كيف يقدح الاستعمال الجزئي . فما هو الجواب في استقلال الاسماء

اللازمة الاضافة هو جوابنا في الفعل و استقلاله .

الجواب الثالث : اويقال : المراد الاستقلال في المفهوم ولا ينافيه

الاحتياج في الاستعمال .

ان قلت : استقلال المفهوم يعلم من الاستعمال كما لا يخفى على

المتفطن .

قلت : هب ويكفيه الاستعمال الذى يكون فيه الفاعل ضميراً .

محصوله انا سلمنا ان استقلال المفهوم يعلم من الاستعمال و نقول : ان

للفعل استعمالين .

الاول كون فاعله ظاهراً و هو قرينة على ان الفعل غير مستقل

و انه محتاج الى الغير الذى هو الفاعل .

و الاستعمال الثانى كون فاعله ضميراً مستتراً فيه . و هذا

الاستعمال دليل على كون الفعل مستقلاً غير محتاج الى الغير .

فكما ان اول الاستعمالين يشير الى عدم استقلال الفعل . كذلك

ثانى الاستعمالين دليل صادق على انّ الفعل مستقلّ غير محتاج الى الغير .

و هل هذا الا تدافع .

و حلّ التدافع و الاشكال انا نرجح جانب الاستقلال لقوّته فهو

يعلو و لا يعلو .

ولو جود نظائر تؤيّده كالابتداء . فانه مفهوم مستقل اسمي و

يعرض له المعنى الجزئى اى عدم الاستقلال لعارض وضعه للابتداء الجزئى

الذى هو مدلول كلمة " من " .

فحصح من هذا البيان انّ " ضَرَبَ " مستقل بالمفهوميّة غير

محتاج الى الغير .

ثم جعل جميع اصناف الفعل مستقلاً طرداً للباب .

و لان اتحاد افراد النوع الواحد و اصنافه و تشاركها في الحكم و المقتضى واجب و تخالفها في الاستقلال ممنوع عقلاً و استقراراً .

ان قلت : لو كان الدال على الفاعل هو الفعل نفسه من غير اعتبار امر آخر معه كما قلت . لكان الفعل مفيداً لمعني الجملة فلا يرتبط مع الفاعل الظاهر في نحو " ضَرَبَ زيدٌ " كذا قال المدقق الفاضل نور محمد رحمه الله تعالى و غيره .

قلت : هذا اعظم مستندهم و اقوى دلائلهم لاثبات احتياج الفعل . و هو عندى اضعف من بيت العنكبوت .

و يحاب عن مستندهم و دليلهم هذا بأجوبة متعددة .

الجواب الاول : هب ان الفعل مفيد لمعني الجملة في مثل " أَضْرِبُ " المتكلم و " إِضْرِبُ " الامر و نحو ذلك و لا يرتبط مع الظاهر حيث لا يجوز ان يكون فاعل صيغة المتكلم و الامر الحاضر وصيغة المخاطب مطلقاً اسماً ظاهراً و يكفي لاثبات مسلكنا هذا القدر من الاستغناء عن الارتباط بالاسم الظاهر .

الجواب الثاني : ان المأخوذ في الفعل هو الفاعل اجمالاً . فلا ينافي ارتباطه مع الفاعل الظاهر المعين اذ لا ينافي الداخل المأخوذ في شيء بجملاً ان يرتبط مع الغير الخارج منه للتعين .

الجواب الثالث : ان يحمل الفعل عند الارتباط مع الظاهر على التحريد . فالفعل يدل على الفاعل الداخل في معناه و مدلوله لكنه جرّد

عن الفاعل في نحو " ضَرَبَ زَيْدٌ " كما جَرَّد فعل " وُضِعَ " عن المعني في قولهم : الكلمة لفظ وضع لمعني . على ما صرَّحوا به .

و التجريد باب اوسع من فلك القمر . و ليس التجريد بابعد من جعل الفعل محتاجاً . فارجع البصر كرّتين فيما فصلنا لينكشف لك الحجاب .

**الجواب الرابع :** قالوا : ان متعلق الابتداء الاسمي مفهوم اجمالاً مع الابتداء و ان لم يكن المتعلق داخلاً في مفهوم الابتداء فينبغي ان لا يرتبط الابتداء بالمتعلق الظاهر بل لا يجوز . مع ان ارتباط الابتداء بالمتعلق الظاهر سائغ وجائز في الاستعمال فما هو جوابهم في الابتداء فهو الجواب في الفعل .

**الجواب الخامس :** يمكن ان يقال : ان زَيْدًا في " ضَرَبَ زَيْدٌ " لتعيين الفاعل المحمل في الفعل . وليس " زيد " بفاعل و انما سَمَوْا زَيْدًا فاعلاً عملاً بالظاهر كما هو دأبهم . و اعراضاً عن الدقائق العقلية المحضة . و تسهياً على المتعلمين .

اذ الظاهر المتبادر ان " زَيْدًا " فاعل . و ان القول : بامر محمل هو فاعل للفعل و ان " زَيْدًا " لتعيين المحمل لا انه فاعل دقيقة عقلية تجعل المبتدى متحيراً و ان كانت هذه الدقيقة مطابقة للواقع .

**الجواب السادس :** هب ان ارتباط " ضَرَبَ " بالاسم الظاهر في قولنا " ضَرَبَ زَيْدٌ " دل على ان الفعل لا يدل بنفسه على الفاعل . الا ان عدم ارتباطه بل عدم صحة ارتباطه بالاسم الظاهر في قولنا : زَيْدٌ ضَرَبَ . دل على ان الفعل يدل بنفسه على الفاعل بلا انضمام الغير . فما وجه

الترجيح عندكم ؟

**الجواب السابع :** هب دلّ ذلك الارتباط على ما قلتم . لكن عدم الارتباط بل عدم جواز الارتباط بالفاعل الظاهر في جميع صيغ المتكلم والمخاطب نحو . أَضْرِب . نَضْرِب . تَضْرِب . تَضْرِبِينَ . مَذْكُرًا و مؤنثًا مفردًا و جمعًا و مثنيّ دلّ دلالةً أوضح و أقوى و اجلى من تلك الدلالة على أنّ الفعل يدلّ بنفسه على الفاعل . وعلى ان الفاعل داخل في مفهوم الفعل و جزء لمعناه الموضوع له .

**فقولكم :** بان الفاعل ليس بداخل في مفهوم الفعل و ليس بجزء لمعناه الموضوع له ترجيح المرجوح . و هو باطل .

فان اجبتم بان عدم صحة ارتباط صيغ المتكلم والمخاطب بالاسم الظاهر الفاعل انما هو لاجل امر عارض مخصوص . نجيب بمثل ذلك في صحة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل الذى هو " زيد " في نحو قولنا " ضَرَبَ زيد " .

**الجواب الثامن :** لا بدّ اولاً قبل شرح الجواب الثامن اللطيف من ذكر تمهيد . و هو ايضاح الاعتراض المذكور في صورة القياس الاستثنائي الشرطى .

فاقول و الله المستعان : ايضاح الاعتراض المتقدم في ردّ مسلكنا أنّ الفعل لو دلّ على الفاعل لكان الفعل كالجمله التامة . و لم يصحّ ارتباط الفعل مع الفاعل الظاهر في نحو " ضَرَبَ زيدٌ " .

لكنّ التالى باطل . اذ لا شك في صحة قولنا " ضَرَبَ زيدٌ " باسناد الفعل الى الفاعل الظاهر . فينتج ان المقدّم ايضاً باطل .

ثم انه يعلم من فحوى هذا الدليل ان مناط النقض و الابرام من الطرفين صحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل و عدم صحّة هذا الارتباط .

فصحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل تبطل مسلكنا . كما قال المعارض في الاعتراض المذكور .

و عدم صحّة ارتباط الفعل بالاسم الظاهر الفاعل يؤيد مسلكنا . و يثبت مدّعانا ان الفاعل جزء لمفهوم الفعل مثل الحدث . و داخل في معني الفعل الموضوع له .

و بعد بسط هذا التمهيد . نقول وبالله التوفيق ومنه التوقيف في شرح الجواب الثامن : ان هذا المناط يرجّح مسلكنا و يقوّيه . و يصدق ما ادّعينا ان الفعل دالّ بنفسه على الفاعل . كما انه دالّ على الحدث و الزمان .

تفصيل المقام بحيث ينحلّ به المرام ان صيغ الفعل تسعة أصناف الغائب و المخاطب و المتكلم .

ثم كل واحدٍ منها امّا واحد او مثنى او مجموع فهذه تسعة أصناف بضرب ثلاثة في ثلاثة .

ثم الكل اما مؤنث او مذكر فهي ثمانية عشر صنفا بضرب تسعة في اثنين .

و جواز ارتباط الفعل مع الفاعل الظاهر انما هو في صنفين فقط الواحد من الغائب و الغائبة .

ثم لا يخفى عليك ان هذا الارتباط لصيغتي فعل الغائب و الغائبة

بالفاعل الظاهر المسند اليه ليس بواجب بل جائز . لا مطلقاً و دائماً بل في حالة واحدة فقط من حالتيهما .

اذ لصيغتي فعل الغائب و الغائبة حالتان في الاستعمال .

الحالة الاولى ان تكونا مسندتين الى الاسم الظاهر الفاعل مثل " ضَرَبَ زَيْدٌ " و " ضَرَبَتْ هِنْدٌ " .

و الحالة الثانية ان تكونا مسندتين الى الضمير المستتر فيهما نحو " زيد ضَرَبَ " و " هند ضَرَبَتْ " .

و ارتباط صيغتي الغائب و الغائبة بالاسم الظاهر الفاعل مختص بالحالة الاولى فقط . و اما الحالة الثانية فهذا الارتباط فيها منتفٍ بل مستحيل .

فاستبان ان الارتباط بالاسم الظاهر المسند اليه في صيغتي الغائب و الغائبة و ان كان متحققاً . لكن امره ضعيف و ناقص لا قوياً و لا شديد . لكونه جائزاً فحسب لا واجباً . و لكونه في حالة واحدة من حالتيهما لا مطلقاً .

هذا بيان حال الصنفين الغائب والغائبة من أصناف الفعل الثمانية عشر .

و اما بقية الاصناف الستة عشر . فلا يجوز أن ترتبط بالاسم الظاهر المسند اليه . اذ يمتنع اظهار فاعل صيغ المخاطب مطلقاً و صيغ المثني و الجمع مثلاً . فالرجلان في " يَضْرِبَانِ الرَّجُلَانِ " ليس بفاعل . و هكذا حال بقية الصيغ . و هذا ظاهر .

فالعجب كل العجب كيف اعتبروا ارتباط صنفين من أصناف

الفعل و اقتصروا في الاعتماد عليهما و في بناء مسلكهم و هو ان الفعل محتاج الى الغير . و لم يعتبروا باستغناء باقى الاصناف من الارتباط . و كيف سوّغوا جعل الكثير تابعاً لحكم القليل . و لم يعكسوا . ان هذا لشئ عجاب .

و كيف صيّروا الضعيف اصلاً للقوى . فان وصف الارتباط في الصنفين ضعيف حيث ينفك هذا الارتباط عنهما كما اذا كان فاعلهما ضميراً نحو . زيد ضرب .

و وصف الاستغناء عن الغير في الاصناف الباقية قوى لا يجوز ان ينفك عنها . فقولهم غير معقول .

فالصواب ان يجعل الاكثر الاقوى اصلاً . والاقل الاضعف تبعاً . و حكم الاكثر هو الاستغناء عن الغير فيكون حكم الاقل كذلك . و مثل ما قالوا : من ان الفعل محتاج الى الغير تبعاً لاحتياج الصنفين المذكورين و اغماضاً عن الاصناف الستة عشر المستغنية عن هذا الارتباط كمثل الذى هدم مصرّاً و بني قصرّاً و فر من المطر و قام تحت الميزاب .

تنبيهه : سألني بعض الطلبة خلاصة مسلكنا بحيث يمتاز عما سواه فقلت : فذلكته ان الفعل يدل على امور اربعة . و انه وضع لهذه الامور الاربعة . و انه مستقل بالمدلول المطابقى . و انه مستقل في التفصيل و الاستعمال ايضاً . كما هو مستقل في المعنى الاجمالى الذهني .

بخلاف مذهب السيّد الزاهد رحمه الله تعالى حيث لا مستقل عنده الا في الاجمال دون الاستعمال .

و انه اقوى استقلالاً من الاسم كما سيحى فلا يحتاج الى ضم

ضميمة . و بما قلنا اندفع ما يرد بوجود النسبة الغير المستقلة في الفعل  
المقتضية لعدم استقلال الفعل .

و وجه الدفع ان المراد من الاستقلال عند النحاة الاستقلال  
بالمفهومية بحيث لا يحتاج الى ضم ضميمة . وهذا الاستقلال حاصل للفعل  
و لمفهومه بناءً على ما هو مسلكنا . فوجود النسبة في الفعل لا يضر  
استقلاله . و ما قالوا : ان المركب من المستقل و غير المستقل غير مستقل  
فبحث منطقي لا يدور عليه مسائل النحو .

**الطريقة الثانية :** ان الفعل بجميع أبوابه و أصنافه مستقل غير  
محتاج الى الغير .

اما نحو " ضَرَبَ وَ ضَرَبَتْ " من المفرد للغائب و الغائبة مضارعاً  
كان او ماضياً او غيرهما فبيان ما سبق .

و اما نحو " ضَرَبَتْ وَ يَضْرِبُونَ " مما الفاعل فيه ضمير بارز متصل  
فهو ايضاً غير محتاج الى غيره . لان تلك الضمائر البارزة ليست غير الفعل  
في التلفظ غيرية مستقلة .

اذ لا يخفى على المتفطن المتوقد ان التلفظ بتاء " ضَرَبَتْ " على  
حدة او نون " ضَرَبْنَ " على حدة لغو من الكلام و مهمل لا معني له .  
و انما عبروا عنه بنحو " انت و هنّ " فبطريق الترادف او  
الاستعارة تسهيلاً لطريق التفهيم والتعليم . لاسيما المبتدئين من المتعلمين .  
لا لانه هو . كما لا يخفى .

و الدليل عليه ما قال الملا جمال رحمه الله تعالى في نظائره ان نحو  
" انت و هنّ " منفصل و ما نحن فيه هو متصل . فلو كان المتصل نحو انت

و هن لكان منفصلاً . و هو باطل .

و الاولى ان يقال : ان ذلك امر بديهى لا يحتاج الى دليل . الا ان يكون المذكور تنبيهاً .

فهذه الضمائر المتصلة كالجاء من لفظ الفعل . والشاهد الصادق على جزئية هذه الضمائر من الفعل تسكينهم لام الفعل في نحو " ضَرَبْتُ " صيغة المخاطب والمخاطبة والتكلم من الماضى لثلاثا يجتمع اربعة متحركات متوالية فيما هو كلمة واحدة او فيما هو بمنزلة كلمة واحدة . و هم صرّحوا بهذا .

قال في مراح الارواح : ان قيل . لم أسكنت الباء في مثل " ضَرَبْنَ و ضَرَبْتَ " اى في جمع المؤنث و الواحد المخاطب و المخاطبة و نحو ذلك .

قلنا : حتى لا يجتمع اربع حركات متوالات فيما هو كالكلمة الواحدة .

لانها ضمير الفاعل . والفاعل كالجاء من الفعل . واجتماع اربع حركات في كلمة واحدة مستثقل . فلذلك أسكنت الباء .

و من ثم لا يجوز العطف على ضمير الفاعل بغير التاكيد فلا يقال " ضَرَبْتُ و زيد " بل يقال " ضَرَبْتَ انت و زيد " . و ذلك لانه كناية من الفاعل . و الفاعل مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة . فلو عطف على الضمير يلزم العطف على بعض الكلمة و ذا ممتنع . انتهى بزيادة من شرحه الحنفية ص ٤٥ .

و بالجملة حصص من البيان المذكور انّ الفاعل داخل في

مفهوم الفعل و جزء من معناه الموضوع له . و هو مسلكنا الذى نحن بصدد ايضاحه و اثباته .

و سنح ان الفعل مستقلّ مفهوماً غير محتاج الى الغير اى الى ما هو مغاير للفعل في التلفظ و الاستعمال .

وانما احتياج الفعل في الامثلة المتقدمة وهى " ضَرَبَنَّ ، ضَرَبَتْ ، يَضْرِبُونَ " و نحو ذلك كاحتياج لفظة " ضَرَبَ " الى الباء و احتياج كلمة " زيد " الى حرف " د " .

و هذا النوع من الاحتياج لا يقدر في استقلال الفعل . كما لا يقدر هذا النوع من الاحتياج في استقلال الاسم . لان القادح فيه انما هو الاحتياج الى المغاير تلفظاً .

و على تقدير تسليم نوع مغايرتها كما يتبادر الى الذهن اقول : هى لا عين الجزء من الفعل . و لا غير الجزء منه . كما يشهد به اسكان اللام في هذه الصيغ المذكورة فعلى هذا التقدير ايضاً لا يكون الاحتياج الى الغير .

وعلى تسليم انها كلمات مغايرة للفعل اقول : لانتفاء ظهور اثر هذه المغايرة لعدم جواز قطع كل واحد منهما عن الآخر و عدم صحة انفراد هذا عن ذاك في التلفظ و الاستعمال و غير ذلك من الاحكام اللفظية اصبحت هذه المغايرة كلا مغايرة . و صارت كالمعدوم .

فلم يكن احتياج الفعل الى هذه الضمائر المتصلة احتياجاً الى الغير و ثبت ان الفعل مثل الاسم في الاستقلال و الاستغناء .

و نظير هذا ما قالوا : ببناء كلمة " حيث " على الضمّ مع لزوم

اضافتها الى الجملة .

ثم لما ورد عليهم ان الاضافة خاصة الاسم وهنى تمنع البناء على ما اجمعوا عليه . فبناء " حيث " خلاف الاجماع .

اجابوا ان اضافة " حيث " كلا اضافة . لعدم ظهور اثر الاضافة . و هو الجرّ في المضاف اليه . كذا قال ابن هشام في مغني اللبيب .

**الطريقة الثالثة :** ان يقال في اتساق صيغ الفعل و تنزيدها : ان الاصل لفظ المتكلم . ثم لفظ المخاطب . كما هو معتبر عند بعض اهل العربية من النحاة و غيرهم .

فصيغة المتكلم لاسيما متكلم المضارع نحو " أَضْرِبْ و نَضْرِبْ " لا تحتاج الى الغير . و كذا صيغة المخاطب خصوصاً مخاطب المضارع لا تحتاج الى الغير .

" فَأَضْرِبْ " صيغة المضارع المتكلم تدلّ على امور اربعة الحدث و الزمان و الفاعل و النسبة الى الفاعل بلا ضمّ ضميمة فضلاً عن احتياجها الى ضمّ ضميمة .

ثم ان جعل صيغة " أَضْرِبْ " المتكلم محتاجة الى لفظة " انا " المضمرة فيها صريح البطلان .

كيف و ضمير " انا " فيما نحن فيه ليس بشئ متحصّل ممتاز تلفظاً حتي يحتاج اليه الفعل .

و على تسليم احتياجه الى ضمير " انا " فضمير " انا " ليس غير الفعل فلا يصحّ ما قالوا : ان الفعل محتاج الى الغير الذي هو الفاعل و قالوا لاجل هذا : ان الفعل لا يكون مستقلاً بالمعني المطابقى .

و ليت شعري كيف غفلوا عن هذه الصيغ . و ليت شعري ما يكون توجيه مغايرة مثل " انا " و " نحن " و " انت " المضمرة في افعالها لافعالها . فارجع البصر كرّتين الى ما سنح لك في الطريقة الاولى فلا نعيده .

ثم على تسليم اضرار هذه الضمائر و مغايرتها لافعالها ينبغي ان تكون الضمائر محتاجة الى أفعال أضمرت هي فيها . لكون الافعال اصولاً متضمنة لها . و بمنزلة الظروف الحاملة لهذه الضمائر و بمثابة المحال للضمائر الحالة القائمة بها .

و الشائع المسلّم بين الناس و المتبادر الى الذهن انما هو احتياج المظروف المحمول الى الظرف الحامل له لا بالعكس .

و احتياج الامور الحالة القائمة بالمحلّ الى المحلّ لا بالعكس . و احتياج الفرع المتضمّن ( اسم المفعول ) الى الاصل المتضمّن ( اسم الفاعل ) لا بالقلب و العكس .

و ايضاً اجمع العلماء و العقلاء على انّ الاضعف الأحوج الأدنى لا يتضمّن الاقوى المستغني الأعلى .

و لذا قالت الحنفية : ان اقتداء المفترض خلف الامام المتنفل لا يجوز . اذ الامام ضامن للمقتدى و صلاته ضامنة لصلاة المقتدى صحّةً و فساداً .

لقوله عليه الصلاة و السلام : الامام ضامن . و المتنفل ادنى و اضعف حالاً و شأناً من المفترض .

فلا يصحّ اقتداء المفترض بالمتنفل . لان الادنى لا يتضمّن الاعلى

و لا يتحمّله . و الاضعف لا يمكن ان يكفل الاقوى و يحمله في ضمنه .  
 فظهر من هذا البيان الواضح المدلل انا لو سلّمنا اضرار الضمائر  
 المسند اليها مثل " انا " و " انت " في افعالها . و سلّمنا ايضاً مغائرة  
 الضمائر لافعال اضرمت هي فيها لا يثبت ما ينافي مذهب هذا العبد  
 الضعيف و يخالفه .

اى لا يثبت كون الفعل غير مستقلّ بالمعنى المطابقى . و كونه  
 محتاجاً الى الغير الذى هو ضمير الفاعل المستتر فيه .  
 بل يثبت كون الفعل مستغنياً . و ظرفاً للضمير مستقلاً . و اصلاً  
 متضمناً للفاعل . و كون الضمير الفاعل المستتر فيه محتاجاً الى الفعل  
 احتياج الفرع المحمول المظروف الحالّ الى الاصل الحامل الظرف المحلّ .  
 الا ترى انه تدور " انا " و " نحن " و " انت " المضمرة المستترة  
 في صيغ المضارع مثلاً عدماً و حصولاً بافعالها فان تلفظ بكلمة " تَضْرِب "   
 المخاطب و بكلمة " أَضْرِب " المتكلم مثلاً يقال حصل ضمير " انت " و  
 ضمير " انا " و الا فلا .

و هذا برهان قاطع على ان الضمائر هي المحتاجة لا الافعال . و  
 دليل واضح على ان الاحتياج وصف الضمائر لا وصف الافعال . فثبت  
 مدعانا و مذهبنا .

ثم ان الخصم ان لم يعترف بصحة جميع ما ادعيناه و ذكرناه و لم  
 يسلم احتياج هذه الضمائر الفواعل الى افعالها . فلا اقلّ من ان يسلم ان  
 هذه الافعال مستغنية غير محتاجة الى الضمائر .

تنبيه : ثم ان استقلال الأفعال و استغناءها يزيدهما قوّة و شدة

وجوب كون هذه الضمائر الفواعل مضمرة في افعالها اذ لا يسوغ اظهارها  
و لا ان يكون فواعل هذه الافعال اسماء ظاهرة .

**فان قلت :** اظهار ضمائر المتكلم و المخاطب من المضارع غير  
ممنوع . فيجوز ان يقال في قولنا " أَضْرِبُ " المتكلم : اضرب انا . و في  
قولنا " تَضْرِبُ " المخاطب : تَضْرِبُ انت . باظهار الضمير الذى هو  
فاعل . فلا يصح ما ذكرت .

**قلت :** قد اجمع النحاة عن آخرهم ان كلمة " أنا " في " أَضْرِبُ  
انا " . تأكيد للفاعل المستتر في الفعل . و ليس بفاعل للفعل .  
و كذا كلمة " نحن " في " نَضْرِبُ نحن " و كلمة " انت " في  
" تَضْرِبُ انت " و في " إِضْرِبُ انت " . فكل ذلك من قبيل التأكيد بالاجماع .  
**قال العبد الضعيف الروحانى البازى :** هذا مما يطربني جداً . و  
يسرّنى سروراً متناهياً .

لكونه مؤيداً صريحاً لصحة مذهبي الذى الهمني به ربى من ان الفعل  
يدل بنفسه على الفاعل . و ان الفاعل جزء معناه الموضوع له . و داخل  
في مفهومه اللغوى . و ان الفعل لا يحتاج الى الفاعل الغير . اى المغاير  
للفعل تلفظاً و استعمالاً .

و كيف لا يطربني ما في هذه الطريقة الثالثة . و كيف لا  
يهزأ عطا في ابتهاجاً . و فاعل هذه الصيغ المتقدمة مستور غاية السر .  
و لم يزل و لا يزال مستوراً مكنوناً . و لم يكن و لا يكون شيئاً  
مذكوراً و لفظاً مسموعاً . و لم يظهر في وقت من الاوقات بل لا يمكن  
اظهاره .

و لم يستطع بشر و لن يستطيع احد من الجن و الانس على اظهاره و ظهوره بان يتكلم به منفرداً و يتلفظ به وحده . و ان يفكّه عن فعله و ان يفرّق بينه و بين فعله المسند اليه .

و ما يفكّه عن الفعل مثل "انا و انت" فهو تأكيد للفاعل و ليس بفاعل كما تقدم .

مع أنّ الفعل لابدّ له من وجود الفاعل . و هذا يستلزم حقيقة مذهبنا و يستنتج تصويب مسلكنا في حقيقة الفعل .

و اما الالف في " أَضْرِبُ " المتكلم و النون والتاء في " نَضْرِبُ " المتكلم و " تَضْرِبُ " المخاطب فعلامات المضارع وليست بضمائر حقيقة و ان صرح به البعض و الا يلزم تقدّم الفاعل على الفعل و هو باطل عندهم .

و فذلكة التقرير ان هذه الطريقة متفرّعة على اعتبار صيغة المتكلم الواحد و مع الغير و المفرد المخاطب من المضارع لامن الماضي . فهذه الصيغ لا تحتاج الى الغير . و هي اصول فجعل الفعل بجميع ابوابه مستقلاً طرداً للباب . او يثبت ذلك بيان مرّ في الطريقة الاولى و الثانية و الامر سهل .

**الطريقة الرابعة :** هي مثل الطريقة الثالثة و الاولى الا انها مبنية على انكار اضممار الضمائر في نحو " زيدٌ ضَرَبَ " و " أَضْرِبُ " و " نَضْرِبُ " و " تَضْرِبُ " و " إِضْرِبُ " .

فاقول : ان نحو " أَضْرِبُ " المتكلم مثلاً يدل على امور اربعة وهي الحدث و الزمان و الفاعل و النسبة الى الفاعل . و لا ضمير فيه منوياً و

لا شيء دل على هذه المدلولات على حدة ما خلا مجموع الحروف  
الاربعة الالف و الضاد و الراء و الباء .

و انا الى الآن لافهم استتار الضمير " كهو " مثلاً في " ضَرَبَ " و  
و لا أدري كيف هو ؟ و كيف يمكن استتار لفظ في لفظ آخر ؟ و انما  
قلنا استتار لفظ في لفظ لان كلامنا في الالفاظ .

فالاستتار و الستر يترتب على ما هو من قبيل الظرف و الوعاء  
و الكيس و الغطاء و القرية و نحو ذلك مما هو من الامور المحسوسة بالحواس .  
و الفعل ليس ظرفاً و لا كيساً و لا شيئاً من نوع ذلك .  
فاننى للفعل " كَضَرَبَ " مثلاً أن يستتر في ضمنه الضمير الفاعل  
كهو مثلاً .

و انى لضمير " هو " مثلاً ان يلج في الفعل ويكتمن و يستتر فيه  
عن اعين الناس و أسماعهم .

أتحسب ان كلمة " ضَرَبَ " الفعل الماضى مثلاً غطاء ككساء مُدَّ  
على ضمير " هو " و أسدل عليه فغطاه . او ظرف و وعاء أُدخل في جوفه  
ضمير " هو " فستره . فاصبح الضمير فيه مستتراً مكنوناً .

أم تحسب لفظ " ضَرَبَ " الفعل الماضى غرارة او صرة كمنوا في  
داخلها ضمير " هو " و شدوها بالوكاء فصار الضمير فيها مختفياً مكنوناً .  
او تظن لفظ " ضَرَبَ " الفعل الماضى كيساً او صندوقاً او لجوا فيه  
ضمير " هو " و كتموه فيه فغاب فيه الضمير و اختفى .

خلاصة الكلام انه ليس في قولنا " ضَرَبَ " مثلاً لفظ سوى ما هو  
مركب من " ض - ر - ب " .

فمن اين ساغ لهم دعوى ان ههنا لفظاً آخر ايضاً دالاً على الفاعل و هو لفظ " هو " المستتر في الفعل اى في " ضَرَبَ " .

. هل اوحى الله تعالى الى احد و أطلعه على غيبه بان في لفظ هذا الفعل لفظاً آخر و هو الضمير المستتر . سبحان الله . ان هذا الأمر أمر و شئ نكر .

فظهر من هذا الكلام الحق ان استتار الضمائر في الافعال نحو " هو " في " ضَرَبَ " مثلاً من باب الامور الانتزاعية الذهنية التي لوجود لها بانفرادها في الخارج و لا تحقق لها في نفس الامر . و ليس من باب الامور العينية او الانضمامية التي هى موجودة في الخارج و متحصلة في الواقع .

ان قلت : الالفاظ قوالب المعانى فيسوغ تشبيهاً ان يقال : ان ضمير " هو " مستتر في الفعل استتار المظروف في الظرف .

قلت : أولاً على هذا ثبت مدعانا . و هو ان الفعل مستقل بالمفهومية . لا يحتاج الى الغير . لان عدم استقلاله انما كان لاحتياجه الى الفاعل الذى هو غيره . و فاعله فيما نحن فيه بالاتفاق الضمير المضمَر .

و انت قد قلت : ان الضمير داخل في الفعل ومدلول له . فثبت ما قلنا : ان الفعل يدل على الفاعل وان الفعل لا يحتاج في ذلك الى الغير . اى الى لفظ مغاير للفعل تلفظاً .

و ثانياً ان النزاع في استتار لفظة " هو " في كلمة " ضَرَبَ " و المنظور المسلم عند القوم ان الالفاظ انما هى قوالب للمعانى . لا للالفاظ . فكلمة " ضَرَبَ " تكون قالباً للمدلول و المعنى لا للفظة " هو " فلا يصح

نظراً الى كون الالفاظ قوالب ايضاً ان يقال : باضمار ضمير في فعل . اى باضمار لفظ " هو " في " ضرب " .

و بعد اللتيّا و التي لا يصحّ القول باضمار الضمير في الفعل حقيقة . و لا بان يولج لفظ في لفظ بحيث يندمج فيه و يندمج تلفظاً .

فان قلت : اتنكر ما اطبقوا عليه حيث قالوا : ان في " ضَرَبَ " ضميراً مستتراً هو فاعله . و هو كلمة " هو " و في " نَضْرِبُ " نحن و في " تَضْرِبُ " انت و هكذا ؟

قلت : لا تنكر ذلك .

ان قلت : فما مرادهم ؟ والظاهر ان بين قولهم وقولك تناقضاً .

قلت : انما قالوا في الظاهر باضمار الضمائر تصحيحاً للقوانين اللفظية . و تسهياً للضوابط العربية . و تعميماً للقواعد النحوية . و تيسيراً لطريق التعليم . لا سيما للمبتدئين .

فهم لما وضعوا قانون انه لا بد للفعل من فاعل . وقانون ان الفاعل لا بد و ان يكون اسماً . ثم لم يجدوا " لأَضْرِبُ " المتكلم مثلاً فاعلاً على وفق ما وضعوا و أسسوا اضطرّوا الى ان قالوا : باضمار لفظة " انا " فيه تصحيحاً لما وضعوا .

و لو لا اضطرّتهم هذه الضرورة ما تفاوهوا بهذا القول اى قول الاضمار في الفعل .

اذهم يستيقنون انّ "أَضْرِبُ" المتكلم لا يمكن ان يولج فيه كلمة و يسترها ستر الظرف للمظروف و ستر الصندوق لما فيه .

كيف لا و كلمة " انا " مثلاً المضمرة في " أَضْرِبُ " ما زالت

مستورة و لا تزال و لَمَّا تَبَدُّ ساعةً و لن تبدو حتي يراها النحاة . و هذا  
مجمع عليه عندهم .

فمن اين علم النحاة اضمارها في الفعل ؟ و لم يشهد احد الوضع  
حتي يشاهد ان الواضع أولج كلمة " انا " في " أَضْرَبُ " .

فقصة الاضمار اخبار عن غيب لا يعلمه الا الله تعالى . أفترى  
ان الله اوحى الى هؤلاء الائمة النحاة حتي يصحّ قولهم . كلاً . ان الله  
لا يطلع على غيبه الا من ارتضى من رسله .

و ايضاً اتفقوا على ان المضمّر ليس من قبيل اللفظ و لا من قبيل  
الصوت . فثبت ان ائمة النحاة لم يريدوا باضمار " انا " مثلاً في " أَضْرَبُ "  
المتكلم اضمار هذه اللفظة حقيقةً . لاجماعهم على انها ليست من قبيل  
اللفظ . و الا وقع التناقض في اقوالهم .

فما قلنا : انه لا اضمار في " أَضْرَبُ " مثلاً هو ايضاً قولهم . الا  
ان هذا القول يستخرج من عباراتهم بنظر دقيق بعد التفتيش و الفحص  
البالغ . و قد خصّني الله بان شرح صدرى لهذا الفحص . فله الحمد .  
ثم ان ما قالوا : باضمار الضمائر صحيح ايضاً . الا انه لبيان  
نكات بعد الوقوع لا لبيان الواقع . اذ لا يعلمه الا الله .

فارادوا به اصلاح ما اصطّلحوا و تعميم ما وضعوا و واضعوا .  
و تسهيل ما اسّسوا من القوانين . شكر الله سعيهم و جزاهم في الدارين  
خيراً . و انا ايضاً قائل بهذا في باب التعليم و سالك معهم هذا السبيل .  
فان قلت : اذا لم يكن في " أَضْرَبُ " ضمير " انا " فما فاعله ؟  
قلت : فاعله امر معقول يفهم من الفعل دال هو عليه . صرّح به الملا

عصام رحمه الله تعالى في بحث حد الكلمة و سيأتي البحث عليه .  
و نظيره ما قال اصحاب المنطق : ان قولنا . حيوان ناطق . حدّ  
تام للانسان مشتمل على ذاتياته برُمّتها . مع انهم قالوا : لا يعلم ذاتيات  
الحقائق المتأصلة الا الله . فوقع التدافع في قولهم .

و وجه الدفع ان القول الثاني هو الحق والصواب . والقول الاول  
مبنى على تواضعهم و اصطلاحهم على ان سمّوا ذلك حدّا تاما اجراءً  
للاحكام الاصطلاحية و تسهيلاً لطريق التعليم و التدريب و تيسيراً لامر  
الفهم و الافهام و لم يريدوا انه حدّ له في الواقع و نفس الامر .  
ففى سلم العلوم ص ٩٩ . في بحث المعرفة و الحدّ . و التحديد  
الحقيقي عسير . فان الجنس مشتبّه بالعرض العام . و الفصل بالخاصة . و  
الفرق من الغوامض . انتهى بلفظه .

و في شرحه لبحر العلوم رحمه الله تعالى ص ١١٩ . و في الحد  
لابدّ من علمها و لذا اسقطه الاشراقية عن الاعتبار . انتهى .  
و قال القاضي في شرح السلم ص ٢٦٢ . قوله : و الفرق من  
الغوامض . و لهذا قيل انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء و انما نعرفها  
بالخواصّ و اللوازم دون حدودها الحقيقية . انتهى .

و في شرحه ضياء النجوم ص ٩٩ . التحديد الحقيقي بحيث يعرف  
كنه الاشياء الموجودة و لا يبقى ريب في ان هذا كنه في الواقع مشكل  
اشكالاّ تامّا . لا يقدر عليه البشر و لا يعلمه كما حقّه الا خالق القوى و  
القدر . او من افاضه عليه من صاحب القوة القدسيّة و القلب المنور .  
لان الحقيقة لا يعرف الا بالجنس الواقعي و الفصل الواقعي . و

عرفانهما بحيث لا يبقى ريب و اشتباه متعذر .

حيث لا يعلم في الواقع ان الحيوان جنس ذاتي للانسان او  
الماشى ؟ و كذلك لا يعلم في الواقع ان الناطق فصل ذاتي للانسان ام  
الضاحك ؟

و انما قلنا : بحسب الواقع . لان بحسب المفهومات الاصطلاحية  
المعلومة معلوم جزماً ان الحيوان جنس للانسان . و الناطق فصل له .  
انتهى يتصرف .

و لهذه الغموضة و الدقة في التحديد الحقيقي قال باقر العلوم في  
الصراط المستقيم : انا لا نعرف حقيقة شئ من الاشياء . و انما نعرفها  
بالخواص و اللوازم دون حدودها الحقيقية . انتهى كلام الباقر .

### فائدة مهمة شريفة

لكثرة دوران الضمير المستتر في هذا البحث و لتوقف فهم هذا  
التحقيق البديع الانيق على معرفة حقيقة الضمير المستتر ناسب لنا ههنا  
البحث في ماهية الضمير المستتر . و تحقيق حقيقته بذكر بعض اقوال  
الايمّة .

فاقول و الله المستعان : يتعلّق بالضمير المضمّر في الفعل نحو  
" ضَرَبَ " مثلاً في قولنا : زيد ضَرَبَ . امور عديدة .

الامر الاول : الضمير المستتر عند الجمهور ليس من مقولة  
الحروف و لامن مقولة الاصوات . قال المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى  
في حاشية الجامي : و لا ادري انه من أيّ مقولة هو . انتهى .

خلافًا للعلامة العصام رحمه الله تعالى حيث قال : ان الضمير

المستتر ليس من مقولة متعيّنة بل تارة يكون واجباً . و تارة ممكناً جسماً  
و عرضاً . و تارة من مقولة الصوت . اذا رجع الضمير الى الصوت .  
انتهى كلامه في حواشى الفوائد الضيائية ص ٣٦ .

الامر الثانى : الضمير المستتر من باب المعقول و المنوى . لا من  
قبيل المحذوف عند الجمهور . لان المحذوف كالمذكور فانّ الحذف عبارة  
عن اسقاط من الكلام استغناءً بالقرينة .

خلافًا لابن الحاجب رحمه الله تعالى فان الحذف و الاضمار  
متساويان عنده حسبما زعم الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى في حواشى  
شرح الجامى ص ٢٥ .

حيث قال : قال المصنّف اى ابن الحاجب في الايضاح . ان المستتر  
هو المحذوف لكن عبّر عن المحذوف الذى هو الفاعل بالمستتر صوتاً لللسان  
عن حذف الفاعل . انتهى ص ٢٥ .

و ردّ على الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى الفاضل عبدالحكيم  
اللاهورى رحمه الله تعالى في حواشى شرح عبد الغفور . و قال : ان ابن  
الحاجب لا يقول بالمساواة بين المحذوف والمضمر بل هو يوافق الجمهور .  
و هذه عبارة اللاهورى يقول : قال ابن الحاجب في الايضاح .  
لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير تقدير قيل .  
عند عدم التلفظ به : محذوف في كل موضع .

و لما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ  
به حكم بانه موجود .

و الا فالضمير في قولك "زيدٌ ضَرَبَ" في الاحتياج اليه كالضمير

في قوله تعالى : ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم . و ان كان احدهما فاعلاً  
و الآخر مفعولاً . انتهى كلام ابن الحاجب في الايضاح .

ففهم منه الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى ان الفرق بين المنوى  
و المحذوف مجرد اصطلاح . و الا فهما متساويان في كونهما محذوفين عن  
اللفظ معتبرين في المعنى .

و ليس كذلك . بل مراد ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان عند  
عدم التلّفظ بالفاعل يحكم بوجوده و يجعل في حكم الملفوظ . لدلالة  
الفعل عليه عند تقدّم المرجع فهو معتبر في الكلام دالّ على الفاعل فيكون  
منوباً .

بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناءً بالقرينة من غير  
جعله في حكم الملفوظ . و من غير اعتبار اتصاله بما قبله . فيكون محذوفاً  
غير منوب . و ان كانا مشتركين في احتياج صفة الكلام الى اعتبارهما .  
فعلى هذا البيان يكون كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى موافقاً  
لما قاله القوم . انتهى كلام الفاضل اللاهورى بلفظه .

الامر الثالث : لم يوضع للمنوى اى للضمير المستتر لفظ خاص

به .

فكما لا يكون الضمير المستتر مذكوراً بنفسه لا يكون مذكوراً  
بعبارة خاصة دالة عليه .

لكن جعلوا مثل "هو" و "انت" كناية عنه . فهو عارية لكونهما  
مرفوعين مثل ذلك المقدّر المنوى .

او من قبيل حذف المضاف اى ان مرادهم من هذا التعبير ان مثل

هذين اللفظين ( هو و انت ) منوى و مضمر .

فهذا التعبير لضيق العبارة على النحاة لانه لم يوضع لهذين الضميرين مثلاً لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع اى بلفظ "هو" و "انت" اضطراراً و من اضطرّ غير باغ و لا عاد فلا اثم عليه .

قال المحقق الملا جمال رحمه الله تعالى في حاشية شرح الجامى ص ٢٤ : و الدليل عليه أنّ " هو و انت " منفصل و المنوى متّصل .  
فلو كان المنوى " هو " و " انت " لكان منفصلاً و انه خلاف الاجماع .

و لقائل ان يقول : جاز ان يكون المنوى " هو " و " انت " الاّ انه ما دام غير متلفظ متّصل و اذا صار متلفظاً صار منفصلاً .  
فالاختلاف بكونه متّصلاً مرّةً و منفصلاً اخرى باختلاف صفته .  
و الاولى ان يقال " الدليل عليه انه لو كان المنوى " هو و انت " لزم ان يكون " هو و انت " محذوفاً في مثل " ضَرَبَ " و " إضْرَبَ " اذ لا نعي بالمحذوف سوى ما ترك التلفّظ به مع كونه مراداً .  
و قد اتفقوا على ان الفاعل في " إضْرَبَ " و " ضَرَبَ " ليس بمحذوف . كيف وحذفه بلا سدّ شئ مسدّه غير صحيح . هذا ما ذكره بعض الافاضل . انتهى كلام المحقق جمال رحمه الله تعالى بلفظه .

قال الرضى في شرح مضمرات الكافية ج ٢ ص ٨ : و قول النحاة .  
ان نحو " زيد ضَرَبَ " الفاعل فيه مضمر . اى ضَرَبَ هو . و كذا في " هند ضَرَبَتْ " اى ضَرَبَتْ هى .

اما اضطرّوا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدّر فيهما

لضيق العبارة عليهم .

لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل . لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر . لا ان المقدّر هو ذلك المصرّح به .

و كيف ذا و يجوز الفصل بين الفعل و هذا المصرّح به نحو " ما ضَرَبَ الا هو " فان قلت بل المفصول المصرّح به غير المتّصل فهو تحكّم . انتهى بلفظه .

الامر الرابع : قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٨ . نقلاً عن بعض النحاة : ان الضمير المقدّر في " ضَرَبَ و ضَرَبَتْ " صيغتي الغائب و الغائبة ينبغى ان يكون اقلّ من الف " ضَرَبَا " نصفه او ثلثه . و ذلك لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقلّ من ضمير المثنى . انتهى . اى ينبغى ان يكون اخفّ من ضمير المثنى .

الامر الخامس : قد بدا من البيان المتقدم بالبراهين ان الضمير المقدّر اى المستتر غير ملفوظ حقيقة .

ان قلت : فمن اى الوادى هو . و ما حكمه في باب التلّفظ ؟ قلت : هو من قبيل الملفوظ حكماً صريحاً به العلامة الجامى و غيره من المحقّقين .

قال المحقّق العلامة الجامى رحمه الله تعالى في اوائل شرح الكافية : و اللفظ الحقيقى كزيد و ضرب . و الحكمى كالمثنوى في " زيدٌ ضَرَبَ و إِضْرِبْ " اذ ليس المثنوى من مقولة الحرف و الصوت اصلاً و لم يوضع له لفظ .

وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو "هو" و "انت" و أجزوا عليه احكام اللفظ فكان لفظاً حكماً لا حقيقةً .

و المحذوف لفظ حقيقة . لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان . انتهى كلامه .

اى قد يمكن ان يتلفظ الانسان بالمحذوف في بعض الاحيان . و كل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقى فالمحذوف لفظ حقيقى . بخلاف الضمير المقدّر فانه لفظ حكمى عند الجمهور .

خلافاً للشيخ العلامة العصام رحمه الله تعالى فانه لفظ حقيقى عنده لثبوت وضع اللفظ له . كذا يفهم من حواشيه لشرح الجامى .

حيث قال فيها : لا ينفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقةً او حكماً فهو لفظ حقيقى فالمستكنّ في " إضْرَبْ " ايضاً لفظ حقيقى . انتهى .

**الامر السادس :** الضمير المستتر كالجُزء و التثمة لما قبله اى للفعل و ما يشبهه و لذا يعدّ ضميراً متّصلاً غير مستقلّ بنفسه تلفظاً و استعمالاً . و أمّا الضمير المنفصل فهو مستقلّ بنفسه في التلفظ والاستعمال و لا يكون كالجُزء و التثمة لما قبله .

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى : و هو اى الضمير متصل و منفصل فالمنفصل المستقلّ بنفسه و المتصل غير المستقلّ . انتهى .

قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٦ : يعنى بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتثمة لها .

بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو " ان لا تعبدوا الاّ

اياه " و " ما ضربت الا اياك " او اتصل به نحو " ما انت قائماً " عند الحجازية .

و ذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه و فصله عن عامله . نحو " ما اليوم انت قائماً " فليس كالجاء مما قبله . و الا لم يجز انفصاله عما قبله . والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتممة لذلك العامل و كبعض حروفه .

فالضمائر المستترة في نحو " زيد ضَرَبَ . و يَضْرِبُ " و " هند ضَرَبَتْ . و تَضْرِبُ . و اِضْرِبُ " امراً . و " اَضْرِبُ . و نَضْرِبُ . و تَضْرِبُ " في خطاب المذكر .

و في الصفات نحو " زيد ضارب " و " الزيدان ضاربان " و " الزيدون ضاربون " و " هند ضاربة " و " الهندان ضاربتان " و " الهندات ضاربات " و " انت ضارب " و " انتما ضاربان " و " انتم ضاربون " و " انت ضاربة " و " انتما ضاربتان " و " انتن ضاربات " و " انا ضارب " و " نحن ضاربون " الى آخر تصاريدها كلها متصلة . و ليس المستتر فيها ما يبرز في نحو " زيد ضرب هو و عمرو " و " اسكن انت و زوجك الجنة " و " هند زيد ضاربتة هي " .

بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لا فاعل . و هو منفصل بدليل قولك " زيد ضرب اليوم هو و عمرو " و " اسكن اليوم انت و زوجك " و " هند زيد ضاربتة اليوم هي " . انتهى كلام الرضى بلفظه .

**الامر السابع :** الضمير المقدّر امر معقول اعرضوا عن ذكره . و اعتبر الواضع مع الفعل حين عدم ذكر الفاعل الظاهر امراً آخر عبارة عما

تقدّم . كالجُزء و التتمة لما قبله .

و اكتفى بذكر الفعل عن ذكره . كما في الترخيم يجعل ما أبقى  
دليلاً على ما ألقى . نص عليه الشيخ الرضى رحمه الله تعالى . قاله الفاضل  
اللاهورى رحمه الله تعالى في حاشية عبدالغفور .

**الامر الثامن :** اختَلَفُوا في انّ الضمير المقدّر امر معدوم او  
موجود .

فقال الفاضل عبد الحكيم اللاهورى السالكوتى رحمه الله تعالى :  
انه امر موجود .

واختار استاذہ المحقق العلامة الملا جمال رحمه الله تعالى في حاشية  
شرح الجامى انه معدوم . وحمل الملا جمال ما قال الشيخ الجامى في شرح  
الكافية : ان الضمير المنوى المقدّر ليس من مقولة الحرف والصّوت اصلاً .  
على ان الضمير المقدّر شئ غير موجود .

حيث قال هذا العلامة في شرح قول الجامى . اذ ليس من مقولة  
الحرف والصوت اصلاً .

يعني لا يحمل على المنوى الحرف والصوت قطعاً . فلا يقال :  
انه حرف او صوت . كما يقال في اللفظ الحقيقى .

فلا يدخل تحت مقولة اللفظ بالفعل .  
و لم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلاً فلا يدخل تحته بالقوة ايضاً .  
كما في المحذوف .

فاذا هو اى الضمير المستتر امر اعتبارى لا وجود له في الذهن  
ايضاً . لان الوجود الذهني عبارة عن مثال الوجود الخارجى فلا بد له من

الوجود الخارجى .

ثم قال : ثم ان مقصود الشارح الجامى رحمه الله تعالى من نفى ما يحتمل ان يكون المنوى آياه . هو نفى كونه موجوداً . انتهى الحاشية القلمية للملا جمال ص ٢٣ .

قال الشيخ عبد الحكيم رحمه الله تعالى في ردّ ما ادّعاه شيخه الملا جمال . بعد بسط احوال الضمير المقدّر . و اثبات انه لفظ حكماً . و اثبات الوضع الحكمى فيه :

و بما ذكرنا ظهر فساد ما قيل : انه معدوم . فلا يكون داخلاً في شئ من المقولات .

و وجه الفساد انه ان اراد انه معدوم مطلقاً فباطل . لتعلّق الوضع به و اثبات اتصاله .

و ان اراد انه معدوم عن اللفظ و ان كان موجوداً في نفسه فلا يفيد . انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

و ايضاً قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى قبل الكلام المذكور . في بسط الكلام في تحقيق الضمير المستتر . لا شك ان "ضَرَبَ" في "زيد ضَرَبَ" يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار الاسناد بخلاف "ضَرَبَ زيد" .

فلا يقال في قولنا "زيد ضَرَبَ" ان فاعله هو المتقدّم . كما ذهب اليه البعض و منعوا وجوب تاخير الفاعل .

فأما ان يقال : ان الدال على الفاعل هو الفعل بنفسه من غير اعتبار امر آخر معه . و هو ظاهر البطلان .

( قال العبد الضعيف البازي : الحكم بالبطلان بالنظر الى رأيه .

و الى مذهب الجمهور القائلين : بانّ الفعل لا يدلّ بنفسه على الفاعل .

و انّ الفاعل ليس جزءاً من مدلول الفعل .

و ان الفعل يحتاج الى الفاعل المغاير تلفظاً للفعل غالباً .

و اما بالنظر الى مذهبنا انّ الفعل يدل بنفسه على الفاعل .

و انّ الفاعل جزء رابع من مدلول الفعل .

فلا بطلان في هذا الشقّ بل هو حقّ نافع في اصلاح كثير من

الضوابط الصعبة . و فيه التفصّي عن كثير من الاعتراضات فتفكّر )

و الالكان الفعل فقط مفيداً لمعني الجملة . فلا يرتبط مع الفاعل

في نحو " ضرب زيد " .

فلا بدّ ان يقال : ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر

امراً آخر عبارة عما تقدّم كالجزم و التّمّة له .

و اكتفى بذكر الفعل عن ذكره . كما في الترخيم بجعل ما ابقى

دليلاً على ما ألقى . نصّ عليه الشيخ الرضى رحمه الله تعالى . فيكون

الضمير المقدّر كالملفوظ .

و لما لم يتعلّق غرض الواضع في افادة ما قصده من اعتباره بعينه

لم يعتبره بخصوصيّة كونه حرفاً او حركة اى هيأة من هيئات الكلمة .

بل اعتبره من حيث انه عبارة عما تقدّم . و كالجزم له . فلم يكن

الضمير المستتر داخلاً في شئ من المقولات .

و لا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه .

و بما ذكرنا لك ظهر دخول الضمير المستتر في تعريف الضمير

المتصل لكونه لفظاً حكماً موضوعاً لغائب تقدّم ذكره . وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلّفظ الحكيمى الا بما قبله .

فظهر فساد ما قيل : من ان الضمير المستتر هو الفاعل المعقول . انتهى كلام عبدالحكيم رحمه الله تعالى بحذف .

قلت : القائل . بانه فاعل معقول . هو المحقق العصام رحمه الله تعالى .

الامر التاسع : لكون الضمير المقدّر لفظاً حكماً يجرى عليه الاحكام اللفظية .

من تعلّق الوضع به . و اعتبار اتّصاله بالفعل . و جعله قسماً من الضمير المرفوع المتّصل . و الاسناد اليه . و العطف عليه . و تاكيده . و الابدال عنه . و كونه ذا حال الى غير ذلك .

الامر العاشر : قد عرفت من البيان المذكور أنّاً ان الضمير المقدّر غير ملفوظ حقيقة . بل لا يتمكن احد من البشر من التلّفظ به مع ظهور آثاره في الكلمات من الاحكام اللفظية .

و نظيره عندى في الامور المتعلقة بالاجسام . القوة الجاذبة . السارية في العالم الجسمانى بقضه وقضيضه الرابطة للاجسام بعضها ببعض ربطاً بحيث يدور بتاثيرها الغريب النجوم والكواكب بعضها حول بعض . و بالجملة للجاذبية آثار غريبة محيرة ظاهرة لكن الجاذبية نفسها لا تظهر و لا يمكن ان يشاهده البشر .

الامر الحادى عشر : قال العبد الضعيف البازى : ان الامور المتقدّمة تبني على اصول توافق مذهب الجمهور من اهل النحو القائلين :

بأنّ الفعل تحتاج الى الغير الذى هو الفاعل .

و وجه قولهم ذلك أنّهم لم يجدوا في نحو قولهم "زيد ضَرَبَ" مثلاً  
الغير سوى "زيد" لكن "زيداً" لا يصحّ ان يكون فاعلاً للفعل لتقدّمه على  
"ضرب" و الفاعل لا يجوز ان يتقدم الفعل عند الجمهور خلافاً للبعض .  
فالضرورة اضطرّتهم الى القول : بان مصداق الفاعل الغير في  
هذا القول هو الضمير المقدّر .

ثم اجرؤا على الضمير المقدّر تلك الامور المذكورة من قبل . و  
ارتكبوا التكاليف البعيدة و التاويلات المنكرة .  
كيف وفي اجراء امور متعددة من تلك الامور المتقدّمة اشكالات  
مستصعبة .

و من الاشكالات المستصعبة المحيرة اجراء الاحكام اللفظية على  
الضمير المقدّر و جعله لفظاً حكماً .

و لذا كثر في هذا البحث القيل و القال و الجواب و السؤال و  
النقض و الابرار لبسط هذا الكلام .

و اما بالنظر الى مسلكى في حقيقة الفعل . فالفاعل جزء من الفعل  
و من مفهومه . و الفعل لا يحتاج الى الغير .

و اذا انتفى احتياج الفعل الى الغير انتفت قصّة الضمير المقدّر .

كيف و الضمير المقدّر انما قالوا به . لكونه مصداقاً للغير المحتاج

اليه الفعل .

و لما انتفى احتياج الفعل الى الغير و استغني عنه الفعل انتفى

الضمير المقدّر و انعدم . و استغني عنه الفعل مطلقاً .

و لما استغني الفعل عن الضمير المقدّر صار بحث الامور المتقدمة عبثاً .

و ثبت أنّ الفعل في قولنا " زيد ضَرَبَ " مثلاً بنفسه يدلّ على الفاعل ولا حاجة الى القول بوجود الضمير المقدّر في قولنا " زيد ضَرَبَ " اذ الفعل بنفسه مستقلّ و مرتبط بالمبتدأ و هو " زيد " ههنا .  
كما ان الفعل بنفسه يدل على الزمان و على الحدث من غير حاجة الى ضم الزمان و تقييده به مثلاً .

فهو مستغن عن الفاعل . و عن تقدير الغير اى الفاعل . كما انه مستغن عن الحدث و الزمان اى عن لفظ مغاير يدل على الزمان و الحدث . ثم أنّ اجراء الاحكام اللفظية المتعلقة بالفاعل كالاسناد والابدال و العطف و نحو ذلك يؤيّد مذهبي في حقيقة الفعل .

و هو ان الفاعل كالمذكور الحكمى في ضمن الفعل مثل ذكر الزمان و الحدث و النسبة في ضمن الفعل لكونه مدلولاً للفعل .

فالفعل عندى يدل بالوضع على المعنى الفاعلى بطريق الوضع العام و الموضوع له الخاصّ مثل وضع الضمائر و اسماء الاشارات .

اعني ان الفعل الغائب يدلّ على معنى الضمير الغائب . و الفعل المخاطب يدلّ على معنى الضمير المخاطب . و الفعل المتكلم يدل على معنى الضمير المتكلم .

و بهذه الدلالة ارتبط " ضَرَبَ " بالمبتدأ في قولنا " زيد ضَرَبَ " و على هذا القياس .

الطريقة الخامسة : هذه الطريقة مبنية على قياس الفعل على

المشتق كالضارب و الكريم و الابيض و الاسود و غير ذلك من الصفات المشتقة .

و لا بدّ أوّلاً من ذكر مقدّمة تمهيداً و توطئةً للبحث المقصود .

بيان المقدّمة أنّ المشتقّ وُضع عند الجمهور لامور ثلاثة . الحدث .

و الذات . و النسبة الى الذات التي هي فاعل للمشتق .

فالمشتقّ اذا اطلق يراد به هذه الامور الثلاثة لأنّ الواضع وضع

المشتق لها .

قال المحقق السيد مير زاهد الهروي رحمه الله تعالى في شرح

شرح التهذيب الجلالى في المنطق ص ١٤١ : اعلم . ان في المشتق اقوالاً .

**القول الاول :** انه مركب من الذات والصفة والنسبة بين الذات

و الصفة .

فالمشتقّ على هذا مجموع امور ثلاثة . و هو القول المشهور بين

الجمهور . وذهب اليه اهل العربية كارباب النحو والمعاني . انتهى كلامه

بزيادة قليلة .

و قال بعض محشّيه : فالمشتقّ موضوع لمعناه الموضوع له بحيث

يدلّ بجوهره على الصفة . و بهيئته على الذات المبهمة الصالحة للصدق

على الذوات كلها . و النسبة .

لكن النسبة هنا نسبة تقييدية ملحوظة بالتبع . و المقصود بالذات

هو الذات المقيّدة بكونها محلاً للوصف . انتهى .

و بعد ذكر هذا التمهيد نقول في شرح قياس حقيقة الفعل على

حقيقة المشتق . و قياس وضع الفعل على وضع المشتق : ان النظر يأنس

بالنظير و يميل اليه و يقاس حكمه على حكمه . و المشتق نظير الفعل في امور عديدة .

الامر الاول الدلالة على المبدأ اى على الحدث او المشتق منه .

الامر الثانى الدلالة على النسبة الى الفاعل و الموصوف .

الامر الثالث تحقق الوضع النوعى حيث وضع مطلق وزن "فاعل"

لاسم الفاعل و مطلق وزن "فعل" و "افعل" للصفة المشبهة . و مطلق وزن

"مفعول" لاسم المفعول . و هكذا حال جميع المشتقات .

و أمّا الفعل فهو ايضاً يدلّ على الحدث . و على النسبة الى

الفاعل .

و وُضِعَ بِالْوَضْعِ النوعى لمعناه فوضع وزن "فَعَلَ" بفتح الاول

و الثانى للماضى المعلوم . و وزن "فُعِلَ" بضمّ الاول و كسر الثانى

للماضى المجهول . و وزن "يَفْعَلُ" للمضارع . و على هذا القياس .

بقى امر الذات اى الفاعل الموصوف بالحدث و المبدأ . فاتَّفَقَ

جمهور اهل العربية من ارباب النحو و المعانى

على دخول الذات فى المعنى الموضوع له للمشتق .

و على ان الذات جزء المعنى الموضوع له للمشتق .

و على ان المشتق يدلّ على امور ثلاثة احدها الذات .

فينبغى ان يقال : بدخول الفاعل ( الذات الموصوفة ) فى المعنى

الموضوع له للفعل ايضاً . و يكون الفاعل جزء من مفهوم الفعل الموضوع

له ايضاً .

قياساً للفعل على المشتق .

و نظراً الى انه اعلى و اقوى شأناً من المشتق .  
فلما كان المسند اليه ( الذات والفاعل ) جزءاً من المعنى الموضوع  
له للمشتق و هو ادنى و اضعف ناسب ان يكون جزءاً من المعنى الموضوع  
له للفعل ايضاً بطريق الاولى . لكونه اعلى و اقوى .  
فهذا القياس يؤيد صريحاً مسلكى و يُصوّب مذهبي في حقيقة  
الفعل . و يردّ ما اختاره الجمهور في ذلك و ينافيه .  
فان مسلكى في حقيقة الفعل ان الفاعل داخل في المعنى الموضوع  
له للفعل و جزء منه كما ان الفاعل و الموصوف داخل في المعنى الموضوع  
له للمشتق عند الجمهور .  
و اما مسلك الجمهور في حقيقة الفعل فالفاعل خارج عن المعنى  
الموضوع له للفعل .  
و العجب من جمهور ارباب النحو و المعانى كيف اجتروا و  
اقدموا . فادخلوا الذات و الفاعل في المعنى الموضوع له للمشتق . و هو  
اضعف و ادنى من الفعل . و نعم ما فعلوا و لم يحجموا .  
و كيف فشلوا و جنبوا عن القول بمثل هذا في حقيقة الفعل .  
فاخرجوا الفاعل عن المعنى الموضوع له للفعل . و لم يجعلوه جزءاً منه . و  
بئس ما اختاروه و ما جنبوا عنه .  
فلزمهم استقلال المشتق . واحتياج الفعل وعدم استقلاله . و هم  
الترموا ذلك .  
مع انّ الاوفق بمقتضى العقل و بمقتضى الحال هو عكس ذلك و  
لا اقلّ من ان يكون المشتق و الفعل كلاهما مستقلان .

فانهم صرّحوا ان الصفات المشتقات كالابيض تحتاج الى موصوفاتها .

و صرّحوا بان الصفة لا بد لها من موصوف في العبارة مذكور او محذوف . و قالوا ان المحذوف كال المذكور .

و صرّحوا ان الصّفة لاتستغني عن الموصوف الا في صورة واحدة .  
و هي صورة الغلبة اى غلبة الاسميّة على الصفة مثل الدنيا و الصالحة و العقبي .

ففى صورة الغلبة لا تحتاج الصفة المشتقة الى اعتبار وجود الموصوف .

بخلاف الفعل فانه يستعمل كثيراً في العبارات بدون اعتبار فاعل مذكور او محذوف في العبارة . كما اذا كان الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل مثل " أضرب " المضارع المتكلم و مثل " إضرب " الامر الحاضر .  
و الضمير المضمر في الفعل ليس من باب المذكور في العبارة و لا من باب المحذوف .

وكيف يعدّ الضمير المستتر مذكوراً في العبارات مع كون التلفظ به ممتنعاً كما سبق تفصيله في الطريقة الرابعة .

و كذا كيف يعدّ الضمير المستتر محذوفاً و هم صرّحوا بان المحذوف كال المذكور . كما صرّحوا بان حذف الفاعل ممنوع .

و استتار الضمير امر رائج شائع .

فسنح ان الضمير المستتر ليس من قبيل المحذوف . و لا من قبيل المذكور . بل هو شئ معقول خالص . و امر ذهنيّ محض و منوىّ بحت .

و بالجملة هو من الامور الذهنية الانتزاعية .

تنبيه : لما ثبت ان الفعل مستقل بالمعنى المطابقى يدلّ على امور اربعة . و لا يحتاج الى الغير ثبت ان استقلاله بالمدلول المطابقى اقوى من استقلال الاسم . اذ الاسم و ان كان يفيد معناه بلا ضم ضميمة . الا انه لا يفيد افادة تامة بدون ضمها . كالاتداء اذا ضمته بالغير و قلت : ابتداء سىرى البصرة . افاد افادة تامة . و الا فلا . فالاسم محتاج في هذا المعنى الى الفعل . او الى اسم آخر .

بخلاف الفعل . فانه في عامة الاستعمالات يفيد فائدة تامة و يؤدى مؤدى الجملة الخبريّة "كأضرب" المتكلم . او الانشائيّة "كأضرب" الامر .

ثم انما يعد الفعل من المفردات دون الجمل . نظراً الى ظاهر لفظه حيث لا يدل جزؤه غالباً على جزء معناه . كضرب و نضرب و تضرب فان التون و التاء حرفا المضارعة . فحكموا على جميع الافعال بالمفرد طرداً للباب .

و اما بالنظر الى المعنى فالفعل جملة كما قال المنطقيّون في نحو "أضرب و نضرب" .

و يؤيد ما ذكرنا من قوة الفعل . ان الاسم كلما يصير بمعنى الفعل يفيد فائدة تامة مثل الفعل . فلا يحتاج هو ايضاً عندئذ الى ضم ضميمة في ذلك . كاسماء الافعال .

ولو فرض فعل بحيث يصير بمعنى الاسم لم يؤدّ مؤدى الجملة على ما يشهد به الفطرة السليمة و التأمل الصادق .

ارأيت " تسمع " في قولهم : تسمع بالمعيدي خير من ان تراه .  
فانه لا تفيد بدون خبره . و هو " خير " .

و الا ترى الى المضارع مع " أن " المصدرية حيث لا يفيد فائدة  
تامة بدون ضم ضميمة . و وجه ذلك صيرورة الفعل بمعني الاسم بسبب  
دخول حرف " أن " عليه .

هذا و قد اطنبنا كل الاطناب في هذه المسألة لتهدييها لكونها  
غريبة لم تقرر الاسماع قبل اليوم .

فدونك نكتة منقحة واضحة المقدمات محققة مبنية على القواعد  
النحوية و المشهورات الصحيحات العريضة .

و ارجو ممن كان له قلب و القى السمع وهو شهيد . ولم يتخذ  
عصية ان يذعن لما استبان له من الحق . و ان يجعلها ضالته . و الحكمة  
ضالة العالم البارح حيث يجدها يخطفها و يحفظها . هذا آخر ملخص  
رسالي في حقيقة الفعل . و لله الحمد .

### فائدة

ههنا بحث نفيس توخيتُ ذكره لمناسبته لما سبق . فاقول : قال  
الكسائي رحمه الله تعالى . حذف الفاعل جائز . و قال غيره من الائمة  
كسيبويه و الخليل رحمهم الله تعالى : لا يجوز .

و المختار عندي مذهب الكسائي . لان العلامة الجار بردي و  
غيره من الافاضل صرحوا ان عند التعارض في مسألة نحوية يرجح قبول  
القراء على قول النحاة لعلو شان القراء . و نقل ذلك عن ابن الحاجب  
رحمه الله تعالى ايضاً .

والكسائي رحمه الله تعالى من القراء السبعة الذين انكار قراءتهم  
كفر بواح . و لم يبلغ سيبويه مع علو كعبه عن فلك البروج هذا المبلغ .  
و لوجوه اخر تستنبط من كتب القوم وليس هذا موضع بيانها .  
و لما ان ائمة النحو ايضاً قائلون في نحو المواضع المذكورة في بحث  
حقيقة الفعل بالحذف صورة . حيث يكون الفاعل فيها ضميراً مستتراً .  
اذ ليس معني حذف لفظ سوى عدم وجوده في اللفظ مع اعتباره في المعني  
فالحذف الاستتار كالاخوين كما لا يخفى .

بل الحذف اعلى شأنًا من الاضمار . اذ في الحذف يمكن التلفظ  
في وقتٍ ما . بخلاف عامّة اقسام الاضمار .

فالمحذوف كما صرح الجامي وغيره من باب الملفوظات حقيقةً .  
و المضمر في نحو " زيد ضَرَبَ " و " انا أَضْرِبُ " من وادي المعقولات ما  
لا يمكن التلفظ به .

و الاول اجلّ و اقوى من الثاني . فليت شعري كيف سوّغوا  
ادنى الامرين في الواقع و ابعدهما عن اللفظ و اثقلهما و اصعبها عقلاً .  
و هو اضمار الفاعل . و انكروا اعلاهما حالاً و اقربهما الى اللفظ و  
اخفّهما ثقلاً و هو حذفه .

فالفاعل في نحو " انا أَضْرِبُ " عندهم غير مذكور . اذ ليس ههنا  
لفظ دال عليه .

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الايضاح : ان المستتر هو  
المحذوف . لكن عبروا عن المحذوف الذي هو فاعل بالمستتر صوتاً لللسان  
عن حذف الفاعل . كذا نقله المحقق عبدالغفور رحمه الله تعالى في شرح

## الفوائد الضيائية.

و قال الفاضل العصام رحمه الله تعالى في حواشيه على الفوائد الضيائية : فليس في نحو " إضرب " الامر إلا الفاعل المعقول من غير ان يكون فاعل مذكور .

﴿ و اذا لاحظته ﴾ اى معنى الابتداء ﴿ العقل ﴾ واعتبره اعتباراً صحيحاً و تصوّره و تعقله تعقلاً تاماً من غير تأثر من مقاومة المغالطات الوهمية .

## فائدة مهمّة

اعلم : ان العلماء استصعبوا هذا الموضوع موضع تقسيم الابتداء الى المعنى الاسمى و الحرفى : فرمى كل عن قوسه بنبله . و في الامثال التي سار ساريها أعط القوس باريها . و طال نزاعهم و ظل الجدل بينهم على اشده و اشتدّ الحجاج و اللجاج حتي وقعت فيه مناظرات كثيرة كما سمعنا عن غير واحد من المشايخ .

فمنها مناظرة اتفقت بين الفاضل الشيخ احمد من علماء دير غازی خان و مولانا الكبير صاحب العلوم اللدنية عبدالعزيز الفرهارى مؤلف النبراس شرح شرح العقائد رحمهما الله تعالى .

و الفرهار قرية من قرى ملتان قريبة من بلدة مظفرجر في اقليم بنجاب من باكستان كما ان دير غازی خان بلدة من اقليم بنجاب .

حكى ان المحقق مولانا الشيخ عبدالعزيز رحمه الله تعالى و سبحانه كتب اليه الشيخ احمد رحمه الله تعالى عدة اسئلة . منها سوال تقسيم الابتداء الى المعنى الاسمى و الحرفى . فكتب في حلّ اسئلته المحقق مولانا

عبدالعزیز (١) رحمہ اللہ تعالیٰ و سبحانہ رسالۃ . نذکر تلک الاسئلۃ

(١) قولی عبد العزیز : هو العلامة الکبیر بل الامام ذوالشان العظیم نادرۃ الزمان سلطان

القلم و البیان کان آیۃ من آیات اللہ بلا فریۃ و نادرۃ من نواذر الدھر بلا مریۃ .

ہیہات لایأتی الزمان بمثلہ ان الزمان بمثلہ لبخیل

داهیۃ من الدواھی . و باقعة من البواقع . کم من عوارف هو ابن بجدتها . و کم من فنون هو ابو عذرتها .

وان اقسم احد ان ارض اقلیم فنجاب من پاکستان لم یولد فیہا مثلہ منذ خلق اللہ هذه الارض و دساھا لکان باراً حسب ما نعلم من التاریخ .

صنّف کتباً فی کل فن ما یحیر الالباب . و کان یتقن علوماً کثیرۃ لا یعرفہا احد من معاصریہ .

و صرّح هو ان اللہ کشف علیّ هذه العلوم بلا تعلم و تحصیل . فکان یعرف غرائب العلوم کالسحر و علم النجوم و الاوقاف و علم سیمیا و ربمیا و الجفر و الطب و غیر ذلك سوى ما کان یعرف من العلوم الشرعیۃ . و له کتب فی کل فن .

و هو اوسع علماً و ادق نظراً من مولانا عبدالحی اللکنوی رحمہ اللہ تعالیٰ فی العلوم الشرعیۃ سوى ما زاد علیہ معرفۃ غرائب الفنون الا ان کتب مولانا عبدالحی نشرت حیث سخرّ له اللہ السلطان نواب ملک مملکۃ حیدرآباد و لم یتسنّ مثلہ لمولانا عبدالعزیز فصاعت جمیع تصانیفہ . فالویل علی سلاطین هذه الدیار .

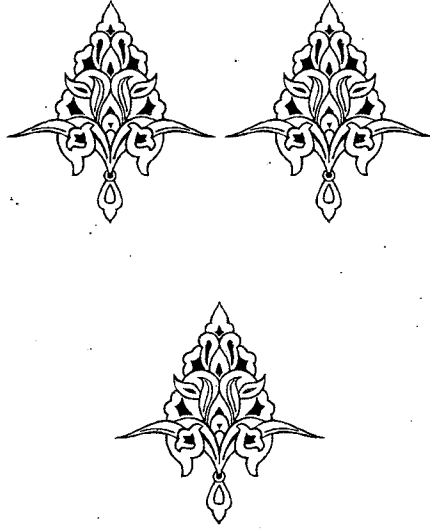
نعم بعض تصانیفہ توجد قلمیۃ . عند بعض العلماء فی هذه الارحاء . فمن تصانیفہ کتاب الایمان قلمیۃ . و کتاب عظیم مسمیٰ بجواهر العلوم کتب فیہ مسائل من علوم شئی و النیراس . و اسطرنومیا الکبیر . و اسطرنومیا الصغیر .

و السر المكتوم فی علم النجوم . مطبوع موجود عندی . و الیواقیت فی معرفۃ المواقیت . و سر السماء و رسالتان فی الخسوف و الکسوف . و الیاقوت . و کوثر النبی فی اصول الحدیث . و اسماء الرجال و هو کتاب عجیب طبع فی سنۃ ١٣٨٣ ھ .

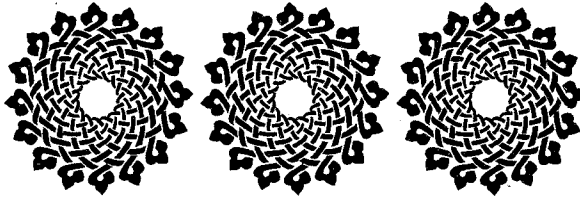
و الناهیۃ عن ذمّ معاویۃ . و مؤلفات کثیرۃ فی المیعۃ . و فی الطب . و المنطق . و الفقه .

و کان بینہ و بین المولوی الشیخ احمد من علماء دیرہ غازى خان منافرة . و کان

الصعبة و الرسالة القيمة فيما يلي تكميلاً للافادة و تتميماً للاستفادة .  
 هذه رسالة اسئلة الشيخ الفاضل احمد الديروى التي ارسلها الى  
 الشيخ المحقق عبدالعزيز رحمهما الله تعالى .  
 ذكر الشيخ احمد في اولها عبارة قليلة فارسيّة طلب فيها أجوبة  
 هذه الأسئلة و حلّها من الشيخ عبدالعزيز رحمهما الله تعالى .  
 ثم سطر اسئلة ستة بالعربيّة .



الشيخ احمد يحسده لما رأى رجوع الطلبة اليه مع صغر عمره . مات بعد سنة ١٢٣٩هـ بقليل .  
 و اخبرنى المولوى غلام رسول الديره غازىخانى رحمه الله تعالى ان الشيخ سحره  
 فمات من سحره . و كان الفاضل عبد العزيز يقول : لو علمت قبيل سحره لدفعته . اذ كان  
 الفاضل عبدالعزيز ايضاً يعرف السحر .  
 و هو مدفون بفرهار قرية صغيرة من مضافات ملتان و كان عمره عند الموت ثلاثين  
 سنة او اثنتين و ثلاثين سنة .



## رسالة الشيخ احمد الديروي المشتملة على الاسئلة



مولوی را بعد از ابلاغ تحائف سلام معلوم باد کہ حلّ این اسئله  
بخط فرحت نخط خویش نوشته ارسال فرمایند . بینوا تعلموا والسلام مع  
الاکرام .

(( الاسئلة الستة للشيخ احمد الديروي رحمه الله تعالى ))

السؤال الاول : المعقول الثاني ما يكون الذهن ظرف عروضه  
و لا يكون بجذائه امر في الخارج .  
يرد على هذا التعريف انه نصّ الشيخ في الشفاء بعدم الفرق بين

الموجود و الوجود و الممكن و الامكان في كون كلّ منها معقولاً ثانياً .  
مع انه لا يصدق هذا التعريف على الموجود و الممكن لصدقهما على  
" زيد " الموجود .

**السؤال الثاني :** الحمد . مصدر المعلوم او القدر المشترك . فيه  
نظر . لأنّ المصدر المعلوم من مقولة الفعل . والمجهول من مقولة الانفعال .  
و هما جنسان عالياً لما تحتهما من الاعراض . و المقولات كلها  
متباينة و اخذ ذاتيّ مشترك من المتباينين لا يجوز .

**السؤال الثالث :** ما التعبير عن معني الحمد على تقدير كونه  
قدراً مشتركاً .

**السؤال الرابع :** قال السيّد السند و من تبعه كصاحب الفوائد  
الضيائية و الفاضل اللاهوري و غيرهم رحمهم الله تعالى : انّ الابتداء من  
حيث هو هو اى من حيث هو ملحوظ في حدّ ذاته معني اسميّ مدلول  
لفظ الابتداء .

و من حيث أنّه حالة بين السير و البصرة و ملحوظ تبعاً لتعرّف  
حالهما من جهة كون احدهما مبتدأً و الآخر مبتدأً منه معني حرفيّ غير  
مستقل بالمفهوميّة .

فالابتداء الكلّي معني اسميّ و الابتداء الجزئيّ الذي هو حصّة منه  
معنيّ حرفيّ . فيرد عليه انه يلزم كون المعني الحرفيّ فرداً للمعني الاسميّ و  
هو في غاية السخافة .

**السؤال الخامس :** اعلم . انّ ارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين  
فانّ نقيض كل شئ رفعه . و استحالة احد النقيضين يستوجب وجوب

فلزم ان يكون النقيضان واجبين . و هو مستلزم لاجتماعهما .

**السؤال السادس :** اعلم . ان العدد كالعشرة اما يتركب عما

تحتة من الاعداد كستة و اربعة . او ثمانية و اثنين . او خمسة و خمسة .

و معلوم ان التركيب من بعض هذه الصور الثلاث دون بعض

ترجيح بلا مرجح . اذ تركيبها من ستة و اربعة ليس باحرى و اولى من

تركيبها من ثمانية و اثنين .

و ان تركيب من جميع ما تحتة . يلزم ان يكون للشئ الواحد امور

كل منها تمام ماهيته . و هو ضرورى الاستحالة .

و اما يتركب عن الوحدات العشرة . فاما ان يعتبر معها الهيئة

الصورية اولا .

و على التقديرين لا شك ان الوحدة امر اعتبارى . كما صرح

به الشيخ . و ان الصورة الاجتماعية امر انتزاعى اعتبارى .

فكيف يصح كون العدد الذى هو من الاعتباريات من اقسام

الكم الذى هو من اقسام الموجود .

(( انتهت الاسئلة الستة للشيخ احمد رحمه الله تعالى . ))



ثم بعد هذه الاسئلة نسطر فيما يلي رسالة المحقق العلامة الشيخ عبدالعزيز الفرهاروى صاحب التصانيف الكثيرة البديعة (رحمه الله تعالى).  
وقد ذكر العلامة عبدالعزيز في هذه الرسالة أولاً حلّ اسئلة الشيخ احمد الديروى رحمهما الله تعالى . ثم سطر فيها من عنده اسئلة و ايرادات صعبة نحو خمسمائة و اربعين سوالاً طلب حلّها من الشيخ احمد رحمه الله تعالى .

يقول الشيخ عبدالعزيز رحمه الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

و بعد الحمد والصلاة . فأيتها الفاضل الامجد و الذكى الاوحد .  
قد نظرنا في كتابك فتعجبنا من سؤالك و خطابك .  
أترعم ان تفحصنا بهذه المسائل . و كم ما ألقت في علومها من  
الرسائل فاعلم أنّا لا نفتخر بذكاء و عقل ولا نختال بمزيد فضل . بل نحمد  
من اهتمنا علوم الاولين و الآخرين و اختارنا بذلك من بين المعاصرين .  
فعلّمنا من علوم القرآن و الاصوليين ثمانين . و من علوم الحديث  
و الفقه تسعين . و من علوم الادب عشرين . و من الطبيعّية اربعين . و  
من الرياضى ثلاثين . و من الالهى عشرة . و من الحكمة العمليّة ثلاثة .  
فالمجموع نحو مائتين و سبعين علماً بين فنّ صغير في كراسة . و علم كبير

في مجلدات ضخمة .

و بالجملة ليس العلم التحصيلي المتداول الا نصف عشر العلم الذي اعطانيه الله تعالى بل عشر عشرة بل اقل . ثم وفقنا لتهديها حتي اقترحنا في اكثرها مؤلفات فائقة .

ولقد اخبرنا فاضل ثقة قدم من الدهلي بان الافرنجيين لهم شغف عظيم بتعلم علم اسطرنوميا فلا يجدون من يعرفه في اقاصى ممالكهم بعد النداء في امصارها و التفحص البالغ في اقطارها .

فحمدنا الله تعالى على ما قد ألفنا في هذا العلم كتاباً جليل القدر يتحير فيه ابرخوس . و يذعن ببراهينه بطليموس .

و لعلك تزعم انّ ما ذكرنا تكلف و جزاف . و لو صاحبتنا و استفدت منا لعرفت انه حق صراف . و تعجبت من علوم لا عينك رأتها و لا اذنك سمعتها . و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم .

ثم الواجب على كل من يطلب العلم ان يستفيد العلوم منا و ان يسبق على انحلالنا بالاستفاضة منا كما قال الشاعر

اقول لصاحبي والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار

تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشيّة من عرار

و لكن الحسد مركوز في جبلة اكثر طلاب العلم . و لذا قيل :

لا يسمع شهادة العلماء المعاصرين بعضهم على بعض .

ثم انا لما رأينا سवालک امتحانا بل امتهاناً اعرضنا اولاً عن الجواب فانّ التأدّب مع الكبراء اقرب الى الصواب من المباحثة التي تجلب

الداء و الصداق و توجب العداوة و النزاع .

و لكن لما اجتمع اصحابنا الاذكياء على الملامة في ترك الجواب و زعموا ان السامعين يحملونه على العجز لا على رعاية الآداب فكتبنا بعض الوجوه من جوابها . و الله اعلم بخطائها و صوابها .

**السؤال الاول :** ملخصه ان الشيخ ابن سينا قال : الموجود و الممكن من ثوانى المغفولات كالامكان و الوجود . مع ان نحو " زيد " يحاذيهما في الخارج .

**قلنا :** هذا سوال مشهور . و اجاب عنه الفضلاء بوجوه .  
احدها ما ذكره السيد الزاهد في حواشى شرح الواقف و تبعه شراح السلم كفيروز و كوفاموى . و هو ان معنى نفى المحاذات هو ان لا يوجد فرد المعقول في الخارج فافراد الموجود و الممكن في الحقيقة حصصها التي يكون الممكن و الموجود ذاتيًا لها و لا شك انها مفهومات اعتبارية لا الاعدان الموجودة .

( و ثانيها ) ما حققه بعض الاذكياء و افرد فيه رسالة . و هو انا لا نعني بنفى المحاذات ان لا يصدق المعقول على امر خارجي . بل المراد ان لا يكون الاتصاف بالوجود الخارجى مقدّمًا على اتصاف المهيّة بالمعقول سواء كان متاخراً عنه كالممكن . فان الماهية قبل الوجود الخارجى ممكنة . او كان الاتصافان معًا . كالموجود . فقد حقق في شرح التجريد ان الوجود يقوم بالماهية من حيث هى . لا بالموجودة اذ هو تحصيل الحاصل و لا بالمعدومة اذ هو اجتماع النقيضين .  
( وثالثها ) ما قيل : ان للقدماء في المعقول الثانى مصطلحات .

و لذا يقع فيها الخطب . فمنها انه ما يعقل تبعاً لغيره ولو محمولاً على امر خارجي .

و الشيخ ابن سينا ذهب الى هذا المصطلح . و الموجود و الممكن من حيث المفهوم كك . و لكن صحة هذا الجواب موقوفة على النظر في سياق كلام الشيخ ابن سينا رحمه الله تعالى .

السؤال الثاني : خلاصته انّ الحمد عندهم مصدر معلوم او مجهول او قدر مشترك . و ذا مشكل .

لانّ المعلوم من الفعل . والمجهول من الانفعال . والمقولات التسع اجناس عالية . فلا يكون بينهما ذاتي مشترك .

( علل السائل الاشكال بالتباين و هو حشو لا مدخل له بل هو ينافي مطلوبه اذ التباين لا يوجب عدم اشتراكهما في ذاتي كالفرس و الانسان )

قلنا : لا نسلم انهما من الانفعال والفعل الذين هما من مقولات الاعراض . و ان اوهمه تسامح بعضهم .

و ذلك اما اولاً فلانّ المفهومات المصدرية اعتبارية . لا اعراض موجودة .

و اما ثانياً فلانه لو تمّ لزوم قيام العرض بالواجب سبحانه . اذ هو حامد و محمود .

و اما ثالثاً فلانه يلزم انفعال الواجب عن مصنوعاته اذا حمدوه . و الكل باطل قطعاً . و هذا كاف في حسم مادة الاشكال .

و لو اردنا تكثير المنوع كما هو دأب المناظرين لطال الكلام . و

لنذكر جملة منها . فنقول : لا نسلم ان الفعل و الانفعال عرضان . بل موهومان كسائر المقولات النسبية عند المتكلمين .

ولو سلم فلا نسلم انهما متغايران بل متحدان . والفرق بالاعتبار . كما حققه التفتازاني في منهيات التلويح .

و لو سلم فلا نسلم انهما جنسان عاليان . بل النسبة جنس عالٍ لهما و للوضع و متي و الاين و الاضافة و الملك . كما ذهب اليه غير واحد من الحكماء و منهم شيخ الاشراق .

### السؤال الثالث : ما التعبير عن الحمد المشترك ؟

قلنا : لا يلزم ان يكون لكل مفهوم لفظ يعبر عنه . كما قيل في

تفسير الدلالة : ان فهم المعني من اللفظ صفة اللفظ وكذا انفهام المعني منه الا انه لتركبه لا يشتق منه اسم الفاعل . انتهى .

و قال الفلاسفة في بحث العلة البسيطة : ان المصدرية نفسها . و

لكن يتعذر التعبير عن حقيقة الامر .

و لو سلم تبرعاً فهو التلبس بالحمد .

و قيل : يعبر عن المعلوم بالحامدية . و عن المجهول بالمحمودية . و

عن المشترك بالحمد . معرى عن اعتبار نسبته الى فاعل او مفعول .

### السؤال الرابع : ملخصه ان السيد السند رحمه الله تعالى زعم

ان معني الابتداء الاسمي كلي . و معني الابتداء الحرفي جزئي . و جعل

المعني الحرفي فردا للمعني الاسمي سخافة .

قلنا : لا شك ان الاسم و الفعل و الحرف انواع متباينة لا يجتمع

اثنان منها في مادة .

و اما معانيها فليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معاني الافعال واسماء الافعال . نحو "بعد وهيئات" فحيث جاز الاتحاد فالكلية و الجزئية اسهل .

**السؤال الخامس :** حاصله ان نقيض كل شئ رفعه . فارتفاع النقيضين نقيض للنقيضين . واستحالته توجب وجوبهما فيلزم اجتماعهما . قلنا : لارتفاع النقيضين معنيان .

احدهما سلب مفهومين متناقضين عن شئ . و هو بهذا المعنى محال . و لكنه ليس نقيضاً للنقيضين .

و ثانيهما كون مفهومين بحيث لا تناقض بينهما . و هو بهذا الاعتبار والمعنى نقيض للنقيضين . ولكنه ليس محالاً . كالانسان والحيوان . فالمغالطة انما نشأت من عدم الفرق بين المعنيين .

**السؤال السادس :** ملخصه بعد حذف الهذيان انّ العشرة مركّب من الوحدات العشر كما حكى عن ارسطو و هى اعتبارية فهو اعتبارى مع انه من الكم ( قال البازى لا يخفى ان هذا التلخيص غير تام ) . قلنا : انما وجد الاشكال من الخلط بين مذهبين متناقضين .

فان جمهور الحكماء على ان الوحدة موجودة . لانها جزء من الواحد الموجود .

و اكثر المتكلمين على انها اعتباريّة . و الا لكانت واحداً من الموجودات . فلها وحدة . وهلم جرّاً فيتسلسل . وللجانين ادلة و منوع لا نشتغل بها .

ثم فرع الحكماء على وجود الوحدة ان العدد المركب من

الوحدات موجود .

و فرع المتكلمون على اعتبارية الوحدة أنّ العدد اعتباري . كسائر  
انواع الكم من الخط و السطح والجسم التعليمي و الزمان . كما حقق في  
الكلام .

أما القول بأنّ الوحدة اعتبارية والعدد موجود . فقول لا قائل به .  
و لو لا أنّ التطويل ليس من عادتنا لذكرنا من الاجوبة وجوهاً  
كثيرة . ولكن فيما ذكرنا كفاية للمحققين . و الحمد لله رب العالمين .  
ثم ان المحققين من اصحابنا يريدون ان نكتب نبذة من اسئلة علوم  
شقي :

فمن علم التفسير : ما قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى :  
سبحن الذي اسرى بعبد ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى .  
استحالة مدفوعة بما ثبت في الهندسة ان ما بين طرفي قرص الشمس  
ضعف ما بين طرفي كرة الارض مائة و نيفاً و ستين مرة . ثم ان  
طرفها الاسفل يصل ( موضع طرفها الاسفل يصل ) موضع طرفها  
الاعلى في اقل من ثانية . انتهى .

و فيه بحث اما أولاً فلانها نسبة الحرمين لا القطرين . و اما ثانياً  
فلانه لا دليل على هذا الوصول .

( على الهامش و لو استدللّ بسرعة حركة المحدّد لكان افضل .  
فانّ ما استدللّ به لا يكاد يثبت منه المطلوب )

و من علم الحديث : قد اجمع العلماء أنّ كل حديث روى في  
صلاة ليالى رجب . و ليلة الرغائب . و نصف شعبان . و ليالى الاسبوع .

و ايامه . و عبادات يوم عاشوراء خلا الصوم . و التوسعة على العيال .  
و الكحل موضوع باطل .

وقد اجمع الاصوليون والمحدثون والفقهاء على ان رواية الموضوع  
حرام مغلظ حتي قال غير واحد منهم . ان نسبة الحديث الى الشارع بلا  
تحقيقه ذنب و لو كان صحيحاً في نفسه . كمن فسر القرآن برأيه فوافق  
وجهاً صحيحاً .

و هذا الكل مبين في علوم اصول الحديث . و ثبت عن امامنا  
الاعظم رحمه الله تعالى انه ترك التحديث خوفاً من قليل تغير في لفظ  
الحديث .

فمابال المشائخ الكرام من الاولياء والاقطاب واصحاب الكشف  
قد ذكروا هذه الاحاديث الباطلة في كتب اورادهم . كما في غنية  
الطالبين المنسوبة الى الغوث الاعظم . و اوراد شيخ الشيوخ السهروردي  
و غيرها .

(( و منه على الهامش حديث الصوم صحيح . و في التوسعة و  
الكحل خلاف . و لكن المحصول ان حديث التوسعة سنده حسن . و  
حديث الكحل موضوع او ضعيف .

و كذا على الهامش . قد ندمت على كتابة هذا السؤال . لان  
الناس لا يعرفون غلم الحديث . و لا الوعيد العظيم الصحيح الوارد على  
من يروى الحديث الموضوع . و لا القواعد التي يعرف بها الصحيح عن  
الموضوعات .

فاخاف من سوء تأمل الناظرين ان يسارعوا الى مصادمة اجماع

المحدثين غافلين عن ان مدار صحة الحديث و سقمه انما هو على علماء الحديث . و لا يعارضهم قول غيرهم . سيما في ما اجمعوا .  
و اما القول بتجويز رواية الموضوع في الترغيب و الترهيب فقول الزنادقة . و منه على الهامش ثالثا . لا ينبغي الجواب بالقده في احد الجانبين فالقده في المحدثين يقلع اصل علم الدين و في الاولياء الكمل مهلك . ))

و من علم الفقه : قدروا الخوض المدور بثمان و اربعين ذراعاً .  
او باربع و اربعين . او بست و ثلاثين . وقالوا : هو الصحيح المبرهن عند علماء المساحة .

فما البرهان عليه ؟ و من اجابها بالبرهان الذى ذكره البرجندى في شرح مختصر الوقاية فليحقق لنا برهان مقدماته . فانه ذكرها غير مبرهنة .

( ب ) معرفة وقت الظهر من المهمات . و القواعد المشهورة لا تطابق بلادنا . فانا قد دققنا فخرج اعظم الفئ تسع اقدام و نصف . و اصغرها خمسة اسداس قدم .

و الاستخراج المذكور في شرح الوقاية و غيرها تعب عظيم لا يحصل منه الا فئ الزوال لعرض واحد بعد ترصد ظل نصف النهار سنة كاملة .

و لذا اضطر الفقهاء الى قواعد النجوم . فاستثنوا قواعد معرفة الفئ عن تحريمه .

فهل عندك قاعدة يعرف بها فئ الزوال لجميع بلاد الربع

المسكون في ليلة واحدة بلا نظر الى شمس او ظل من غير تعب .  
 فانا استخرجنا بعون الله سبحانه لذلك قاعدة و ألفنا فيها رسالة  
 سميناها اليواقيت في معرفة المواقيت .

( ج ) قال الفقهاء : ان قال المولى لعبده . ان صدقت غداً  
 فانت حرّ . فلم يتكلم غداً الا بقوله : لست ابداً بجرّ لاتعليقاً ولا تنجيلاً .  
 فان فرضناه صدقاً عتق بحكم التعليق . ولكن يلزم كذب الكلام  
 من عتقه ( على الهامش . لان منطوق الكلام نفى عتقه ) .

و ان فرضناه كذباً لم يعتق بحكم التعليق . و لكن يلزم صدق  
 الكلام من عدم عتقه . و على كل حال يجتمع الصدق و الكذب معاً .  
 ( على الهامش . وذلك لان فرض صدق هذا الكلام يستلزم العتق  
 للتعليق . و العتق يستلزم كذب الكلام لمخالفة المنطوق . و كذبه يستلزم  
 عدم العتق . لعدم وجود التعليق . و عدم العتق يستلزم صدق الكلام  
 لمطابقة المنطوق منه ) و العتق و الحرّية معاً .

فعليك بالتأمل . فقد سمعنا فيه كثيراً من هذيان النظر . و لم  
 نسمع بجواب يشفي و يكفى .

( د ) يؤجل الحاكم العنين سنة قمرية . و قيل سنة شمسية . و  
 في جامع الرموز هي ثلاثمائة وخمسة و ستون يوماً و خمس ساعات و خمس  
 و خمسون دقيقة و اثنتا عشرة ثانية برصد بطليموس . و تسع و اربعون  
 دقيقة بالرصد الا يلخاني . انتهى . فكيف يعرف الراصد بالقاعدة مقدار  
 السنة الشمسية ؟

و لها قاعدة شريفة ذكرناها في اسطرونوميا الكبير بعون الهادي

جلّ شأنه .

و من علم الكلام : ذكروا في جواب الجبريّة ان العلم تابع للمعلوم . و فيه انه غير صحيح في العلم الفعلى ( بل يصح في الانفعالى كالعلوم الحادثة . منه ) .

و اما اعتذارهم عنه كما في حواشى شرح العقائد بان المطابقة ملحوظة من جهة العلم لا من جهة المعلوم كالفرس و صورته . فانما يتم لو كانت المعلومات موجودة في الازل . ( بل يلزم سبق المعلومات على علمه تعالى بالذات لكونه تابعا لها و ذاباطل قطعاً . منه ) .

و ليحسن التأمل فيه . فقد زعم بعض المعتزلة من اشكاله ان البارى سبحانه لا يعلم الاشياء قبل وجودها . نعوذ بالله من الضلال .

( ب ) ذكر صاحب المواقف في البرهان الترسى ما حاصله ان المسدّس في الدائرة ينقسم الى ستة مثلثات متساوية الاضلاع . فما برهانه؟ ( على الهامش . و لnrشدك بالاجمال اليه وهو ان القوائم الاربع اذا قسّمت على ستة خرج ثلثا قائمة فافهم . منه )

و من علم القرآن : حرّم السلف مخالفة الامام في الرسم و قالوا هو اعلى درجة صحة الخطّ و الاّ لزم اتفاق الصحابة في القرآن على ما لا يليق به .

فما السبب في نحو لا الى الله تحشرون . لا اوضعوا خلا لكم . مما يزلّ فيه الناظر و يضلّ غير الماهر ؟ و ما الباعث على اثبات الالف مع إيهامها الخطأ في الظاهر ؟

و من علم المنطق : قال الشيخ في منطق الاشارات كما ان الشئ

قد يعلم تصوّرًا ساذجًا . مثل علمنا لمعني المثلث . و قد يعلم تصوّرًا معه تصديق . مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين .

كذلك الشئ قد يجهل من طريق التصوّر الى ان يعرف مثل ذى الاسمين . و المنفصل . و قد يجهل من طريق التصديق الى ان يتعلّم . مثل كون القطر قويًا على ضلعى القائمة التى يوترها . انتهى . فما شرح كلامه . وما البرهان على تساويهما ( اى القائمتين ) وزوايا المثلث وعلى قوة قطر القائمة على ضلعيهما ؟

و من علم سمع الكيان : اجمعوا على صحة التكاثف بالدليل و التجارب . و بطلان التداخل و لا فرق بينهما .

( ب ) طفرة النظام صحيحة فقد برهن اقليدس على انّ الزاوية الحادة الحاصلة بين محدّب الدائرة والخط المستقيم القائم على طرف قطرها ( المماس لها ) اصغر من كل حادة مستقيمة الخطّين . فاذا فرضنا خطًا يتحرّك الى الدائرة بعد الانطباق على العمود . مع ثبات طرفه على نقطة التماس حصل زاوية اعظم منها من غير تساويهما . مع ان الطفرة باطلة بالاجماع .

( ج ) النسبة الصحيحة ثابتة . لان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة فاذا تساوى ضلعا القائمة كان نسبة ضلعها الى وترها نسبة تبلغ مثناها الضعف . و هى لا توجد في الاعداد فيثبت اتصال المقادير و يبطل الجزء .

ومن علم السماء والعالم : القمر متحرك بالاستدارة باجماعهم . و الحو ثابت بالحسّ . و هذا تنافٍ فهل من وجه يدفعه ؟

و من علم الهيئات : كيف يعرف وقت الخسوف والكسوف و  
مقدارهما قبل وقوعهما ؟

و هذا ضرورى على العلماء ردًا على البراهمة الذين يجلبون  
تقويمهما من الهند . و يزعمونها منزلة من العرش . فيضلون المسلمين .  
و هذا الامر هو الذى بعثنا على النظر في علم الزيج . و اخرج  
بعض علماء الحديث معرفتهما عن بعض الصحابة كما في شرح المشكوة  
للقارى الهروى . فهو على هذا من العلوم الماثورة شرعًا ( على الهامش .  
لنا في معرفتهما رسالتان لم تسبق بعديلهما و الحمد لله . منه ) .

( ب ) كيف يعرف ليلة الهلال من قبل . وهو ضرورى . لانه  
من القواعد المشروعة . قال صاحب الاشباه في كتاب الصوم لا باس عند  
اصحابنا بالاعتماد عليه .

و خالفهم بعض الفقهاء و استدّلوا بانه تكلم بالغيب كالكاهن  
و المنجم و تصديقهما محذور شرعًا .

و لكن في دليلهم نظر فصلناه في مرام الكلام .  
و بالجملة هى قاعدة لا ينبغى بالفقيه جهلها . وان كان الاعتماد  
عليها رواية مرجوحة في المشهور .

و ان نظرنا الى جلاله قدر صاحب الاشباه . وقوله عند اصحابنا  
فهى رواية راجحة . و لكن لا ادعى رجحانها لاجل جمهور الفقهاء  
( على الهامش . له قاعدة شريفة ذكرناها في سرالسماء اما قاعدة  
المجروبود و نحوها فباطلة والنسبة الى مدينة العلم غير صحيحة . منه ) .  
و من علم الهندسة : ما الدليل على ان نسبة الكرة الى الكرة

كنسبة مكعب القطر الى مكعب القطر ؟ .

( ب ) ما البرهان على ان نسب جيوب الزوايا في المثلث

كنسب اضلاعه الموتره لها ؟

( ج ) كيف يضعف المكعب باخراج اربعة خطوط على

التناسب . و يقال : فعله افلاطون لرفع الوباء من بني اسرائيل . و لكن

بتحريك المسطرة . كما في الفواتح شرح ديوان على المرتضى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

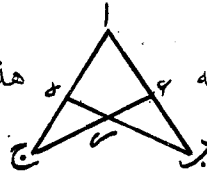
فانه لا يناسب الصناعة بل بالبرهان الخطوطي ؟

و من علم الأُكْر : ما الدليل على القطاع السطحي ثم القطاع

الكروي الذى هو انفع علوم الهندسة في صناعة المجسطى . و كان قدما

الفلاسفة يخلصون به .

( و على الهامش . منه هذا هو القطاع السطحي و



مدعاه ان نسبة ج ا الى ا ه مؤلفة من نسبة ج ا الى ا ر و نسبة ر ب الى

ب ه والقطاع الكروي قسّى من دوائر عظام تقاطعت كذلك ودعواه ان

النسبة بين جيوبها كذلك . منه )

و من علم المجسطى : كيف يعرف مقادير الجيوب . والاوتار .

و الظلّ المعكوس . و المستوى . و الميل الاول . و الثانى . و مقادير

المطالع . و الطوالع . بالبرهان ؟ فهى ثمانية اسئلة . و لست اسأل

المصطلحات الصرفة المذكورة في نحو شرح الجغميني . بل اطلب طرق

معرفتها بالبراهين الخطوطية .

( ب ) كيف علموا بعد مراكز الحوامل و مراكز المعدلات

- للمسير و المحاذات عن مركز العالم ( و هى ثلاثة عشر سؤالا ) ؟
- ( ج ) كيف عرف مقادير المركز والخاصة للسيارة . وموضع اوجاتها في زمن معلوم بالبراهين الهندسيّة ( و هى عشرون مسألة ) ؟
- ( د ) كيف علموا التعديل الاول و الثانى و دقائق الحصص و الاختلاف للمتحريرة و القمر ؟ . فهى ضروريّة على ادنى من يطلب التقويم . و هى نحو عشرين سؤالا .
- ( هـ ) . كيف يعرف مبدأ النطاقات بالبرهان ؟ .
- ( و ) و ما البرهان على معرفة قسّى رجوعات المتحريرة ؟ . و هى خمسة اسئلة .
- ( ز ) كيف عرف تشابه حركة بعض الافلاك . و ابعاد مراكزها . و كيفيات تركيبها ؟ .
- فانه صادر عن براهين هندسيّة بلا تخمين و مجازفة . و العالم بالهيئة و الافلاك هو من يستحكمها الى ان يمكنه تحديد الرصد . لكن الدعوى سهل . و الخروج عن العهدة اعزّ من بيض الانوق .
- و الحمد لله على نعمائه فان لنا مؤلفات كثيرة فيما ذكرنا . و لكن لم نجد من يفهمها فضلاً عن يستحكمها و يستحسنها .
- و من علم التسطيح و الاسطرلاب : ما البرهان على تقارب المقنطرات على الاسطرلاب في جهة القطب الظاهر و صغر البروج الشماليّة على عنكبوته ؟
- ( ب ) كيف يعرف تقويم المتحريرة بالاسطرلاب بتقريب لا يبعد عن التحقيق و لو كانت ذا عرض كثير ؟

و من علم الحساب : ما البرهان على ان مساحة المثلث المنفرج الزاوية بضرب العمود الخارج منها على وترها في نصف الوتر ؟

( ب ) ما الدليل على ان مساحة سطح الكرة اربعة امثال مساحة اعظم دائرتها .

( ج ) ما الدليل على ان شظيَّة العضاة توضع على " مه " فيكون ظل الشاخص مثله ؟

و من علم الستين : ما السبب في ان الضرب المنحط يجعل الدرج دقائق : و القسمة المنحطة تجعل الدقائق درجاً ؟

و من علم سونطاكسيس : ما العلة في تخالف تقويمى الهند و اليونان بالدرجات مع توافق الخسوفات و الكسوفات ؟ و الحال ان اهمال الدقائق فيها يوجب التفاوت الفاحش .

و من علم احكام النجوم : احكام البروج على طبق صورها . و الصور منتقلة على التوالى . فيلزم بطلان الاحكام . و انتقال البروج بانتقال صورها . و كلاهما خلاف الاجماع .

( ب ) كيف يسير الهيلاج و الكدخداه . و هما كوكبان لهما عرض بين الوتد الطالع و الرابع ؟ .

( ج ) قالوا : لا يخلو الكوكب عن قوة و ضعف معاً فما يرجح احدهما على الآخر ؟ فان الاحكام و الاختيارات متفرعة عليها .

و من علم المناظر : برهنوا على ان الجسم في الماء يرى اعظم . فما بال الوتد القائم على سطح الارض في الماء يرى اصغر . اذا وقع الشعاع على سطح الماء بزاوية حادة ؟ .

و من علم المرايا : ما السبب في ان الوجه في المرأة المقعرة يرى منكوساً . و المحدبة صغيراً ؟ .

( ب ) ما العلة لما ثبت ان مرآة افرنجية يرى الوجه فيها من بعد منكوساً . و من قرب مستويا . و ما بينهما يفقد الشبح . و هذا عجيب ؟

و من علم قرسطون : ما السبب في ان اختلاف اطوال الاعمدة وجهاتها يحدث حركة دورية ؟

و من علم الطب : ما البرهان على القاعدة المذكورة في الموجز و غيره لمعرفة درجة المركب و شربته .

( ب ) ذكر غير واحد من الاطباء ان ايام المحاق غير معتبرة في البحران . فيلزم انه اذا ابتداء المرض . و القمر على بُعد اثنتي عشرة درجة خلف الشمس كان اليوم . السادس آخر الرابعوع الاول . و اليوم التاسع آخر السابع الاول . و هذا في غاية البطلان . فهل له وجه صحة ؟

( ج ) ما تفسير التوجيه الذي ذكره شارح الاسباب في رؤية الصغير كبيراً وبالعكس من امراض العين ؟ وما سبب العطاف الخطوط ؟ و من علم الجفر و الوفق : رسم الاوافق واعمال الجفر موقوفة على معرفة اوضاع الكواكب و هي كثيرة . ولمعرفتها قواعد . فانا سائل عن معرفة اوضاعها كلها بساعاتها و دقائقها .

فان السيارات سبع . و اوضاع ما بينها قران . و تسديس . و تثليث . و تربيع . و مقابلة . و تناظر اعتدالي . و تناظر انقلابي .

و كل منها يتحقق لكوكب على احد وعشرين وجهاً . فحاصل

الضرب مائة و سبع و اربعون .

فاذا زدنا عليها معرفة اوقات شرف الكواكب . و وبالحا . و  
دخول البيت . و الهبوط . و الرجوع . و الوقوف . و الحد . و الوجه .  
و البنهرج . و بلوغ الاوج . و الحضيض . و مجاسدة الرأس . و الذنب .  
و قران الكيد . و دخول الطريقة المحترقة . و النيرة . و قران كف الخضيب .  
حصل مائة و عشرين سوالاً آخر .

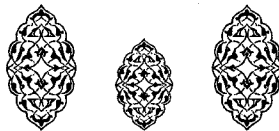
ثم اذا زيد عليها معرفة دخولها في البيوت الاثني عشر . من  
التسوية و حلول كل منها في منازل القمر الثمانية و العشرين . حصل  
نحو مائتين و ثمانين سوالاً آخر .

فالكل نحو خمسمائة و اربعين سوالاً . و لا بد لمن يدعى الجفر و  
الوفق ان يعرفها . فان اعمالها موقوفة عليها . و من لم يعرفها فليس من  
دعوى هذين العلمين في شيء .

و من ادعى معرفة شيء مما ذكر بدون الزيج و التقويم فقد ضلّ  
ضلالاً بعيداً .

ولذا اضطرّ اهل الدعوة من المشايخ العظام الصوفية الى هذا العلم .  
و لنكتف من الايرادات على هذا القدر ففيها كفاية . و استغفر  
الله العلي العظيم .

تم رسالة الفاضل عبد العزيز الفرهارى



يقول العبد الضعيف الروحاني البازي : هذه رسالة فارسية  
ارسلها الشيخ المحقق عبد العزيز رحمه الله تعالى الى الشيخ احمد رحمه الله  
تعالى وجدها مكتوبة في آخر الرسالة المخطوطة القلمية المتقدمة فاثبتها  
ههنا تكميلاً للافادة .

**فائدہ** معلوم حضرات علما کرام باد کہ فضیلت مرتبت ملا علی محمد مرسلے رسانید وگفت  
کہ حضرت مرجع الافاضل مجمع الفضائل افتخار العلماء سند الفضلاء مولوی شیخ احمد  
زید علم در باب این فقیر اہانتے فرمود۔ بتلخیص امر کر کہ چند اعتراض بسبیل امتحان بنگار دیوں  
بجناب کرامت انتساب حضرت مولانا موصوف رعایت ادب دانستہ اولاً از جواب چشم  
پوشی کردم لیکن عزیزان بر ملاست برخاستند و بریں سوء ادب بگماشتند لہذا جواب اسئلہ  
مرقوم و بقدر شش صد سوال از علم محطی و اصول الہیہ و مقدمات جفر و علم اوفاق کہ افتخار  
مولوی حضرت بدین علوم است اجمالاً بقلم آورد و بقدر سی و چہار از دیگر علوم۔ حالاً بر حضرت  
اوشان لازم کہ یا جواب بزرگوار ندیا طعنہ و عیب گیری بگذارند۔ اگر در جواب گویند  
کہ ما این علوم نخواندیم الزام عظیم است زیرا کہ چون ترک جواب یک مسئلہ در الزام  
عالم کفایت دارد نادانستہ علوم عظیمہ کہ ہر یک از انہا مشتمل بر ہزار ہا مسائل اند الوف  
الزامات خواہد بود، و اگر جواب فرمایند کہ بعضی از این علوم شرعاً ممنوع است موجب نباشد  
از انکہ بعضی فقہاء علم نجوم و جفر و رمل و منطق و فلسفہ ہمہ را در تعدا تحریم آورده و محققان  
چون امام غزالی وغیرہ حلت و حرمت آنہا را بر عقائد و نیات موقوف داشتہ پس  
بعضی را حرام دانستن و ببعضی افتخار کردن معنی ندارد و بالجملہ این فقیر بفہم و کیا است  
خود افتخار ندارد و لکن از حکمت الہی و افضال بے مثالش متعجب کہ اقسام علوم دقیقہ بر ذہن  
این قاصر کہ در صغر سن بچہ می موسوم بود بلا تعلم متکشف گردانید و از قدرتش حیران کہ معاصرین  
را بخیاں تقصّب از استفادہ آن محروم ساخت۔ خیریت خالد از حضرت مولوی صاحب  
وسائر علما، امجا دامید و راست کہ اسئلہ واجبہ بطور انصاف مطالعہ فرمایند و از نگارے و عنایت  
دور ندارند۔ والسلام۔

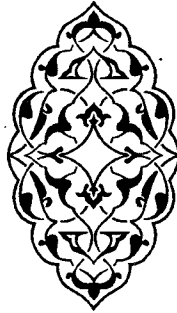
عبد العزیز

## يقول العبد الضعيف البازي : تمت رسالة المحقق الشيخ

عبدالعزیز الفرہاری رحمہ اللہ تعالیٰ . المشتملة على حلّ اسئلة الشيخ  
الفاضل احمد الديروى رحمہ اللہ تعالیٰ . و على اسئلة عويصة له اكثر من  
خمسمائة سوال اوردها على الشيخ الفاضل احمد الديروى .

و هى رسالة قيمة نافعة جدًا للعلماء و طلبة العلم المحبّين للحقائق  
العلميّة النفيسة الرفيعة . المولعين بالدقائق الفنيّة الشريفة البديعة . الراغبين  
في الاسئلة العلميّة العويصة و في اجوبتها الشافية .

المفتّشين لمناظرات القدماء و مذاكرات المحدثين الفضلاء .  
نقلت هذه الرسالة الجامعة عن مسوّد قلمية مخطوطة مملوكة  
للشيخ الفاضل المولوى غلام رسول ( رحمہ اللہ تعالیٰ ) الديروى عضو  
مجلس الشورى لجامعة قاسم العلوم بملتان في باكستان .





## فصل

بعد ذكر المناظرة القلمية و المناقشة العلمية و المباحثة الفنية بين  
الشيخين المذكورين في المراد بالابتداء الذى هو مقسم المعنى الحرفي و  
الاسمى و غير ذلك من الابحاث نعود الى ما كنا بصدد بسطه . والعود احمد .  
و نرجع الى ذكر أجوبة الاشكال المشهور في معنى الابتداء الذى  
هو مقسم الابتداء الاسمى و الحرفي . و الرجوع انفع .

فاقول وبالله التوفيق وهو الهادى الى التحقيق : انّ الشيخ الجامى  
رحمه الله تعالى قسم في هذا المقام الابتداء الى المعنى الاسمى و الحرفي .  
و فيه اشكال مستصعب مشهور . و لهذا الاشكال تقريرات  
متعددة .

منها ما ذكره الشيخ العصام رحمه الله تعالى حيث قال :  
ان قلت : يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء و مفهوم  
" من " الا بملاحظة الاول قصداً . و الثانى تبعاً .

كيف و قد قال فيما بعد : اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة

فجعل الضمير راجعاً الى ما جعله مدلول الابتداء . مع ان مدلول " الابتداء " كليّ . و مدلول " من " جزئيّ .

قلت : مدلول " من " مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى السير والبصرة . و ليس افراد الابتداء الا حصصاً و ليس بافراد حقيقيّة . انتهى بلفظه .

و منها ما ابتكرته وهو اصعبها و قد غفلوا عنه . وهو ان قوله : فالابتداء . اشارة الى المقسم و هو مصدر افتعال و قد قسم معناه الى الاسمي و الحرفي .

و هذا يستلزم تقسيمه الى نفسه و ضده .  
و تقسيم المعني المستقل الى المعني المستقل و غير المستقل .  
و تقسيم المعني الاسمي الى الاسمي و الحرفي . و الكل باطل .  
توضيحه انه عبر عن المقسم بلفظ " الابتداء " الذي هو اسم . ثم قسم معني الابتداء الى ما يدل عليه لفظ " الابتداء " وهو نفسه . هذا باطل واحد . حيث ثبت في موضعه ان تقسيم الشئ الى نفسه و غيره باطل . و الى ما هو معني حرفي . وهو قسيمه و ضده فظلّ قسيمه قسمه . و هو باطل ثان .

و حاصل الاعتراض ان الابتداء في المقسم لا يشمل الا الاسمي . فكيف يصح تقسيمه اليه و الى الحرف .

و ان شئت فقل : المقسم يجب ان يعم الاقسام . و " الابتداء " لكونه اسماً لا يعم المعني الحرفي فكيف جعل مقسماً له .  
و لحله اجوبة متعددة لطيفة بدیعة فاستمع لتفصيلها .

الجواب الاول : ما اختاره المولى العصام رحمه الله تعالى و قد ذكرناه قبيل هذا .

و تفصيله ان الابتداء الاسمى كلى و مدلول "من" الابتداء الجزئى الاضافى الذى يسمى حصّة . لان جزئيات الابتداء المصدر لا تكون الا جزئيات اضافية و حصصاً لمفهومه .

فيصح ان يطلق لفظ "الابتداء" ويؤخذ منه معنى اعم اى الابتداء المطلق على مذهب مير زاهد الهروى رحمه الله تعالى . فان المقسم عنده فى كل موضع انما هو الشئ المطلق لا مطلق الشئ كما صرح هو به فى كتبه . ثم يقسم الى مطلق الابتداء اى الكلى . و الى الجزئى المقيد اى الحصّة . و فرق بين الابتداء المطلق الذى هو موضوع القضية الطبيعية . و مطلق الابتداء الذى هو موضوع المهمة .

و لما كانت الحصّة عين الكلى مع عارض . صحّ اطلاق الكلى عليها و اخذه بحيث يشملها حقيقة . مثل شمول الانسان لافراده الحقيقية حقيقة .

فثبت التغايز بين القسمين و المقسم فلا يلزم تقسيمه الى نفسه و الى غيره .

و الحرف داخل فى المقسم فلا يلزم تقسيمه الى ضده . و ايضاً هو اى الحرف على تقابله باعتبار يصحّ ان يلج فى المعنى الاسمى باعتبار آخر . لانه كالحصّة منه و التغاير اعتبارى .

تنبيه : اعلم . ان اجوبة الاشكال المذكور انما تدور على ان يؤخذ من لفظ " الابتداء " الذى هو مقسم معنى يصحّ ان يصدق على

الاسمى و الحرفى . او معني يصحّ ان يجعل مقسماً لهما . فعليك بحفظ هذا الاصل ليسهل عليك فهم الاجوبة القادمة .

**الجواب الثانى :** مثل الاول بياناً الا ان المقسم هناك الابتداء المطلق على ما هو مسلك السيد مير الزاهد رحمه الله تعالى . و القسم منه هو مطلق الابتداء .

و ههنا يعكس الامر فيجعل مطلق الابتداء مقسماً و الابتداء المطلق قسماً . و هذا كما قالوا ان الانسان النوع فرد من الانسان مطلقاً كما لا يخفى على من له مسكة بعلم المنطق .

**الجواب الثالث :** ليس هذا تقسيماً حقيقياً حتى يرد ما ورد . بل هو كما يقال الانسان اما ان يكون مطلقاً من القيد فهو كلى او مقيداً به فهو جزئى و شخص او فرد .

**الجواب الرابع :** ان مثل هذا التقسيم ذائع واشهر من قفانبك . و صحيح بداهة حيث يفهم منه كل ذكى و غيى المعنى المراد . فلا ينظر الى تدقيقات زائدة كما هو دأب السلف . ولا يحتاج تصحيحه الى دليل . الا ترى الى ما ذكرنا في الجواب الثالث . لان الانسان الذى هو مقسم عين القسم الاول ظاهراً و المقسم كلى و القسم الثانى ضده .

**الجواب الخامس :** هو مبنى على ما قاله السيد السند في حواشى المفتاح للسكاكى و غيره . و نقله عنه المحقق عبدالغفور بلفظ " قيل " و لم يعرف شراح كلامه قائله . و الله اطلعني عليه .

و ملخصه ان معني كلمة " من " ليس من جزئيات الابتداء كما قال العصام رحمه الله تعالى و غيره . بل ملزومه . و الابتداء من لوازمه .

قال السيد رحمه الله تعالى : ما حاصله ان ما يعبر به عن معانى الحروف كالابتداء و الظرفية و الاستفهام في معني " من " و " في " و " الهمزة " فهو من لوازم معانى الحروف .

فعلى هذا لا يبعد ان يذكر لفظ " الابتداء " في المقسم بحيث يدل على معناه مع الاشارة الى ملزومه بقرينة السياق و المقام .  
و هذا القدر يكفى لذكر مرجع الضمير في قوله : و اذا لاحظته العقل من حيث الخ .

**الجواب السادس :** ما ذكره صاحب حواشى الكنديا على حواشى عبدالغفور و هو مبنى على الاستخدام الغير المشهور .

حيث قال : يراد بالابتداء الاول معناه الكلى . وبالابتداء الثانى اعني المضمير في قوله : و اذا لاحظته العقل الخ . الابتداء الجزئى انتهى .  
و حاصله ان الموجود هنا صورة التقسيم لا حقيقته . فليس ههنا ابتداء واحد جعل معناه مقسماً . بل اريد في كل موضع ابتداء آخر .

**الجواب السابع :** هو متفرع على التضمين فيدلّ لفظ الابتداء على المعنى الاسمى . و هذا ظاهر . و على المعنى الحرفى ايضاً بطريق التضمين .

و في التضمين لا تخرج الكلمة عن معناها الموضوع له . و الاّ كان مجازاً . صرّح به الجلي في حواشى التلويح . بل هو اى التضمين في كل كلمة تدل تلك الكلمة على معناها . و تؤدى مؤدى الاخرى ايضاً بدليل خارجى كصلة و نحوها . و اكثر ما يكون دليله الصلة الاّ انها لا تجب .

بل كل ما يؤدي مؤدى الصلة و يدل دلالتها كالسياق والتقسيم  
كما فيما نحن فيه صحّ ان يكون دليلاً للتضمنين .

يدلك على ما قلت حدّهم للتضمنين . حيث قالوا كما في المغني  
ج ٢ ص ١٩٣ : قد يشربون لفظاً معني لفظ . فيعطونه حكمه . و يسمى  
ذلك تضميناً . و فائدته ان تؤدي كلمة معني كلمتين انتهى .

**الجواب الثامن :** اريد من لفظ "الابتداء" معنيان الاسمي والحرفي  
على مذهب من يجوز الجمع بين الحقيقة والحجاز . كما هو مذهب الشافعي  
رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

**الجواب التاسع :** دلّ لفظ "الابتداء" على معني يشمل الاسمي  
والحرفي بطريق عموم الحجاز . كما هو مذهب الاحناف .

**الجواب العاشر :** قولنا : الابتداء كذا و كذا . من قبيل قولهم :  
الواو حرف قسم . و الباء حرف جرّ . مع أنّ الواو اسم . كما أنّ الباء  
اسم . فكما يصح هذان الحكمان المتضادان على المبتدأ الواحد يصح فيما  
نحن فيه .

و تلخيصه أنّ "الابتداء" اسم . و مصداق معناه قد يكون اسمياً .  
و هو في اللحاظ الاول . و قد يكون حرفياً . و هو في اللحاظ الثاني .  
فيصحّ ان يثبت له حكمان متضادان بلحاظين .

و نظيره قولهم : الواو حرف قسم . معبراً به عن حرف " و " و  
يصحّ ان يقال : ان المبتدأ في هذا القول اسم و هو " الواو " و لذا اعرب  
اعراب الاسماء .

فلا يرد ان "الابتداء" اسم فكيف يدل على المعني الحرفي .

و وجه عدم الورد أنه يجوز ان يدل الاسم على الحرف . فلا  
يبعد ان يدل الابتداء بواسطة هذه الدلالة على المعني الحرفي . فتأمل .

**الجواب الحادي عشر :** ما ذكره العلامة اللوذعي الفاضل  
عبد العزيز صاحب النبراس رحمه الله تعالى في جواب سوال الشيخ احمد  
المذكور من قبل رحمه الله تعالى . حيث قال : لا شك ان الاسم و الفعل  
و الحرف انواع متباينة لا يجتمع اثنان منها في مادة . واما معانيها فليست  
بمتباينة . كما ترى من اتحاد معاني الافعال و اسماء الافعال نحو بعد و  
هيهات . فحيث جاز الاتحاد جاز ان يقسم معني الابتداء الى الاسمي و  
الحرفي . انتهى بتغيير و زيادة .

**الجواب الثاني عشر :** كثر تعبيرهم عن معني كلمة "من" بلفظ  
" الابتداء " . فيقولون : انها موضوعة للابتداء الجزئي . و انها تدل على  
ابتداء الغاية . ونحو ذلك حتي صار لفظ " الابتداء " مع كونه اسماً حقيقة  
عرفية نحوية في المعني الحرفي . كما انه حقيقة لغوية في المعني الاسمي . قال  
السيد السند رحمه الله تعالى في حواشيه على المطول ص ٢٦٧ : ان المجاز  
بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية . انتهى .

فعلى هذا يقال : اطلق ههنا لفظ " الابتداء " و اريد به كلا  
المعنيين الاسمي و الحرفي . بناءً على مذهب من يجوز الجمع بين معاني  
المشترك كالامام الشافعي رحمه الله تعالى و ليس المقام فقهيًا حتي يضحى  
هذا خروجًا عن المذهب او ميلاً الى التلفيق .

**الجواب الثالث عشر :** قيل : اخذ عنه المعنيان بطريق الكناية .

**الجواب الرابع عشر :** اخذ من لفظ " الابتداء " المعنيان على

سبيل التعريض .

قال السيد رحمه الله تعالى في شرحه للمطوّل ص ٣٦٥ :

ان قلت . اى فرق بين الكناية و التعريض .

قلتُ : حاصل الفرق انه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير

ما وضع له . و في التعريض ( كما في قولك لست انا بجاهل اذا قصدت

التعريض بشخص معين بالجهل ) استعماله فيما وضع له . مع الاشارة الى

ما لم يوضع له من السياق .

و التحقيق ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة

المجردة . و يقابله المجاز . لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط .

و الكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له و الموضوع

له مراد تبعاً .

و في التعريض هما مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ و

المعرض به من السياق . انتهى بتغيير .

الجواب الخامس عشر : معني الحرف " كمن " مثلاً في العلم

بالكنه اسمى متحد مع معني لفظ " الابتداء " فيصحّ التعبير عنه بالابتداء .

ثم تقسيمه الى الاسمى فقط بلحاظ . و الى الحرفي فقط بلحاظ آخر

كالعلم بكنهه و يكفى للمقسم هذا القدر من اشتراك الاقسام فيه .

الجواب السادس عشر : هذا الجواب الزامى . و هو ان في

قولهم : المفهوم اما كلى او جزئى . تقسيم المفهوم الى كلىّ و هو نفسه .

اذ معني المفهوم كلىّ . و الى قسميه و هو الجزئى . و كذا في قولهم :

الكلمة اسم او فعل او حرف .

لان المقسم و هو الكلمة اسم . و معناه اسمى فكيف قسم الاسم الى اسم و فعل و حرف . فما هو جوابهم ههنا هو جوابنا فيما نحن بصدد شرحه .

**تنبيهه :** اعلم : ان الاجوبة السابقة تدور على ان المراد من قوله . فالابتداء . لفظه الدال على المعنى .

**الجواب السابع عشر :** المراد من قوله : فالابتداء . المعنى الذى هو ابتداء . فهو مأخوذ لا بشرط شئ قسم الى قسميه .

و توضيحه ان لفظ " الابتداء " قد يذكر و يراد به الدال . اى الافتعال المركب من " ا ب ت د اء " و قد يذكر و يراد به المدلول لا اللفظ الدال على المعنى . و ان كان المذكور في هذا التقدير ايضاً لفظ الابتداء . فالفرق بالمراد لا في التعبير و العبارة . لضيق العطن المورث للشجن .

والمذكور ههنا من الباب الثانى اى المراد المدلول والمعنى لا اللفظ و ذلك لوجوه .

**الوجه الاول** قول الشارح " مثلاً " حيث يدل لفظ " مثلاً " على انه مثال لما سبق .

و لم يذكر قبله الا المعنى المعقول و تقسيم المعنى الى الملحوظ في ذاته و الملحوظ تبعاً . و المثال انما يكون من افراد الممثل له . و الممثل له هو المدلول و المعنى ههنا .

**والوجه الثانى** قوله " اذا لاحظته العقل " ولو لم يرد المعنى بل اريد اللفظ لقال : لاحظ معناه .

والوجه الثالث قوله " كان معني مستقلاً " الا ترى كيف حكم على اسم كان وهو ضمير "الابتداء" بالمعني . ولولا هذا لكان الصواب ان يقول : كان دالاً على مستقل .

والوجه الرابع قوله : و هو ( اى الابتداء ) بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء . والّا يلزم دلالة لفظ على لفظ . و هو غير مراد في هذا المقام .

ولهذه النكتة لما اضطرّ الشارح الجامي رحمه الله تعالى الى ذكر الابتداء في ثلاثة مواضع زاد قبله كلمة "لفظ" في الموضعين الاخيرين دون الاول ففيه اشارة واضحة الى انه اريد بالابتداء في الموضع الاول المعني لا اللفظ .

والوجه الخامس ان هذا كلام السيد السند رحمه الله تعالى و قد صرح السيّد به حيث قال في شرح المطول ص ٢٣٢ : اعلم . ان الابتداء مثلاً معنيّ هو حالة لغيره و متعلق به فاذا لاحظته العقل قصداً الخ . ثم قسّمه السيد رحمه الله تعالى الى قسمين كما ذكره الشارح الجامي رحمه الله تعالى .

و نظير ما قلنا من ذكر اللفظ و ارادة معناه الظرفية و الانتهاء في قولهم : ان معني كلمة " في " الظرفية و معني " الى " الانتهاء . وهكذا في بيان معاني سائر الحروف .

الا ترى الى حمل الظرفية و الانتهاء على المعني و لو كان المراد لفظهما . لكان الصواب في العبارة ان يقال : ان معني " في " مدلول الظرفية و هكذا " و اذ ليس فليس " ثم التعبير فيهما بالالفاظ و بالاسماء

مع كونهما حرفين لضيق العبارة .

و من نظائر ذلك قولهم : ان عامل المبتدأ والخبر معنوى و هو " الابتداء " ليس المراد من " الابتداء " هذا اللفظ و الا كان العامل لهما لفظيًا .

**فان قلت :** ما الفرق بين الارادتين مع ان المعنى متأث على كلا التقديرين ؟

**قلت :** بين الارادتين فرق كثير . الا ترى ان بارادة المعنى يصح الحمل في قولهم : معنى كلمة " في " الظرفية . لا بارادة لفظ الظرفية الدال على المعنى .

و الا ترى الى ما قلنا في العامل المعنوى للمبتدأ فانه لو اريد اللفظ اصبح عامله لفظيًا . و هو باطل .

و ايضاً عند ارادة المعنى من اللفظ يكون المعنى هو المنظور مطلقاً سواء دلّ عليه هذا اللفظ ام غيره .

و عند ارادة اللفظ مع المعنى يؤخذ المعنى مقيداً بهذا اللفظ .

و يبدو ثمرة اختلاف الارادتين في غير ما موضع .

ففى قولهم : الفعل يدل على الحدث والزمان و النسبة . لو اريد بالحدث المعنى صحّ الكلام . و يعبر عنه بالضرب تارة كما في " ضرب " و بالنصرة حيناً كما في " نصر " و بالكرامة طوراً كما في " كرم " .

و لو اريد به هذا اللفظ المركب من " ح ، د ، ث " مع معناه العام لانهصر الفعل في باب هذه المادة . و لكان الكلام كذباً . لان "ضرب" الماضى مثلاً انما يفيد الضرب و لا يفيد معنى مادة الحدث الذى

هو ضدّ القدم ونحو ذلك . و الآ دلّ الفعل على امور اربعة بالنظر الى مذهب الجمهور في الفعل القائلين بان الفعل يدل على امور ثلاثة .

و اذا عرفت هذا فنقول : المراد من قوله "فالابتداء" المعني الذي هو ابتداء اى حالة لغيره و متعلق به كما قال السيد رحمه الله تعالى . و قد ذكرنا عبارته . فمعني الابتداء هو المقسم المأخوذ لابشرط شئ . فهذا المعني الذي هو مقسم اما ان يكون معني اسمياً وهو المأخوذ بشرط شئ . اى بشرط اللحاظ في ذاته و بشرط الاستقلال . و اما ان يكون حرفياً و هو المأخوذ بشرط لاشئ . اى بشرط عدم اللحاظ في ذاته و بشرط عدم الاستقلال .

و ان شئت فقل بالعكس . فالاسمى بشرط لا شئ . اى بشرط عدم الآلية . و الحرفي بشرط شئ . اى بشرط الآلية .

و ان شئت فاجعل كل واحد بشرط شئ . فعلى هذا لا يرد ما يرد .

و لا تشمئز من رجوع بعض الاجوبة الكثيرة الدقيقة المذكورة الى بعض . فمننا لك الاختيار في ذلك والامر بيدك . هذا ما عندى و لله الحمد والمنة . فخذ و تشكر فانه من نفائس الابحاث ولا تجده في غير هذا الكتاب .

### فائدة شريفة لطيفة غريبة

اعلم : ان الشارح جعل المدار لهذا الباب ملاحظة العقل . ففيه ردّ لمذهب المعتزلة حيث اشترطوا في كون الكلمة مفيدة ان تكون مركبة من حرفين فصاعداً .

قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره : و ردّ هذا المذهب بقولهم " ق ، و ، ع " .

و اجابوا بانهما مركبتان تقديرًا اذ اصلهما " عى ، و ، قى " .  
و ردّ بان ذلك مقدر . و اما الواقع فحرف واحد .  
و ايضًا نقضوه بحرف التعريف . و هو اللام . و بنون التنوين .  
و وجه ردّ قول المعتزلة في كلام الشارح الجامى رحمه الله تعالى  
ان مناط هذا الباب انما هو ملاحظة العقل . فما لاحظته العقل مستقلاً  
كان او غير مستقل قصداً كان او تبعاً دلّ عليه لفظ اى لفظ كان من  
الفعل او الاسم او الحرف . و لا يحتاج المعنى في صيرورته مفاداً و مدلولاً  
لكلمة آية كلمة كانت الى شرط آخر لفظى . و هو ان تكون مركبة من  
حرفين فصاعداً كما زعم المعتزلة . هذا و الله اعلم .

### لطيفة نفيسة

يناسب ذكر فائدة لطيفة ههنا . والشئ بالشئ يذكر . و هى ان  
الحركة قد تكون كلمة مفيدة اى تقوم الحركة مقام الكلمة .

قال الشيخ يسين رحمه الله تعالى في شرحه للتصريح ج ١ ص ٩ :  
انى تفكرت فوجدت فعل الامر من " وأى يأى " اذا وعد لا يبقى منه  
الا حركة على حرف آخر .

لانك اذا امرت تقول " ايا زيد " و تقف عليه بهاء السكت .  
فتقول " إه " و عند سكون ما قبلها ينقل حركتها الى ما قبلها و تحذف  
الهمزة . فتقول " قل يا زيد " ويلغز في " قالت زيدا " اى " قالت إزيذا " .  
و يلغز ايضاً :

حاجيتكم نحاتنا ومن علم من كل خبر او اديب او فهم  
 ما مفرد حرف جرى من الكلم ثلاثة انواعه كلاً ترم  
 فان تاء قالت في التركيب المذكور حرف. وحركتها قامت مقام  
 الفعل و مقام فاعله . وهو اسم . فقامت مقام انواع الكلم الثلاثة . انتهى  
 كلامه بتصرف .

﴿ حالة بين السير و البصرة مثلاً ﴾ ههنا فوائد متعدّدة بعضها  
 نحوية و بعضها تاريخية .

### الفائدة الاولى

معني كونه حالة بينهما . انه نسبة بينهما و موجب لانكشاف  
 حال احدهما بالنسبة الى الآخر . مثل كون النسبة التامة بين الموضوع و  
 المحمول . فكما ان الموضوع و المحمول لا يرتبط احدهما بالآخر ما لم تتأت  
 النسبة بينهما . كذلك السير و البصرة مثلاً لا يرتبط احدهما بالآخر بدون  
 معني كلمة " من " .

فلو قلت : سرت البصرة . لكان لغواً من الكلام .  
 ففيه اشارة الى انّ معني " كونه ملحوظاً تبعاً " ان يكون حالة بين  
 السير و البصرة مثلاً مثل تبعية النسبة بين الموضوع و المحمول و كونها حالة  
 لهما .

### الفائدة الثانية

قال الشيخ المدقق نور محمد رحمه الله تعالى : يعني لاحظته بوجه  
 يصير هو حالة رابطة بينهما في نفس الامر . لا انه اعتقده كذلك . فانه  
 يصير حينئذ محكوماً عليه . و هو يقتضى الملاحظة القصديّة .

## الفائدة الثالثة

ان قلت : لم قال بين السير والبصرة . و لم يقل بين الشيتين . و هل في ذلك التعبير سرّ ؟

قلت : نعم خصّ الامرين الجزئيين ههنا و هو السير و البصرة اشارة الى انّ الموضوع له في وضع الحروف خاصّ . و الى ان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية الآلية . فثبت به ان الابتداء الحرفي جزئي .

ففيه ردّ من قال : ان الموضوع له في الحروف عام كما سيأتي . و ردّ ما قال الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى في شرح المطول ص ٤٥٣ : و حاصله ان كلام النحاة كابن الحاجب و غيره يدل على ان معني الحرف غير متحصل في نفسه . و انما تحصيله باعتبار غيره . و اما انه جزئي فكلاً .

فمعني " من " معني الابتداء من حيث انه حالة لتعرف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه . و حينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام و الموضوع له الخاص . و وجه الردّ ظاهر .

فالمعني الحرفي حال للمتعلق الخاصّ . و كلّما هو كذلك فهو لا يتعقل بدونه . ينتج انه لا يتعقل بدونه .

اما الصغرى فيبانها سبق . و اما دليل الكبرى فلدخول المتعلق في معناه الموضوع له دخول الذاتيات في الذات فلا يتعقل بدونه مثل عدم تعقل الذات بدون الذاتيات .

ففيه اشارة الى دليل ما سيأتي من قوله : ولا يمكن ان يتعقل الخ .

وقوله : غير مستقل الخ . و هما اشارتان فمجموع الاشارات اربع .  
 و فيه اشارة خامسة مهمّة الى تفسير المتعلق الذى يحتاج اليه  
 الحرف . وبيانه ان المراد من المتعلق السير والبصرة كلاهما لا السير وحده  
 و لا مجروره و هو " البصرة " و سيأتى تفصيله فى الحاصل عند قوله :  
 حالات لمتعلقاتها .

### الفائدة الرابعة

ان قلت : ما بال النحاة يكثرون ذكر البصرة و الكوفة في  
 الاستشهادات من بين سائر البلاد ؟ وما وجه شهرة مثال " سرت من  
 البصرة الى الكوفة " و لم قدموا البصرة على الكوفة ؟  
 قلت : هذا السؤال مما دار على السنة الطلبة كثيراً و هو مما لا  
 يعبا به . الا انا نتوجه الى جوابه لتطمئن قلوبهم و يندفع قلقهم .  
 فاقول : لا بد قبل الجواب من بيان بعض شؤون البصرة و الكوفة  
 و احوالهما و تاريخ مبدأ تمصيرهما . ففى تاريخ الملة ج ٢ ص ١٣٧ . ان  
 تعمير البصرة و تمصيرها كان قبل تمصير الكوفة بسنتين بامر عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
 فى خلافته . انتهى .

وفى نزهة المجالس للصفورى الشافعى ج ١ ص ٢٤٣ البصرة بفتح  
 الباء وضمها و كسرهما بنيت سنة ١٧ هـ . قال السمعانى : هى قبة الاسلام  
 لم يعبد بارضها صنم قط . حكاها البرماوى فى شرح البخارى . انتهى .  
 و فى معجم البلدان لياقوت الحموى ج ١ ص ٤٣٠ . البصرة  
 بصرتان العظمى بالعراق و هى المرادة اذا اطلقت . و اخرى بالمغرب .

قال المنجمون : العظمى التي بالعراق طولها ٧٤ درجة و عرضها ٣١ درجة في الاقليم الثالث . وكان تمصيرها سنة ١٤ هـ قبل الكوفة بستة اشهر .

و لما دخلها على كرم الله وجهه بعد وقعة جمل ارتقى المنبر . فقال : يا اهل البصرة ! يا بقايا ثمود ! يا اتباع البهيمة ! يا جند المرأة ! رغا فاتبعتم . و عقر فانهمزتم .

اما انى لا اقول ما اقول رغبة ولا رهبة منكم غير انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : تفتح ارض يقال لها : البصرة اقوم ارض الله قبله . قارئها اقرأ الناس . وعابدها اعبد الناس . وعالمها اعلم الناس . ومتصدقها اعظم الناس صدقة . منها الى قرية يقال لها : الأبلّة اربعة فراسخ . يستشهد عند مسجد جامعها و موضع عشورها ثمانون الف شهيد . الشهيد يومئذ كالشهيد يوم بدر معى .

و في رواية انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : اما علمت ان جبريل حمل جميع الارض على منكبه الايمن فاتانى بها الا انى وجدت البصرة ابعد بلاد الله من السماء . و اقربها من الماء . و احبشها تراباً و اسرعها خراباً . الحديث .

قال الاصمعى رحمه الله تعالى : سمعت الرشيد يقول . نظرنا فاذا كل ذهب و فضة على وجه الارض لا يبلغ ثمن النخلة في البصرة . و سميت بصرة لوجوه . قال ابن الانبارى : البصرة الارض الغليظة . و قال قطرب : هى الارض الغليظة التي تقلع و تقطع حوافر الدواب .

و قيل : البصرة حجارة رخوة فيها بياض . وقال ابن الاعرابي :  
البصرة حجارة صلاب فسميت بذلك لغلظها و صلابتها . كما يقال :  
ثوب ذو بُصر . اذا كان شديداً .

و قال ابن القطامي : المسلمون حين نظروا اليها من بعيد و  
ابصروا الحصى قالوا : ان هذه ارض بَصرة يعنون حصبه . فسميت بذلك .  
و قيل : البصرة الطين العلك . و قيل : الارض الطيبة الحمراء .  
و قال شرحبيل : لان فيها حجارة سوداء صلبة . وهى البصرة .  
و قال الاصبهاني : سمعت موبذ بن اسوهشت يقول : البصرة تعريب  
"بس راه " لانها كانت ذات طرق كثيرة .

و اما الكوفة فتمصيرها بعد البصرة سنة ١٩ هـ ، و قيل سنة  
١٨ هـ ، و قيل سنة ١٧ هـ . و في البداية لابن كثير ج ٧ ص ٧٤ . ان  
المسلمين لما فتحوا فارس اقاموا بالمدائن عاصمة فارس فاستوخموها . و  
تغيّرت الوانهم . لكثرة ذبابها . و غبارها .

فكتب سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بذلك الى عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . فكتب عمر  
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ان العرب لا يصلحها من البلدان الا ما اصلح الشاة و البعير .  
فلا تجعل بيني و بينهم بحراً .

فبعث سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ و سلمان بن زياد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
يرتادان للمسلمين منزلاً مناسباً لاقامتهم فمراً على ارض الكوفة  
فاعجبتهما فنزلا و صلياً هنالك .

و دعا كل واحد . من جملة دعائهما : اللهم بارك لنا في هذه  
الكوفة . فعمروا الابنية اول اول من القصب فاحترقت . فبنوها باللبن

بامر عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بشرط ان لا يسرفوا . انتهى بتغيير .

قال ياقوت في معجم البلدان ج ٤ ص ٤٩٢ : تنازع اهالى البصرة والكوفة في تفضيل كل بلده عند عبدالمملك .

فقال الحجاج بن يوسف : ان لى بالبلدين خيراً . فقال : اما البصرة فعجوز شطاء بخراء دفراء اوتيت من كل حلّى .

واما الكوفة فبكر عاطل عيطاء لا حلى لها ولا زينة . فقال عبدالمملك : لا اراك الا قد فضّلت الكوفة .

و كان على كرم الله وجهه يقول : الكوفة كنز الايمان و حجة الاسلام و سيف الله و رمحه يضعه حيث شاء والله لينتصرنّ الله باهلها في شرق الارض و غربها كما انتصر بالحجاز .

و كان سلمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول : اهل الكوفة اهل الله . وهى قبة الاسلام يحنّ اليها كل مؤمن .

واما مسجدها فقد ورد فيه فضائل كثيرة . روى ان رجلاً اتى علياً كرم الله وجهه فقال : يا امير المؤمنين ! هذه راحلتي و زادى اريد هذا البيت . اعني بيت المقدس .

فقال على رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : كل زادك . و بع راحلتك . و عليك بهذا المسجد . مسجداً الكوفة . فانه احد المساجد الاربعة . ركعتان فيه تعدلان عشرّاً فيما سواه . و في زاويته فار التنور .

و عند الاسطوانة الخامسة صلى ابراهيم عليه السلام . و قد صلى فيه الف نبى . و الف وصى . وفيه عصا موسى عليه السلام . و الشجرة اليقطين .

و فيه هلك يغوث و يعوق . و هو الفاروق . و فيه مصلى نوح عليه السلام و وسطه على روضة من رياض الجنة .  
و فيه ثلاث اعين من الجنة تذهب الرجس و تطهر المؤمنين . لو علم الناس ما فيه من الفضل لاتوه حبوا .

و كان على رَضِيَ اللهُ عَنْهُ اذا اشرف على الكوفة قال :

يا حَبِذا مقالنا بالكوفة ارض سواءٍ سهلة معروفة  
تعرفها جمالنا العُلوْفه

طول الكوفة ٦٩ درجة و نصف و عرضها ٣١ درجة و ثلثان في الاقليم الثالث .

و في تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٤٤٥ . وقوله تعالى : وفار التنور . قال مجاهد و الشعبي . كان هذا التنور بالكوفة . انتهى .

و في تفسير الجمل ج ٢ ص ٣٩٦ . و كان من حجارة و كانت حواء تحبز فيه و صار الى نوح . و كان ذلك في الكوفة على يمين الداخل مما يلي باب كندة . و في البيضاوى . كان في موضع مسجدها . انتهى .  
و سميت كوفة . لاستدارتها اخذا من قول العرب : رأيت كُوفَانًا للرميلة المستديرة . وقيل : لاجتماع الناس بها من قولهم : تكوف الرمل . اذا ركب بعضه بعضا .

و قيل : اخذت من قولهم . هم في كوفان . اى في بلاء و شر .  
و قيل : لانها قطعة من البلاد من قولهم . قد اعطيت فلانا كيفة اى قطعة انقلبت الياء واوا .

وقال ابوالقاسم : سميت بموضعها . لان كل رملة يخالطها حصباء

تسمّى كوفة . و قيل : لان جبل ساتيدما يحيط بها كالكفاف عليها .  
و قال ابن الكلبي : سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له :  
كوفان . قاله ياقوت .

و في مختار الصحاح . الكوفة الرملة الحمراء . وبها سميت الكوفة  
كوفة .

و في تاريخ الادب العربي للزيات ص ٣٦٥ . و اشيع الكلام في  
النحو علماء المصريين البصرة و الكوفة و تنافسوا فيما بينهم . و اشتدّ  
الحجاج و اللجاج بين الفريقين . و كان لكل منهما مذهب يؤيّده . و  
الخلفاء العباسيون آثروا الكوفيين . انتهى بحاصله .

ثم ان النحو وضع و دوّن في الكوفة دوّنه ابو الاسود الدثلي .  
بامر على كرم الله وجهه . و في تاريخ الملة . و كان كل واحد من البصرة  
و الكوفة معسكراً لافواج المسلمين .

و قسم عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ العراق . و جعل على ناحية منها سعد بن  
ابي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . و على اخرى عتبة بن غزوان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . و مركز  
الاولى الكوفة . و الثانية البصرة .

فكانتا عاصمتين لفتوحات العجم و بهما تعلق امورهم . و  
قضاياهم بلا واسطة . و المدينة المنورة كانت مسكن الخليفة تأتي الاحكام  
منها الى حاكميهما ثم منهما تذايع في البلاد .

اذا عرفت هذا فاقول : اختصاص البصرة و الكوفة بالدوران  
فيما بين النحاة في الامثلة لوجوه .

الوجه الاول . خصّنا بذلك لكونهما مركزين لهما بلا واسطة

و مقامى خليفتي خليفة المؤمنين . و المدينة المنورة كانت بعيدة عنهم .  
و كانت الاحكام تصل من المدينة المنورة اليهم بواسطتهما . ومعلوم ان  
اسماء الملوك و المراكز مما يكثر دورانه على الألسنة .

**الوجه الثانى .** كانتا مركزين للنحو و علمائيه . بحيث لا  
يضاهيهما في ذلك بلد .

**الوجه الثالث .** كانتا معسكرى افواج المسلمين لاجاريهما في  
هذا بلد .

**الوجه الرابع .** اسسهما المؤمنون . و ببركتهم اصبحتا من اكبر  
البلاد واشهرها مع قرب احدهما من الآخر حتى لاتزيد مساحة ما بينهما  
على نحو خمس درجات . و هذا البعد لا يعدّ بعيداً نظراً الى المراكز .

**الوجه الخامس .** خصصهما النبي ﷺ بالذكر ونبأ عن حاليهما .  
كما ذكرنا من حديث على رضى الله عنه . مع ما مصرهما المسلمون . و  
ليس فيما مصرّوه ما يحاكيهما في هذه الخصوصية . و هذا القدر يكفى  
لدورانهما على الالسنه .

و اما تاخير الكوفة وتقديم البصرة في المثال المذكور و هو  
"سرت من البصرة الى الكوفة" فمتفرّع على جعل الكوفة مرجعاً و مبتغى .  
فان السفر انما يكون الى منتهى يكون مراداً و مقصوداً للسالك .

ثم انما جعلت الكوفة مرجعاً و مبتغى مقصوداً لوجوه متعدّدة  
استخرجتها بعد التفكير و التدبّر .

**الوجه الاول .** جعلت الكوفة مرجعاً لكونها افضل من البصرة  
باعتبار اول حاكمها الذى هو سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه و هو احد

العشرة المبشرة فهو افضل من اول حاكم البصرة و هو عتبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .  
اذ فضل المكان بالمكين . و الاخرى الخروج و السير من المفضول الى  
الافضل لا بالعكس .

والوجه الثاني . ان الكوفة افضل بالتنور الذي كان فيها . وايضاً  
ذكر التنور في القرآن و بواسطته ثبت ذكر الكوفة في القرآن وما له نوع  
ذكر في القرآن بدون ذم كان ذا نوع فضل .

والوجه الثالث . الكوفة فضلت لكون مسجدها من الاربعة  
التي يرتحل اليها . كما ورد في الحديث الصحيح لا رحال الا الى ثلاث  
مساجد . و برواية على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكورة هو رابعها لو صح روايته .  
ثم لمناسبة لفظ الارتحال في الحديث خصّوا السير من بين جميع  
الافعال . و قالوا : سرت من البصرة الى الكوفة .

الوجه الرابع . فضّلت الكوفة لانّ النحو دوّن فيها اول اول  
بامر على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

الوجه الخامس . اخّرت الكوفة لتأخّر تاسيسها من البصرة .  
الوجه السادس . اخّرت لمذمة على رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهل البصرة بقوله:  
يا يقايا ثمود الخ المذكور من قبل فناسب ان يرتحل عن البصرة الى الكوفة  
لا بالعكس .

الوجه السابع . لمذمة رسول الله ﷺ ارض البصرة كما روينا  
ان جبريل حمل جميع الارض . و فيه . اخبثها ترباً . اوضحت البصرة  
حرية بان يرتحل عنها لا اليها .

الوجه الثامن . كان ابو حنيفة رحمه الله تعالى يسكن الكوفة . و

في حقه قال النبي ﷺ : لو كان العلم بالثريا لناله رجل من اهل فارس .  
و عامة اهالى العراق اتباعه كانوا يرتحلون اليه في حياته و الى تلاميذه بعد  
وفاته لتحصيل العلوم و الفتاوى من كل فج عميق و شقّ سحق حتى من  
البصرة ايضاً . فجرى على اللسان " سرت من البصرة الى الكوفة " .

**الوجه التاسع .** ظلت الكوفة في خلافة على رضى الله عنه عاصمة  
بلاد المسلمين . و قاعدتها . ومسكن الخليفة بانتقال على كرم الله وجهه  
اليها . وقد ثبت ان الناس على دين ملوكهم و حيث اقاموا اليه سلوكهم .  
فسار اليها كل ضليع و رضيع . و توجه اليها كل رفيع و وضيع . من  
بلاد نائية و ارجاء قاصية حتى من البصرة ايضاً . و كانوا يقولون : سار  
فلان الى الكوفة . و سار فلان و فلان من البصرة اليها حتى اشتهر السير  
من البصرة اليها .

اعلم ان هذه الوجوه الاربعة وجوه لتخصيص السير من بين  
سائر الافعال ايضاً .

**الوجه العاشر .** قدمت البصرة لان حروفها التركيبية و هى الباء  
و الصاد و الراء متقدمة على حروف الكوفة . و هى الكاف و الواو و  
الفاء حسب الترتيب المشهور في حروف الهجاء .

هذا ما رُمنا ان نسطره للطلبة لا للعلماء . حيث كثر تفاوهم  
بهذا السؤال عند القراءة لدى . فذقه انت .

و كأنى بك استيقنت ان الله لا يُجرى على السنة هذه الامة  
شيئاً اجمعوا عليه الا وفيه نكات . و هم لا يعلمون . وهذا من فضل الله  
على هذه الامة الوسط . و لله الحمد و المنة .

﴿ و جعله ﴾ عطف على قوله لاحظه ﴿ آلة ﴾ اى واسطة  
﴿ لتعرف حالهما ﴾ اى لمعرفة حالهما .

ان قلت : الابتداء حال لهما كما سبق . فلو كان آلة ل حالهما لزم  
آلية الشئ لنفسه . .

اجيب : هب الا ان التغاير الاعتبارى يكفى . فالابتداء الحرفى  
من حيث هو هو اى من حيث ملاحظة العقل اياه آلة لمعرفة نفسه . من  
حيث كونه حالاً لهما . و نسبة بينهما . موجب لانكشاف احدهما  
بالآخر . قاله الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى . ومآله تسليم آلية  
المعنى الحرفى للحرفى .

و قال الفاضل نور محمد رحمه الله تعالى : الابتداء الحرفى آلة  
للابتداء المطلق الكلى من حيث المأخوذ من هذا الكلى المحمول على  
الطرفين و هو المبتدأ اى السير و المبتدأ منه و هى البصرة .  
و قال البعض : ان الآلة هو الابتداء مثلاً من حيث انه حال  
خاص . و ذو الحالة هو الابتداء ايضاً . لكن لا من حيث الخصوص بل  
من حيث هو عام فيلزم آلية الخاص للعام فلا اشكال .

قال العبد الضعيف الروحانى : الذى يخطر بالبال . و الله اعلم  
بحقيقة الحال . ان المراد من الحال فى قوله : حالهما . غير المراد من كلمة  
" الحالة " فى قوله : حالة بين الخ .

فالمراد من الحال ههنا الصفة التى يشتق منها وصفان محمولان  
على الطرفين كالمبتدأ و المبتدأ منه المشتقان من الابتداء كما ان الاسناد  
آلة و واسطة لصيرورة الطرفين مسنداً و مسنداً اليه فلولا كلمة " من "

في قولنا . سرت من البصرة . لما صار السير مبتدأ ولا البصرة مبتدأ منها .  
ففى هذا الكلام تنبيه مهم على ان آلية " من " لهما باعتبار  
كونهما موصوفين بالمبتدأ و المبتدأ منه لا لذاتيهما .

فلا يرد ان معني " من " ليس آلة للبصرة و السير . فلا يصح  
قولهم . و اشار اليه الشارح الجامى رحمه الله تعالى فيما سبق ايضاً حيث  
قال : حالة بين السير و البصرة . بزيادة كلمة " بين " .

**تنبيه :** ثم اعلم . ان تعقل المعني الحرفي متقدم على تعقل  
البصرة و السير الموصوفين . اذ ما لم يتصور الابتداء لا يسمى هذا مبتدأ  
و ذاك مبتدأ منه . و اما باعتبار الذات فهما متقدمان على المعني الحرفي .  
و لهذه النكتة يقدم علماء البيان احوال الاسناد على احوال المسند  
و المسند اليه . صرح به العلامة الثانى المحقق التفتازانى رحمه الله تعالى .  
فاندفع ما يرد ان تبعية المعني الحرفي تقتضى التأخر وآليته تستدعى التقدم .  
و له جواب آخر . فتأمل .

### فائدة

ان قلت : الواسطة على عدة اقسام . فالموجودة ههنا من اى  
قسم ؟

قلت : الموجود في معني الحرف هو القسم الاول من الواسطة في  
الثبوت . فالحرف سفير محض لوصف هذا بالمبتدأ . ووصف ذلك بالمبتدأ  
منه . و لا يوصف الحرف نفسه بشئ من المبتدأ و المبتدأ منه . كالصبغ  
لصبغ الثوب و كالوكيل بالتزويج فانه معبر بين الزوجين و لا يوصف  
الوكيل بانه زوج .

ان قلت : لم لم يقل . و آلة لتعرف حالهما بالرفع عطفاً على  
"حالة" و ما السرّ في زيادة قوله : جعله ؟

قلتُ : فيه اشارة الى ان كونه آلة انما هو بفعل آخر للعقل سوى  
لحاظه له من حيث انه حالة بينهما . و ليس اخذ عملي العقل داخلاً في  
الآخر .

و اشار بتقديم " اللحاظ " على " الجعل " الى ان الشئ انما يصير  
أولاً حالاً . ثم يصير آلة .

ان قلت : فلم لم يقل . آلة لحالهما بلا ايراد لفظة " التعرف " و  
ما النكتة في ايرادها ؟

قلتُ : اشار الى شان المعني الحرفي في نفس الامر . فان الحرف  
آلة لهما في المعرفة . لا في شئ آخر من الامكان و الحدوث و الوجود اى  
امكان وجود وصف المبتدأ و المبتدأ منه لهما . هذا .

﴿ كان ﴾ اى الابتداء بهذا اللحاظ ﴿ معني غير مستقل  
بالمفهوميّة ﴾ ليس المراد من المفهوميّة المفهوميّة من اللفظ اذ لم يسبق هنا  
ذكر اللفظ حتي يقال اراد مدلوله . بل المراد الحصول الذهني مطلقاً و  
المعني الذى يتقدم المعني المدلول لللفظ . كما فصّلنا قبل هذا فتأمّل .

قيل : هذا يصدق على المدلول التضميني الحاصل في ضمن  
المطابقى ؟

و اجيب : بانه فرق بين الحصول الذهني و الالتفات بتبع معني  
آخر و بين الحصول في ضمن معني آخر و الحرف غير مستقل بالمعني الاول .  
و المدلول التضميني غير مستقل بالمعني الثانى وهو غير مراد هنا فلا ايراد .

**قال العبد الضعيف :** إن اريد بهذا السؤال والجواب تحقيق المقام فيها . و إلاّ فالمدلول التضميني لا يدخل في المعني الحرفي . و ان أخذ قوله " غير مستقل " بالمعني العام لأنّ قوله : كَانَ معنيّ غير مستقل الخ . تال في القضية الشرطية و عموم التالى لا يقتضى ادخال الغير في المقدم . كما في قولنا : لو كان هذا انساناً كان حيواناً .

ثم انّ الشارح الجامى رحمه الله تعالى فرّع على عدم الاستقلال حكمين . كما فرّع حكمين على استقلال الاسم . ذكر الاول بقوله : لا يمكن الخ . و الثانى بقوله : و لا ان يدلّ عليه الخ .  
﴿ لا يمكن ان يتعقل الاّ بذكر متعلقه ﴾ متعلق الحرف هو السير و البصرة مثلاً .

**ان قلت :** كيف لا يمكن تعقل الحرف و تصوّره و قد ثبت انه لا حجر في التصور ؟

**قلتُ اوّلاً :** المراد انه لا يمكن ان يتحصل الحرف بدون المتعلق كما قالوا : انّ الجنس لا يتحصّل بدون النوع لا ذهنياً ولا خارجاً . كما قال السيّد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص ٢٣٢ : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل و لا في الخارج و انما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعلقه . انتهى .

و التحصّل غير التصور كما لا يخفى على من له ذوق بالمعقول و علم المنطق و الفلسفة اليونانية .

**ان قلت :** فعلى هذا يلزم ان يكون المعني الجنسي حرفياً و الدال عليه حرفاً . و هو باطل .

قلتُ : المعني الجنسي و ان كان مثل الحرف في عدم التحصل بدون الغير الاّ انه ليس بألة للغير .

و ثانيًا : انما لا يمكن تعقل الحرف بدون المتعلق لدخول المتعلق الخاص في معناه و حقيقته . نظرًا الى كون الموضوع له خاصًا . كما لا يمكن ان يتصور الذات بدون الذاتيات .

و ثالثًا : ان سلمنا عدم دخول المتعلق في معني الحرف فلا اقلّ من ان يكون المعني الحرفي من الامور الاضافية و النسبية .

فكما يتوقف تصوّر المعني النسبي على تصور ما نسب اليه . كذلك يتوقف المعني الحرفي على تصور المتعلق .

قال الفاضل اللاهوري رحمه الله تعالى : الحروف روابط<sup>(١)</sup> بين الاسماء و الافعال . فكذا معانيها روابط بين المعاني .

(١) روابط الخ : اشتهر على السنتهم ان الحروف روابط بين الاسماء و الافعال . و لى فيه نظر قوى فانّ كثيرًا منها كحروف الاستفهام و قد و الالف و اللام و نحو ذلك ليست بروابط بينهما كما لا يخفى على المتفطن . نعم يصدق قولهم في حروف الجرّ .

ثم بعد ثمق هذه الاسطر . رأيت العلامة محمد امير صرّح بما قلت . في حواشي شرح شذور الذهب لابن هشام . قال ابن هشام : المعاني ثلاثة . ذات . و حدث . و رابطة للحدث بالذات . فالذات الاسم . و الحدث الفعل . و الرابطة الحرف . انتهى كلامه .

قال العلامة محمد امير في حواشيه ص ٦ : لانعلم ان الحروف روابط بين الحدث و الذات . بل تكون رابطة بين الذاتين نحو " زيد في الدار " على ما صرح به بعضهم . و ان امكن هنا ان يقال : ان هنا حدثًا باعتبار المتعلق .

و اما انا فاقول : كثير من الحروف ليست رابطة اصلا . كقد . و سوف . و همزة الاستفهام . و حروف التاكيد . و النفي . و العرض . و ادعاء الرابط فيها تعسف . نعم حروف الجرّ روابط . انتهى كلامه .

وان شئت فهم المسألة المذكورة وتسهيله فتفكر في توقف النسبة  
الثابتة في الجملة الخيرية و الانشائية على تعقل الطرفين و على ذكرهما .  
و تفكر في توقف وجود العرض على وجود المحل . و تفكر في توقف  
الصفة على وجود الموصوف و نحو ذلك و له امثلة كثيرة .  
و هل رأيت ابناً قبل ان يولد والده . او غداً بدون انقضاء امس .  
او نهائراً بدون طلوع الشمس .

### فائدة شريفة

اشتهر على ألسنتهم ان الحروف روابط بين الاسماء والافعال . و  
لى فيه نظر قوى . فان كثيراً من الحروف كحروف الاستفهام و قد و  
الالف و اللام و نحو ذلك ليست بروابط بينهما . كما لا يخفى على  
المتفطن . نعم يصدق قولهم هذا في حروف الجر .

ثم بعد غنى هذه الاسطر رأيت العلامة محمد امير رحمه الله تعالى  
صرح بما قلت في حواشى شرح شذور الذهب لابن هشام . قال ابن  
هشام : المعانى ثلاثة . ذات . وحدث . ورابطة للحدث بالذات . فالذات  
الاسم . و الحدث الفعل . و الرابطة الحرف . انتهى كلامه .

قال العلامة محمد امير رحمه الله تعالى في حواشيه ص ٦ : لانسلم  
ان الحروف روابط بين الحدث والذات . بل تكون رابطة بين الذاتين نحو  
زيد في الدار . على ما صرح به بعضهم . و ان امكن هنا ان يقال : ان  
هنا حدثاً باعتبار المتعلق .

و اما انا فاقول : كثير من الحروف ليست رابطة اصلاً . كقد و  
سوف و همزة الاستفهام و حروف التاكيد و النفي و العرض . و ادعاء

الرابط فيها تعسف . نعم حروف الجرّ روابط . انتهى كلامه .

مسألة مهمّة : اعلم : ان في هذا الكلام اشكالا مشهورا . و هو ان تعقل معني الحرف لا يتوقف على ذكر المتعلق . بل يتوقف على تصور المتعلق . فالاولى حذف لفظ " ذكر " و ايراد لفظ " تصور " بدله .

و تفصيله ان الى قوله : والحاصل . عبارة السيّد السند رحمه الله تعالى بادنّى تصرف . و قد ذكر السيد مثل هذا الكلام في عدة مواضع . الموضوع الاول ما ذكرته قبيل هذا في السؤال السابق من عبارته في حواشى المطول .

و قال فيها في مقام آخر : فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليحصل معناه في الذهن . انتهى .

و قال في حواشى شرح الرضى بعد عبارة طويلة : لا يمكن ان يتعقل ( اى معني الحرف ) الا بعد ذكر متعلقه . انتهى .

و اعترض على قوله : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل الخ الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى في شرح المطول ص ٤٥٣ حيث قال فيه : ان المناسب للسابق و اللاحق ان يقول : فما لم يحصل . كما في شرح الشرح حيث قال : و معلوم انه لا يحصل خصوص النسبة و تعيينها لا في العقل ولا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه . اذ لا دخل للذكر في التحصيل و التعقل . انتهى .

و الجواب عن اعتراض الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى من وجوه متعددة .

الجواب الاول ان معني توقف تعقل معني الحرف على ذكر

المتعلق ان العقل يحكم عند تصور المعني الحرفي . انه اذا استعمل لا بد له من ذكر المتعلق . و هذا معني صحيح لا غبار عليه . فتأمل .  
و قد مرّ مثل هذا الجواب في المعني الاسمي . و ذكرنا هناك توضيحه فراجع .

**الجواب الثاني** ما ذكره عبد الحكيم في شرح المطول حيث قال :  
و غاية التوجيه ان يقال . المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف . من حيث انه مدلوله . و حينئذٍ يحتاج الى ذكر المتعلق . انتهى .

**الجواب الثالث** ما اختاره الفاضل عبد الغفور رحمه الله تعالى .  
وحاصله ان المراد تعقل السامع . ولا ريب ان تعقل السامع موقوف على تصور المتعلق المخصوص الموقوف على ذكره بخصوصه . فتأمل .

**الجواب الرابع** و هو المختار عندي ان المراد من "الذكر" الذكر القلبي . و قد مضى مثل هذا البحث فراجع .

فلا يرد ما قال الشيخ نور محمد المدقق رحمه الله تعالى : ان الذكر القلبي لا يصبح لانه في مقابلة قوله : من غير حاجة الى ذكره . و المراد بالذكر هناك لساني . فرعاية المقابلة تقتضي ان يكون المراد من الذكر ههنا لسانيًا .

و وجه الدفع انا اخذنا من الذكر هناك ايضًا قلبيًا . فراجع .

### فائدة

**اعلم** : ان المراد من التعقل تعقل معناه الافرادى لا التركيبى . و اما احتياج تعقل المعني التركيبى فالاسم و الحرف سواء في الاحتياج الى

الغير . هذا و قد سبق بيانه في الاسم .

﴿ و لا ان يدل ﴾ بصيغة المجهول ﴿ عليه ﴾ الجار و المجرور في موضع الرفع على النيابة ﴿ الا بضم كلمة اخرى ﴾ المراد الكلمة اللغوية اى ما يتكلم به فتعم الكلمة و الكلمتين فصاعداً . او المراد ان ادنى ما يضم كلمة .

و قال المدقق نور محمد رحمه الله تعالى : ان الاحتياج الى كلمة يشمل الاحتياج الى مركب فالاحتياج الى كلمة لازم للحرف بخلاف الاحتياج الى مركب اى ما فوق الكلمة كالكلمتين فانه قد يكون و قد لا يكون ﴿ دالة على متعلقه ﴾ ههنا ابحاث متعددة مفيدة للعلماء والطلبة الاذكياء المشتغلين بهذا الكتاب .

**البحث الاول : ان قلت :** قوله . و لا ان يدل عليه الا بضم كلمة الخ تكرر . اذ قوله . ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر الخ قبل هذا مغن عنه .

**و الجواب من وجوه متعددة نذكر منها ههنا سبعة وجوه و اجوبة .**

**الجواب الاول :** ان قوله . لا يمكن ان يتعقل الخ يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر المتعلق . و قوله : و لا ان يدل عليه الخ يفيد امتناع افهامه بدون ضمه .

**الجواب الثانى :** ان دوران الكلام انما يكون بين ثلاث فرق من الناس . فقوله : اذا لاحظ العقل الخ بالنظر الى المتكلم . و قوله : و لا يمكن ان يتعقل الخ بالنظر الى المخاطب . و قوله : و لا ان يدل الخ بالنظر

الى الغائب .

**الجواب الثالث :** الاشياء تعرف باضدادها و تقاس بها . و ضد المعني الحرفي هو المعني الاسمي . والمذكور في المعني الاسمي ثلاث مقامات . و قد شرحناها . فالأحرى ان يعتبر في المعني الحرفي ايضاً ثلاث مقامات . فالمقام الاول هناك اى في المعني الاسمي قوله : اذا لاحظته قصداً الخ . و يقابله في الحرفي قوله : اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة الخ . و المقام الثانى هناك قوله : لزمه تعقل متعلقه اجمالاً الخ . و يقابله ههنا قوله : و لا يمكن الخ .

و المقام الثالث في المعني الاسمي قوله : فلا حاجة في الدلالة عليه الخ . و يقابله ههنا قوله : و لا ان يدلّ عليه الخ . فلا تكرار . و يعلم بالمقابلة فائدة كل جملة .

**الجواب الرابع :** قد سبق مراراً ان المعني نوعان .

احدهما مقدم على التلفظ بالكلام الدال عليه . وهو الذى يسمّى الكلام النفسى .

و المعني الثانى مؤخر و هو مدلول الكلام من حيث انه مدلوله . فقوله : لا يمكن الخ بيان لاحتياج المعني الحرفي النفسى اى الاول . وقوله : و لا ان يدلّ عليه الخ يفيد احتياج المعني الحرفي المدلول اى الثانى . **الجواب الخامس :** قوله . و لا يمكن الخ لاثبات حاجة الحرف بالنظر الى ذاته : و قوله : و لا ان يدلّ الخ لاثبات حاجة الحرف باعتبار الاستعمال في المحاورات .

**الجواب السادس :** قوله . و لا يمكن الخ لبيان احتياج المدلول و

المعني . و قوله : و لا ان يدلّ الخ لبيان احتياج الدالّ على المعني . و هو اللفظ . فتدبر .

**الجواب السابع :** هب هو تكرار اتى به اقتداءً بالمصنّف . حيث عرّف المصنّف الاقسام الثلاثة للكلمة ثلاث مرات . و قد مدحه الشارح الجامي رحمه الله تعالى به .

فحذا الشارح الجامي رحمه الله تعالى حذوه في تثليث الذكر . فذكر عدم استقلاله اولاً بقوله : اذا لاحظته الى قوله كان معني غير مستقلّ . و ثانياً و ثالثاً بهاتين الجملتين .

و لله درّه . حيث اعتبر تفاوت طبائع الطلبة الذكي و المتوسط و الغبي . هذا و ان رجعت البصر كرّتين الى ما سبق في الابتداء الاسمي انكشف لك اجوبة أخرى اذ بضدها تتبيّن الاشياء .

**البحث الثاني :** اعلم : انّ للمعني الحرفي عدة درجات منضدة .

**الدرجة الاولى** نفس المعني . و فيه ثلاثة اعتبارات .

الاول اعتبار ذاته مطلقاً . مع قطع النظر عن كونه مدلول اللفظ .

اشار اليه بقوله : و اذا لاحظته العقل الخ .

و الاعتبار الثاني كونه مفهوماً من اللفظ انفهاماً . و رمز اليه

بقوله : و لا يمكن ان يتعلّق الخ .

و الاعتبار الثالث كونه مفهوماً منه افهاماً . و أوماً اليه بقوله :

و لا ان يدلّ الخ .

**الدرجة الثانية** عدم استقلاله في هذه الاعتبارات الثلاثة . والبيان

البيان .

الدرجة الثالثة لعدم استقلال المعنى الحرفي مقامات متعددة  
معرفتها نافعة .

المقام الأول ان يكون المعنى الحرفي حالة و تابعاً للمتبوع مطلقاً .  
اشار اليه بقوله : من حيث هو حالة .

و المقام الثانى ان يكون تابعا للمتبوع الخاص . قصد اليه بقوله :  
بين السير و البصرة . كما سنع لك من قبل مفصلاً .

و المقام الثالث ان يكون آلة للغير . أومض اليه بقوله : و جعله  
آلة .

و المقام الرابع ان تكون آليته للغير في المعرفة . لا في شئ آخر .  
نبه عليه بقوله : لتعرف حالهما .

و المقام الخامس ان يكون آلة لمعرفة حال الغير اى لمعرفة صفة  
من صفات الغير . لا لمعرفة ذات الغير و كنهه . كآلية الكنه لمعرفة ذات  
ذى الكنه . رمز اليه بقوله : حالهما حيث لم يقل لتعرفهما .

**البحث الثالث :** المناسب ان يقول بعد هذه العبارة . و هو بهذا  
الاعتبار مدلول لفظ " من " كما ذكر في الاعتبار الاول . و قال : و هو  
بهذا الاعتبار مدلول لفظ " الابتداء " .

الآ انه تركه لنكتة . و هى ان لا يلزم الاتحاد بين المعنى الاسمى و  
الحرفي بل صور فيه هذا الاعتبار فقط . كذا قال الفاضل عصمة الله رحمه  
الله تعالى .

**قال المؤلف الروحاني :** الجواب عندى . انما تركه احالة على  
فهم القارى . لان الضد يعرف بالضد .

**البحث الرابع :** اعلم . انه يرد على حدّ الحرف اشكال قوى

بالنظر الى الاسماء المشتركة كعين و قرء . ذكره بجوابه الشيخ المحقق ابن

الحاجب رحمه الله تعالى في اماليه . ناسب ذكره و ذكر جوابه ههنا .

**فاقول :** قال الشيخ المحقق ابن الحاجب رحمه الله تعالى في اماليه

ج ٣ ص ١٠١ . اذا أورد على قولنا . في حدّ الحرف . ما دلّ على معني

في غيره . الاسماء المشتركة .

فانها لا يفهم مدلولها الا بالقرينة . و كذلك الحرف . فانه لا

يفهم معناه الا بذكر متعلقه معه .

فجوابه انّ الاسماء المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظ آخر

يقترن بها . بل قد يكون قصد المتكلم الابهام .

و من ثم يجيئ كثير من المشتركات يجوز فيها الامران . اعني كل

واحد من مدلوليها . كقوله تعالى " ثلاثة قروء " . و ليس كذلك في

الحرف فانه لا يستقيم ان تقول : خرجت من . انتهى كلام ابن الحاجب

رحمه الله تعالى بلفظه .

﴿ **والحاصل** ﴾ ههنا مسائل متعدّدة مفيدة للمبتدئين و المنتهين .

**المسألة الاولى :** لما فرغ من بيان الحصة الثانية من حصص الكلام

الستّ شرع في بيان الحصة الثالثة فقال : و الحاصل .

**المسألة الثانية :** من قوله : والحاصل الخ . عبارة الشارح الجامي

رحمه الله تعالى . و ما قبله كان عبارة السيّد السند رحمه الله تعالى الاّ انّ

عبارة الجامي ايضاً مأخوذة من كلام السيّد في رسالته الوضعيّة و شرح

المفتاح و غيرهما . و سيأتى منّا ذكر بعض الحوالات في اثناء الشرح .

**المسألة الثالثة :** اللام في "الحاصل" عوض عن المضاف اليه . اى حاصل ما سبق . كما هو مذهب الكوفيين اذا كان المضاف اليه ضميراً كما في قوله تعالى : **فَانَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى .** و **سَوَّغَ** الزمخشري تعويضها من الظاهر ايضاً . و **خَرَّجَ** عليه قوله تعالى : **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ .** اى اسماء المسميات . كذا في الاتفاق للسيوطي رحمه الله تعالى .

**المسألة الرابعة :** قوله : **وَالْحَاصِلُ الْخ .** مبتدأ . و ما بعده الى قوله : **وَاِذَا عَرَفْتَ هَذَا .** خبره .

فانظر الى هذا الخبر الطويل و جملة واحدة طويلة .  
و اعجب منه انّ ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى في النحو جملة واحدة خبرية . و انها كلها مفعول به . لقال " في اولها " فتفكر في هذا المفعول به المشتمل على الف بيت . و قد ألغز فيه بعض الادباء فقال :  
حاجيتكم معشر جمع نبلا      العربين مفرداً و جملاً  
مالف بيت غير شطر علق      بوتد منها رقيتم للعلّا  
فكلها مقولة لقال في اولها و هو :

قال محمد هو ابن مالك      احمد ربّي الله خير مالك  
و لهذا نظائر كثيرة لا يخفى استخراجها على الأذكياء بعد التدبّر .  
و من بدائع اللطائف العلميّة النحويّة ان جميع القرآن كذلك اى جملة واحدة خبرية او انشائية .

بل كل كتاب مثل صحيح البخارى و الجامع للترمذى كذلك جملة واحدة .

فانّ الظرف اى بسم الله الخ متعلق بفعل محذوف مثلاً أق . نعم

ذلك .

ثم ما بعد البسملة من . الحمد لله الى آخر القرآن . منصوب محلاً على أنه مفعول به لأقرأ . اى أقرأ متبركاً بالتسمية الحمد لله رب العالمين الى آخر القرآن .

ثم فعل " أقرأ " مع فاعله ومفعوله جملة خبرية او انشائية ان قدّر " إقرأ " امراً .

و على هذا فقس كل كتاب و البيان البيان .

المسألة الخامسة : ملخص " الحاصل " الفرق بين لفظة " من " و معناها و بين لفظ " الابتداء " و معناه بالوضع .  
فلفظ " الابتداء " موضوع للمعنى الكلى . بدون ان يجعل تبعاً و آلة للغير فيكون مستقلاً بالوضع . والمستقل بالوضع يصلح ان يحكم عليه و به .

و لفظة " من " موضوعة لجزئيات هذا المعنى الكلى بحيث تكون هذه الجزئيات حالات و آلات لمتعلقاتها فتكون غير مستقلة بالوضع . و كلما كان كذلك فهو لا يتصور ما لم يتصور معه ما هو مستقلّ بالذات و متبوع و ذو آلة . و كلما كان كذلك فهو لا يصلح لان يحكم عليه و به . ينتج ان هذه الجزئيات اى المعانى الحرفية لاتصلح لان يحكم عليها و بها .

ان قلت : مضمون " الحاصل " يخالف مضمون " المحصول " اذ مضمون " المحصول " يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظته العقل قصداً كان معني اسماً . واذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصرة

مثلاً كان مدلولاً حرفياً .

و مضمون " الحاصل " يفيد أنّ الابتداء الكلى مدلول اسمى . و جزئياته مدلول حرفي . ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى . قاله الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

و الجواب عن هذا السؤال و الاعتراض من وجوه متعددة .

**الوجه الاول :** ما ذكره الفاضل عبد الحكيم رحمه الله تعالى مستخرجاً من فحوى كلام الشيخ عبدالغفور رحمه الله تعالى . و هو ان جزئيات الابتداء اضافية لكونها حصصاً له . و الحصّة عبارة عن كلىّ عرض له خصوصيّة بحيث تكون الخصوصية خارجة عنه . ثم ان الكلى بتلك الخصوصية لا يصير جزئياً حقيقياً .

و الفرق بين الحصّة و الكلى اعتبارى . فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى . و الابتداء من حيث انه حالة بين السير و البصرة مدلول حرفي . مع كونه جزئياً اضافياً اى حصّة له ايضاً فلا مخالفة . و فيه أنّ كلامه يدل على ان الجزئى الحقيقى يكون مخالفاً لكلية بالذات . مع ان المذهب المحقق انه يخالف الكلى بالاعتبار . اذ التشخص ليس بجزء . وذاتياتهما واحدة . فالفرق بين الكلى و الجزئى انما هو باعتبار العارض فقط .

**الوجه الثانى :** هذا الوجه مبني على ان الجزئيات تغاير الكلى بالذات . و قد اثبتنا في شرح بحث " المحصول " ايضاً المغايرة بالذات . حيث قلنا : ان المعنى الحرفي ملزوم الابتداء الاسمى . فوافق

"الحاصل" "المحصول" و اندفع اشكال المناقاة بين بحث "المحصول" و بحث "الحاصل".

و فيه انه على هذا الوجه جاء المخالفة من وجه آخر . حيث ثبت في بحث "المحصول" ان احدهما لازم للآخر . و في بحث "الحاصل" ان احدهما كلى للآخر .

اللهم الا ان يقال : الكلى لازم لجزئياته . فلا مخالفة .

و انما اجبنا . باللهم . لان المذكور في "المحصول" "اللازم بمعنى الخارج . لا مطلقاً حيث جعلنا قول اللزوم هنالك مقبلاً لقول الكلية و الجزئية .

الوجه الثالث : يجعل عبارة الشارح الجامي رحمه الله تعالى هناك على الاستخدام بان يراد بالابتداء الاول في (المحصول) المعنى الاسمى الكلى . و بالابتداء الثانى ( في الحاصل ) المضمّر في قوله : و اذا لاحظته العقل . الابتداء الجزئى . فما هو مفهوم "الحاصل" هو مفهوم "المحصول" . راجع ما فصلنا المقسم تحت قوله : و اذا لاحظته الخ تتجلى لك اجوبة اخرى مهمة بادنى تأمل . و لا نطيل الكلام باعادتها .

المسألة السادسة : ههنا شك مستطرف و سوال مستطرف اولع به الطلبة واشرب في قلوب الالباء ويستفتون عنه مدرسى الفوائد الضيائية في اثناء الدراسات .

وهو انه لم قدّم الشارح الجامي رحمه الله تعالى لفظ "المحصول" على لفظ "الحاصل" مع ان عكسه من الفهم اقرب وفي اللسان اعذب . حيث يسمون هذا البحث "بحث الحاصل و الحصول" بتقديم "الحاصل" و

ما الفرق بينهما ؟

قلتُ : الجواب عن هذا السؤال المستطرف من وجوه متعددة .

الوجه الاول : ما قيل : ان محصول الكلام ما يكون اخذه من

الكلام غير ظاهر . و حاصله ما يكون اخذه منه ظاهراً .

و لما كان اخذ ما ذكر السيّد السند رحمه الله تعالى من اللحاظ

قصداً او تبعاً . و كون ذلك مداراً لصلاحية الحكم و عدمها . و تقسيم

الابتداء الى قسمين . ولزوم المتعلق لهذا اجمالاً . واحتياج ذاك اليه تفصيلاً .

و غير ذلك من الاحكام المسطورة في بحث "المحصول" غير ظاهر . عبّر

عنه بالمحصول . و اخذ ما في بحث "الحاصل" و فهمه كان ظاهراً فعبّر عنه

بالحاصل .

الوجه الثاني : المحصول ما فيه نوع ابهام . والحاصل ما لا يكون

فيه ابهام . فقدّم المبهم المجمل لتقدمه طبعاً . اذ التفصيل يكون بعد الابهام .

الوجه الثالث : السيّد رحمه الله تعالى يكثر استعمال لفظ

المحصول في كتبه كما لا يخفى على من طالع كتبه . و استقرينا موارده .

فرأينا ان اكثر ما استعمله في معني المراد و المرجع .

و المرجع غير الحاصل . الا ترى ان مرجع ارجاع الضمير في

" نفسه " الى المعني و الى الكلمة واحد . مع ان حاصل كل واحد على

حدة و متغاير . اذ حاصل الاول الاستقلال بالمفهومية . و حاصل الثاني

دالتها عليه من غير حاجة الى الغير .

و بالفاظ اخرى مرجع الكلام يحتاج في كونه مرجعاً الى دليل او

بيان . و حاصله لا يحتاج الى ذلك . فقدم المحصول . لان ما ذكره السيّد

رحمه الله تعالى يرجع الى ما ذكر سابقاً من قول ابن الحاجب والشارح  
رحمهما الله تعالى .

الوجه الرابع : " المحصول " على قول سيبويه صيغة اسم المفعول  
اي المحصول عليه . و قد مضى هذا البحث منا .

ففيه مدخل لفعل الغير و ارادته . فيكون المحصول بمعنى المقصود .  
و يوافق هذا المعنى استعمال السيد رحمه الله تعالى و القوم .  
و فرق بين المقصود من الكلام وبين الحاصل منه . اذ لا يجب ان  
يكون الحاصل منه مقصوداً .

قال التفتازانى في مختصر المعانى ص ٩٣ في بحث العطف : فرق  
بين ان يكون الشئ حاصلًا من الشئ و بين ان يكون مقصودًا منه .  
فالغرض من العطف في " جاءنى زيد فعمر " او " ثم عمرو " تفصيل المسند  
فقط . و ان حصل منه تفصيل المسند اليه ايضاً . هذا .

ثم قدّم المحصول لكونه مقصوداً من كلام الشارح و ابن الحاجب  
رحمهما الله تعالى . اذ مقصودهما ايضاً بيان الاستقلال بالمعنى . و في  
" الحاصل " بيان الوضع . و ليس بيان الوضع مقصوداً ههنا . و لذا لم  
يتوجه السيد رحمه الله تعالى اليه في حواشى المطول و حواشى الرضى في  
هذا المقام .

الوجه الخامس : المحصول يجئ بمعنى الرأى ايضاً فقدّمه اشارة الى  
ان هذا رأى ابن الحاجب . فرأيه و رأى السيد رحمهما الله تعالى واحد  
ولذا اتى بالضمير و قال : محصولة . و لم يثبت لفظ " الحاصل " بهذا  
المعنى فاتّخذه و لم يأت بالضمير .

ثم هذا الوجه مبنى على ان يكون مرجع الضمير في قوله : و محصولة . ابن الحاجب و قد مرّ منا بيانه .

**الوجه السادس :** السيّد رحمه الله تعالى ذكر هذا البحث في شرح المطول . ثم لما اراد السيّد ان يطبّق بينه و بين كلام ابن الحاجب ذكر كلامه المذكور قبل المحصول . و عنوانه بالمحصول حيث قال : و هو ايضاً محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل الخ .

و الشارح الجامي رحمه الله تعالى لما عكس و ذكر كلام ابن الحاجب أولاً و اراد ذكر كلام السيّد للتطبيق . قال : و محصولة الخ . على طبق ما قال السيّد اقتداءً به .

**الوجه السابع :** الامسّ بالمرام و التحقق عند المؤلفين و الذى يقتضيه العقل السليم ان يكون حاصل الكلام في الآخر بعد جميع الملخصات و المحصّلات .

و لا يخفى على المتفطن المتفحص لكلام الادباء انه بعد ذكر حاصل الكلام يقبح ان يقال : و محصولة او محصّلة و نحو ذلك . فالشارح قدمه نظراً الى المعنى و الطريقة المألوفة المطابقة لمقتضى العقل و ان كان مقتضى اللسان عكسه هذا .

**الوجه الثامن :** قد لاح لك مما مضى ان المهمّ الحامل و الامر الباعث على ايراد هذا البحث اشكالات الامام الرازى رحمه الله تعالى . و له كتاب في اصول الفقه سماه المحصول . و اختصره تلميذه سراج الدين الارموى و سماه التحصيل . والفاضل تاج الدين و سماه الحاصل . فكتاب الحاصل كأنه تاليف الامام لكونه منتخباً من المحصول .

فخصّ الشارح الجامى رحمه الله تعالى بالذكر هذين اللفظين من بين الفاظ كثيرة تؤدّى مؤداهما إيماءً لطيفاً و رمزاً بعيداً الى ان هذا البحث يتعلق بمن هو صاحب كتابى "المحصول و الحاصل" .  
ثم قدم "المحصول" لتقدم تأليفه على "الحاصل" . راجع مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥ .

هذا ما ماشيت به سوال الطلبة المنهومين به و الاّ فانى اعلم ان مثل هذا السؤال قليل الجدوى . اذ لكل مؤلف ان يختار اى لفظ شاء و يقدّم و يؤخر حسب ما يخطر بباله . ثم اعلم : ان بعض الاجوبة يغني الطلبة لا العلماء .

**المسألة الرابعة :** ان قلت : ما الحامل و ما الباعث على ذكر "الحاصل" اى الحصة الثالثة من البحث ؟

**قلت :** الباعث عليه امور متعددة اذكر منها ههنا عشرة .

**الامر الاول :** توضيح ما في "المحصول" بعبارة اوضح .

**الامر الثانى :** دفع توهم ناشئ من بحث "المحصول" . و هو ان

الابتداء كيف يكون مشتركاً بين المعنى الاسمى و الحرفى ؟

و حاصل الدفع انّ الاول كلىّ . و الثانى جزئى منه و حصّة له .

و هى الكلى المقيد بحيث يكون التقييد داخلاً و القيد خارجاً . فالفرق بينهما اعتبارى . فصحّ اشتراكه فيهما .

**الامر الثالث :** بيان انّ الفرق بين المعنى الاسمى و المعنى الحرفى .

كما مرّ منا مراراً و سيأتى ايضاً . بالاعتبار ذاك كلىّ و هذا جزئى اضافيّ منه و حصّة . و هذا لا ينافي التباين الكلى بين الاسم و الحرف .

**الامر الرابع :** بيان الفرق بينهما بالوضع . بانه موضوع للكلّي  
او الجزئيات بعد معرفة الفرق بينهما في " المحصول " في لحاظ الذهن و  
العبارة و الاستعمال .

**الامر الخامس :** بيان الفرق النحوى بعد معرفة الفرق المنطقى .  
اذ لا يخفى ان اللحاظ بالذات او تبعا . و الاستقلال بالمفهوميّة و عدم  
الاستقلال بها تعبيرات منطقية لا نحويّة كما لا يخفى على من له مسكة  
بالفنين .

و ايضاً اثبت في بحث "المحصول" ان المعنى اصل . و الدال فرع .  
فيصير الدالّ مستقلاً باستقلال المعنى و محتاجاً باحتياج المعنى . وهذا شأن  
المنطقى . لا النحوى فان النحوى انما يبحث عن الوضع . و ينظر الى اللفظ  
اولاً . لان النحو علم يبحث فيه عن احوال او اخر الكلم اعراباً و بناءً .  
و لذا كان نحو " أمشى " جملة عند المنطقى و مفرداً عند النحوى .

**الامر السادس :** اعلم . ان للكلمات ومعانيها حالتين حالة البقاء  
و حالة البدء . كما ان للانسان مثلاً حالتين حالة ولادته و حالة بقائه .  
ففى بحث " الحاصل " بين الفرق بينهما نظراً الى بدئهما و هو  
الوضع . اذ الوضع مبدأ الكلمات و مبدأ معانيها المدلولة لها . و فى بحث  
"المحصول" بين الفرق بينهما نظراً الى زمان بقائهما بعد الوضع و نظراً الى  
البقاء و البدء كليهما . فكلما تعقلت المعنى الاسمى كان ملحوظاً فى ذاته  
و مستقلاً . و المعنى الحرفى خلافه . و هذا شأن تعقلهما سواء كان فى  
الماضى او المستقبل او الحال .

**الامر السابع :** فى بحث "الحاصل" بيان الفرق بالنسبة الى فارق

واحد . وهو الله تعالى ان كان الواضع هو الله تعالى . او اول واضع من الانسان ان كان الواضع هو الانسان .

و في بحث "المحصول" بيان الفرق بالنسبة الى فارقين كثيرين اى كل انسان متعقل ملاحظ .

**الامر الثامن :** دفع توهم . و هو انّ بعض الاسماء كالظروف لا يصلح ان يحكم عليه و به . فيلزم ان تكون حروفاً .

و وجه الدفع انها موضوعة للمعاني الكلية و هى صالحة لهما بالامكان . اشار اليه بقوله : وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل الخ بزيادة لفظ " يمكن " و سيأتى هذا البيان .

**الامر التاسع :** يعلم من بحث "المحصول" انّ مناط اسمية المعنى و حرفيته و فعليته تعقل العقل و ملاحظته . و يتفرّع عليه اسمية اللفظ و حرفيته و فعليته كما لا يخفى على من نظر فيه .

فيرد عليه ان الكلمات موجودة في الازل بناء على ان الواضع هو الله تعالى . و لا يوجد تعقل العقل لحدوث الانسان فلزم وجود المقسم بدون الاقسام و هو باطل .

فدفعه في بحث "الحاصل" اولاً بما حاصله ان المناط هو الوضع . و هو موجود في الازل .

و ثانياً على تقدير تسليم ان التعقل هو المناط ان التعقل وان كان غير ازلى . الا ان امكانه ازلى . و هو المراد ههنا .

وقد ثبت في كتب المعقول ان امكان كل ممكن ازلى ولا يستلزم ازلية الامكان امكان الازلية . أو مض الى هذا الجواب بقوله : وذلك المعنى

الكلی يمكن ان يتعقل الخ .

و لهذا السؤال اجوبة اخرى ايضاً .

منها انها كلمات بالنسبة الينا في ما لا يزال لا في الازل .

و منها انّ المراد بالتعقل هو صلاحيته و هو متحقق فيها في

الازل . و هذا يقرب من الجواب الثاني .

و منها انّ المراد من التعقل اعم من الحقيقي والحكمي . و الثاني

متحقق فيها .

و منها انّ البحث مبنيّ على ان الواضع هو الانسان .

و منها انّ المراد التعقل بالفعل بالمعني المنطقي اى في احد الازمنة

فيطلق على الكلمات في الازل ايضاً مع عدم وجود العقل وتعقله . اذ ذاك

انّها متعلقة بالفعل فلا اعتراض .

و بمثل ذلك يجاب ما يرد ان كلمات الله في الازل او مطلقاً غير

متعلقة للانسان .

**قال العبد الضعيف :** قد استخرجت هذا السؤال مما اورده السيّد

السند رحمه الله تعالى على حد الكلمة بانها لفظ وضع الخ . حيث تخرج

عنه كلمات الله . اذ لا يتلفظ بها الانسان . و لله الحمد و المنة .

**الامر العاشر :** و هو مهمّ نفيس وهو انّ السيّد السند والجمهور

كلهم قائلون باحتياج الحرف بالوضع . و اختلفوا في البيان . فقال

الجمهور : انه موضوع للامر الكلّي الا ان الواضع اشترط في دلالته على

معناه الافرادى ذكر متعلقه .

و قال السيّد : انه موضوع للجزئيات . فاحتاج كما قال السيّد

نفسه لانه نوع نسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه . و هو المتعلق .

فقصد الجامى رحمه الله تعالى في بحث " الحاصل " تقرير مذهب السيد و توضيحه و يعلم من الفحوى انه مختاره .

ان قلت : فنظراً الى هذه الوجوه يكون بحث " الحاصل " غير بحث المحصول ؟

قلت : حاصل البحث و الكلام ما يكون المراد منهما واحداً و مألها الى شئ واحد و هو هنا متأّت . و لا ينافيه ان يذكر في الحاصل زيادات و فوائد مع ذكر ما لها و عليها . و هذا دأب المؤلفين . و وجه ذلك ان الحاصل يطلق على معان . الاول بيان ما ذكر اولاً بعبارة اوضح .

و الثانى تفصيل ما ذكر مع ذكر ما له و ما عليه و ذكر فوائد لا غني عنها في البحث .

و الثالث خلاصة ما ذكر سابقاً .

و الرابع المفهوم من الكلام و ان لم يكن غرضاً سيق لاجله الكلام . و المراد ههنا المعنى الثانى فتأمل . ﴿ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ﴾ فدلالته عليه بالوضع .

فائدة مهمّة

فيه ردّ على عباد بن سليمان الصيمرى من المعتزلة حيث زعم ان دلالة اللفظ لذاته اى دلالاته عقلية كدلالة اللفظ على الالفاظ . و هو من عجائب المذاهب .

و في المزهري للسيوطى رحمه الله تعالى ان المحققين متوقفون في

الكل الا في مذهب عباد . فانه باطل عندهم . انتهى بزيادة .

وقال الامام الرازى في كتاب المحصول . و تاج الدين الارموى في كتاب الحاصل : ان عباداً احتجّ بانه لولا الدلالة الذاتية لكان وضع اللفظ من بين الالفاظ بازاء معني من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل . و جوابه ان الواضع ان كان هو الله فلا يسئل عما يفعل . و ان كان هو الناس فلعله لتعين الخطران بالبال . انتهى .

و ردّه الامام الرازى ايضاً في التفسير الكبير ج ١ ص ١٢ . حيث قال : و ينتقض قول عباد باختصاص حدوث العالم بوقت معين دون ما قبله وما بعده . و يشكل ايضاً باختصاص كل انسان باسم علمه المعين . انتهى كلامه .

و ردّ ايضاً بان دلالة لو كانت لذاته لوجب ان لا يختلف اللغات في معني لفظ واحد . لان ما بالذات لا يختلف . و .اللازم باطل . و بيان البطلان كما قال الدسوقي في حواشى المختصر : ان لفظة سوء معناها بالتركيّة ماء وبالفارسيّة جانب والعربيّة قبيح . فلو كان بين هذا اللفظ و معناه مناسبة ذاتية لدلّ على معني واحد في كل لغة .

و ردّ ايضاً بما في المطول انه لو كان الامر كذلك لوجب ان يفهم كل احد معني كل لفظ . لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول . و لامتنع نقله من معني الى معني . هذا . و الله اعلم .

### فائدة

نعم ان بعض الالفاظ قد يتفق كونه مناسباً لمعناه مثل تسميتهم القطا بهذا الاسم . حيث يشبه صوته لفظ القطا . وكذا القول في اللقلق .

و ايضاً وضعوا لفظ الخضم لاكل الرطب نحو البطيخ والقثاء . و لفظ القضم لاكل اليابس . نحو قضمت الدابة شعيرها . لان الخاء تشبه صوت اكل الشئ الرطب و القاف تشبه صوت اكل الشئ اليابس . و لهذا الباب نظائر كثيرة استخرجها ابن جني في الخصائص .

﴿ و لفظة من ﴾ التاء للوحدة لا للتانيث و زاد قبل الابتداء "لفظ" و قبل من "لفظة" لمحض التفنن مع إيماء لطيف الى تانيث الحروف .  
فائدة نفيسة

ههنا سوال لهج به الطلبة كثيرا . و هو انّ النحاة كثيرا ما يمثلون بكلمة " من " عند البحث عن الحرف او عن الفرق بين معني الاسم و الحرف فما وجه ذلك ؟

و الجواب عن هذا السؤال اللطيف عندى من وجهين .  
الوجه الاول : ان كلمة " من " امّ الباب باب حروف الجرّ و حروف الجرّ اكثر الحروف استعمالاً .

و لهذا الوجه اختصت " من " من بين سائر الحروف بدخولها على الظروف و خفضها لها . قال تعالى : الم يأتيهم نبأ الذين من قبلهم . و قوله : من بعد ما اهلكنا القرون . صرّح بهذا الاختصاص ابن هشام في شرح منته قطر الندى و بلّ الصدى .

وقال العلامة السجاعي في شرحه ص ١١ : اختصت كلمة " من " بذلك لكونها امّ الباب . و لكل باب ام تختص بخاصة دون اخواتها . انتهى .

و لذا اختصت ببقاء اثرها مع حذفها قياساً مطرداً بعد كلمة

"كم" نحو كم درهم . فان الصحيح ان الجرّ "بمن" محذوفة . صرّح به ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٤ في بحث ما .

الوجه الثاني : لكلمة " من " خصوصية عجيبة اختصت بسببها بالذكر . و هي انها استكملت من اقسام الكلمة . اذ تكون حرف جرّ . وفعل امر من . مان يمين الرجل . اذا كذب والمّين هو الكذب " و اسماً " كما قال الزمخشري في قوله تعالى : فاخرج به من الثمرات رزقالكم . انها في موضع المفعول به .

قال الطيبي : فهو اسم . هذا و سئل ابن حجر الهيثمي رحمه الله تعالى عن كلمة حوت جميع الاقسام فاجاب بانها كلمة " من " .

قال العبد الضعيف : ههنا حروف اخر استكملت من اقسام الكلمة . قال العلامة السجاعي في شرح شرح القطر ص ٩٤ :  
و كذا كلمة " في " تكون حرف جرّ . واسماً بمعنى الفمّ في حالة الجرّ كما في حديث الصدقة . حتي ما تجعل في في امرأتك . وفعل امر من الوفاء بالاشباع . و كذا كلمة " على " افاده السيوطي رحمه الله تعالى .  
قلت : ثم وجدت ثلاث كلمات استعملت كذلك .

الاولى كلمة " الى " تكون حرف جرّ . وفعل امر للاثنين من " وأل " اذا لجأ بوزن وعد . و اسماً بمعنى النعمة .

و الثانية " خلا " تكون حرف جرّ . وفعلاً ماضياً . واسماً للرطب من الحشيش . كما افاده بعض شراح الالفية .

الثالثة " حاشا " استعملت حرف جرّ . و فعلاً ماضياً . و اسماً للتنزيه .

و قلت ملغزاً به :

يا نحة الانام اى حروف هي اسماء تارة ثم فعل  
ثم قلت مجيئاً :

تلك. من. ثم. في. على. ذى ثلاث جاء حقاً بذاك . يا صاح . نقل  
قلت جاءت . الى . الامر المثني ثم حرفاً و اسماً به الامر يحلو  
و. خلا. حرف واسم رطب حشيش و هو فعل و حاش فاعلم لتعلو

### فائدة

ثم ان كلمة " من " تأتي على خمسة عشر وجهها . و اختص  
ههنا للبحث من بينها معناها "الابتداء" لانه هو الغالب عليها . حتي ادعى  
جماعة انه اصل معانيها و سائرهما راجعة اليه . هذا .

ثم اعلم انه قال البصريون : انها تأتي لابتداء المكان فقط . وقال  
الكوفيون و الاخفش و المبرد : و لابتداء الزمان ايضاً . بدليل . من اول  
يوم . و في الحديث . فمطرنا من الجمعة الى الجمعة . هذا و الله اعلم .  
﴿ موضوعه لكل واحد من جزئياته ﴾ اى جزئيات الابتداء و  
هي الابتداءات ﴿ المخصوصة ﴾ ههنا مسائل كثيرة مهمة نذكر منها ما  
هي اهم .

المسألة الاولى : المذكور في هذا الشرح للجامي مذهب السيد  
السند رحمهما الله تعالى . وحاصله ان الوضع في الحروف عام والموضوع  
له خاص .

قال الفاضل اللاهوري رحمه الله تعالى في شرح المطول ص ٤٥٣ :  
و هذا ( اى كون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً ) ما ذهب اليه قدوة

المحققين عضد الملة والدين وتبعه السيد ( و بحر العلوم و محب الله و كثير من المتأخرين ) .

و ذهب الاوائل الى ان الحروف موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة بذاتها . فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها . و هذا ما اختاره (١) التفتازانى في تصانيفه . انتهى .

و اعترض بحر العلوم وغيره على مذهب الاوائل لزوم كون المجاز شائعا بلا حقيقة . اذ لا تستعمل الحروف الا في الجزئيات . و هى المعانى الغير الاصلية .

و اجاب الفاضل اللاهورى في شرح المطول . بانها انما تكون مجازا . لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها . اما اذا كان من حيث انها افراد المعانى الكلية فلا . انتهى .

و تمسك اصحاب القول الاول باستعمالها في الجزئيات . والوضع يعلم من الاستعمال .

و بانها تحتاج الى الغير . فتكون موضوعة للجزئيات المحتاجة الى الغير للتعين .

---

(١) اختاره الخ : من ههنا يعلم ان ما نسب الى السعد . و ذكرته في موضع آخر من هذا الكتاب . ان مذهبه في الحرف انه مستقل بالمفهوم . غير صحيح . و خلاف الصواب . و قد كثر هذه النسبة اليه في كتب علماء العرب و لم ارها في مؤلفات غيرهم من علماء الهند و خراسان و السند . و صاحب الدار ادرى بما فيها فالذى اختاره هو ان مذهبه مذهب الاوائل . ولو كان مختاره في التصانيف استقلال الحرف لصرح به اللاهورى . و اذ لا فلا . و الفاضل اللاهورى هو الذى يقال في حقه :

وبما قال بحر العلوم ابوالعياش عبدالعلى اللكنوى رحمه الله تعالى:  
ان الجزئيات هي المتبادرة منها عند الاطلاق . و التبادر علامة الحقيقة و  
الوضع . و الاشتراك خلاف الاصل .

**المسألة الثانية :** ثم يتفرّع على هذا الاختلاف اختلافهم في بيان  
احتياج الحرف . و توسّع دائرة البحث .

فنقول : لهم في حقيقة الحرف مذاهب متعددة .

**المذهب الاول :** مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى و هو أنّ  
عدم استقلال الحرف و كونه محتاجاً انما هو لقصور و نقصان في معناه .  
لأنّه موضوع للجزئيات المعيّنة فيحتاج معناه للتعيين الى المتعلق .  
اذ تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين .  
فعلى هذا لادخل في احتياج الحرف لاشتراط الواضع ذكر المتعلق . كما  
سيأتى .

و لا قصور في دلالة الحرف و لا احتياج فيها .

هذا المذهب صرّح السيّد باختياره و بكونه صواباً في غير واحد  
من كتبه . و أمّا المذهب الثالث الآتى ذكره فلم يصرّح السيد باختياره .  
نعم عزاه بعض العلماء الى السيد السند رحمه الله تعالى .

قال السيد السند رحمه الله تعالى في حواشى الرضى بعد كلام :  
فظهر أنّ الاحتياج الى ذكر المتعلق انما هو لقصور في معناه . لالقصور في  
دلالاته . انتهى بحذف .

و يرد عليه الضمائر و اسماء الاشارات . فان الوضع فيها عام و  
الموضوع له خاص . فتكون حروفاً .

و الجواب ان مناط الحرفية هو اللحاظ تبعاً و آلة . و هو مفقود في الضمائر و اسماء الاشارات . فلا تكون حروفاً .

**المذهب الثانى :** هو مسلك الاوائل . وهو ان احتياجه الى المتعلق و عدم استقلاله . انما هو لقصور في دلالته . لا في معناه . اذ معني " من " عندهم كلى . مثل معني " الابتداء الاسمى " الا انه غير ملحوظ في ذاته .

و وجه ذلك ان الواضع اشترط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق .

وقال الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى في بيان مرادهم بالاشتراط في وضع الحرف : معني اشتراطهم ذكره اى المتعلق في الدلالة ان معناه معني الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه . فلا حاجة الى القول : بالوضع العام و الموضوع له الخاص . فانه التزام ما لا شاهد عليه . و الصواب القول بالوضع العام و الموضوع له العام .

واعترض السيد السند رحمه الله تعالى على هذا المسلك بوجوه متعددة كما في حواشى الرضى و المطول .

**الوجه الاول :** انه لافائدة لهذا الاشتراط . بخلاف اشتراط القرينة في المعني المجازى .

و اجابه الفاضل اللاهورى حيث قال : قد عرفت الفائدة . و هى الاشارة الى ان معناها مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق .

الوجه الثاني : انه لا دليل على هذا الاشتراط . و دعوى ورود نص من الواضع خروج عن الانصاف .  
 و اجابه الفاضل اللاهورى . بان الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق .

و ايضاً كما انه لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئى . مع احتياجه الى الوضع العام الذى لا دليل عليه .  
 و اما الاستعمال فقد عرفت انه لا يصير دليلاً على الوضع . لان استعماله في الجزئيات مثل استعمال الكلى في افراده .

الوجه الثالث : انه التزام ذكر المتعلق في الاستعمال . و ذلك مشترك بين الحروف و الاسماء اللازمة الاضافة .

و الجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة .  
 و في تلك الاسماء لتحصيل الغاية . على ما قيل تحكم بحت .  
 و اجابه الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى . بان التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه وبين تلك الاسماء . فانها ملحوظة في انفسها .

الوجه الرابع : انه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة "من" مستقلاً بنفسه صالحاً لان يحكم عليه و به الا انه لا يفهم منها وحدها . فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح ان يحكم عليه و به . و ذلك باطل .  
 و الجواب ان هذا مبنى على ظن ان معنى " من " هو الابتداء الكلى مطلقاً و ليس كذلك . بل معناه الابتداء الكلى من حيث انه آلة . فلا يرد شئ .

تنبيه مهم : اعلم ان في قولهم : ان احتياج الحرف لاشتراط  
الواضع في دلالاته ذكر المتعلق نوع ابهام . فاخذ منه كل ناظر حسب  
فهمه معني يخالف معني ناظر آخر .

فالسيد رحمه الله تعالى فهم منه على ما يعلم بالنظر الى كلامه في  
عدة كتب . انه لا قصور في معني الحرف . و انما القصور في دلالاته و  
افادته . حيث يشترط فيه ذكر الغير .

فاعترضه الرابع المذكور آنفاً مبني على الامر الاول . و هو انه  
لا قصور في معناه . وما سواه من الاعتراضات متفرع على الامر الثاني .  
وهو ان القصور في دلالاته . وقد صرح هو بذلك في حواشيه على الرضى .  
و كلام العلامة الثاني المحقق التفتازاني رحمه الله تعالى يدلّ  
صريحاً في المطول على ان المراد منه القصور في الدلالة حيث قال : على  
تقدير القول بهذا الاشتراط في دلالة الحرف لا يدخل وضع الحرف في  
تعريف الوضع . و هو تعيين اللفظ للدلالة بنفسه على معني .

و فهم الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى ان مرادهم من ذلك  
الاشتراط هو القصور في المعني فقط . كما يعلم من ظاهر كلامه السابق .  
او في المعني و الدلالة معاً .

و الظاهر عندي ما قال التفتازاني و اتباعه : ان هذا الكلام يدلّ  
على القصور في الدلالة و الافادة . و هو الذي يشهد عليه كلام القوم .  
قال السيوطي رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٤ :  
فالخرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره من اسم  
او غيره . و اما نحو " ذو و فوق " فليس المتعلق مشروطاً في افادة معناه .

انتهى بتصرف .

ثم لما ثبت ان مرادهم القصور في الدلالة . و لم يكن هذا عند سيّد المحققين عضد الملة و الدين والسيّد السند رحمهما الله تعالى وغيرهما مرضياً . و لابد في الحرف من الاحتياج قالوا : ان الاحتياج والقصور انما هو في معناه . واليه ذهب شراح الكافية كالجامى وعبدالغفور وغيرهما . و توضيح ما تمسكوا به انه لا قصور الا في معناه . لاحتياجه تصوراً و التفاتاً الى الغير . و هذا الاحتياج قبل الوضع . و الوضع سابق على الدلالة . و الاحتياج في الدلالة لا يكون قبل الوضع . لتأخر الدلالة عن الوضع فلا يكون الاحتياج تصوراً و التفاتاً هو الاحتياج دلالةً ووضعاً . و بعبارة اخرى ان الاحتياج موجود في المعنى قبل الوضع . مع انه لا دلالة قبله . فثبت ان الاحتياج انما هو في المعنى . و انه لا احتياج في الدلالة . اذ الاول لا يستلزم الثانى .

و ايضاً تمسكوا بانّ الدلالة متفرعة على الوضع و الاستعمال . و الحرف و الاسم متساويان في هذا الاحتياج كاحتياج ضمير الغائب الى تقدم المرجع . و ضمير المخاطب و المتكلم الى الخطاب و التكلم . و اسم الاشارة الى الاشارة . و الاسماء اللازمة الاضافة الى المضاف اليه . و ايضاً الحرف و الاسم و الفعل متساوية الاقدام في الوضع . كذا قال الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى .

فان قلت : يجوز ان يثبت بسبب الوضع احتياج آخر . فيكون ذلك سبباً لقصور الدلالة .

قلنا : لم يتحقق ذلك و لم يُعلم فلا ورود .

اعلم : ان المنفى من الدلالة الاحتياج بالذات لا بالتبع . اذ الاحتياج الثابت للمعنى تصوراً والتفاتاً يستلزم الاحتياج في الدلالة ايضاً .  
قال العبد الضعيف الروحاني البازي : المختار عندى ان القصور انما هو في الدلالة و قصور الدلالة اذا كان باسـتـراط الواضع كما فيما نحن فيه يستلزم القصور في المعنى ايضاً .

و المراد الدلالة بالقوة المتحققة عند الوضع . لا الدلالة بالفعل .  
و لهذا قالوا : الوضع يستلزم الدلالة .

وانما كان هذا القول مختاراً عندى واصحّ من بقية الاقوال لوجوه .  
الوجه الاول : هذا القول مبني على لحاظ الاشتراط اى اشتراط الواضع ذكر المتعلق عند الوضع .

و له نظائر و امثال متعدّدة في النحو مسلّمة و النظير انما يقاس بالنظير و يسهّل تحقّقه .

فمنها ما قالوا : في اختصاص الاسم بالاسناد اليه . ان الفعل قد وضع لان يكون ابداً مسنداً فقط . فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه .

و منها قولهم : ان حروف الهجاء وُضِعَتْ لغرض التركيب لا للمعنى .

و منها ما قالوا : ان كلمة " ذو " وضعت لغرض ان يوصل بها الى جعل اسماء الاجناس : كمال و ماء . صفات فيقال : هو ذومال .

قال السيوطى رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٤ :  
اما "فوق" و "ذو" ونحوهما وان لم تذكر الا بمتعلقهما . فليس مشروطا

في افادة معناها . و انما شرط ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس  
و بفوق الى علوّ خاصّ . انتهى .

و منها ما قالوا : ان الاسماء اللازمة الاضافة وضعت لمعانيها . و  
الغرض من وضعها استعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة .  
فلما صحّ عندهم لحاظ هذه الشرائط المذكورة و اعتبر عندهم  
نسبتها الى الوضع و الواضع كما صرّح به الرضى و الجامى و غيرهما .  
فاىّ حرج و آية و صمة في اشتراط ذكر المتعلق في الوضع الحرفي ؟ و ما  
وجه انكار السيّد رحمه الله تعالى و احزابه عن هذا الاشتراط في وضع  
الحرف ؟

**الوجه الثانى :** المشهور ان الافراد و التركيب عند النحاة صفة  
اللفظ بالذات و صفة المعنى بالتبع . صرّح به عبد الغفور و شارحو سلم  
العلوم . و فيه خلاف للرضى .

فينبغى ان يكون القصور والاستقلال صفة اللفظ بالذات . و صفة  
المعنى تبعاً .

و القصور في اللفظ انما يكون باعتبار الدلالة . بان يكون اللفظ  
محتاجاً في الدلالة الى الغير . كما ان استقلال اللفظ بمعنى دلالة على المعنى  
من غير حاجة الى ضم ضميمة .

و فذلكة الكلام ان الكلمة باقسامها من قبيل المفرد و اللفظ  
يوصف بالافراد اوّلاً و معناه يوصف بالافراد تبعاً .

ثم هكذا الحكم فيما هو من قبيل المفردات . كالكلمة فيجب  
ان يوصف بالكلمة اللفظ اوّلاً فيصير اللفظ اوّلاً كلمة ثم تبعاً يوصف بها

معناه. ويدل عليه حد الكلمة . لفظ وضع الح . حيث جعل اللفظ جنساً لها . و معلوم ان المعني لا يوصف بالتلفظ بالذات .

ثم هكذا شان انواع الكلمة . لان الجنس بحقيقته وجب ان يتحقق في الانواع . فيجب ان يوصف بالاسميّة و الحرفية و الفعلية اللفظ اولاً . و المعني تبعاً . فيصير اللفظ اولاً اسماً او حرفاً . ثم المعني يصير موصوفاً بالاسم و الحرف و الفعل تبعاً .

ثم ان مدار الاسميّة الاستقلال و مناط الحرفية القصور . فيجب ان يوصف بالاستقلال و القصور اللفظ اولاً . والمعني تبعاً . فيصير اللفظ اولاً مستقلاً او قاصراً ثم المعني تبعاً .

و استقلال اللفظ او قصوره كما ذكره الجامي و غيره منوط بدلالته على المعني .

فثبت ان القصور في الحرف باعتبار الدلالة اولاً . وباعتبار المعني تبعاً . كما ثبت ان الاستقلال في الاسم صفة اللفظ بالذات . و صفة المعني بالتبع .

الوجه الثالث : اجمعوا على ان الدلالة والمعني كليهما موصوفان بالقصور . و اختلفوا في ان ايهما بالذات .

فالقول الفيصل للنحوي ان يختار جانب اللفظ على جانب المعني و يرجح مقتضى اللفظ على مقتضى المعني لان جانب اللفظ قاضٍ على المعني في مضمار النحو . و املك للنحوي منه و امس بمرامه و ادخل بكلامه .

لان النحو علم يعرف به احوال اللفظ و مقتضى جانب اللفظ

انما هو القصور في الدلالة .

**الوجه الرابع :** قد نقلنا من اتباع السيد السند رحمه الله تعالى قبيل هذا . انهم اعتبروا المعنى المتقدم على ذكر اللفظ . فقالوا : الاحتياج ثابت في المعنى . و هو متقدم على الوضع المتقدم على الدلالة .

فأقول : اعتبار المعنى المتقدم و اجراء الاحكام عليه بحيث تسرى منه الى اللفظ مما لا ينظر اليه النحوى . انما هو من تدقيقات المناطقة و الفلاسفة الباحثين عن التصورات .

و النحوى انما ينظر الى المعنى المتأخر عن الوضع . و هو المدلول لللفظ من حيث هو مدلول . ولهذا الوجه لم يذكر السيد رحمه الله تعالى هذا الدليل لمدعاه .

و رجعت بصرى كرّتين الى عدة كتبه . فلا ريب انه تنبّه لهذا الاشكال و سلّمه . بل زيادته كلمة " ذكر " في قوله : ان تعقل هذا لا يحتاج الى ذكر المتعلق . و تعقل ذاك يحتاج الى ذكره . للتنبيه على ان المراد تعقل المعنى المدلول بذكر اللفظ .

فلله درّه ثم لله درّه ما احذقه وما اذكاه . و العجب انه لم يتنبّه احد من العلماء لما نبّه بكلمة " ذكر " وظنّوا ان مراده مطلق المعنى . فوقعوا في حيص بيص . و في مثل هذا حق ان يقال :

\* حفظت شيئاً و غابت عنك اشياء \*

هذا و لله الحمد و المنّة .

**الوجه الخامس :** لما ثبت ان المعتبر عند النحاة في اجراء الاحكام المعنى المتأخر . فأقول على طراز ما قال أحزاب السيّد : ان الاحتياج

متقدم على المعنى المدلول .

اذ تعقل السامع و انفهامه للمعنى بعد الافهام وبعد الافادة و بعد الدلالة . و لا يخفى على ذى لبّ ان الحرف لا يدل و لا يفيد بدون ضم ضميمة . و انّ عدم الافهام و الاستفادة بدون ضم ضميمة متفرع على عدم الافهام و الدلالة بدون اى بدون ضم ضميمة . فثبت ان الاحتياج اولاً وبالذات صفة الدلالة .

الوجه السادس : لا يخفى ان القصور و الاستقلال نكات بعد الوقوع استخرجت نظراً الى الاستعمال والدلالة . فالاولى ان يجعل الدلالة اصلاً في ذلك . و الله اعلم .

هذا ما القى في قلبي والهمني ربّي واطنّه سرّاً من الاسرار وحقيقة حقّة من الحقائق حصّني الله تعالى بها . و لله الحمد والمنّة . فخذ ماشئت . و لعلّ ما عند غيري احسن مما عندى .

المذهب الثالث : هذا مذهب السيّد السند رحمه الله تعالى كما عزاه اليه الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في الاشباه ولم نجده في مؤلّفات السيّد رحمه الله تعالى . وهو انه لا معنى للحرف لا في نفسه ولا في غيره لا قبل ضم ضميمة و لا بعده . كما حكى الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى في الاشباه ج ٣ ص ٤ حيث قال : و اغرب من ذلك انى لما كنت بمكة المشرفة سنة ٨٦٩ هـ ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة . و فيهم فاضل من العجم و هو مظفرالدين محمد بن عبد الله الشيرازى رحمه الله تعالى فقال هذا الفاضل : ان السيّد الشريف ذهب الى ان الحرف لا معنى له اصلاً لا في نفسه و لا في غيره . وخالف النحاة

كلهم في قولهم : ان له معني في غيره . و ألف في ذلك رسالة .

المذهب الرابع : للشيخ بهاءالدين بن النحاس . وهو أن الحرف

يدل على معني في نفسه .

و الفرق عنده ان الفعل والاسم يفهم منهما حال الافراد عين ما

يفهم حالة التركيب . بخلاف الحرف لان المعني المفهوم منه حالة التركيب

اتم من المعني المفهوم حالة الافراد . و تبعه ابوحيان في شرحه للتسهيل .

صرّح به الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في كتاب الاشباه و غيره .

قال السيوطي في النكت : دعوى دلالة الحرف على معني في

غيره . و ان كانت مشهورة بين النحاة الا ان ابن النحاس نازع فيها .

و زعم انه دالّ على معني في نفسه . لانّ المخاطب بالحرف اما

ان يفهم موضوعه لغةً ام لا . فان لم يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على

انه لا معني له . لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما

لغة كان كذلك .

وان خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فانه يفهم منه معني . كما

اذا خوطب " بهل " من يعرف انها موضوعة للاستفهام و كذا باقى

الحروف .

فاذا عرفت ان الحرف له معني في نفسه . فالفرق بينه وبين الاسم

و الفعل ان فهم معناه في التركيب اتم من فهمه في الافراد بخلافهما .

قال المحقق ابن هشام رحمه الله تعالى في بعض تعاليقه على

التسهيل : نحن قاطعون بأن نحو " ليت " يفهم منها معني التمني بمجرد

النطق كما في المنصوص من الاسماء و الافعال .

و بأن من يفهم منها أحد معانيها لا بعينه . كما في المشترك من  
الاسماء و الافعال . فلا يتم كون معني الحرف في غيره .

و ايضاً يلزم عليه ان اسماء الشروط اسماء و حروف . لأن "مَنْ"  
تدل على العاقل . و على الشرط . فباعتبار الشرط حرف لدالاتها على  
معني في غيرها . و باعتبار العاقل اسم لدالاتها على معني في نفسها و قس  
الباقى .

ثم اجاب ابن هشام رحمه الله تعالى عن بحثه الاول . بان المراد  
بدلالة الحروف على معني في غيرها . دلالاتها على معني باعتبار تعلق ذلك  
المعني بأمر خارج عنه .

فاذا قلت : خرجت من البصرة . دلت "من" على ابتداء الخروج  
المتعلق بالحلل المخرج منه . و لم تدل على حقيقة الابتداء نفسه كما دل  
عليه الابتداء في قولك : اعجبني الابتداء .

و اجاب ابن هشام رحمه الله تعالى عن بحثه الثانى . بأن الكلام  
في الوضعى لا التضمني . ومعني "مَنْ" الوضعى هو العاقل فقط . انتهى  
كلام السيوطى رحمه الله تعالى ملخصاً .

المذهب الخامس : هذا المذهب مختار الرضى . و هو ان الحرف  
وحده لا معني له اصلاً .

فالحرف اذا افرد عن الغير بقى غير دال على معني . و اذا ركب  
لم يتضمن هو معناه بل هو عندئذٍ موجد لمعناه في لفظ غيره . فذلك الغير  
متضمن للمعني الذى احده فيه الحرف مع دلالاته على معناه الاصلى .

فاللآم في " الرجل " أحدثت في " رجل " معني التعريف . فرجل

دال على معناه الاصلى . و متضمّن لمعني الحرف ايضاً و هو التعريف .  
 فالحرف كالعَلَم المنصوب بجانب شئ ليدلّ على ان في ذلك الشئ  
 فائدة ما . هذا . و الله اعلم .

و قد تكلم كثير من العلماء في مراد الرضى . و الله اعلم بحقائق  
 الامور و بمرادات العلماء .

و يجدر بنا ان نذكر في هذا المقام عبارة الشيخ نجم الايّمة الشيخ  
 الرضى رحمه الله تعالى . فانها مشتملة على بحث دقيق بديع وامثلة مؤيدة  
 لمسلكه غريبة . فاقول و بالله التوفيق :

قال الشيخ الرضى رحمه الله تعالى في شرح اوائل كتاب الكافية  
 ج ١ ص ٩ :

ومعني الكلام على ما اخترنا اعني جعل " في نفسه " صفة لمعني .  
 و الضمير . لما :

الاسم كلمة ذلّت على معني ثابت في نفس تلك الكلمة .  
 والحرف كلمة دلت على معني ثابت في لفظ غيرها . فغير . صفة  
 للفظ .

وقد يكون اللفظ الذى فيه معني الحرف مفرداً . كالمعرف باللام .  
 و المنكر بتنوين التنكير .

وقد يكون جملة . كما في " هل زيد قائم " لان الاستفهام معني  
 في الجملة . اذ قيام زيد مستفهم عنه .

و كذا النفي في " ما قام زيد " اذ قيام زيد منفي .  
 فالحرف مُوجِد لمعناه في لفظ غيره . اما مقدم عليه . كما في نحو

"بصرى" أو مؤخّر عنه . كما في " الرجل " .

و الاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ . فيكون متضمناً للمعنى الذى احدثه فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الاّ أنّ هذا تضمّن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن . كما كان لفظ " البيت " متضمناً لمعنى الجدار و دالاً عليه .

بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن .  
فرجل في قولك : الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدثه فيه اللام المقترن به .

و كذا " ضرب زيد " في " هل ضَرَبَ زيد " متضمن لمعنى الاستفهام . اذ ضربُ زيدٍ مستفهم عنه و لا بدّ في المستفهم عنه من معنى الاستفهام و موجدّه فيه " هل " .

و قد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقةً . و ذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار . كما دل همزة "أضرب" و نون "نضرب" على معنى الضميرين اللازم اضمارهما .

و قد يكون الحرف دالاً على معنيين كلّ منهما في كلمة .  
كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل و معنى في الفاعل .

و الاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان .

و قد تكون دالة على العين ايضاً كالهمزة في " أضرب " و نون " نضرب " و تاء " تَضرب " في خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال .

ثم نقول : ان معني " من " الابتداء . فمعني " من " و معني لفظ " الابتداء " سواء . الا ان الفرق بينهما ان لفظ " الابتداء " ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة .

و معني " من " مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معني ذلك اللفظ الاصلى .

فلهذا جاز الاخبار عن لفظ " الابتداء " نحو . الابتداء خير من الانتهاء . و لم يجز الاخبار عن " من " لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره . و انما يخبر عن الشئ باعتبار المعني الذى في نفسه مطابقة .

فالحرف وحده لا معني له اصلا . اذ هو كالعلم المنسوب يجنب شئ . ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما . فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معني اصلا .

فظهر بهذا ان المعني الافرادى للاسم و الفعل في انفسهما و للحرف في غيره .

و لا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات . و ذلك بان يقال : ان معني " طويل " مثلاً في " جاءنى رجل طويل " موجد لمعناه اى الطول في موصوفه حتي صار الموصول متضمنا له .

و ذلك ان معني طويل ذو طول فهو دال على معنيين . احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذو . فمعناه الطول وصاحبه . لا مجرد الطول الذى في رجل . و انما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل و قام به الطول لا ليقوم به الطول .

و اما قولهم : التعت دالّ على معني في متبوعه . فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعني و مخصصاً له و كونه اياه بل المصدر في قولك " ضَرَبُ زَيْدٍ " مفيد لمعني في لفظ غيره . اعني ضارية زيد .

لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم : دل . اى دل بالوضع و لم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معني اذ يصح ان يقول : الضرب شديد . و لا يذكر الضارب . و لا يخرج بذلك عن الوضع .

و يصح ان يعترض عليه بالافعال . فان ضَرَبَ وضع ليدل على ضارية ما ارتفع به .

ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم : الحرف ما لا يدل الا على معني في غيره .

فان " ضَرَبَ " مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع "ضربٍ" و في فاعله عن ضاربيته . بخلاف "من" فانها لا تفيد الا معني الابتداء في غيره . انتهى كلام الامام الرضى .

اعلم : ان في الكلام المذكور للرضى خدشات من وجوه متعددة . اما أولاً . فنقول : ان الشارح الرضى رحمه الله تعالى كما قال السيد السند رحمه الله تعالى في حواشى كلامه تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من النحاة .

و لم يدقق النظر فيها . ليطلع على مقاصدها بتمامها . و اما ثانياً . فقوله : و قد تكون دالة على العين ايضاً . كالهزمة في " أضرب " الخ . فيه نظر .

لانه اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر . كانت

هى بالاسمية . و الاستقلال اولى من الضمائر المقدرة . و لا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر .

و اما ثالثاً . فقوله : فمعني " من " ومعني لفظ " الابتداء " سواء . هذا باطل قطعاً اذ لو كان معناهما واحداً لصح الاخبار عن معني " من " كما صح عن معني " الابتداء " .

قال السكاكي : لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معاني " من " و " الى " و " في " مع ان الابتداء والانتهاء والظرفية أسماء لكانت هى ايضا اسماً .

لان الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعني الاسمية لها . و انما هى متعلقات معانيها . اى اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام .

و في ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف . و اما ما يقال : من ان الواضع اشترط في دلالة " من " على معناه ذكر متعلقه . و لم يشترط ذلك في لفظ " الابتداء " فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلاً .

و ايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط . بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف . وذلك مشترك بينها و بين الاسماء اللازمة الاضافة .

و الجواب : بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل دلالة على معناه . و في الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه . تحكم بحت . و ايضا اذا كان معني " من " صالحاً في نفسه لان يحكم عليه وبه .

لكنّه لا يفهم من لفظة "من" وحدها . فاذا ضم اليها ما يتمّ به دلالتها  
و فهم ذلك المعني صح ان يحكم عليه .

و ذلك مما لا يشتبه فسادُه على ذى مسكة في معرفة اللغة .

ثم اعلم : ان السعد التفتازانى رحمه الله تعالى بسط في المطول  
الكلام في شرح مباحث الحقيقة و المجاز و الوضع و حدودها .  
ثم ذكر السعد اعتراضاً على تعريف الوضع بان تعريف الوضع  
غير جامع . لخروج الحرف عن كونه موضوعاً للمعني .  
و خروجه عنه باطل لكون الحرف موضوعاً للمعني باجماع علماء  
العربيّة .

ثم اجاب السعد عن هذا الاعتراض . و تمسك في دفعه بذكر  
مسلك الشيخ الرضى في الحرف .

ثم ردّ السيّد السند رحمه الله تعالى في تعليقاته على المطول ما  
اجاب به السعد التفتازانى رحمه الله تعالى . و بسط الكلام في ذلك .  
ثم ردّ الفاضل المحقق عبد الحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى في  
تعليقاته و حواشيه المتعلقة بكتاب المطول ما عترض به السيّد على السعد .  
ولا يخلو ذكر هذه العبارات لهؤلاء الأعلام الكرام عن فوائد . و  
لذا نذكر ههنا كلام هؤلاء الاعلام .

و نضع أولاً كلام التفتازانى رحمه الله تعالى . فنقول :

قال السعد رحمه الله تعالى في المطول ص ٥٨٣ في تعريف الوضع  
و حدّه الذى ذكره صاحب تلخيص المفتاح :

الوضع . اى وضع اللفظ . تعيين اللفظ للدلالة على معني بنفسه .

اى ليدلّ بنفسه لا بقرينة تنضمّ اليه .

فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازى .  
يعني انّ تعيين اللفظ المجازى للدلالة على المعنى المجازى لا يكون وضعاً لان  
دلالته انما تكون بقرينة .

**فان قلت :** فعلى هذا يخرج الحرف ايضاً عن ان يكون موضوعاً .  
لأنه انما يدلّ على المعنى بغيره لا بنفسه .

فان معنى قولهم : الحرف ما دل على معنى في غيره . انه مشروط  
في دلالتها على معناه الافرادى ذكر متعلقها .

**قلت :** لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت .  
بل ما اشار اليه بعض المحققين ( اى الشيخ الرضى في شرح  
الكافية ) من . انّ الحرف ما دلّ على معنى ثابت في لفظ غيره .

فاللام في قولنا " الرجل " مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذى  
هو في الرجل . و " هل " في قولنا " هل قام زيد " يدل بنفسه على  
الاستفهام الذى هو في جملة " قام زيد " .

سَلّمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين  
كافياً في الفهم . انتهى كلام التفتازانى بلفظه .

**قال السيّد السند رحمه الله تعالى** في تعليقاته على المطوّل  
ص ٢٢٢ معترضاً على ما ذكر السعد رحمه الله تعالى في المطوّل :

ذكر نجم الايمة . اى الرضى : ان معنى قولهم . الحرف ما دل  
على معنى في غيره . هو ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره .  
واطنب في تفصيل هذا المعنى بالأمثلة التي من جملتها . لام التعريف . وهل .

فنقل الشارح إى التفتازانى ههنا ما ذكره الرضى و التجأ إليه في دفع السؤال على تعريف الوضع .

و فيه بحث . لانه ان اريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره . ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدى في دفع السؤال . بل هو بعينه ما قيل : من ان دلالة على معناه الافرادى مشروطة بذكر متعلقه .

و ان اريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان . لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة . و متعلق بمعنى الجملة . و كذا ان اريد به قيامه بمعنى غيره قياماً حقيقياً فباطل ايضاً لما ذكرنا .

و لانه يلزم ان يكون مثل السواد و غيره من الاعراض حروفاً . لدلالاتها على معانٍ قائمة بمعانى الفاظ غيرها . و ان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام و ما يشبهه من الالفاظ الدالة على معانٍ متعلقة بمعانى غيرها حروفاً . و كل ذلك فاسد كما ترى .

و اما تحقيق معنى الحرف على وجه يضمحل به ذلك السؤال فسنورد ان شاء الله تعالى في الاستعارة التبعية . انتهى كلام السيد السند بلفظه .

ثم ان المحقق الفاضل عبد الحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى ردّ في حواشيه على المطول ص ٤٣٣ أشدّ الردّ على السيّد السند رحمه الله تعالى ما اعترض به السيد على التفتازانى رحمه الله تعالى .

و بسط الكلام في ذلك فكفى و شفى .

و نذكر عبارة الفاضل عبدالحكيم رحمه الله تعالى فيما يلى .

قال المحقق عبدالحكيم في حواشى المطول في ردّ اعتراض السيد :

قال السيد السند قدس سره : و فيه بحث الخ .

صرّح الشيخ الرضى بان المراد بثبوت معني الحرف في لفظ غيره

كون الحرف مُوجِداً لمعناه في لفظ غيره .

و ان يكون ذلك اللفظ متضمنا للمعني المدلول الذى احدثه فيه

الحرف مع دلالته على معناه الاصلى .

فرجل متضمن لمعني التعريف الذى احدثه فيه اللام المقترنة به .

و كذا "أضْرَبَ زيد" متضمن لمعني الاستفهام لانّ "ضَرَبَ زيد"

مستفهم عنه . فلا وجه للتزديد الذى ذكره السيّد .

ولا شك في انه يجدى نفعا في دفع السؤال المذكور . لان الحرف

دال بنفسه على المعني الذى احدثه في لفظ غيره .

و لولا مخافة الاطناب لنقلت كلام الشيخ بتمامه . والاعتراضات

التي اوردها عليه السيّد السند في حواشيه على شرحه والجواب عنها بحيث

ينكشف صبح الحق عن ظلم الشكوك . انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم

بلفظه .

ثم قال المحقق عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى في شرح

كلام التفتازانى رحمه الله تعالى المذكور من قبل .

قوله . اى قول السعد رحمه الله تعالى : سلمنا ذلك الخ .

اى كون معني قولهم الحرف ما دلّ على معني في غيره انه مشروط

في دلالاته على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالاته بنفسه .

لان المراد به ان يكون العلم بالتعيين كافياً في الفهم اى في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملاً للحرف ايضاً .

لانا نفهم معنى من معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها الا ان معانيها ليست بتامة في نفسها بل تحتاج الى الغير .  
بخلاف معنى الاسم و الفعل . كذا نقل عنه .

وفيه ان هذا المراد لا يجمع التسليم المذكور . لأنه حينئذ لا يكون ذكر المتعلق مشروطاً في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه .

ولذا قال في المختصر : ان النقض بالحرف وارد على من قال .  
ان المراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه .

الهم الا ان يقال : معنى التسليم المذكور حمل قولهم : انه مشروط في دلالاته ذكر متعلقه على اعم من ان يكون مشروطاً في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه .

وقال بعض الناظرين : معنى قوله . سلمنا . اى سلمنا كون معنى الحرف مشروطاً بذكر متعلقه . و لا يخفى انه خروج عن السوق . انتهى كلام عبدالحكيم بلفظه .

ثم قال المحقق عبدالحكيم رحمه الله تعالى في رد ما اعترض به السيد السند رحمه الله تعالى على التفتازانى رحمه الله تعالى :  
قال السيد قدس سره : هذا الكلام لا يجدى نفعا الخ .

لا يخفى ان فهم المعنى من اللفظ تابع للوضع فان عين اللفظ بنفسه كان دالاً بنفسه و ان عينه بملاحظة غيره كان دالاً بواسطة غيره .

و لا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه و لا بعمومه .

بدليل انه يسبق الى الفهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعني لما كان جزئيا يحتاج الى متعلق يفيد جزئيته . فتدبر . انتهى كلام الفاضل عبدالحكيم بلفظه .

**المسألة الثالثة :** اختلفوا في ان معني الحرف "كمن" مثلاً هل هو من جزئيات المعني الاسمي كالابتداء مثلاً اولاً . فيه قولان للعلماء .

**القول الاول :** قال بعضهم : انه جزئى له . و يعلم هذا من كلام الجامى حيث قال : من جزئياته بالاضافة . و المراد من جزئياته حصه .

و رده الفاضل عصمة الله رحمه الله تعالى بانه لو كان الامر كذلك لكانت كلمة " من " دالة على معني مستقل بالمفهومية بالتضمن . ضرورة تحقق الكلى في ضمن حصه . فتدخل في حد الاسم . اذ المراد من كون المعني في نفسه اعم من ان يكون مطابقاً او تضميناً .

و ايضاً ردّ بانه يستلزم حمل الابتداء الاسمي على الحرفي . ضرورة وجوب حمل الكلى على جزئياته .

و اجيب بانّ المراد بالجزئيات الجزئيات التي هي خصوصيات باعتبار دخول التقييد . فيكون ماهية الجزئيات هو المعني الكلى مع التقييد . و ماهية المعني الاسمي هو المعني الكلى فقط . فلا يصحّ الحمل .

و ايضاً ردّ بان معني "من" يأبى عن الالتفات قصداً . و "الابتداء" لا يأبى عنه . فلو كان معني " من " جزئياً له لما كان مخالفاً في مقتضيات

الذات . اذ مقتضى ذات الكلى محفوظ في الجزئيات حتماً .

**القول الثانى :** قال السكاكى و السيد السند رحمهما الله تعالى

و من تبعهما . ان معني " من " ليس من جزئيات الابتداء . بل الابتداء من لوازمه . و ان معني " من " في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصداً . قال الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى : ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعانى المستقلة آية عن الالتفات اليها قصداً .

لان النسب و التعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً . و ما يعبر عنها به من . الابتداء . و الانتهاء . و الظرفية . و التاكيد . فهى من لوازم تلك المعانى . انتهى .

و قال السيد السند رحمه الله تعالى في شرح المفتاح : فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات المخصوصة عبر عنها بالابتداء المطلق الذى هو مشترك بينها ولازم لها لزوم المطلق للمقيّد تسهيلاً على المتعلمين . انتهى . و قال الفاضل المدقق نور محمد (١) رحمه الله تعالى : ان كان مراده بقوله . ان معني " من " ليس من جزئيات الابتداء . ان معني " من " من حيث انه في لباس " من " ليس من جزئيات الابتداء فهو حق . لانه لو

(١) قولى نور محمد : هو المدقق الملائ نور محمد الكشميرى المشهور بنور بابا پتلو . قرأ في دهلى على حسام الدين محمد . و القاضى مستعد خان . و القاضى محمد مبارك صاحب الشرح الكبير لسلم . ثم رجع الى كشمير . واشتغل بالتدريس . له حواش على المطول و الخيالى و عبدالغفور .

و كان غايةً في الذكاء و التدقيق . فائقاً على الاقران . مات في الرابع من شهر ربيع الاول سنة ١١٩٥ هـ (سنة ١٧٨١ م) . ودفن في مقبرة داتا گنج بخش الواقعة في كشمير .

كان كذلك لصح حملة عليه . وهذا باطل . بل الابتداء لازمه غير محمول عليه .

و ان كان مراده ان معني "من" مطلقا ليس من جزئيات الابتداء فظاهر البطلان .

ثم ان كان مراده بقوله : ان معني " من " في نفسه يأبى عن الالتفات اليه قصداً . ان ذات الابتداء المخصوص يأبى عن الالتفات قصداً . فقد ظهر بطلانه بما مر من ان الظاهر انها يجوز ان تلاحظ قصداً .

و ان كان مراده ان معني "من" في نفسه من حيث انه مدلول "من" يأبى عن الالتفات قصداً فهو ظاهر الصحة .

﴿ المتعلقة من حيث انها حالات ﴾ الحالة هي النسبة ﴿ لمتعلقاتها ﴾

اي لمتعلقات هذه الحالات .

### فائدة

قوله : متعلقاتها . بفتح اللام . وان جاز كسرهما . ومعني الحرف متعلق بكسر اللام . وان صح فتحها ايضاً . كذا صرح بنظائره بعض محشي مختصر المعاني في بحث متعلقات الفعل .

وقال علامة الاقطار وفريد البلاد والاعصار الشيخ حسن العطار رحمه الله تعالى في شرحه على متن . السمرقندية في علم البيان ص ٣٣ . تحت قول الماتن ( والاستعارة في متعلق معني الحرف ) : اضافة المتعلق لما بعده من اضافة العام للخاص . و اضافة معني للحرف . من اضافة الدال للمدلول . ومتعلق بفتح اللام وان كان التعلق نسبة بينهما فيصح الفتح و

الكسر الا انّ الاولى اعتبار كون الكلى اصلاً و الجزئى متعلقا به . لان  
التعلق يعتبر من جانب الاضعف . اذ هو الطالب للتشبت و التعلق . و  
الكلى اقوى فالجزئى متعلق به . انتهى بلفظه:

قلت : هكذا فافهم قولهم . ان هذا متعلق الجار و المجرور . او  
متعلق الظرف . فهو ايضاً بفتح اللام و الظرف مثلاً متعلق بكسرهما .

### فائدة جليلة

اعلم : ان متعلق الحرف متعلق معناه ( بفتح اللام ) يطلق على  
معان لاغني بطالب النحو عن معرفتها .

قال العلامة الشيخ حسن العطار رحمه الله تعالى في شرح متن  
"السمرقندية" ص ٣٣ : اشتهر ان متعلق معني الحرف ما يذكر لبيان معني  
الحرف . وهو العامل والمجرور ان كان حرف جرّ . و المسند و المسند اليه  
غالباً ان كان غير حرف جرّ . و ان قصره صاحب التلخيص على المجرور  
فان في كلامه قصوراً . انتهى .

قال العبد الضعيف الروحاني البازي عفا الله عنه : تفصيل ما  
يحصل من كلام الائمة شكر الله سعيهم ان المتعلق يأتي لمعان .

منها العامل كقولك " مررت " في مررت بزيد متعلق الظرف .  
و منها ما ألحق الحرف بآخره كياء النسبة في بصرى . صرح به  
نجم الائمة الشيخ الرضى رحمه الله تعالى .

و منها المدخول كالمجرور في بريد . و رجل في الرجل .  
و منها مجموع المدخول و العامل . كالسير و البصرة " لمن " في  
قولنا : سرت من البصرة . كذا يعلم من كلام السيّد و الجامى رحمهما

الله تعالى .

و منها ما يعبر به عن المعنى الحرفى كالابتداء لمن . و الانتهاء لالى . و الظرفية لفى .

و فى حواشى مختصر المعانى . ان هذا اصطلاح علم البيان . و الثالث اصطلاح علماء الوضع .

و المعنى الخامس هو المراد بقولهم : ان الاستعارة تجزى فى الحرف باعتبار متعلق معناه . و لايجزى فى نفس معناه . و هى الاستعارة التبعية . قال السكاكى : المراد بمتعلقات معانى الحروف ( فى باب الاستعارة التبعية ) ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا : " من " معناها الابتداء و " فى " معناها الظرفية و " كى " معناها الغرض .

فهذه ليست معانى الحروف . و الا لما كانت حروفاً بل اسماً . لان الاسمية و الحرفية انما هى باعتبار المعنى . و انما هى متعلقات لمعانيها . اى اذا افادت هذه الحروف معانى . رجع تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام . كذا فى المطول .

و قال السيد رحمه الله تعالى فى شرح المفتاح : و بيان ذلك انه قد عرف ان معنى لفظ " الابتداء " هو الابتداء المطلق . وان معنى " من " الابتداءات المخصوصة المتصورة بين اشياء متعينة على انها آلة لملاحظتها . فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذى هو مشترك بينها و لازم لها لزوم المطلق للمقيّد تسهيلاً على المتعلمين . فيقال معنى " من " الابتداء . و معنى " الى " الانتهاء . و معنى " كى " الغرضية . فالمراد بمتعلقات معانى الحروف هى هذه النسب المطلقة . انتهى .

﴿ و آلات لتعرف احوالها ﴾ اى احوال المتعلقة . قد عرفت  
في بحث المحصول فائدة هذه الجملة . ومعنى الآلية . وفائدة لفظ . التعرف  
و الاحوال . فارجع اليه .

﴿ و ذلك المعنى ﴾ الاسمى ﴿ الكلى ﴾ قال الامام الرازى رحمه  
الله تعالى في تفسيره: المعنى اسم للصورة الذهنية لالموجودات الخارجية.  
لان المعنى عبارة عن الشئ الذى عناه العانى و قصده القاصد . و ذاك  
بالذات هو الامور الذهنية . و بالعرض الاشياء الخارجية .  
فاذا قيل : انّ القائل اراد بهذا اللفظ هذا المعنى . فالمراد انه قصد  
بذكر ذلك اللفظ تعريف ذلك الامر المتصور . انتهى .

﴿ يمكن ﴾ قد عرفت فائدة الامكان في بيان الاسرار الباعثة على  
ذكر بحث الحاصل . فارجع اليها ﴿ ان يتعقل قصداً و يلاحظ في حد  
ذاته فيستقل بالمفهومية ﴾ قد سبق البحث على هذه العبارة في بحث  
المحصول بقضه و قضضه .

﴿ و يصلح ان يكون محكوماً عليه وبه ﴾ ههنا مباحث متعددة  
نذكر منها الاهمّ فالاهمّ .

البحث الاول : قال استاذ المحققين ريجانة المتكلمين غضد الملة و  
الدين رحمه الله تعالى في شرح المختصر لابن الحاجب ص ٩ : ثم المفردان  
من المقدمة يسميهما المنطقيون موضوعاً و محمولاً . و المتكلمون ذاتا  
وصفة . والفقهاء محكوماً عليه و محكوماً به . والنحويون مسنداً و مسنداً  
اليه . انتهى بلفظه .

و قال المحقق الشيخ محمد عبادة العدوى رحمه الله تعالى في شرح

شذور الذهب ج ٢ ص ٣ :

اعلم : ان المشهور عند النحاة التعبير بالمتبدأ والخبر .

وسيؤيه يقول : المبني والمبني عليه . والمناطق يقولون : الموضوع

والمحمول . و اهل المعاني يقولون : المسند و المسند اليه .

ثم اعلم : ان الخبر ملازم للمتبدأ . و قد يوجد مبتدأ بدون خبر

نحو " أ قائم الزيدان " و نحو " أ قلّ رجل يقول ذلك " فإنّ " أ قلّ " مبتدأ

لا خبر له . لانه بمعنى . كل رجل يقول ذلك .

و يقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته و جمعه .

نحو " أ قلّ رجلين يقولان ذلك " و " أ قلّ رجال يقولون ذلك " و قيل :

ان يقول خبر . انتهى .

البحث الثاني : قالوا : من علامات الاسم الاسناد اليه . و

الاسناد نوعان لفظي و معنوي .

فقال بعضهم : كلاهما من خواص الاسم . و قال آخرون : بل

الثاني فقط من خواصه . و الى القول الثاني ذهب ابن مالك رحمه الله

تعالى .

و بعضهم حصروا الاسناد والحكم في الحكم المعنوي . و انكروا

الحكم و الاسناد اللفظي .

قال الشيخ يسين في شرح التصريح ج ١ ص ٧ : لاسبيل لانكار

اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف . فقولهم : ضرب فعل . و من حرف

جرّ . لا يرد . لانه من الاسناد اللفظي والمختص بالاسم الاسناد المعنوي .

و في الشاطبي ان القرافي و ابن هنانئ وافقا ابن مالك في اثبات

الاسناد اللفظي . و انهم مخالفون لجميع النحاة فليس الاسناد عندهم الا المعنوي . فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه . انتهى .

وقال السيوطي رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٥ :  
الرابع . من علامات الاسم . الاسناد اليه و سواء الاسناد اللفظي و المعنوي . كما حققه ابن هشام و غيره . و غلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف ايضاً . كقولك : ضرب فعل ماض . و من حرف جرّ .

و ردّ بانهما اسمان مجردان عن معنهما المعروف لارادة لفظهما . ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء . فضرب ههنا اسم مسماه " ضرب " الدال على الحدث و الزمان .

وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسميّة ما اخبر من لفظه حيث قال :

و ان نسبت لاداة حكماً فابنِ اواعرب واجعلنها اسماً  
انتهى .

البحث الثالث : يرد على ذلك الاقوال التي وقعت الجملة الخبرية فيها محكوماً عليها .

كقولهم : تسمع بالمعيديّ خير من ان تراه .

و قوله تعالى : سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم . على قول من جعل " سواء " خبراً مقدماً و الفعل مبتدأً مؤخراً .

و قوله عليه السلام : لا حول و لا قوة الا بالله كنز من كنوز

الجنة .

و قولهم : زعموا مطيئة الكذب .

و قوله تعالى : و من آيته يريكُم البرق .

و الجملة تغاير الاسم . فبطل ما تقدم في البحث الثاني ان من

علامات الاسم المختصة بالاسم صحة وقوعه محكوماً عليه و مسنداً اليه .

و من هذا القليل قول الشاعر :

\* و حق لمثلى يا بثينة يجزع \*

و الجواب ان الاسم اعم من ان يكون حقيقة او تأويلاً . والمحكوم

عليه في كل واحد من هذه الاقوال المذكورة و ان كان جملة لكنه اسم تأويلاً .

**البحث الرابع :** قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره

ج ١ ص ١٩ : طعن قوم في قولهم . الاسم ما يصلح للاخبار عنه . بلفظة

"اين" و "كيف" و "اذا" ( و نحو ذلك ) مما لا يصلح للاخبار عنه .

**الجواب الاول :** ثم نقل الامام الرازى رحمه الله تعالى جواب

هذا الاعتراض عن عبد القاهر . فقال : و اجاب عبد القاهر النحوى باننا

اردنا الاخبار عن معنى الاسم . و الاخبار عن معنى كلمة . اذا . يصحّ .

لانك اذا قلت : آتيك اذا طلعت الشمس . كان المعنى آتيك وقت طلوع

الشمس . و الوقت يصحّ الاخبار عنه بدليل انك تقول : طاب الوقت .

ثم ردّ الامام الرازى رحمه الله تعالى هذا الجواب و قال : و

أقول . هذا العذر ضعيف . لأنّ " اذا " ليس معناه الوقت فقط . بل

معناه الوقت حال ما تجعله ظرفاً لشيء آخر . و الوقت حال ما جعل ظرفاً

لحادث آخر فانه لا يمكن الاخبار عنه البتة .

فان قالوا : لما كان احد أجزاء ماهيته اسماً وجب كونه اسماً .  
فنقول : هذا باطل . لانه ان كفى هذا القدر في كونه اسماً وجب أن  
يكون الفعل اسماً .

لأن الفعل احد أجزاء ماهيته المصدر . والمصدر اسم . ولما كان  
هذا باطلاً . فكذا ما قالوه . انتهى ما قال الرازي .

قال احمد بن فارس استاذ صاحب بن عباد في فقه اللغة ص ٤٩ :  
و حدثني على بن ابراهيم القطان قال سمعت ابا العباس الميرد . يقول .  
حدثني ابو عثمان المازني . قال : سألت الاخفش عن كلمة " اذا " ما  
الدليل على انها اسم لحين . فلم يأت بشئ .

قال : و سئل الجرمي فشغب . وسئل الرياشي فجوّد . و قال :  
الدليل انها تكون ضميراً . الا ترى انك تقول : القتال اذا يقوم زيد كما  
تقول : القتال يوم يقوم زيد . و قد اوماً في معني " اذا " الى هذا المعني .  
انتهى .

**الجواب الثاني :** اقول الجواب عن " اذا " و " كيف " ونحوهما  
مثل ما يجاب به عن الاسماء اللازمة الاضافة : و هذا القدر يكفي لدخول  
امثال " اذا " و " كيف " في حد الاسم و لكونها اسماء .

وهو انها موضوعة للمعاني الملحوظة في ذاتها . الا ان الغرض  
من وضعها ان تكون ظروفًا لشيء آخر . و لذا تستلزمها الظرفية في  
الاستعمال . وليس صلاحية الاسم للحكم عليه وبه بالفعل مناط الاسمية .  
و قول الشارح الجامي : يصلح ان يكون محكومًا عليه و به .  
قضية مهملة و هي في حكم الجزئية . فلا يرد ان بعض الاسماء لا يصلح

لهما . وكذا قوله : يصلح ان يحكم عليه وبه . كما مرّ في بحث الحصول .  
 فلا يرد هناك اى في بحث الحصول ان الفعل لا يحكم عليه .  
 و وجه عدم الورود انّ صلاحية بعض افراد ما هو ملحوظ في  
 ذاته للحكم عليه و به كاف لصدق هذا القول . و قد تكلمنا على هذا  
 القول في بحث الحصول فراجعه .

**البحث الخامس :** اعلم . ان المشهور انّ الجملة لا بدّ لها من  
 محكوم عليه وبه . واثبت الشارح الجامى رحمه الله تعالى ان الاسم يصلح  
 لهما . و ان الحرف لا يصلح لهما . فقد استنتج هذا الكلام ان الجملة لا  
 تتركب من اسم و حرف .  
 و فيه خلاف بعض النحاة في صورتين .

**الصورة الاولى :** قولك " يا زيد " فهو جملة بدون لحاظ فعل  
 محذوف . و هو " ادعو أو انادى " . كما قال الجمهور . اذ انكر البعض  
 ان يكون ههنا لفظ " انادى " قام مقامه كلمة " يا " لوجوه .

**الوجه الاول :** ان " انادى " اخبار عن النداء . و الاخبار عن  
 الشئ مغاير للمخبر عنه فوجب تغاير " انادى زيذاً " لقولنا " يا زيد " .  
**الوجه الثانى :** ان " انادى زيذاً " يحتمل الصدق و الكذب .  
 بخلاف " يا زيد " .

**الوجه الثالث :** ان قولنا " يا زيد " ليس خطاباً الا مع المنادى .  
 و قولنا " انادى زيذاً " غير مختص بالمنادى .

**الوجه الرابع :** ان قولنا " يا زيد " يدل على حصول النداء في  
 الحال . و قولنا " انادى زيذاً " لا يدل على اختصاصه بالحال .

الوجه الخامس : انه يصحّ ان يقال "انادى زيدا قائماً" ولا يصحّ "يا زيد قائماً" .

فدل هذه الوجوه الخمسة على ان "يا زيد" يفيد معنى الجملة بلا لحاظ فعل هنا مقدر. فثبت تركيبها من اسم وحرف . ويكون الحرف محكوماً به . هذا .

الصورة الثانية : قولنا "زيد في الدار" فزيد "مبتدأ" والخبر هو ما دلّ عليه قولنا "في" "الا ان المفهوم من معنى الظرفية قد يكون في الدار او في المسجد . فاضيفت هذه الظرفية الى "الدار" تمييزاً .

فان قالوا : الخبر محذوف وهو مستقرّ او يستقرّ فهو باطل . لان استقرّ معناه حصل في الاستقرار فكان قولنا "فيه" يفيد حصولاً آخر . و هو انه حصل فيه حصول ذلك الاستقرار . و ذلك يفضى الى التسلسل . و هو محال . فثبت ان قولنا "زيد في الدار" كلام تام بلا تقدير .

هذا حاصل كلام الامام الرازي في تفسيره ج ١ ص ٢٢ . و له هناك بيان آخر تركناه .

و ايضاً تكلم عليه الامام رحمه الله تعالى في تفسيره تحت قوله تعالى : يا ايها الناس اعبدوا ربكم . الآية . ج ١ ص ٢١٠ . فراجع (١) .

(١) حيث قال الامام رحمه الله تعالى : اعلم : ان الالفاظ في الاغلب عبارات دالة على امور هي اما الالفاظ او غيرها .

اما الالفاظ فهي كالاسم والفعل والحرف . فان هذه الالفاظ الثلاثة يدل كل واحد منها على شئ هو في نفسه لفظ مخصوص .

و غير الالفاظ فكالحجر والسماء والارض . و لفظ النداء لم يجعل دليلاً على شئ آخر . بل هو لفظ يجري مجرى عمل يعمله عامل لاجل التنبيه .

**نكتة لطيفة :** قال الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره ج ١ ص ٢١١ : ثم ههنا نكتة نذكرها . و هي ان اقوى المراتب مرتبة الاسم . و اضعفها مرتبة الحرف . فظنّ قوم انه لا يأتلف الاسم بالحرف . و كذا اعظم الموجودات هو الحق سبحانه و تعالى . و اضعفها البشر . و خلق الانسان ضعيفا . فقالت الملائكة : اى مناسبة بينهما ؟ اتجعل فيها من يفسد فيها . فقيل : قد يأتلف الاسم مع الحرف في حال النداء . فكذا البشر يصلح لخدمة الرب حال النداء والتضرع . ربنا ظلمنا انفسنا . و قال ربكم ادعوني استجب لكم . انتهى بلفظه .

﴿ و اما تلك الجزئيات ﴾ التي وضعت لها كلمة " من " من الابتداءات المخصوصة ﴿ فلا تستقل بالمفهومية ﴾ .

فاما الذين فسروا قولنا " يا زيد " بأنادى زيدا . او أحاطب زيدا . فهو خطأ من وجوه .

احدها ان قولنا : أنادى زيدا خير يحتمل التصديق و التكذيب . و قولنا " يا زيد " لا يحتملها .

و ثانيها ان قولنا " يا زيد " يقتضى صيرورة زيد مخاطبا بهذا الخطاب . و قولنا : أنادى زيدا . لا يقتضى ذلك . لانه لا يمتنع ان يخبر انسانا آخر بانى انادى زيدا .

و ثالثها ان قولنا " يازيد " يقتضى صيرورة زيد منادى في الحال . و قولنا " أنادى زيدا " لا يقتضى ذلك .

و رابعها ان قولنا " أنادى زيدا " اخبار عن النداء . و الاخبار عن النداء غير النداء . و النداء هو قولنا " يا زيد " فاذن قولنا " انادى زيدا " غير قولنا " يا زيد " .

فتبت بهذه الوجوه فساد هذا القول . اى فساد قول من فسّر قولنا يازيد " بأنادى زيدا . او أحاطب زيدا . انتهى كلام الامام بتغيير .

ههنا مسائل نفيسة بديعة لاترونها مجموعة في غير هذا الكتاب  
فهاؤم اقرؤوها .

**المسألة الاولى : ان قلت :** يلزم ان يكون شبه مضاف نحو  
" طالعا " في " يا طالعا جبلا " حرفا لكون معناه غير مستقل بالمفهومية .  
حيث قال الجامي رحمه الله تعالى في حده في بحث المنادى : انه كل اسم  
لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه . و اللازم باطل .

**والجواب :** انه فرق بين الاحتياج الى الغير لتتميم المعني . و بين  
الاحتياج اليه لفهم المعني . والمنظور في الحرفية هو الاحتياج بالمعني الثاني .  
لا بالمعني الاول . فلا يلزم شئ . اذ الموجود في شبه مضاف هو الاحتياج  
بالمعني الاول . اى لتتميم المعني لا لفهم اصل المعني .

**المسألة الثانية :** اعلم . ان الحروف كلها و ان كانت مشتركة  
في كونها غير مستقلة بالمفهومية الا ان بعضها اقوى من بعض . و ارفع  
درجة . و اوفي لتأدية المعني . و اقرب من الاسم و الفعل استقلالا .  
و نظير ذلك الاسماء و الافعال . فان اسماء الافعال اقواها حيث  
تؤدى مؤدى الجملة .

و ان نحو الاسماء اللازمة الاضافة اضعفها .  
و ان نحو كان و اخواتها من الافعال الناقصة ادنى من باقيها . و  
لذا تسمى ناقصة .

وبالجملة ان الحروف ليست متساوية الاقدام في عدم الاستقلال .  
الا ترى الى كلمة " بلى " و " نعم " حرفي الايجاب . كيف  
تضمنتا معني الجملة . و ادتا مؤداها . كما قال الجامي رحمه الله تعالى و

غيره : ان " نعم " في جواب " اقام زيد " بمعنى قام زيد . و " بلى " في جواب الست بربكم . بمعنى انت ربنا .

و لا يخفى ان الباء واللام والكاف الجارة مثلاً لا يمكن ان تؤدي معنى الاسم او الفعل او الجملة . و هذا ظاهر عند كل لبيب منصف .  
و الا ترى الى حذف متعلقهما . حيث يجاب " بنعم " لمن قال :  
" اقام زيد " مع ان كثيراً من الحروف لاتستعمل بدون متعلق .

و الا ترى الى انهم نظروا الى قرب " بلى " و " نعم " من الفعل فاجروا عليهما بعض احكام الفعل فامالوا الف " بلى " تشبيهاً لها بالفعل . كما كسروا لذلك نون " نعم " اتباعاً لكسر العين على لغة كنانة . وبها قرأ الكسائي في القرآن .

قال ابن هشام : و قرأ بعضهم بكسر النون اتباعاً لكسر العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم : نعم و شهد بكسرتين . كما نزلت " بلى " منزلة الفعل في الامالة . انتهى .

و لا يجوز مثل هذا التصرف في كل حرف . و ان كان مشابهاً في الصورة للفعل . فلا يسوغ ان تقول " إِنَّ " بكسرتين تشبيهاً بالامر كَفَرَّ .

و الا ترى الى ما هو اعجب من ذلك و هو كلمة " لا " حيث يستعمل بدون ذكر مدخولها و متعلقها . ويتضمن مضمون جملة . فيصح ان يعطف عليها جملة أخرى كما في قول هو اشهر من قفانبك و هو " لا وايدك الله " في جواب " هل جاءك زيد " مثلاً . اى لم يجرى وايدك الله . قال التفتازانى رحمه الله تعالى في بحث الوصل من شرح التلخيص :

فاينما وقع نحو هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قوله " لا " .  
و كثير من الحروف لا ينفك عن المتعلق فضلاً عن ان تسدّ مسدّ  
الجملة فضلاً عن ان يعطف على مضمونها جملة .

و الا ترى ان بعض الحروف لهذا القرب ربّما تضحى اسماء  
حقيقة فتعمل عمل الاسماء كقول القائل :

ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتي لا يمنع الجود قاتله  
في قول من جرّ البخل باضافة " لا " اليه .

و كقول قطريّ الخارجى :

و لقد ارانى للرماح درية من عن يميني مرة و امامي  
اى من ناحية يميني . فدخلت " من " على " عن " .

و مثل ذلك " على " كقولهم : نزلت من على الجبل اى . من  
فوقه .

و الا ترى الى دخول نحو " من " على كلمة " لا " بارادة معني  
" غير " في قولهم : غضبت من لا شئ . و خرجت بلا زاد . يريدون من  
غير شئ و بغير زاد . ولو لا هذه الارادة لما ساغ دخول الجارّ على كلمة  
" لا " .

ثم لا تظنّ ان كلمة " لا " في القول المذكور صارت اسماً كما  
صارت " عن " و " على " و " لا " اسماء في الوجه السابق . لان هذا  
مذهب الكوفيين .

وقال ابن الشجرى في اماليه ج ٢ ص ٢٣٠ : ومذهب البصريين .  
ان العامل في الجور من قولهم : غضبت من لا شئ . و نحوه هو الجار

تخطى " لا " الى العمل فيما بعدها وانّ لفظ " لا " حرف وان ادّت معني " غير " .

قال ابوسعيد في شرح الكتاب ( اى كتاب سيبويه في النحو ) :  
دخلت " لا " مكان " غير " في قولك : غضبت من لاشئ . و " لا " حرف فلا يقع عليه حرف الخفض فوق حرف الخفض على ما بعد " لا " .  
و على هذا قولهم : ما كان الاّ كلاشئ . اى كغيرشئ . انتهى .  
كلامه و نقلناه على غرّه .

و الا ترى الى كلمة " الاّ " حرف الاستثناء كيف تكون بمنزلة " غير " فيوصف بها جمع منكر او شبهه . كما في قوله تعالى : لو كان فيهما آلهة الاّ الله لفسدنا . اى غير الله .

فكلمة " الاّ " ههنا حرف الاّ انها لافادتها افادة " غير " ووصف بها كما يوصف بالاسماء .

و لا تظنّ ان كلمة " الاّ " في مثل هذه المواضع صارت اسمًا . لما في حواشى المغني ج ١ ص ٦٧ في بحث الاّ . انه صرح غير واحد بحرفيّة " الا " هذه بل حكى عليه السعد التفتازاني الاجماع . انتهى . فراجعها .  
و هذا كما لا تصير كلمة " غير " حرفًا اذا كانت بمعنى " الا " و قال الرضى : ان مجئ " غير " بمعنى " الا " اكثر من مجئ الاّ بمعنى " غير " لان الاسم احمل للتصرف من غيره . انتهى .

و الا ترى الى قولهم : في " يا زيد " و " يا عبد الله " ان حرف النداء سدّ مسدّ الفعل و يفيد فائدته ولذا يجب حذف الفعل لدلالة حرف النداء عليه .

و الا ترى الى ما اجترأ الامام ابن جني رحمه الله تعالى في قولهم :  
يا لزيد . ان اللام تتعاقب . بيا . و هى العاملة فيها مثل عمل الفعل في  
الظرف . صرح به ابن هشام في شرح قطر الندى و بل الصدى ص ٨١ .  
و الا ترى الى كلمات عديدة اختلف في حرفيتها واسميتها او في  
حرفيتها و فعليتها .

فهذا شاهد عدل على ان معانى بعض الحروف ربما تؤدى مؤدى  
المعانى المستقلة . فتقرب من معني الاسم او الفعل و تقارنه مقارنة قريبة  
بحيث تكاد عقول الائمة فضلاً عن عقول العلماء تصبح تحتها مقهورة  
فيشتبه عليها الامتياز بينهما فمثلهما كمثل البحرين يلتقيان بينهما برزخ  
لا يبغيان هذا ملح اجاج و هذا عذب فرات .

فمما اختلفوا فيه قولهم " يا زيد " ف قيل : انه بتقدير " ادعو "  
و قيل : بل هذا كلام مفيد تام مؤلف من حرف و اسم . كما نقلنا قبيل  
هذا عن الامام الرازى .

و منه قولهم " زيد في الدار " ف قيل : جملة بتقدير استقر . و قيل :  
هو مركب من اسم و حرف مثل " يا زيد " كما سبق .  
و منه قولهم " يا عبد الله " ف قيل : المنادى منصوب بفعل محذوف  
وجوباً .

و قال المبرّد : منصوب بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل .  
و قال الامام ابوعلی الفارسی : ان حروف النداء تنصب لكونها  
اسماء افعال عنده . صرح به الرضى و الجامى رحمهما الله تعالى .  
و منه كلمة " ليس " فانها فعل عند الجمهور و حرف عند

ابن السراج و ابى على الفارسى و ابن شقير و جماعة . كذا في المغني .  
 فعلى تقدير حرفية "ليس" انظر الى تصرفها و الحاق الضمائر بها  
 التي هي من خواص الفعل . تقول : ليس . ليسا . ليسوا . لست .  
 لستما . لستنّ الخ . فهل تجد حرفاً آخر يَحتَمِل ذلك .  
 ثم اعلم : انه يعلم من هذا البيان ان الفعل ايضاً ذو درجات  
 متفاوتة .

فثبت من هذه الشواهد الصادقة انّ الحروف ذات مراتب بعضها  
 اقوى و اعلى من بعض .

ثم ان نظير الحرف في الموجودات العرض . فان العرض محتاج في  
 الوجود الخارجى الى الغير اى الى المحلّ الموضوع كما ان الحرف محتاج في  
 الافادة و الدلالة الى الغير .

و العرض ايضاً ذو مراتب فان كل عرض له وجود سوى وجود  
 المحل بخلاف الوجود فانه عرض و ليس له وجود و الاّ تسلسلت  
 الوجودات .

قال المحقق حمد الله رحمه الله تعالى في شرح سلم العلوم : وجود  
 الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها سوى العرض الذى هو الوجود .  
 انتهى .

هذا ما قضى به نظري القاصر . و القى في روعى الفاتر . و لم  
 أر أحداً تكلم فيه . فان علق بفؤادك . ايها الناظر ! و استحسنته فادع  
 لى . و الاّ فاهجره لمن يكون عنده احسن من الدنيا المقبلة .

المسألة الثالثة : قد سنع لك مما فصلناه آنفاً في المسألة الثانية ان

الحروف قد تصير اسماء حقيقة . كما في قولهم " من عن يميني " .  
 و اما الاسماء فلا تصير في وقت من الاوقات حرفاً . و هذا دليل  
 على قوة الاسماء و علوّها . و لذا سمّيت اسماء من السمو بمعنى العلو . هذا  
 و لن تجد هذا الوجه وجه تسمية الاسم اسماء عند غيرنا .  
 ان قلت : صيرورة بعض الحروف اسماء تدل على صيرورة بعض  
 الاسماء حروفاً اذا عكست النظر .

قلتُ : المنفى صيرورة الاسم حرفاً بعد ما كان في عامة احواله  
 اسماً . و بعد ما كانت اسميته ظاهرة .  
 و لا يخفى ان الظاهر في كلمة " عن " مثلاً الحرفية . فيقال : هي  
 حرف قد يكون اسماً . و لا يصحّ ان يعكس . هذا .

المسألة الرابعة : اعلم : ان ههنا تحقيقاً ائيقاً وبالقبول حقيقاً . و  
 هو ان الحروف و المعانى الحرفية تتعلق بها علوم اربعة .  
 و العلوم الاربعة المشهورة في علم المنطق هي العلم بالكنه . العلم  
 بكنهه . العلم بوجهه . العلم بالوجه .

ففى العلم بالكنه وبالوجه لا تكون المعانى الحرفية غير مستقلة و  
 لا آلة للغير . لتحقق الالتفات اليها بالذات . وحينئذٍ تصلح المعانى الحرفية  
 لان يحكم عليها و بها .

و في العلم بوجهه لا يمكن ان يكون الوجه مرآة وآلة لذى الوجه .  
 و الاً كان علماً بالوجه لا بوجهه .

فان كان الوجه مرآة لشيء آخر . و غير مستقل كانت المعانى  
 الحرفية غير مستقلة لا تصلح لان يحكم عليها و بها . و ان لم يكن مرآة

لشئ آخر كان مستقلا . و كانت المعانى الحرفية ايضا كذلك فتصلح المعانى الحرفية لان يحكم عليها و بها .

بقى العلم الرابع . و هو العلم بالوجه . و هو مناط كون المعانى الحرفية آلة و غير مستقلة . هذا محمول ما قاله المحقق الملاحسن رحمه الله تعالى في شرح سلم العلوم .

ثم لما كان يفهم من ظاهر كلام السيد السند رحمه الله تعالى الذى ذكره الجامى رحمه الله تعالى ان للعنوان دخلا في استقلال المعنى وعدمه . حيث قال : يعبر عن المعنى الحرفي " بمن " و عن الاسمى " بالابتداء " رده الملاحسن بما حاصله انه لا مدخل في ذلك للعنوانات التعبيرية . هذا . تنبيه : بناء على هذا التحقيق المذكور للشيخ الملاحسن رحمه الله تعالى يكون الفرق بين المعنى الاسمى و الحرفي بالاعتبار .

حيث صار المعنى الواحد في العلمين الاولين اسميا و في العلم الرابع حرفيا و في الثالث محتملا للحرفية و الاسمية .

و رد عليه العلامة محقق الهند المولوى محمد حسن السنبلى رحمه الله تعالى في رسالته سوانح الزمن في الرد على الملاحسن التي جمع فيها مؤاخذات على شرح الملاحسن السهالوى للسلم .

حيث قال المحقق محمد حسن السنبلى رحمه الله تعالى : فيه نظر . اما أولا فلان مرآتية الوجه وعدمها لا تؤثر الا في استقلال الوجه وعدمه لا في المعانى ذوات الوجه . و كلامنا في ذوات الوجه لا في الوجه . و اما ثانيا فلان الوجه اذا كان مرآة لغيره لا يلزم ان يكون الوجه غير مستقل . لان الوصف العنوانى يجعل مرآة لافراد في القضية . و

الوجوه العرضية و الذاتية مرايا للذوات في التصورات و لا تكون غير مستقلة غير صالحة لطرفية الحكم .

و اما ثالثاً فلان عدم الاستقلال اما ان يكون لازم الماهية غير منفك عن نفس طبائع المعاني الحرفية او لا .

على الاول يلزم ان تكون غير مستقلة في العلم بالكنه وبالوجه . و على الثانى يجوز ان ينفك عنها في العلم بكنهها ايضاً . لجواز ان يتعلق بها الالتفات بالذات كما في العلم بكنه الانسان اجمالاً .

و اما رابعاً فلان الوجه في العلم بالوجه له اعتباران . الوجه من حيث هو . و الوجه من حيث الانطباق على ذى الوجه و الاتحاد معه . و الملتفت اليه بالذات و المرئى حقيقة هو الوجه بالاعتبار الثانى لا ذوالوجه . و المرأة اعتباره الاول . و على هذا لا يكون المعنى الحرفى مرئياً و ملتفتاً اليه بالذات او بالعرض في العلم بالكنه و بالوجه . بل هما الوجه و الكنه بالاعتبارين . انتهى كلامه بتغيير .

و في حواشى كنديا على حواشى عبدالغفور ص ٥٤ . ما محصوله ان القسمين من العلم اعني العلم بالكنه و بالوجه ممتنعان في المعنى الحرفى .

لاقتضائهما مقصودية ذى الوجه و ذى الكنه . و الحرف برئ من المقصودية . لكونه آلة و غير مستقل .

و العلمان اعني بكنهه و بوجهه ممكنان في الحرف . لعدم اقتضائهما المقصودية .

ثم كما ان الاحتياج وعدمه في التحقق الخارجى من لوازم الذات .

كذلك الاحتياج و عدمه في التحقق الذهني من لوازمها .  
و من المحقق ان الذات في اى لحاظ كان لا تنفك عن لوازمها .  
فعلم ان المعني الحرفي الغير المستقل لا يكون مستقلاً دائماً .  
فاذا كان معلوما بكنهه لا يحكم عليه و لا به . لعدم استقلاله لا  
بعنوانه و لا بالمعنون الذى هو عينه في هذا التصور .  
و اذا كان معلوماً بوجهه . و كان الوجه مستقلاً فيحكم عليه و  
به لاستقلاله باعتبار عنوانه . و ان لم يكن مستقلاً باعتبار المعنون .  
اذ مدار الحكم على استقلال العنوان . و اما المعنون فلا يجب  
تصوره فضلاً عن استقلاله .  
و الدليل على هذا صحة الحكم في قولنا : كلما هو محسوس  
مشاهد مذكر يوضع له لفظ " هذا " . لحصول العنوان في الذهن . مع  
ان المعنون لكونه غير متناه ليس بحاصل في الذهن .  
ففى كل موضع يكون الحرف محكوماً عليه و به يكون معلوماً  
بوجهه .  
و اذا عرفت ما ذكرنا علمت بالمباينة الذاتية بين المعني الاسمى و  
الحرفي فكن بالتحقيق . انتهى .  
اقول : هذا الكلام يخالف كلام الملا حسن رحمه الله تعالى  
بوجوه متعددة نذكر منها ههنا ثلاثة .  
الوجه الاول : الملا حسن رحمه الله تعالى سوّغ تعلق العلم  
بانواعه الاربعة بالمعني الحرفي . و في كلام صاحب كنديا هذا تصريح  
بامتناع تعلق النوعين منه به .

و الوجه الثاني : فيه اعتبار العنوان للحكم . و الملا حسن رحمه الله تعالى ينكره .

و الوجه الثالث : فيه تصريح بالمباينة الذاتية بين المعنى الاسمى و الحرفي . و يعلم من كلام الملاحسن المباينة الاعتبارية . هذا .  
 ﴿ و لا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها ﴾ اى مسنداً اليها  
 و مسندةً : فيه اجاث .

البحث الاول : ههنا شك مشهور للامام الرازى رحمه الله تعالى ذكره في مقدمة تفسيره الكبير .  
 و بيانه حسب المقام ان قولكم : الحرف يمتنع الحكم عليه وبه .  
 وقولكم : الحرف لا يحكم عليه وبه . باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين .  
 اذ المخبر عنه بالامتناع في القول المذكور ان كان اسماً فهو باطل . لان كل اسم يخبر عنه .

و ان كان حرفاً فقد صار الحرف محكوماً عليه في هذا القول .  
 فلزم بطلان قولكم بقولكم .

قال العبد الضعيف البازى : يسمّى هذا الشك المشهور بدعوى تضمّنت ابطال نفسها . و له نظائر في فنون شتى .

فمنها قولهم في المنطق : الجهول المطلق يمتنع عليه الحكم . والمحال يمتنع ان يحكم عليه و نحو ذلك . و الجواب عن هذا جواب عن ذاك و بالعكس ..

و اجيب عن هذا الشك الغريب المشهور باجوبة متعددة .  
 الجواب الاول : ان الحكم و الامتناع بالاعتبارين فلا اشكال .

و توضيحه ان طبيعة الحرف الموضوع في هذه القضية بمفهومها  
و عنوانها اسمية . و هى المحكوم عليها بامتناع الحكم على الحرف و به .  
و المثبت له الامتناع انما هو مصداق ذلك . اى ما صدق عليه  
الحرف .

فالحكم على العنوان الاسمى . و سلب الحكم وامتناعه بالنظر الى  
ما صدق عليه فاندفع الاشكال .

و ان شئت فقل : هذا العنوان الاسمى عرضى لما صدق عليه .  
فاتجه الحكم على هذا العنوان بالنظر الى ذاته الاسمية الحاصلة في الذهن .  
و سلب الحكم باعتبار اتحاد العرضى مع المعنون .

قلتُ : مبني هذا الجواب ما اختاره المحققون المتقدمون من اهل  
المنطق ان الحكم في القضية المحصورة على الطبيعة الحاصلة في الذهن  
بالذات . لا على الافراد الحاصلة في الذهن بالعرض .

و مال اليه الدوانى و ميرزا جان الباغوى الشيرازى و باقر داماد  
و ميرزا هاد الهروى رحمهم الله تعالى . وفيه كلام مبسوط في كتب المنطق .  
قال الرضى : و مثله اذا قلت : مدلول الفعل لا يخبر عنه . فانك  
اخبرت عن مدلوله بقولك : لا يخبر عنه .

لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه .  
و كذا قولهم : المجهول مطلقا يمتنع عليه الحكم . اى الشئ الذى  
لا شعور به اصلا لا يحكم عليه . و لفظ المجهول مشعور به و بمعناه . اذ  
هو ما لا نعرفه .

ففى جميع ذلك مبتدءان . احدهما محكوم عليه بشئ . و هو

المذكور في لفظك . و الآخر محكوم عليه بشئ بنقيض ذلك . وهو المكني بلفظك . فلا يلزم التناقض . لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين . انتهى .

**الجواب الثاني :** ان المحكوم عليه في هذه القضية حقيقة هو الحكم . والمحكوم به الامتناع ونحوه فينعقد منه قضية هكذا . الحكم على الحرف و به ممتنع . و هذا مما لا اشكال في صدقه .  
و فيه نظر . لانه لما صدق ذلك القول صدق قولنا : الحرف يتمتع عليه الحكم . فيعود الاشكال .

و اجيب بان الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدماً او مؤخراً كقولك " ابن زيد كاتب " و " زيد ابنه كاتب " . فان الموضوع في كليهما حقيقة هو ابن زيد .

و مبناه على ما افاده المحقق الدواني في حواشى شرح الرسالة الشمسية . ان الحكم في القضية الحملية الموجبة انما هو باتحاد الموضوع و المحمول .

و هذا و ان كان مستلزماً لاتحاد المحمول بالموضوع . لكنه مغاير له بحسب المفهوم . فالموضوع هو ما حكم عليه باتحاده مع امر آخر هو المحمول . سواء قدّم او اخر " فزيد " هو الموضوع في قولنا " زيد قائم " و " القائم زيد " .

فالفرق بين الموضوع و المحمول ليس بمجرد التقدّم و التأخر في الملاحظة . بل بانه وضع لان يحكم بشئ عليه او يحمل على آخر .  
**قلت :** هذا الجواب و ان صحّ في مضممار المنطق نظراً الى اصول

المنطق . إلا أنه لا يصحّ فيما نحن فيه . و هو ميدان النحو . فان النحاة لا يسلّمون ذلك .

و قد صرّح الدوانى نفسه بعد ذلك حيث قال : نعم النحاة يعتبرون هذا الفرق البتة . فيجعلون ما تقدّم مبتدأ و ما تأخّر خبراً عند وجود الشرائط . فالمبتدأ عندهم في "زيد قائم" "زيد" و في "القائم زيد" "القائم" .

و اما اهل الصناعة فانما يعتبرون معانى . فما وضع عندهم لان يحمل عليه شئ موضوع عندهم و ان تأخّر . و ما حمل على شئ محمول عندهم و ان تقدم . فهما عندهم متعينان بالطبع .

قلت : ويخالفه ما ذكره الشيخ الصدر الشيرازى المعاصر للمحقق الدوانى رحمهما الله تعالى في حواشى شرح الرسالة الشمسية ايضاً من انّ القضية التي تدل على اتحاد الامرين . ( و هى الحملية ) وان هذا ذاك . لم يتميز احد جزأيهما عن الآخر بحسب الطبع .

لان اتحاد امر مع آخر مستلزم لاتحاده معه . فأيّهما قدّم في التصور حال الحكم كان هو الموضوع عند المنطقيين .

كما ان اجزاء المنفصلة لمّا لم تتميز بحسب الطبع كان المقدم هو المتقدم . انتهى مراده .

**الجواب الثالث :** لا بدّ أوّلاً من ذكر تمهيد . وهو لا يخفى انه لا وجود للحرف في الاستعمال و المحاورات بدون وجود المتعلق لا ذهناً و لا خارجاً . كما سبق .

و بعد هذا التمهيد . اقول : قيل : انّ هذه القضية و امثالها مما لا

وجود لمعنونات موضوعاتها. فكلها شرطيات في صورة الحمليات . فليس الحكم فيها بشئ تنجيزياً بل تعليقياً . ومعناها لو وجد معنى الحرف بدون متعلق لامتنع عليه الحكم .

لا يقال : عند وجود معنى الحرف عليحدة يصح عليه الحكم . فكيف يحكم عليه بامتناع الحكم عليه . لان تحقق المعنى الحرفي عليحدة محال . و المحال جاز ان يستلزم محالاً .

الجواب الرابع : ان الحكم على الافراد الفرضية المقدرة الوجود . و القضية حقيقية . فيكون كل ما يتصور بعنوان الحرف و يفرض صدقه عليه يمتنع عليه الحكم في نفس الامر . و مثل هذا الحكم لا يستلزم وجود الموضوع محققا بل فرضاً و تقديرًا ..

فباعتبار ان المعنى المحكوم عليه ههنا اسمى بسبب الوصف العنوانى . و هو وصف الحرفية اتجه الحكم عليه . و باعتبار انه حرفي بالفرض اتجه سلب الحكم عنه . فلا يلزم اجتماع النقيضين .

الجواب الخامس : هذا الجواب ذكره شارح المطالع . و حاصله ان الحرف شئ موصوف بالحرفية . و الحرفية امر معلوم . فللحرف اعتباران . احدهما ما صدق عليه من هذه الحيشية . و ثانيهما ما صدق عليه لا من هذه الحيشية .

و الحكم بامتناع الحكم مشتمل على اعتبارين ايضاً . احدهما الحكم . و ثانيهما امتناعه .

فالمحكوم عليه للامتناع في القضية المذكورة هو ما صدق عليه

الحرف بالاعتبار الاول. وامتناع الحكم عليه بالاعتبار الثاني. فلا تناقض.

**الجواب السادس :** انّ صحة الحكم على الحرف باعتبار العلم بالكنه او بالوجه كما سبق . و سلبه باعتبار العلم بكنهه . فاختلف جهتا الحكم فلا تناقض .

**البحث الثاني :** ان قلت : لو لم يصح الحكم على الحرف و به ولا على الفعل . كيف يبحث عنهما في النحو . اذ البحث عنهما يستلزم وقوعهما محكوماً عليهما .

**قلت :** هما يقعان محكوماً عليهما عند البحث عنهما . و يعبر عندئذ عن الحرف بطريق مخصوص . وهذا الطريق المخصوص فضله علماء النحو و بحثوا عليه بحثاً شافياً .

قال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٨٤ : اعلم . انّ اللفظ المعبر عنه ان كان حرفاً واحداً عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك .

فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت : التاء فاعل . او الضمير فاعل . ولا يقال " ت " فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين . اذ لا يكون اسم ظاهر هكذا .

و لذلك اذا سُمي بحرف متحرّك و لم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف مجانس حركته فتقول في التسمية بتاء المخاطب " تو " .

و في التسمية بتاء المتكلم المذكر " تاء " بالف ممدودة بناء على قلب الالف الثانية همزة . كما في " حمراء " .

و في التسمية بتاء المخاطبة " تى " .

قال الشيخ الدماميني رحمه الله تعالى : والظاهر اجزاء ذلك بحيث

كأنه اريد منه لفظه . فانه علم لنفسه حتي يمنع من الصِّرف لعلة اخرى .  
فامّا الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف  
اليه . و لهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها . فقلت في قوله :

\* و ما هداك الى ارض كعالمها \*

" الكاف " فاعل ولا تقول " ك " فاعل . لزوال ما تعتمد عليه .  
و يجوز في نحو " ق نفسك " و " ش الثوب " و " ل هذا الامر "  
ان تنطق بلفظها . فتقول : " ق " فعل امر . لان الحذف فيهن عارض  
فاعتبر فيهنّ الاصل . و تقول : " الباء " حرف جرّ . و " الواو " حرف  
عطف . و لا تنطق بلفظهما .

و ان كان اللفظ على حرفين نطق به . فقول : " قد " حرف  
تحقيق . و " هل " حرف استفهام . و " نا " فاعل او مفعول .  
و الاحسن ان تعبّر عنه بقولك " الضمير " لئلا تنطق بالمتصل  
مستقلاً . و لا يجوز ان تنطق باسم شئ من ذلك . كراهية الاطالة . و  
على هذا فقولهم : " ال " اقيس من قولهم : " الالف و اللام " و قد  
استعمل التعبير بهما الخليل و سيبويه رحمهما الله تعالى .

و ان كان اكثر من ذلك نطق به ايضاً . فقول : " سوف " حرف  
استقبال . و " ضرب " فعل ماضٍ انتهى بتصرف .

قال ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٢٨ . عند البحث على  
معانى كلمة " لا " : و التاسع استعمالهم " لا " اسماً في قول القائل :  
ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من في لا يمنع الجود قاتله  
في قول من جرّ البخل باضافة " لا " اليه . لان " لا " قد تكون

للبلخل و لضده . و سأبين هذا فيما بعد .  
و قد استعملت العرب بعض الحروف أسماء . و ذلك على  
ضروب .

فمنها . ما حكته فأقرّته على لفظه كإقرار " لا " و " نعم " في  
هذا البيت على لفظهما .  
و منها . ما حكته و غيرت معناه " كعن " في قول قطري بن  
الفجاءة :

و لقد أرانى للرماح دريعةً من عن يميني مرّةً و أمامي  
أراد من ناحية يميني . و مثل ذلك " على " في قولهم : نزلت من  
على الجبل . يريدون . من فوق الجبل . كما قال :

غدّت من عليه تنفض الطلّ بعدما رأت جاجب الشمس استوى فترفعاً  
و مما استعملوه اسماً بمعناه حرفاً كاف التشبيه في نحو قول امرئ  
القيس يصف فرساً :

فرحنا بكاين الماء يجنب و سطنا تصوّب فيه العين طوراً و ترتقى  
و جعله الاعشى اسماً باسناد الفعل اليه في قوله :

أتنتهون و لن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت و الفتل  
و استعمال الحرف اسماً بلفظه اقيس . لأنك تنزله منزلة الاسم  
المبني كقولك : " هل " حرف استفهام . و " من " حرف تبعيض . و " لم " حرف نفى .

فان قلت : " هل " حرف استفهام و " لم " حرف نفى . فنزلته  
منزلة دم و غد فجيد .

وقد استعملوا حروفاً اسماء على ضريين. ضرب اعربوه و نونوه.

و ضرب اعربوه و نونوه و شدوا آجره . كما قال :

\* ان ليتا و ان لوأ عناء \*

وضرب جمعوا فيه الالف واللام والتشديد . فمن ذلك ما حكاه

الخليل قال : قلت لابي الدقيش . هل لك في زبد و تمر . فقال : اشدّ

الهل واوحاه . و جاء في شعر ابي نواس :

\* هل لك و الهل خير \*

و من العرب المتنون قول المتنبي :

من اقتضى بسوى الهندي حاجته اجاب كل سؤال عن هل بلّم

يقول : من اقتضى بسوى السيف حاجته ، اجاب كل سؤال

يقال فيه . هل قضيت حاجتك . بقوله : لم تقض . و اراد بالحاجة ههنا

ما عظم من المطالب التي لا يكاد مثلها يدركه طالبه الا بالسيف .

و ذهب بعض الكوفيّين في قولهم : غضبت من لا شئ . و

خرجت بلا زاد . يريدون من غير شئ . و بغير زاد . الى ان " لا " في

هذا النحو اسم لدخول الخافض عليها وقيامها مقام " غير " .

قال : و كذلك اذا استعملت في وصف النكرة . كما جاء في

التنزيل : انها بقرة لا فارض و لا بكر . و كما جاء : و ظل من يحوم

لا بارد و لا كريم . و مثله : و فاكهة كثيرة لا مقطوعة و لا ممنوعة . و

انشد للاسود بن يعفر :

تحية من لاقاطع حبل واصل و لا صارم قبل الفراق قرينا

بخفض قاطع و صارم . قال : اراد تحية انسان غير قاطع حبل من

يصله .

قال : ويقال . مررت برجل لا كريم ولا شجاع . بالخفض على ما تقدم . و لا كريم و لا شجاع . بالرفع على اضمار " هو " قال : و قبيح ان تقول لا كريم او لا كريم و تسكت . و ربما جاء في الشعر بغير تكرير . و انشد :

و انت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع و موتك فاجع  
و مذهب البصريين ان العامل في المجرور من قولهم : غضبت من لا شيء . و نحوه هو الجار تخطى " لا " الى العمل فيما بعدها . و ان " لا " حرف و ان ادت معنى " غير " .

قال ابوسعيد في شرح الكتاب : دخلت " لا " مكان " غير " في قولك : غضبت من لا شيء . و " لا " حرف . فلا يقع عليه حرف الخفض فوق حرف الخفض على ما بعد " لا " .

و على هذا . ما كان الا كلا شيء . اى كغير شيء . وقال سيبويه في قول جرير :

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لاحين  
انما هو حين حين و " لا " بمنزلة " ما " اذا ألغيت .

و في الحديث رواه مسلم و ابن ماجه . اياك واللّو فانّ اللّو تفتح عمل الشيطان . هذا لفظ ابن ماجه . و قال الشاعر :

الأم على لَوّ ولو كنت عالماً باذئاب لَوّ لم تفتني اوائله

و قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى في الكافية : " ليت " و " لعل " مانعان بالاتفاق . انتهى .

قال في اعرابه الشيخ زيني زاده رحمه الله تعالى : ان " ليت " مرفوع تقديرًا . ويجوز كونه مرفوعًا لفظًا بالتنوين ان اولّته باللفظ فيكون منصرفًا . او بغير التنوين ان اولّته باللفظة او الكلمة فيكون غير منصرف . كما في الرضى .

قلت : الاول هو المشهور فيما بين الطلبة . و الاخير ان كانا كالشريعة المنسوخة حتي قل من تنبه عليهما من المعلمين و المتعلمين لعدم اطلاعهم على كلام الفضلاء الكاملين . انتهى بتصرف .

فثبت من هذا البيان المطنب ان الحروف يحكم عليها و بها و يضاف اليها و تقع فاعلا و مفعولاً في الابحاث بعنوانات مخصوصة .

البحث الثالث : ان قلت : فعلى هذا اى نظراً الى التفصيل المذكور في البحث الثانى الدالّ على ان الحرف يصحّ ان يحكم عليه و به بطل قولهم . ان الحروف لا تصلح لهما .

قلت : فاه بهذا الكلام و السؤال الغريب المشهور بين العلماء و الطلبة الامام الرازى رحمه الله تعالى في تفسيره وغيره من العلماء الاقدمين كثيراً .

و تشبّث به الامام في اثبات صحة كون الحروف محكوماً عليها و بها . كما هو مذهبه . فقال : قولهم " من " حرف جرّ . و " ضَرَبَ " فعل ماض . يبطل ما ادّعوا في عدم صلاحيتهما لهما .

و حلّ هذا السؤال العجيب المشهور الثابت في ضمن هذا التركيب و الحمل و جوابه من وجوه متعددة .

الجواب الاول : " من " و " ضَرَبَ " في هذا التركيب و الحمل

معرفتان . اى علمان للفظ " مِنْ " و " ضَرَبَ " المستعملان في معانيهما .

فهما اسمان حكم عليهما لا انهما حرف و فعل حتي يرد ما ورد .

واعترض عليه المحقق محب الله صاحب السلم رحمه الله تعالى في

منهيات سلمه . حيث قال : وما قيل . ان " مِنْ " هذه علم لما هو حرف

حقيقة . و ليس هذه بحرف . و كذلك " ضَرَبَ " فليس بشئ . فانه لم

يقل به احد من علماء اللغة . و كيف يلتزم ذلك في المهملات نحو جسق

مهمل . انتهى .

و الجواب عن اعتراض محب الله ان عدم الوجدان لا يدل على

عدم الوجود . فالقائل بانها علم لعله يكون من اهل اللغة او راوياً منهم .

و ايضاً اختار بعض النحاة ان اللفظ اذا اريد به اللفظ صار علماً

وان كان مهملًا نحو " جسق مهمل " لانه كلام . وهو لا يتركب الاً من

كلمتين و " جسق " لا يكون كلمة الاً اذا صار علماً للجسق . كذا في

غاية التحقيق . و حواشى شروح السلم .

**قلتُ :** قد صرّح كثير من الايمة باسميّة " مِنْ " و " ضرب " في

نحو التركيب المذكور .

فلايبعد ان يقال : المراد من الاسم العلم . واختصوا الاسم بالذكر

تعييناً لاحد الاقسام الثلاثة للعلم من . الاسم . والكنية . واللقب . وسيأتى

ذكره في الجواب السادس .

و يدلّ على العلميّة ما سبق ان بعض الحروف بعد صيرورته اسماً

يعرب اعراب غير المنصرف بالعلميّة و التانيث .

بل صرّح كثير من الايمة النحاة بعلميّه .

قال السيوطي رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٥ :  
 ان " لو " في قوله : "الأم على لو" الخ . اسم علم للفظه " لو " . انتهى .  
 فلعل مراد محب الله رحمه الله تعالى بقوله : فانه لم يقل به احد  
 من علماء اللغة . من يبحثون عن معاني المفردات فقط . وهم غير النحاة .  
**الجواب الثاني :** قال المحقق محب الله رحمه الله تعالى في كتابه  
 سلّم العلوم : ان الحكم ههنا أى في قولنا : من حرف جرّ . وضرب فعل  
 ماضٍ . انما هو على نفس الصوت و اللفظ لا على معناهما .  
 ان قلت : فكيف يصحّ الحكم على محض الصّوت انه حرف او  
 فعل . لان الحرفيّة و الفعلية بالنظر الى المعانى .

اجيب المراد ان الحكم ههنا على نفس اللفظ حقيقة و بالذات .  
 و المعنى تابع له في ذلك . و في قولنا : " زيد قائم " بالعكس .

**الجواب الثالث :** ما قيل : ان هذا الكلام مبنى على تقدير  
 المضاف . اى كلمة " من " حرف جرّ . و كلمة "ضرب" فعل . فالحكم  
 على المضاف و هو اسم . نقله ابن هشام عن بعضهم .

ثم ردّه بقوله : و كيف وقع " ضرب " و " من " مضافا اليهما  
 مع انهما في ذلك ليسا باسمين على زعمك . انتهى . و الاضافة اليه من  
 خواصّ الاسم مثل الاسناد اليه .

و هذه عبارة ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني ج ٢ ص ١٨٤  
 حيث قال في الباب السابع من المغني : ان اللفظ المعبر عنه ان كان اكثر  
 من اثنين اى من حرفين بان يكون مركباً من ثلاثة احرف فصاعداً نطق  
 به ايضاً ففيل : " سوف " حرف استقبال . و " ضرب " فعل ماض .

و "ضرب" هذا اسم . و لهذا أخبر عنها بقولك : فعل ماض .  
و انما فتحت على الحكاية بذلك .

يدلك على ما ذكرنا انّ الفعل ما دلّ على حدث و زمان . و  
"ضرب" هنا لا تدل على ذلك .

• وان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب . وهذا لا يصح  
ان يكون له فاعل .

و مما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد من . ضرب زيد : زيد  
مرفوع بضرب . أو فاعل بضرب . فتدخل الجار عليه .

و قال لى بعضهم : لادليل في ذلك . لأن المعنى بكلمة "ضرب" .

فقلت له : و كيف وقع "ضرب" مضافاً اليه مع انه في ذلك

ليس باسم في زعمك .

**فان قلت :** فاذا كان اسماً فكيف أخبرت عنه بانه فعل ؟

**قلت :** هو نظير الاخبار في قولك "زيد قائم" الا ترى انك

اخبرت عن "زيد" باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه .

و كذلك اخبرت عن "ضرب" باعتبار مسماه وهو "ضرب"

الذى يدل على الحدث و الزمان .

فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور و أسماء حروف

المعجم .

و من هنا قلت حرف التعريف "أل" فقطعت الهمزة . و ذلك

لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية أجريت عليه قياس همزات

الأسماء . كما انك اذا سميت بإضرب قطعت همزته . انتهى كلامه .

قال بعض محشى المغني : قوله مسماه لفظ الخ : هو لفظ "ضرب"  
المستند لفاعل مثلاً . و هذا وضع غير قصدي لا يوجب الاشتراك . و إلا  
لكانت جميع الالفاظ مشتركة .

اي ان الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه  
لنفسه . أفاده السعد رحمه الله تعالى .

و تعقبه السيّد السند رحمه الله تعالى . بانه يلزم في نحو . جسق  
مهمل . ثبوت وضع في المهملات . فلعله يكتفى في هذا باستحضار  
المتكلم . فتدبر . انتهى ما قال المحشى .

**الجواب الرابع :** ان الكلام بتأويل . هذا " من " حرف جرّ . و  
هذا (ضرب) فعل ماضٍ . فلا يرد شئ . و التأويل باب اوسع من منطقة  
البروج . فتفكر .

**الجواب الخامس :** ما اختاره الامام ابن مالك رحمه الله تعالى في  
شرح التسهيل و تبعه الامام ابو حيان رحمه الله تعالى . و هو ان الاسناد  
نوعان لفظي ومعنوي . و من خواصّ الاسم المعنوي فقط . و المتحقق ههنا  
هو الاسناد اللفظي و هو لا يختصّ بالاسم . فلا اعتراض .

**ان قلت :** هذا الجواب عين الجواب السادس .

**قلت :** كلا . و يدلّك على الفرق بينهما ان كثيراً ممن قالوا  
بالجواب السادس كابن هشام والسيوطي رحمهما الله تعالى في شرح جمع  
الجوامع انكروا الاسناد اللفظي والانكار دليل التباين بين الجواب السادس  
و الجواب الخامس المتفرّع على القول بالاسناد اللفظي .

و بيان الفرق ان باعتبار النظر الى الجواب السادس لم يبق "من"

حرفاً ولا "ضرب" فعلاً بل صار اسمين وباعتبار النظر الى الاسناد اللفظي الذي هو مدار الجواب الخامس هما الآن كما كانا اى يبقيان حرفاً وفعلاً.

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني ج ٢ ص ١٨٤ : واما قول ابن مالك . ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف . و ان الذى يختص بالاسم هو الاسناد المعنوى فلا تحقيق فيه .

و قال لى بعضهم : كيف تتوهم ان ابن مالك رحمه الله تعالى اشتبه عليه الامر في الاسم و الحرف و الفعل ؟

فقلت : كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم : ان الفعل و الحرف لا يخيران عنهما ؟ انتهى بحذف .

**قال العبد الضعيف البازي :** لاجمال للانكار عن الاسناد اللفظي . كيف و قد صوّب ابن مالك رحمه الله تعالى كثير من المحققين لا سيما في قولهم : زيد ثلاثى . و ضَرَبَ مركب من ثلاثة احرف . وقد مرّ التفصيل فلا نعيده .

نعم يرد على ابن مالك ان الاسمية والحرفية مثلاً ليست لمجرد اللفظ بل مع اعتبار استقلال المعنى في الاسم و عدمه في الحرف . و الله اعلم .  
**الجواب السادس :** ما اختاره الرضى وكثير من الايمة وهو ان كلمة " من " و " ضرب " اسمان في هذا التركيب و مدلولهما اللفظ . وهذا الجواب مثل الجواب الاول الا ان مدار الجواب الاول على كونهما معرفتين اى علمين . و في الجواب السادس ليس كذلك .

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني : ان " ضَرَبَ " هذا اسم و لذا اخبر عنه بقولك : فعل ماضٍ . و انما فتحت على الحكاية .

بدليل ان الفعل يدل على الحدث و الزمان . و " ضَرَبَ " هنا لا يدل على ذلك .

و بدليل ان الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب . و هذا لا يصح ان يكون له فاعل .

ومما يوضح لك انك تقول في زيد من . ضرب زيد: زيد مرفوع بضَرَبَ . اوفاعل لضَرَبَ . فتدخل الجار عليه . انتهى كلامه . راجع المعني ج ٢ ص ١٨٤ .

اعلم : ان في هذا الجواب السادس شكوكاً عديدة قوية عجيبة مُهِمَّة حلاً و جواباً تحيّر الناظرين من الطلبة و العلماء الافاضل .

**الشك الاول :** هذا الجواب المذكور آنفاً على تقدير كونه حقاً و صواباً يقتضى و يستلزم ان تكون كلمة " من " مثلاً مشتركة بين المعني الاسمي و الحرفي .

كما يقتضى ان تكون كلمة " ضرب " مثلاً ( الفعل الماضى ) مشتركة في المعني الاسمي و الفعلى .

اذ كون كلمة " من " حرفاً و كون كلمة " ضرب " فعلاً امر ظاهر معروف . و قد اثبت في هذا الجواب صيرورة كل واحدة اسماً .

و هذا ينتج ان تكون " من " مشتركة بين المعني الاسمي و الحرفي وان تكون " ضرب " مشتركة بين المعني الاسمي و الفعلى . وهذا باطل . اذ لم يقل احد من الايمة بالاشتراك ههنا .

ثم اعلم : ان لهذا الشك العويص الغريب الحير عدة تقريرات . منها ما تقدّم بيانه آنفاً . وهو كينونة " من " و " ضرب " مشتركتين

بين المعني الحرفي و الاسمى في الاول اى في " من " . و بين المعني الفعلى و الاسمى في الثانى اى في الفعل .

و منها انّ مناط هذا التقرير الاول ينسحب على جميع الالفاظ خصوصاً على الافعال و الحروف .

فيقال : ان " بل " في قولنا . بل حرف . و " لكن " في قولنا . لكن حرف . من الاسماء . و على هذا فقس الحروف عن آخرها .

و كذا حال جميع الافعال فيقال : انّ " دحرج " و " استخرج " و " اكتسب " مثلاً في هذه الاقوال " دحرج " فعل . " استخرج " فعل . " اكتسب " فعل . و هلمّ جرّاً أسماء مع كونها افعالاً .

و هذا يستلزم امرأ نكرأ و هو كون جميع الالفاظ خصوصاً الحروف و الافعال عن آخرها مشتركة . و ان لا يوجد شئ من الالفاظ لا سيما الحروف و الافعال الا و هو مشترك لفظى بين المعانى الاسميّة و الحرفيّة او الفعلية . و هذا باطل لم يقل به أحد .

و منها انه يُستنتج من هذا الجواب ان لا يوجد في اللغة العربية . بل في كل لغة لفظ مهمل .

حيث يجرى هذا الحمل المذكور في المهملات ايضاً . فيقال : جسق مهمل . و ديز صوت . و نحو ذلك .

فيكون المهمل مبتدأ . و المبتدأ لا يكون الاّ اسماً . و كل اسم موضوع للمعني . فاستنتج ان يكون المهمل موضوعاً للمعني . فانتفى المهمل في اللغة العربيّة وانعدم . وهذا باطل . وخلاف الواقع . و المستلزم للباطل باطل . فيكون هذا الجواب السادس باطلاً .

هذه تقارير ثلاثة . وقد بقيت عدة تقارير لكن فيما ذكرنا  
كفاية لمن اعتبر و تفكر .

و ليعلم ان الاجوبة القادمة تبني ظاهراً على التقريرين الاولين  
المرتبين على كون " من " و " ضرب " وغيرهما من الحروف والافعال  
مشتركة بين المعاني الاسمية و الجرفية او بين المعاني الاسمية و الفعلية .  
و هي الاجوبة للتقرير الثالث ايضاً ان تدبرت و الامر سهل فلا  
تكن من الغافلين .

و الجواب : ان هذا وضع غير قصدي ولا يلزم منه الاشتراك .  
إذ مدار الاشتراك بين الكلمات تعدد الوضع القصدي . اعني ان الواضع  
لما استحضر اللفظ " كضرب " او " من " مثلاً بنفسه عند الوضع تضمن  
وضعه لنفسه . كذا افاده السعد التفتازاني رحمه الله تعالى .

و تعقبه السيد السند رحمه الله تعالى بانه يلزم من هذا الجواب في  
نحو . جسق مهمل . وضع في المهملات .

**الشك الثاني :** هذا الشك ذكره الامام الرازي رحمه الله تعالى .

حيث قال في تفسيره ج ١ ص ١٨ : ما حاصله ان المحكوم عليه في هذا  
التركيب ان كان اسماً . بطل الحكم عليه بانه حرف جر . او فعل .. و ان  
كان حرفاً أو فعلاً عاد الاشكال .

و اجاب ابن هشام رحمه الله في المغني : باختيار الشق الاول . و

الحكم عليه باعتبار المسمى . فهو نظير الاخبار في قولك : زيد قائم . الا  
ترى انك اخبرت عن " زيد " باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه . و كذلك  
اخبرت عن " ضَرَبَ " باعتبار مسماه و هو الذي يدل على الحدث و

الزمان . انتهى .

وقال العلامة الخضرى في شرح شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ج ١ ص ٢٤ : فاذا قيل . ضَرَبَ فعل ماض . فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى هو مذكور في هذا التركيب بل الحكم بالفعلية انما هو على مدلوله الواقع في نحو " ضرب زيد " و كذا الحكم في قولهم . من حرف جرّ .

و اما نحو " ضَرَبَ ثلاثى " فيصحّ كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه . او على مدلوله الذى في " ضَرَبَ عمرو " مثلاً . انتهى كلام الخضرى .

وهكذا قال الرضى في بدء شرح الكافية . و فى آخر كلامه :  
ففى جميع ذلك مبتدأ ن . احدهما محكوم عليه بشئ . و هو المذكور في لفظك . و الآخر محكوم عليه بشئ بنقيض ذلك . و هو المكنى بلفظك . فلا يلزم التناقض . لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين . انتهى كلام الرضى .

قال الامام ابن هشام رحمه الله تعالى في المغني : فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم . ومن هنا قلت : حرف التعريف " ال " فقطعت الهمزة .

و ذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء . كما انك اذا سميت " بإضرب " الامر قطعت همزته . انتهى ما ذكره ابن هشام .

الشك الثالث : اعلم . ان حاصل ما قالوا في هذا التوجيه

المشتمل عليه هذا الجواب السادس دلالة اللفظ كلفظ " من " مثلاً على نفسه و وضعه لنفسه .

و انكره السيّد السند رحمه الله تعالى في حواشى الرضى وغيرها .  
و حاصل الانكار ان الالفاظ في مثل " من " حرف جرّ و "ضرب" فعل ماضٍ . تحضر بانفسها في الذهن لا بدوالها الدالة عليها .

ثم بعد حضور هذه الالفاظ بانفسها في الذهن يحكم عليها . و ليست ههنا دوالّ تستحضرها المدلول غير هذه الالفاظ الحاصلة في الذهن بانفسها .

فهذه الالفاظ تحصل في الذهن فيحكم عليها باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها . كقولك : ضرب ثلاثي . و باحوال عارضة لها بالنظر الى دلالتها على المعنى و عدمها . كقولك : "من" حرف جرّ . و "ضرب" فعل ماضٍ .

و ان سلّمت دلالتها على انفسها بناءً على التغير الاعتبارى بينهما . فهى دلالة عقلية . فانها تكون بعلاقة التأثير . وهو متأّت ههنا . فانها دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغير . وهو حال من احواله و اثر من آثاره .

و ليست هذه الدلالة وضعيّة . لثبوتها في المهملات . فيلزم ان تكون المهملات داخلية في الكلمات الموضوعية للمعاني .  
لان الحكمة في احداث الموضوعات اللغوية اظهار ما في الضمائر . و هى متحققة في المهملات الدالة على انفسها .

فيلزم ادخالها في مباحث الالفاظ . كبحث المفرد و المركب و

المشترك و الجزئى و الكلى . و هذا خرق الاجماع . فثبت انّ الالفاظ لم توضع لانفسها .

هذا توضيح كلام السيّد رحمه الله تعالى . و ان شئت عبارة السيّد نفسه فاسمع و استمع .

قال السيّد رحمه الله تعالى في حواشى الرضى : واعلم : ان هذا اعني الحكم بكون " من " و " ضَرَبَ " حرفاً او فعلاً اذا اريد بهما لفظهما . كلام ظاهرى . و مال اليه جماعة نظراً الى جواز الحكم عليهما . و ليس بصحيح . لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعاً . لثبوتها في الالفاظ المهملة . و دعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له ادنى مسكة في مباحث الالفاظ .

و التحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسميّة و الفعلية و الحرفية في انفسها : بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائه من المعانى . فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت في نفسه . و تلفظت به . واجريت عليه الحكم . و قلت : مثلاً " ضَرَبَ " مركب من ثلاثة حروف . لم يكن هناك " ضَرَبَ " دالاً على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب . بل هو نفسه محكوم عليه بذلك . و قد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به . و كذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه . كما اذا قلت : " ضرب " فعل ماض . لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به . و ان كان اتّصافه بالمحكوم به مستفاداً من غيره . و المقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً لمعناه . فليس هناك

دالّ هو اسم . و مدلول هو فعل .

و الالفاظ كلها متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها .  
نعم اذا استعملت في معانيها فلا شك ان الحكم حينئذٍ يتوجه الى المعانى التي اختلف حالها في جواز الحكم عليها و امتناعه . انتهى كلام السيد رحمه الله تعالى .

ان قلت : لما لم تكن هذه الالفاظ في مثل هذه التراكيب موضوعة لانفسها لم تكن اسماء . كما انها ليست حروفاً و افعالاً . فكيف يصح الاخبار عنها . و لحوق التنوين بها . اذ هما خاصتان للاسم .  
قلت : اجاب عنه الفاضل عبدالغفور رحمه الله تعالى في شرح شرح الجامى بوجهين من الاجوبة .

الوجه الاول : ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه و خواصّه . فقولنا : "ضرب فعل" و "جسق مهمل" و "من حرف" في تاويل "هذا فعل" و "هذا مهمل" و "هذا حرف" . فوقعت هذه الالفاظ موقع كلمة " هذا " فهي اسماء حكماً لا حقيقةً .

الوجه الثانى : ان الاخبار عنها و لحوق التنوين بها من الخواصّ الاضافية للاسم بالنسبة الى الفعل و الحرف الذين استعملوا في معانيهما . و اما اذا لم يكن كذلك . كالمهمل . والفعل . والحرف . حيث يذكر هذه الثلاثة و يراد بها انفسها كما في قولهم : من حرف جرّ . و "ضرب" فعل . فجاز الاخبار عنها و لحوق التنوين بها . والالفاظ كلها متساوية الأقدام في ذلك . هذا .

الوجه الثالث : والاحسن عندي أن يقال في الجواب أنّ الالفاظ  
أصناف عديدة. مهمل. وموضوع . ودالّ بدلالة الطبع. ودالّ بالتعريض.  
و بالكناية . و دالّ بدلالة العقل . و مستحضر في الازهان بنفسه .  
و اعلى الأصناف و اقواها و افضلها و أمّها الاسم .  
ثم ان عند البحث اللفظي عن باقى الاصناف تجرى عليها احكام  
الاسم و خواصه . لأنّ ما هو اقوى أصناف نوعه و أمّها احمل لان يعدّى  
اثره الى الغير و اخرى بان يعلو و اجدر بان يغلب بحيث يجرى بعض  
خواصه و احكامه على بقية الاصناف .  
و بالجملة جعلها فرعاً للاسم اولى لكون الاسم اصلاً و اعلى .  
حيث قالوا : الاصل في الاقسام الثلاثة الاسم .  
و قد علم من هذا البيان اى من كون الاسم اقوى و اعلى من  
اخويه الحرف و الفعل . وجه تسمية الاسم اسماً من السمو و هو العلو  
على قول البصريّة . و لن تجد هذا الوجه عند غيرنا .  
فتبعاً للاسم تدخل على هذه الاصناف التنوين والاعراب والالف  
و اللام عند البحث كما سبق . قال النبي عليه الصلاة و السلام : آياك و  
اللوّ فانّ اللوّ تفتح عمل الشيطان .  
و نظير هذا ما قالوا : ان التذكير اصل واقوى من التانيث فيذكر  
تذكيراً صيغ الملائكة و ضمائرهم و صيغ الله و ضمائره مع ان خصائص  
التذكير و التانيث محال في حق الله و في حق الملائكة فليس الله تبارك و  
تعالى و الملائكة من جنس ما يحتوى على خصائص التذكير و التانيث .  
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

و بعد الفراغ من البيان المطنب للجواب السادس و تفصيل الخدشات فيه مع الأجوبة عنها و ذكر ماله و ما عليه نرجع الى سرد الاجوبة و نذكر الجواب السابع فيما يلي بتوفيق الله تعالى .

**الجواب السابع :** ما يعلم من كلام السيد السند رحمه الله تعالى المذكور آنفاً في الجواب السادس .

ملخصه ان كلمة " من " ههنا ليست بحرف و كذا كلمة " ضَرَبَ " ليست فعلاً في التركيب المذكور . لا انتفاء دلالتها في التركيب المذكور على المعنى الموضوع له .

وهذه الدلالة لازمة للوضع . وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم . و الحرف والفعل والاسم أنواع اللفظ الموضوع للمعنى . فلا تكون " من " و " ضَرَبَ " ههنا حرفاً و فعلاً فلا اعتراض .

**الجواب الثامن :** ما يؤخذ من قول السيد السند رحمه الله تعالى ايضاً . و خلاصته انا سلّمنا ان كلمة " من " و " ضرب " ههنا أى في قولنا : " من " حرف جرّ . و " ضرب " فعل ماضٍ . دالتين على مدلوليهما الاّ أنّهما ليستا بحرف و فعلٍ . لانّ الحرف و الفعل في الاصل قسيمان لللفظ الدال بالوضع . ودلالة " من " و " ضرب " ههنا بالعقل كما فصلناه .

**الجواب التاسع :** ما اختار المحقق الملاحسن رحمه الله تعالى ومن هذا حذوه . و هو ان عدم وقوع الحرف محكوماً عليه و به انما هو في العلم بكنهه . واما في العلوم الثلاثة الباقية وهو العلم بالكنه والعلم بوجهه و العلم بالوجه فيسوغ الحكم عليه و به .

و على العلوم الثلاثة الباقية ينبني قولهم : من حرف جرّ . و اما

كون الحكم عليه من خواص الاسم فهذا انما هو عند تصور الاسم بكنهه .  
واما في باقى العلوم فيشاركه الحرف . و على هذا فقس حال الفعل .

**الجواب العاشر :** ما اختاره صاحب حواشى كنديا على شرح  
عبد الغفور للجامى . وحاصله انه حيث ما وقع الحرف محكوماً عليه فهو  
متصور بوجهه . اذ الحرف عند تصوره بكنهه غير مستقل . و العلمان  
الباقيان لا يتعلقان بالحرف . و قد مرّ توضيحه . هذا . فتلك عشرة  
كاملة .

**الجواب الحادى عشر :** هذا الجواب مبني على مسلك الامام  
الرازى رحمه الله تعالى وهو ان الحرف والفعل يقعان عنده محكوماً عليهما  
و بهما .

و استدللّ على ذلك بان الفعل من حيث هو فعل و الحرف من  
حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها . و كل ما كان كذلك  
صحّ الاخبار عنه بكونه ممتازاً عن غيره . فاذا اخبرنا عن الفعل بانه ماهية  
ممتازة عن الاسم فقد اخبرنا عنه بهذا الامتياز .

**الجواب الثانى عشر :** أقول : لا يبعد أن يقال في الجواب . ان  
عدم صلاحية الحرف للحكم عليه وبه مبنى على اعتبار الدلالة المطابقة .  
و اما وقوع الحرف محكوماً عليه او محكوماً به . كما في قولنا :  
من حرف جر . و قولنا : هذه من . فهو مبنى على اعتبار التعريض اى  
اعتبار الدلالة تعريضاً .

و دلالة التعريض من باب الاشارات . و لذا اتّسعت دائرة  
التعريض و عمّت الفعل و الحرف و الاسم .

و ما هو من خواصّ الاسم فهو الحكم والاسناد بالنظر الى المعنى المطابقى لا بالنظر الى دلالة التعريض .

اذ بالنظر الى دلالة التعريض يصلح الحرف ان يحكم عليه و به .  
و يصلح الفعل ان يحكم عليه . و في الحديث الشريف . ان في المعارض لمدوحة .

و قس على الحرف وحكمه الفعل وحكمه فالفعل لا يصلح لان يحكم عليه باعتبار المعنى المطابقى . واما باعتبار دلالة التعريض فيصلح لان يحكم عليه . هذا .

الجواب الثالث عشر : هذا الجواب ذكره العلامة الشيخ محمد عبادة العدوى رحمه الله تعالى في شرح شذور الذهب لابن هشام ج ١ ص ٢٨ . عند شرح قول ابن هشام : ان النداء والاسناد اليه من علامات الاسم .

قال العلامة محمد عبادة رحمه الله تعالى : قد اشتهر ههنا سوالان .

السؤال الاول : ان في نحو "ضرب" فعل ماض. و "من" حرف جرّ . حكم على الفعل والحرف . لا على الاسم . والّا لكان كذباً . فانّ الاسم لا يكون فعلاً و لا حرفاً .

السؤال الثانى : قولكم : الفعل لا يسند اليه تناقض . فانه قد اسند الى الفعل في هذا التركيب .

و الجواب : انّ القصد لفظ الفعل والحرف . وقولنا : فعل ماض وحرف جرّ . اى في تركيب آخر . لا في هذا التركيب . و كذا قولهم :

لا يسند اليه اى في تركيب آخر . تأمل . انتهى كلام الشيخ محمد عبادة .  
**قال العبد الضعيف البازى :** دونك بحثاً بديعاً دقيقاً . و اغتنمه  
 فانه من اعزّ نفائس هذا الكتاب . ولن تجده عند غيرنا . فاجعله قيد عيانك  
 و احفظه ينفعك عند الاوام و يزنك في محافل الاعلام .  
 و ان كنت في ريب مما قلنا فسرّح النظر في كتب الفضلاء من  
 القدماء و المتأخرين تستيقن انه من خصائصنا . و الحمد لله .

### فائدة شريفة

**اعلم :** انّ للسيد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى كلاماً شريفاً  
 و بحثاً منيفاً في حقيقة الاسم والفعل والحرف . و لله درّه . قد تكلم في هذا  
 الموضوع في غير واحد من مؤلفاته فاتى ببدايع و روائع و لطائف و شرائف  
 لا سيما في تعليقاته على شرح التلخيص للفتازانى رحمه الله تعالى .  
 و انا قد نقلت عنها الاهمّ فالاهمّ و الانفع فالانفع بذكر قطعات  
 منها في مواضع كثيرة من هذا الكتاب .  
 و يجدر بنا ان نثبت ههنا عبارة السيّد بتمامها التي ذكرها في  
 تعليقاته على كتاب المطوّل للفتازانى رحمه الله تعالى .  
 لكونها شريفة جامعة نافعة جداً . و نحب ان لا يكون كتابنا هذا  
 خالياً عن ذكر جميعها في موضع واحد .

ثم نعقبه اتماماً للافادة و تكميلاً للاستفادة بكلام العلامة الشيخ  
 عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى في شرحه للمطوّل حيث تكلم فيه  
 العلامة اللاهورى على كلام السيد رحمه الله تعالى نقضاً و ابراماً و دفعاً  
 و اثباتاً .

و اتى فيه بكلام دقيق يتعلق بعبارة السيّد الشريف مع توضيح ما عليها و ما لها و ما فيها .

خلاصة كلام السيد رحمه الله تعالى في هذه التعليقات انّ الاسم لكونه مستقلاً بالمفهومية تتأتى فيه الاستعارة بالكناية و غيرها بالذات و اصالة .

بخلاف الحرف و الفعل فإنهما غير مستقلّين بالمفهومية فلا تتأتى فيهما الا الاستعارة التبعية .

ولاستقلال الاسم يتأتى فيه التشبيه اصالةً ولعدم استقلال الحرف و الفعل لا يتأتى فيهما التشبيه اصالةً و لعدم تحقق التشبيه في الحرف و الفعل لا يتحقق فيهما الاستعارة المتفرعة على التشبيه .

قال السيّد الشريف الجرجاني رحمه الله تعالى عند البحث على الاستعارة في تعليقاته على كتاب المطوّل للفتازانى رحمه الله تعالى .

التشبيه يقتضى ملاحظة اتصاف المشبه بوجه الشبه و اتصافه بمشاركة المشبه به في وجه الشبه و يلزم من ذلك ضمناً ملاحظة اتصاف المشبه به بوجه الشبه و اتصافه بمشاركة المشبه في وجه الشبه .

فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظاً من حيث كونه موصوفاً و محكوماً عليه ضمناً .

وكل ماهو كذلك لا بد ان يكون معنيّ مستقلاً بالمفهومية صالحاً لان يكون موصوفاً و محكوماً عليه .

ومعاني الحروف والافعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة و محكوماً عليها . فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة .

وتحقيق المقام على ما ينبغي يستدعى بسطاً للكلام في تحقيق معني الحرف و الفعل . فنقول . والله المستعان .

اعلم : ان نسبة البصيرة الى مدرّكاتها كنسبة البصر الى مبصراته . و انت اذا نظرت في المرأة و شاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان . احدهما ان تكون متوجّها الى تلك الصورة مشاهدًا اياها قصدًا جاعلاً للمرأة حينئذٍ آلة في مشاهدتها اياها .

و لا شك ان المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و تلتفت الى احوالها . و الثانية أن تتوجّه الى المرأة نفسها . و تلاحظها قصدًا فتكون صالحة لان يحكم عليها . وتكون الصورة حينئذٍ مشاهدة تبعًا غير ملتفتٍ اليها .

فظهر ان المبصرات ما يكون تارة مبصرًا بالذات و الأخرى آلة لابصار الغير .

فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة . و استوضح ذلك من قولك : قام زيد . و قولك : نسبة القيام الى زيد . اذ لا شك انك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد .

الّا انها في الاول مدرّكة من حيث أنّها حالة بين زيد و القيام و آلة لتعرف حالهما . فكأنّها مرآة تُشاهدُهما بها مرتبطًا احدهما بالآخر . و لذلك لا يمكنك أن تحكم عليها او بها ما دامت مدرّكة على هذا الوجه .

و في الثاني مدرّكة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان

تحكم عليها او بها .

فهى على الوجه الاول معني غير مستقل بالمفهومية . وعلى الوجه الثانى معني مستقل بالمفهومية .

و كما يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية .

اذا تمهد هذا فاعلم : ان الابتداء مثلاً معني هو حالة لغيره و متعلق به .

فاذا لاحظته العقل قصداً و بالذات كان معني مستقلاً بنفسه في ذاته صالحاً لان يحكم عليه و به .

و يلزمه ادراك متعلقه اجمالاً و تبعاً . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ " الابتداء " .

و لك بعد ملاحظته اجمالاً على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق فتقول مثلاً : ابتداء سيرى البصرة . و لا يخرج ذلك عن الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به .

و اذا لاحظته العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معني غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوماً عليه و لا محكوماً به . و هو بهذا الاعتبار مدلول لفظة " من " .

وهذا معني ما قيل : ان الحرف وضع باعتبار معني عام وهو نوع من النسبة . كالاتداء مثلاً لكل ابتداء معين بخصوصه .

و النسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه . فما لم يذكر متعلق الحرف

لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل و لا في الخارج . و انما يتحصل بمتعلّقه فيتعلّق بتعلّقه .

و هو ايضا محمول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى في ايضاح المفصل حيث قال : الضمير في . ما دل على معني في نفسه . يرجع الى . معني .

اي ما دلّ على معني باعتباره في نفسه و بالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك : الدار في نفسها حكمها كذا . اي لا باعتبار امر خارج عنها .

و لذلك قيل في الحرف : ما دل على معني في غيره . اي حاصل في غيره . اي باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه . انتهى كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

فقد اتّضح ان ذكر متعلّق الحرف انما وجب ليحصل معناه في الذهن . اذ لا يمكن ادراكه الاّ بادراك متعلّقه اذ هو آلة للملاحظته . فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل : من ان الواضع اشترط في دلالاته على معناه الافرادى ذكر متعلّقه . اذ لا طائل تحته .

لأنّ هذا القائل إن اعترف بان معني الحرف هي النسبة المخصوصة على الوجه الذى قررناه فلا معني لاشتراط الوضع حينئذٍ . لأنّ ذكر المتعلق امر ضرورى . اذ لا يُعقل معني الحرف الا به .

و إن زعم ان معني لفظة " من " هو معني " الابتداء " بعينه الاّ ان الواضع اشترط في دلالة " من " عليه ذكر المتعلق .

و لم يشترط ذلك في دلالة لفظ " الابتداء " عليه فصارت لفظة  
 " من " ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها .  
 فزعمه باطل .

أمّا أولاً فلان هذا الاشتراط لا يتصوّر له فائدة أصلاً بخلاف  
 اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازى .

وأمّا ثانياً فلان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصّ الواضح عليه .  
 كما توهمه .

لان دعوى ورود نصّ منه في ذلك خروج عن الانصاف . بل  
 هو التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال . وذلك مشترك بين الحروف والاسماء  
 اللازمة للاضافة .

و الجواب عن ذلك بان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة . و  
 في تلك الاسماء لتحصيل الغاية على ما قيل تحكّم بحت .

وأمّا ثالثاً فلانه يلزم حينئذ ان يكون معنى لفظة " من " مستقلاً  
 بنفسه صالحاً لان يحكم عليه وبه . الاّ انه لا يفهم منها وحدها . فاذا ضم  
 اليها ما يتم بها دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه .

و ذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة و احوالها .  
 ولذلك قال السكاكى : لو كان ابتداء الغاية و انتهاء الغاية و  
 الغرض معانى " من " و " الى " و " كى " مع انّ الابتداء و الانتهاء و  
 الغرض اسماء لكانت هى ايضاً اسماء .

لان الكلمة اذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمية لها . و انما هى  
 متعلقات معانيها . اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه

بنوع استلزام .

و اذ قد تحقق عندك معني الحرف بما لامزيد عليه مطابقاً لقواعد اللغة و أقوال الائمة و ما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة .

فنقول : ان الفعل ما عدا الافعال الناقصة كضرب مثلاً يدل على معني مستقل بالمفهومية و هو الحدث . و على معني غير مستقل بالمفهومية و هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين الطرفين و آلة لتعرف حالهما مرتبطاً احدهما بالآخر .

و لما كان هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل و جب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف .

فكما ان لفظة " من " موضوعة و ضِعاً عاماً لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك لفظة " ضرب " موضوعة و ضِعاً عاماً لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعل بخصوصها .

الا ان الحرف لما لم يدل الا على معني غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوماً عليه و لا محكوماً به . إذ لابد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة بينه و بين غيره . فاحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية .

و الفعل لما اعتبر فيه الحدث و ضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما و جب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة .

و وجب ايضاً ان يكون مسنداً باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه و ضِعاً . و لا يمكن جعل ذلك الحدث مسنداً اليه لانه على خلاف وضعه .

و اما مجموع معناه المركب من الحدث و النسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية . فلا يصح ان يقع محكوماً به فضلاً عن ان يقع محكوماً عليه . كما يشهد به التأمل الصادق .

و اما الاسم فلما كان موضوعاً لمعني مستقلّ و لم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره و لا بالعكس صح الحكم عليه و به .  
**فان قلت :** كما ان الفعل يدل على حدث و نسبة الى الفاعل على ما قررته . كذلك اسم الفاعل مثلاً يدل على حدث و نسبة الى ذات ما فلم صح كون اسم الفاعل محكوماً عليه دون الفعل .

**قلت :** لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث . فالذات المبهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث .

و اما النسبة اى في اسم الفاعل فهي ملحوظة لا بالذات الا انها تقييدية غير تامة و غير مقصودة اصلية من العبارة فقيدت بها الذات المبهمة .

و صار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيه تارةً جانب الذات اصالةً فيجعل محكوماً عليه وتارةً جانب الوصف اى الحدث اصالةً فيجعل محكوماً به .

و اما النسبة التي في الفعل فلا تصلح للحكم عليها و لا بها لا وحدها و لا مع غيرها لعدم استقلالها .

والمعتبر في الفعل نسبة تامة يقتضى انفرادها مع طرفيها عن غيرها و عدم ارتباطها به .

و تلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان

يجرى في الفعل ما جرى في اسم الفاعل . بل يتعين له وقوعه مسنداً باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث .

**فان قلت :** قد حكموا بان الجملة الفعلية في " زيد قام ابوه " وقعت محكوماً بها .

**قلت :** في هذا الكلام يتصور حكمان .

احدهما الحكم بان ابا زيد قائم . و الثاني بان زيداً قائم الاب . ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مقصودين منه صريحاً بل احدهما مقصود و الآخر تبع .

فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوماً عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه .

و ان قصد الثاني كما هو الظاهر . فلا حكم صريحاً بين القيام والاب . بل الاب قيد للمسند الذي هو القيام . اذ به يتم مسنداً الى زيد . ألا تراك لو قلت " قام ابو زيد " و أوقعت النسبة بينهما لم ترتبط بغيره اصلاً فلو كان معني قام ابوه ذلك ايضاً لم يرتبط بزيد قطعاً فلم يقع خبراً عنه .

و من ثم تسمع النحاة يقولون " قام ابوه " جملة و ليس بكلام . و ذلك لتحريده عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر " زيد " مقدماً و ايراد ضميره . فانها دالة على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع .

**هذا كله كلام وقع في البين . فلنرجع الى ما كنا فيه .**

**فنقول :** قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرّعها عن التشبيه

يفضى ملاحظة المستعار منه ضمناً من حيث انه موصوف و محكوم عليه بوجه الشبه و بالمشاركة مع المستعار له .

و قد تحققت ان معني الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوماً عليه و موصوفاً بشئ . و لا يتصور جريان الاستعارة في الحرف ابتداءً .

نعم متعلقات معاني الحروف كالابتداء و الانتهاء و الظرفية و الاستعلاء و الغرضية معانٍ مستقلة فيقع التشبيه بها و يجرى الاستعارة فيها اصالةً . ثم تسرى الاستعارة الى معاني الحروف لاشتمالها عليها .

و كذا عرفت ان معاني الافعال من حيث انها معانيها لا يصح ان تقع محكوماً عليها فلا تجرى الاستعارة فيها اصالةً بل تبعاً لمعاني مصادرها .

**فان قلت :** هل يجرى في نسبتها الاستعارة تبعاً على قياس الحرف .

**قلت :** لا . لان مطلق النسبة لم تشتهر بمعني يصلح ان يجعل وجه شبه في الاستعارة . بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها احوال مشهورة . انتهى كلام السيد السند رحمه الله تعالى بلفظه . ثم بعد ذكر عبارة السيد الشريف رحمه الله تعالى يناسب لنا ذكر ما يتعلق بشرحها من كلام العلامة المحقق عبدالحكيم السيالكوتي رحمه الله تعالى في شرحه لكتاب المطول للفتازاني رحمه الله تعالى . فأقول والله المستعان :

**قال** العلامة المحقق عبدالحكيم السيالكوتي في شرحه للمطول

ص ٤٥٢ شارحاً لكلام السيّد الشريف على طبق عادته في هذا الكتاب :  
**قال السيد الشريف قدس سرّه :** التشبيه يقتضى ملاحظة اتّصاف  
 المشبّه بوجه الشبه الخ .

**تلخيصه .** إذا عرض على قوانين الاستدلال أنّ معانى الحروف  
 و الافعال لا يجرى فيها الاستعارة اصالةً .

لانها لا يجرى فيها التشبيه اصالةً . و كل ما لا يجرى فيه التشبيه  
 اصالةً لا يجرى فيه الاستعارة اصالةً .

اما الكبرى فلان الاستعارة تعتمد التشبيه . و كل ما يعتمد  
 التشبيه يجرى فيما يجرى فيه التشبيه . ينتج ان الاستعارة تجرى فيما يجرى  
 فيه التشبيه .

و تنعكس بعكس النقيض الى قولنا : كل ما لا يجرى فيه التشبيه  
 لا يجرى فيه الاستعارة .

و اما الصغرى فلان معانى الحروف و الافعال غير مستقلة  
 بالمفهومية . و كل ما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه .

اما الصغرى فلانها آلات لتعرّف حال الغير . و كل ما هو كذلك  
 فهو غير مستقل بالمفهومية .

و اما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان  
 يكون مشبّهاً به . و كل ما لا يصلح ان يكون مشبّهاً به لا يجرى فيه التشبيه  
 ينتج فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجرى فيه التشبيه .

اما الكبرى فظاهرة .

و اما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون

ملحوظا بكونه موصوفاً بوجه الشبه . و بالمشاركة بالمشبه به . فكلّ ما هو كذلك لا يصلح ان يكون مشبّها به .

ففى هذه المقدمات تحتاج المقدّمتان الى بيان و تحقيق . و هما .  
ان معانى الحروف و الافعال غير مستقلة بالمفهومية . و ان غير المستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا بكونه موصوفا بوجه الشبه .

فلذا قال السيد الشريف رحمه الله تعالى : و تحقيق المقام على ما ينبغي يستدعى بسطاً في تحقيق معنى الحرف و الفعل فنقول الخ .  
فبيّن السيد الشريف المقدمة الثانية أولاً بقوله : اعلم ان نسبة البصيرة الى مدرّكاتها كنسبة البصر الى مبصراته الخ . لاختصاره .

وبيّن المقدّمة الاولى ثانياً بقوله : اذا تمهّد هذا فاعلم ان الابتداء مثلاً معني هو حالة لغيره و متعلّق به فاذا لاحظته العقل قصداً و بالذات كان معني مستقلاً بنفسه في ذاته صالحاً لان يحكم عليه وبه و يلزمه ادراك متعلقه اجمالاً و تبعاً وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء الى آخر كلام السيّد رحمه الله تعالى و قد تقدّم ذكره فراجعه . انتهى كلام عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى اللاهورى رحمه الله تعالى :

قال السيد الشريف قدّس سرّه : ولا يخرج ذلك عن الاستقلال و صلاحية الحكم عليه و به الخ .

لانّ مفهوم الابتداء ملحوظ قصداً و التقييد ملحوظ تبعاً لتخصيصه . فهو ابتداء جزئى ملحوظ قصداً . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم رحمه الله عزّوجلّ :

قال السيد الشريف قدس سرّه : وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه  
" من " الخ .

لأنّ الحروف روابط بين الاسماء و الافعال . فكذا معانيها روابط  
بين المعاني . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم اللاهوري رحمه الله تعالى وسبحانه :  
قال السيّد الشريف قدس سرّه : وهذا معني ما قيل : أنّ الحرف  
وضع باعتبار معني عام و هو نوع من النسبة كالاتداء الخ .

لا يخفى ان اللازم مما ذكر ان معاني الحروف غير مستقلة  
بالمفهومية . و اما كونها جزئيات فغير مستفاد مما تقدّم .

و انما قيل به : بناء على أنّها لا تستعمل الا في الجزئيات و  
الاستعمال بلا قرينة دليل الوضع . فتكون الحروف موضوعة للجزئيات .  
و لا شك ان الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم  
الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة . فقيل : بالوضع العام .

و هذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضدالملة والدين و تبعه السيد  
السند رحمهما الله تعالى .

و ذهب الأوائل الى انها موضوعة للمعاني الكلية الغير الملحوظة  
بذاتها . فلذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها .

وهذا ما اختاره الشارح اى السعد التفتازانى رحمه الله تعالى في تصانيفه .

و ما قيل : انه يلزم على هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات  
تلك المعاني مجازاً لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلاً .

مع انهم تردّدوا في أنّ المجاز يلزمه الحقيقة أولا .

فمدفوع بأنه انما يكون مجازاً لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها .

أما إذا كان استعمالها من حيث أنها اى الجزئيات أفراد المعانى الكلية فلا . و قد مرّ ذلك مراراً . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :  
قال السيّد الشريف قدس سرّه : فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصّل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج الخ .

المناسب للسابق و اللاحق ان يقول : فما لم يحصل . كما في شرح الشرح حيث قال : و معلوم انه لا يحصل خصوص النسبة و تعيينها لا في العقل و لا في الخارج الا بتعيين المنسوب اليه . اذ لا دخل للذكر في التحصيل .

و غاية التوجيه ان يقال : المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذى هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله . و حينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم رحمه الله عزّوجلّ :  
قال السيّد الشريف قدس سرّه : و هو ايضاً محمول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الخ .

هذا الكلام ايضاً يدلّ على انّ معنى الحرف غير متحصّل في نفسه . و انما تحصيله باعتبار غيره . و اما انه جزئى فكلاً . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : وان زعم ان معنى لفظة " من " هو معنى الابتداء بعينه الا ان الواضع اشترط في دلالة " من " عليه ذكر المتعلق الخ .

هذا هو مراد القوم . ومعنى اشترط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه . فلذا وجب ذكر متعلقه .

و حينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام و الموضوع له الخاص . فانه التزام امر لا شاهد عليه . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم اللاهورى رحمه الله عزّ و جلّ :  
قال السيّد الشريف قدس سرّه : فلان هذا الاشتراط لا يتصور له فائدة اصلاً بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازى الخ .  
قد عرفت الفائدة . وهو الاشارة الى ان معناه مفهوم الابتداء من حيث انه آلة لتعرفّ حال المتعلق . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى اللاهورى رحمه الله عزّ و جلّ :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فلانه لا دليل على هذا الاشتراط لان الدليل على هذا الاشتراط ليس نصّ الواضع عليه كما توهمه الخ .  
الدليل على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق .

على انه كما لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه للمعنى الجزئى . مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه .  
و اما الاستعمال في الجزئيات فقد عرفت انه لا يصير دليلاً على

الوضع . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال و ذلك مشترك بين الحروف و الاسماء اللازمة للاضافة الخ .  
التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه و بين الاسماء اللازمة للاضافة . فانها ملحوظة في انفسها . و الاضافة تبع لها . يشهد بذلك وقوعها محكوماً عليها و بها دون الحرف .  
و هذا مراد من قال : ان ذكر المتعلق في الحرف لتتميم الدلالة .  
لكون معناه متعلقاً بالقياس الى الغير .

و في الاسماء اللازمة لتحصيل الغاية فان " ذو " مثلاً معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق .  
الا ان المقصود من وضعه و هو التوصل الى جعل اسماء الأجناس وصفاً لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم رحمه الله تعالى و سبحانه :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : واذ قد تحقق عندك معني الحرف بما لا مزيد عليه موافقا لقواعد اللغة و اقوال الايمة و ما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة الخ .  
و هي ان الوضع يؤخذ من الاستعمال . و استعمال الحرف واقع في الجزئيات .

و انه كما يحتاج الى التعبير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعاني الغير المستقلة .

و اقوال الائمة . وهو ما نقل بقوله : وهذا معني ما قيل وأمثاله .  
و ما ورد في تفسير الحرف . وهو ما نقل من الايضاح وامثاله .  
انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السالكوتي رحمه الله تعالى :  
قال السيد الشريف قدس سره : انّ الفعل ما عدا الافعال  
الناقصة كضرب مثلاً يدل على معني مستقل بالمفهوميّة وهو الحدث الخ .  
فان الافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة . فمعناها  
غير مستقل بالمفهومية . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السالكوتي رحمه الله تعالى :  
قال السيد الشريف قدس سره : و لما كان هذه النسبة التي هي  
جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره الخ .  
اي من حيث انه مدلول الفعل ليترتب عليه الجزاء . اعني وجب  
ذكره . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السالكوتي رحمه الله تعالى :  
قال السيد الشريف قدس سره : قلت . لانّ المعتبر في اسم الفاعل  
ذات ما من حيث نسب اليه الحدث الخ .  
خلاصته ان منشأ الفرق ( في صحة وقوع اسم الفاعل محكوماً  
عليه دون الفعل ) كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها  
اصالة . فيصح وقوعه مسنداً اليه باعتبار الدلالة على الذات و مسنداً  
باعتبار دلالته على الحدث .

بخلاف نسبة الفعل فانها تامّة مقصودة اصالةً منفردةً مع طرفيها .

فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابقى اصلاً . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : فان قلت . قد حكموا بان

الجملة الفعلية في زيد قائم ابوه الخ .

ايراد على قوله : و يقتضى عدم ارتباطها بغيره بانهم قد صرّحوا

بوقوع الجملة الفعلية خبراً .

واجاب عنه بقوله : قلت . في هذا الكلام يتصور حكمان الخ .

لانه يشتمل على جملتين صغرى وكبرى . والحكم الاول مدلول

الجملة الصغرى .

و اذا كان هذا الحكم مقصوداً بالذات كان ذكر " زيد " لمجرد

بيان مرجع الضمير .

و الحكم الثانى مدلول الجملة الكبرى . فذكر " ابوه " حينئذ

لتقييد المسند . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : لاشتمالها عليها الخ .

فالاستعارة في معانى الحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة . انتهى .

ثم قال العلامة عبدالحكيم السيالكوتى رحمه الله تعالى :

قال السيّد الشريف قدس سرّه : قلت . لا . لان مطلق النسبة

لم يشتهر .معني يصلح الخ .

اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفعل . اعني

نسبة القيام مطلقاً . وهى متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل .

وحاصل الجواب . ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل جامعاً بينها وبين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية و الآلية و العلية .

و الجامع لا بد ان يكون اخصّ أوصاف المشبه به و اشهرها .  
و ما قيل : انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المحرّض كالنسبة الى الفاعل . فيقال : ضرب زيد . لكونه محرضاً عليه . وكذا نسبة الفعل الى الآلة و الظرف فليس بشئ .

لانه ان اعتبر تشبيه المحرّض بالفاعل فهو استعارة بالكناية . فلا مجاز في النسبة . و ان لم يعتبر فهو مجاز عقلى نسب الفعل الى غير ما هو له للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة . انتهى كلام المحقق عبدالحكيم رحمه الله تعالى .

هذا آخر ما اردنا ايراده ههنا من كلام العلامة عبدالحكيم السيالكوتى . و لقد اطنبنا في ذكر كلام الشريف السيد و ذكر كلام العلامة عبدالحكيم رحمهما الله تعالى المتعلق بشرح كلام الشريف السيد السند رحمه الله تعالى رومًا لافادة الطلبة و العلماء .

﴿ اذ ﴾ دليل لعدم كون الجزئيات محكومًا عليها وبها ﴿ لا بد في كل واحد منهما ﴾ اى المحكوم عليه و به ﴿ ان يكون ملحوظًا قصدًا ﴾ يمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره ﴿ لان المفهوم الغير الملحوظ قصدًا ﴾ بان كان ملحوظًا تبعًا و آلة للغير لا يحكم عليه و لا يمكن ان يعتبر النسبة بينه و بين غيره .

ههنا شكّان مهمّان دقيقان اذكرهما ههنا لكون ذكرهما مع

حلّهما نافعاً جدّاً ان شاء الله تعالى . كيف لا وقد استصعب حلّهما على غير واحد من الطلبة و العلماء .

**الشكّ الاول :** هذا الشك ذكره الفاضل المحقق العصام رحمه الله تعالى في حواشى الفوائد الضيائية .

و حاصله انّ " كل رجل " في موضوع القضايا مثل قولنا : كل رجل ضاحك . مفهومه ملحوظ ابداً تبعاً لملاحظة افراد الرجل و آلة لتعرفها و ملاحظتها . مع ان " كل رجل " يصير محكوماً عليه . ثم قال : وبهذا بطل ايضاً قولهم انه يلزم الغير الذى هو ذو آلة : لفهم معني الآلة .

**الجواب الاول :** اجاب العصام رحمه الله تعالى نفسه بان الملحوظ تبعاً لا يصلح ان يحكم عليه فيما سوى نحو هذا المقام . وهو ما يكون آلة لملاحظة ما حكم عليه و وسيلة الى احضاره .

وايضاً انما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره و اذ لا فلا . انتهى ملخّص الكلام الطويل للعصام . وهذا كلامه الطويل . قال في حواشى الفوائد الضيائية : ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعاً لان يكون طرفاً للحكم لا يصلح ان يكون طرفاً للنسبة التامة . بل لا يصلح ان يكون طرفاً لنسبة توصيفية كانت او اضافية او تعليقية .

فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية فيه . و كون الشئ صفةً . و كون الشئ مضافاً . أو مضافاً اليه . و كون الشئ مفعولاً . و ملحقا به . بما سوى الحرف .

ثم نقول : يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق .

ان عدم كون الحرف محكوماً عليه و محكوماً به لكون معناه غير معقول الاّ تبعاً و آلةً لملاحظة غيره . و ان الملحوظ تبعاً لا يصلح لشيء منهما .

و ان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته و يجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر و يضمّ معه حتى يفهم الملحوظ تبعاً من لفظه .  
و كلا الامرين باطلان . فان " كل رجل " مفهومه ملحوظ ابداً تبعاً لملاحظة أفراد الرجل و آلة لتعرفها و ملاحظتها مع ان " كل رجل " يصير محكوماً عليه . و لا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة لملاحظة معه لفهم معناه .

فالتحقيق ان الملحوظ تبعاً لا يصلح ان يكون محكوماً عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه و وسيلة الى احضاره . وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذ لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره .

**فان قلت :** اذا كان " كل " موضوعاً لمعني هو آلة لملاحظة غيره ابداً فيكف يكون اسماً .

**قلت :** حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه و بين ما اضيف اليه . وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظاً بالتبع و آلة لملاحظة الافراد .

**فان قلت :** فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعاً لا يصلح ان يكون طرفاً لنسبة .

**قلت :** لا يصح ان يكون طرفا لنسبة مقصودة بالاحداث . و  
بعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع . فما لا يصلح ان  
يكون مدلوله ملحوظاً قصداً لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما .  
و انما اجمالنا الكلام أولاً على طبق اجمالهم في المحكوم عليه و به .  
انتهى كلام العصام رحمه الله تعالى بلفظه .

**الجواب الثاني :** قال العبد الضعيف الروحاني البازي عفا الله  
عنه : الاولى ان يقال في الجواب . ان المراد من التبعية التبعية في الادراك  
و العلم بان يكون ادراكه و صورته الذهنية آلة لادراك متعلقه و صورته  
الذهنية .

و الحاصل ان كل ما يكون صورته الذهنية آلة للصورة الذهنية  
للغير فهو معني حربي .

و ليس في صورة النقض و الشك المذكور صورتان ذهنيان  
احدهما آلة للأخرى . بل المتحقق فيها صورة ذهنية واحدة هي مرآة  
لمشاهدة غيرها . كالصورة العقلية لمعلومها . والمعاني الحرفية ليست صوراً  
لمتعلقاتها . فاندفع الشك .

ثم ان الفاضل العلامة العصام رحمه الله تعالى لما زعم هذا السؤال  
و جوابه حقاً اورد بعدهما اشكالات واهية واجوبة لها . وقد مضى ذكرها  
في تضاعيف عبارته المتقدمة . و كل ذلك لا يناسب شأنه الذي هو اعلى  
من فلك الشمس . كأنه وقع في موحل عميق فاستمسك بتبنات كغريق .  
و حق ما قيل : الجواد قد يكبو و الصارم قد ينبو .

**الشك الثاني :** ما اقوله . و هو ان الصورة العلمية في العلم

بالكنه و بالوجه تكون ملحوظة تبعاً و آلة لذى الكنه و ذى الوجه كما هو مصرّح في كتب المنطق . فيلزم كون الصورة العلميّة معني حرفياً و كون الدال عليها حرفاً لا يصلح ان يحكم عليه و به . و اللازم باطل . و الجواب ما ذكرناه في جواب سوال العصام رحمه الله تعالى . و ههنا اجوبة اخرى نذكرها تشحيذاً للاذهان وتدريباً للاخوان و ان كان في بعضها نظر و ضعف لا يخفى على الاذكياء و الفضلاء . فمنها ان المراد من كون المفهوم تبعاً و آلة للغير ان يكون محتاجاً الى ذلك الغير . والصورة العقلية في العلم بالكنه وبالوجه و ان كانت آلة لذى الكنه و ذى الوجه الا انها لا تحتاج الى ذى الصورة . بل ذوالصورة محتاج اليها في العلم . هذا .

و منها ان الآلية لازمة للمعني الحرفي و ليست بلازمة للصورة العلميّة . حيث يسوغ ان يحصل الكنه في الذهن ملحوظاً في ذاته كما في العلم بالكنه .

﴿ بل ﴾ اضراب للترقي ﴿ تلك الجزئيات ﴾ اى الابتداءات المخصوصة ﴿ لا تتعقل ﴾ بل لا يمكن ان تتعقل ﴿ الا بذكر متعلقاتها ﴾ فاذا ذكر المتعلق مع المعني الحرفي صار المجموع معني ملحوظاً قصداً و في ذاته يمكن ان يحكم عليه و به نحو "زيد لا حجر" و "زيد في الدار" صرّح به الفاضل اللاهوري رحمه الله تعالى .

### فائدة

ليس المراد بكون المعني متعلقاً بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل الغير و يقتضيه . حتي يقع الاشكال على منع التعريف بالاسماء

الموضوعة لمعان اضافية كالاتداء المطلق و الابوة و البنوة و الاخوة مثلاً .  
بل المراد ان لا يكون ذلك المعني مستقلاً بالمفهومية بل يكون آلة لملاحظة  
الغير متعلقاً بتبعيته لا قصداً و بالذات . هذا .

### فائدة

اعلم : ان متعلق الحرف قد يكون اسماً "كزيد" للتنوين . او فعلاً  
مثل "قام" لحرف "قد" في قولنا : " قد قام " او جملة كحروف الاستفهام  
و النفي . و يكون المتعلق امّا مقدّماً على الحرف كما في بصرى مثلاً . او  
مؤخراً . وقد يحذف في نحو " نعم " و " لا " و " بلى " .

### فائدة

ان قلت : انهم يكنون عن اسم التفضيل المستعمل بمن " بافعل  
من " بلا ذكر مجرور كلمة " من " فافادت " من " ههنا بلا ذكر المتعلق  
فبطل قولهم : ان الحرف لا يفيد بغير ذكر المتعلق .

قلت : " افعل من " صار اسماً مركباً لذلك فلم تحتج كلمة " من "  
لمجرورها . فكلاهما اسم واحد . فلم تبق كلمة " من " حرفاً حتى يرد .  
او يقال كلمة " من " فيه اسم لنفسها اضيف اليها " افعل " فمعني قولهم :  
" هذا افعل من " هذا افعل المستعمل بمن .

### فائدة

ان قلت : الحروف الهجائية تدلّ على الاعداد المخصوصة بحساب  
ابى جاد اى بحساب الجمل . هكذا ﴿ اجد ﴾ الف = ١ . ب = ٢ .  
ج = ٣ . د = ٤ . ﴿ هوز حطى ﴾ ه = ٥ . و = ٦ . ز = ٧ .  
ح = ٨ . ط = ٩ . ي = ١٠ . ﴿ كلمن سغفص ﴾ ك = ٢ .

ل = ٣٠ . م = ٤٠ . ن = ٥٠ . س = ٦٠ . ع = ٧٠ .  
 ف = ٨٠ . ص = ٩٠ . ﴿ قرشت ثخذ ضظغ ﴾ ق = ١٠٠ .  
 ر = ٢٠٠ . ش = ٣٠٠ . ت = ٤٠٠ . ث = ٥٠٠ . خ = ٦٠٠ .  
 ذ = ٧٠٠ . ض = ٨٠٠ . ظ = ٩٠٠ . غ = ١٠٠٠ . پ = ٢ .  
 ٹ = ٤٠٠ . ڈ = ٤ . ژ = ٧ . گ = ٢٠ . چ = ٣ . ژ = ٢٠٠ .

و لا تحتاج حروف ابی جاد في ذلك الى ذكر متعلق .

قلتُ أولاً : حروف الهجاء ليست من قبيل الكلمة . فضلاً عن

ان تكون حروفاً . فلا يعترض بها على حد الحروف .

و ثانياً : ان كلامنا في المعانى اللغوية و العدد ليس معني لغوياً .

و ثالثاً : لا يبعد ان يقال : انها على اصطلاح علم الجفر و نحوه

اسماء لمعانيتها العددية كواحد و اثنين و مائة و الف في اللغة .

ان قلت : دلالة " ع " على موضع و " د " على بلدة و " ة "

على قرية على ما استعمله صاحب القاموس في قاموسه من اىّ الوادى ؟

قلتُ : هذه كما يعلم من مقدمة القاموس اكتفاء عن الكلمات

ببعض اجزائها اختصاراً . فهو نحت خطي يسمّى بالاقتطاع .

فترى " ع " ويقرأ اللفظ تاماً اى موضع . وهكذا " د " و " ة " .

و لهذا الباب نظائر فمنها " ح " اى حينئذٍ و " عم " اى عليه

السلام . و غير ذلك . فهي علامات ترى و تقرأ تامة .

و منها " اه " اى انتهى و " الخ " اى الى آخره . ثم قد يتلفظ

بلمنحوت الخطي كما هو مكتوب . لكثرة الاستعمال . روماً لكمال

الاختصار . و منه " ح " في اثناء اسانيد الحديث للتحويل من سند الى

آخر حيث يتلفظ بها بسيطاً كما كتبت كما هو الرائج في ديارنا .  
 و في الشامي ج ٢ ص ٤٦٦ . لو قال لامرأته : " ط ل ق " بدل  
 " طالق " طلقت . و هذا بمنزلة الكناية يفهم منها ما يفهم من صريح  
 الطلاق و لكن لكونها كناية افتقرت الى النية . انتهى .  
 ان قلت : فما الجواب عن قول اهل المنطق " كل ج ب " مثلاً .  
 و عن استعمال اصحاب الهندسة " ا ب ج د الخ " للدوائر و الاشكال و  
 الزوايا و غير ذلك ؟

قلتُ : هي اسماء حينئذٍ كمن في قولنا : من حرف جرّ . هذا اذا  
 تلفظت بها بسيطاً كما هو الرائج في هذا العصر . وان تلفظت بها مركباً  
 فلا اشكال لكون الملفوظ حينئذٍ اسماً .

### فائدة

اعلم : ان التعقّل المنفى في معني الحرف اعم من تعقل المدلول  
 المطابق و التضميني . ليخرج الفعل فانّ الفعل باعتبار المعني المطابق مثل  
 الحرف لا يتعقل بدون الفاعل . نعم يمتاز الفعل عن الحرف بالمدلول  
 التضميني و هو الحدث حيث يتعقل بدون الفاعل .

وهنا شك قوى لبعض العلماء الكبار والفضلاء العظام وجواب  
 و حلّ دافع للفاضل اللاهوري رحمه الله تعالى .

بيان الشك انّ هذا انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها  
 بسائط او مركبة من اجزاء كلها غير مستقلة بالمفهومية و كلاهما ممنوع  
 اذ اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلاً ليس جزءاً من الابتداءات  
 الخاصة دونه خرط القتاد .

و جوابه ان معانى الحروف من حيث انها مدلولات الحروف  
آلات لملاحظة متعلقاتها و مرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلة  
بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة .

﴿ لتكون آلات لملاحظة احوالها ﴾ اى احوال المتعلقات . و  
قوله : " آلات " المراد منه احد قسمى الواسطة في الثبوت . و هو ما  
يكون الواسطة فيه سفيراً محضاً . كذا في حواشى شرح المحقق الملا حسن  
لسلم العلوم .

وقال الشيخ بحر العلوم رحمه الله تعالى في شرح السلم . ما تفصيله  
كما ان ههنا اوصافاً تتعلق بشئ أولاً و بالذات كالقسمة للجسم و بشئ  
آخر ثانياً و بالعرض بحيث يكون الاول واسطة في العروض كالقسمة  
للسواد . كذلك اللحاظ قد يتعلق ببعض المعانى كمدلول الابتداء بالذات .  
و بالآخر بالعرض كمدلول " من " .

فالاول يصلح للحكم عليه و به ويستقل بالمفهومية بخلاف الثانى .  
فالاستقلال و عدمه تابعان للحاظ . انتهى .

﴿ و هذا ﴾ اى كون معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر  
متعلقه ﴿ هو المراد ﴾ كلمة يؤتى بها في مقام يوهم خلاف المراد . كذا  
في شرح متن السمرقندية للحسن العطار ﴿ بقولهم ﴾ اى بقول النحاة .  
وقد جرى عادتهم في كل فن بارجاع الضمائر الى اصحاب هذا الفن بلا  
سبق ذكرهم . لحضور ذكرهم في الازهان .

﴿ ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ﴾ لان المفهوم  
الصريح لهذا القول ان لا يدل الحرف على معناه الا بضم كلمة اخرى .

و وجه ذلك كون الحرف غير مستقل بالمفهومية بحيث لا يتعقل الا بذكر المتعلق .

فمال هذا القول الذى فيه ارجاع الضمير الى الكلمة . و القول السابق الذى بني على ارجاعه الى المعنى واحد . فلا يرد على الشارح الجامى رحمه الله تعالى انه خالف ابن الحاجب رحمه الله تعالى . فان الشارح ارجع الضمير المحرور في قوله : " في غيره " في بحث الحروف الى " الكلمة " و ابن الحاجب ارجعه الى " المعنى " في ايضاح المفصل على ما نقل كلامه السيّد رحمه الله تعالى في حواشى المطول ص ٢٣٢ .

و كذا لا يرد ما اعترض الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى على ابن الحاجب رحمه الله تعالى في شرح جمع الجوامع ج ١ ص ٤ حيث قال : ومن جعل الضمير المتصل " بنفس " و " غير " راجعاً للمعنى كابن الحاجب فقد ابعد . اذ لا معنى لقولنا : ما دلّ على معنى بسبب نفس ذلك المعنى . او بسبب غيره . او ثابت فيه . او في غيره .

اما الاول فلان الشئ لا يدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى . انما يدل بسبب وضعه له و دلالة اللفظ عليه .

و اما الثانى فلاستلزامه ظرفيّة الشئ لنفسه . انتهى بلفظه . و وجه عدم الورود ان المراد من كون المعنى في غير الحرف ان لا يدل الحرف عليه الا بضمّ ضميمة . و الظرفية مجازيّة . تشبيهاً لخلوه عن المعنى عند انتقاله الى الذهن بدون ذكر المتعلق بخلوّ ظرف عن المظروف . المسألة الجليّة : اعلم : ان افاضل العلماء استصعبوا قولهم : انّ الحرف كلمة تدلّ على معنى في غيرها . خصوصاً قولهم : في غيرها .

و اختلفوا في المراد بقولهم : " في غيرها " و في اعرابه و تركيبه النحوى .

و نوضح ههنا كلا الامرين اى المراد و الاعراب و التركيب النحوى بذكر اقوال العلماء في ذلك . فاقول و بالله التوفيق و بيده أزمة التحقيق :

اما التركيب و الاعراب فالظرف اى " في غيرها " اما ظرف لغو متعلق ببذل . او مستقر صفة لمعني . و على التقديرين كلمة " في " اما للسببية او للظرفية . فهذه اربع صور . ذهب الى كل ذاهب . و لكل وجهة هو موليها .

و اما المراد منه فالذى اختاره الشارح الجامى رحمه الله تعالى قد تقدم بيانه غير مرة .

و ملخصه ان الضمير في قولهم : " في غيرها " راجع الى " الكلمة " . و المراد بكون معني الحرف في غير الحرف . احتياج الحرف الى الغير في الدلالة . و ان الحرف لا يدل على المعني الا بضم ذلك الغير و ذكره . و الظرفية مجازية .

وهو مال ما اختاره علامة المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى بارجاع الضمير الى المعني .

ثم ان الذى اختاره الجامى هو مختار السيد السند رحمه الله تعالى . و ادعى السيد في شرحه للمطول ان هذا هو محصول كلام ابن الحاجب . ثم ذكر السيد كلام ابن الحاجب الذى ذكره الجامى مع زيادة ما تكلم به في حد الحرف .

و حاصل المرام ان كلمة " في " للظرفية . و ان الظرف صفة المعني . و ان القصور انما هو في معني الحرف بالذات . لا في دلالته . و انه اذا ذكر المتعلق كان الحرف نفسه هو الدال على معناه المتضمن له و ان معني الحرف جزئي . فعندئذ يدل الحرف بنفسه . فيدخل وضع الحرف في تعريف الوضع . و هو تعيين اللفظ للدلالة على معني بنفسه . كما في التلخيص .

و قال الاكثرون : المراد من هذا القول ان الحرف مشروط في دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه . وهذا مذهب الاوائل منهم . كما قاله الفاضل اللاهورى رحمه الله تعالى في حواشى المطول .

و هو الراجح عند هذا العبد الضعيف بوجوه ذكرتها قبل هذا . و اختاره السيوطى رحمه الله تعالى حيث قال في شرح جمع الجوامع : و كلمة " في " في المواضع الثلاثة للسببية اى دلت على معني بسبب نفسه و بسبب غيره اى بانضمام غيره اليه . فالحرف مشروط في افادة معناه الذى وضع له انضمامه الى غيره . انتهى . ونسبه بعض محشى مختصر المعانى الى ابن الحاجب ايضا . و الله اعلم بصحة هذه النسبة .

و محصوله ان كلمة " في " للتعليل والسببية . و ان الظرف ظرف لغو متعلق بيدل . و ان القصور بالذات في الدلالة . و في المعني بالتبع . و ان معني الحرف كلى . كما صرح به الفاضل اللاهورى . و قد مضى ذكره منا . و انه اذا ذكر المتعلق معه يكون الحرف هو المتضمن لمعناه . و حينئذ لا يدل الحرف على المعني بنفسه فلا يكون تعريف الوضع شاملاً لوضع الحرف . صرح به السعد .

و بذل السيّد رحمه الله تعالى مجهوده و افرغ وسعه التام في ردّ هذا القول في حواشى الرضى و المطول . و قد ذكرنا ردوده مع الاجوبة عنها فيما سبق فارجع اليه .

و قال الرضى : المراد من ثبوت معني الحرف في لفظ غيره كون الحرف موجداً لمعناه في لفظ غيره . و ان يكون ذلك الغير متضمناً للمعنيين . الاول معناه الاصلى . والثانى المدلول الذى احدث فيه الحرف . فرجل في " الرجل " متضمن لمعناه الاصلى و للتعريف . ثم ان الدال على التعريف هو الحرف لا رجل . و التفصيل في الرضى .  
و ملخصه ان " في " للظرفية . و ان الظرف صفة المعني . كما صرح هو به . و ان الحرف بعد ذكر متعلقه هو الدال على معناه . و ان المتضمن لمعناه هو ذلك المتعلق .

و حينئذ يدل الحرف على معني بنفسه . فيدخل في حدّ الوضع وضع الحرف . كذا قال السعد التفتازانى رحمه الله تعالى .

و اعترض على التفتازانى السيّد في الحواشى له على المطول حيث قال : جعل معني الحرف حاصلاً في لفظ آخر . ثم الحكم بان ذلك اللفظ لا يدل عليه مما لا حاصل له . كيف و اذا تضمّن لفظ معني لفظ دلّ عليه . كما في " اين " و " متي " و الا فلا تضمّن . انتهى بحاصله .

**الجواب :** يقول العبد الضعيف في ردّ اعتراض السيّد : ان التضمّن لا يستلزم الدلالة كما صرح به العلامة الآلوسى رحمه الله تعالى حيث قال في روح المعانى ج ٨ ص ١٢٥ عند تفسير قوله تعالى : هل انبئكم على من تنزل الشيطان .

قال الزمخشري : انّ " من " متضمنة معني الاستفهام . وليس معني التضمن ان الاسم دل على معينين معاً معني الاسم و معني الحرف . و انما معناه ان الاصل " أمّن " فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من " هل " والاصل " اهل " . انتهى .

اذا عرفت هذا فلا يرد ما اعترض الامام الرازي رحمه الله تعالى على حدّ الحرف المذكور حيث قال : ان ارادوا به اى بقولهم : " على معني في غيره " كون المعني حاصلًا في غيره وحالًا في غيره . لزم كون اسماء الاعراض و الصفات كلها حروفاً . وان ارادوا به انه الذى دل على معني يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعني فهذا ظاهر الفساد . و ان ارادوا به معني ثالثاً فلا بد من بيانه . انتهى .

مسألة : اعترض الامام الرازي رحمه الله تعالى في تفسيره على هذا الحد للحرف . و على كون الحرف غير مستقل بالمفهومية . حيث قال : قالوا . معني " الباء " اللصاق . و معني " من " التبعض .

فمعني اللصاق ان كان مستقلاً بالمعلومية و جب كون معني الباء مستقلاً بالمفهومية فيصير الحرف اسماً و لا صار الاسم حرفاً . انتهى .

الجواب : قال العبد الضعيف : و الجواب قد مرّ منّا مراراً ان اللصاق مثلاً لازم معني الباء لا انه معناها .

قال العلامة حسن العطار في شرح متن السمرقندية في علم البيان ص ٣٤ : و الدليل على ان هذه المعاني المطلقة ليست معاني الحروف ان معاني الحروف نسب جزئية و هذه امور كلية .

و ينتظم من ذلك قياس من الشكل الثانى منتج للمطلوب .

فنقول : معانى الحروف نسب جزئية . و لا شئ من هذه المعانى بنسب جزئية فالنتيجة لا شئ من معانى الحروف بهذه .  
وتعكس النتيجة لقولنا : لا شئ من هذه بمعانى الحروف . وهو المطلوب . انتهى .

**مسألة مهمة :** ههنا شك عويص و هو ان الشيخ <sup>(١)</sup> ابن سينا

(١) **قولى الشيخ :** الطبيب الفيلسوف الحسن بن عبد الله بن سينا الرئيس كان ابوه من اهل بلخ و انتقل الى بخارى فقرأ القرآن و اتقنه وهو ابن عشر سنين و اتقن الحساب و الجبر و المقابلة و اقليدس و المجسطى .  
ثم اشتغل على ابي عبد الله الناتلى الحكيم ففاق اهل زمانه و تردد الناس اليه و هو ابن ١٦ سنة .

و عالج الملك الساسانى نوح بن نصر فاعطاه جائزة سنّية و حكمه في خزانة كتبه فرأى فيها من العجائب و المحاسن ما لا يوجد في غيرها فعزا بعض تلك الكتب الى نفسه .  
و له كتب كثيرة نحو مائة مصنف منها الشفاء و النجاة و القانون و الاشارات و سلامان و انسان و حى بن يقظان .

و كان شاعراً له قصيدة طنانة في ماهية الروح يقول فيها :  
هبطت اليك من المقام الارفع ورقاء ذات تعزز و تمنع  
محجوبة عن كل مقلة عارف وهى التي سمرت و لم تتبرقع  
و له في الاكل :

اجعل طعامك كل يوم مرة و احذر طعاماً قبل هضم طعام  
و احفظ منيك ما استطعت فانه ماء الحياة يراق في الارحام  
و من جوامع شعره :

جمعت الطب في البيتين جمعاً وحسن الخلق في قصر الكلام  
فقلّل ان اكلت و بعد اكل تجنّب و الشفا في الانهضام

و رأى بعض العارفين رسول الله ﷺ في المنام فسأله عن ابن سينا فقال عليه السلام هو رجل اراد ان يصل الى الله بلا وسيلتي فحجبته .

قال : اللفظ المفرد من الاسماء و الافعال لا يفيد المعني . و الاّ لزم الدور .  
 اذ فهم المعني يتوقف على الافادة . و الافادة تتوقف على العلم بالوضع .  
 والعلم بالوضع يتوقف على فهم المعني . فيدور . نعم بعد التركيب يفيد .  
 و التفصيل في اواخر تصوّرات السّلم فراجعها .  
 فعلى هذا لزم كون الاسماء و الافعال حروفاً محتاجة في الافادة  
 الى ضم ضميمة . و هذا السؤال من اعاجيب السّوالا لا نظير له في  
 النحو .

و هل هو الا هدم بنيان النحو . وشبّهته بالدور الواقع في كبرى  
 الشكل الاول مع ان الشكل الاول هو المطلب الاعلى . والمقصد الاقصى  
 في المنطق . فانهدم قصر المنطق <sup>(١)</sup> .

مات بالقولنج في همدان و قيل باصبهان و الاول اصح يوم الجمعة في شهر رمضان  
 سنة ٤٢٨ هـ قيل انه تاب في آخر عمره عن خرافات الفلسفة فمات والقرآن على صدره و الله  
 اعلم .

(١) إن قلت : ما المراد من الشكل الاول . و من كبرى الشكل الاول . و ما تفصيل  
 الدور الواقع في كبرى الشكل الاول ؟  
 قلت : قال علماء المعقول . ان الموصل الى التصديق ينحصر في ثلاثة اقسام القياس .  
 و الاستقراء . و التمثيل .

و العمدة هو القياس . والقياس عندهم قول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول  
 آخر . ثم القياس قسمان الاول استثنائي . وهو ما تكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بهيئته  
 و بترتيبه نحو .

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس غير طالعة . ينتج . النهار  
 غير موجود .

و لابد من ذكر كلمة " لكن " في الاستثنائي .

و الثاني اقتراني . و الاقتراني يتركب من مقدمتين لاستخراج النتيجة . و تسمى المقدمة الاولى الصغرى و المقدمة الثانية الكبرى . و ما هو متكرر في القياس يسمى الاوسط . نحو . العالم متغير و كل متغير حادث . ينتج . العالم حادث .

ثم الاقتراني على اربعة انواع يسمى عندهم كل نوع شكلاً . و العمدة و الاعلى عندهم الشكل الاول و قالوا ان كونه منتجاً بديهى . و على الشكل الاول يدور سائر ادلتهم او اكثر ادلتهم . و على هذا الشكل يقوم المنطق و جميع مباحثه .

و الشكل الاول ما يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى كما في المثال المذكور . فان قولنا : متغير . هو الاوسط . و انت ترى انه محمول في الصغرى و موضوع في الكبرى . و قالوا : يشترط لانتاج الشكل الاول ايجاب الصغرى و كلىة الكبرى .

ان قلت : ما بيان الدور الواقع في كبرى الشكل الاول ؟

قلت : هذا الدور ذكره كثير من اهل المنطق في كتبهم منهم المحقق محب الله البهارى رحمه الله تعالى في آخر كتابه سلم العلوم .

حيث قال في بيان الدور : ان النتيجة موقوفة على كلىة الكبرى . وبالعكس . لان الاصغر من جملة الاوسط فدار . انتهى .

و حاصله ان الشكل الاول الذى هو من اقوى الاشكال عندكم دورى . اذ علم النتيجة فيه موقوف على علم كلىة الكبرى . و علم كلىة الكبرى موقوف على علم النتيجة . لان علم قولنا : العالم حادث . مثلاً موقوف على علم ان كل متغير حادث . اذ ما لم يعلم ثبوت الاكبر لكل افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر . كيف يعلم ثبوت الاصغر . و علم قولنا : كل متغير حادث . موقوف على . ان العالم حادث .

لان الاصغر من افراد المتغير فما لم يعلم انه حادث كيف يحكم ويعلم بان كل متغير حادث . فصار كل منهما موقوفاً على الآخر . وهو يقتضى تقدم الشئ على نفسه . وهذا هو الدور .

فيلزم الدور و هو محال . و ما يستلزم المحال يكون باطلا . فلا يكون الشكل الاول منتجاً فضلاً عن البداهة . و اذا بطل الشكل الاول بطل المنطق كله .

و جوابه : ان النتيجة اعتبارين . احدهما الاجمال و الآخر التفصيل . و المطلوب الموقوف هو المفصل و الموقوف عليه هو المجمل .

**الجواب الاول :** الجواب عندى ان المسلوب الافادة ابتداءً . لا مطلق الافادة . اذ الافادة في المرتبة الثانية حاصلة فيها اى في المفردات من الاسماء و الافعال .

فاذا سمعت لفظا كضرب مثلاً و لم يكن لك معناه حاصلًا رأسًا من قبل لم يفدك . و لم تفهم منه معنى . فهو لا يفيد ابتداءً .

اما اذا حصل معنى لفظ في ذهنك مع العلم بالوضع ثم سمعت اللفظ ثانيا يفيدك معنى غفلت عنه . و يسمى الافادة الثانية إحضاراً اى احضار المعنى في الذهن مرة ثانية .

والفرق بين اللفظ المستقل وغير المستقل انما هو في هذا الاحضار و في الافادة الثانية .

**الجواب الثانى :** اجاب الامام <sup>(١)</sup> الرازى رحمه الله تعالى بانه

فحيثئذ يختلفان هذين الاعتبارين و لا استحالة فيه انما المستحيل هو التوقف على نفسه من جهة واحدة .

فالشئ باعتبار عنوان " العالم " مثلاً غير معلوم . و باعتبار عنوان " المتغير " معلوم فلا استحالة في توقف الاول على الثانى . للاختلاف الواقع بينهما .

(١) **قولى :** الامام . هو امام الدنيا في عصره المتكلم صاحب التصانيف الكثيرة يعرف بابن خطيب الرى اسمه محمد بن عمر بن الحسين بن على القرشى التيمى ابوالمعالى ابوعبدا لله احد الفقهاء الشافعيين .

له نحو مائتي مصنف منها التفسير الكبير والمباحث المشرقية و اصول الفقه والحصول و ترجمة الامام الشافعى فى مجلد .

كان معظمًا عند ملوك خوارزم وغيرهم و يحضر في مجلس وعظه الملوك و الوزراء و العلماء و الامراء و الفقراء و العامة . و كانت له عبادات و اوراد .

يحتمل انه اذا استقر في الخيال مقارنة اللفظ المعين بالمعني المعين فعند حصول الشعور باللفظ ينتقل الخيال الى المعني فلا دور . فتأمل .

ثم لما فرغ الشارح من بيان الحصّة الثالثة لهذا البحث شرع في الحصّة الرابعة له فقال ﴿ فاذا عرفت هذا علمت انّ المراد بكيونة المعني ﴾ اى بكون المعني ﴿ في نفسه ﴾ على تقدير كون كلمة " في " للظرفية . و كون الظرف مستقراً صفة للمعني . و ارجاع ضمير " في " نفسه " الى المعني ﴿ استقلاله بالمفهومية ﴾ بان يتعقل بدون حاجة الى ذكر متعلقه لكونه ملحوظاً قصداً و بالذات ﴿ و بكيونة المعني في نفس الكلمة ﴾ على تقدير ارجاع الضمير الى الكلمة ﴿ دلالتها عليه من غير

قال ابن كثير : و كان يحب الدنيا و يتسع فيها اتساعاً زائداً و يصحب السلطان و خلف من الذهب مائتي الف دينار غير ما كان يملكه من الدوابّ و الثياب و العقار و الآلات . و خلف ولدين . و كان ابنه الاكبر قد تجند و خدم السلطان محمد بن تكش و ما زال الامام يردّ على المذاهب الباطلة و اصحابها كالمعتزلة و الكرامية فكانوا ينالون منه سباً . و قيل : ان الكرامية وضعوا عليه من سقاه سماً فمات مسموماً سنة ٦٠٦ هـ . و كان مولده سنة ٥٤٣ هـ . و كان شاعراً مجيداً و من شعره .

اليك إله الخلق وجهي و وجهتي و انت الذي ادعوه في السروالجهر

و انت غيائي عند كل ملمة و انت ملاذّي في حياتي وفي قبري

و كان يقول في حق الفلسفة .

و ارواحنا في وحشة من جسومنا و حاصل دنيانا اذى و وبال

و لم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى ان جمعنا فيه قيل وقالوا

و كان يقول في آخر عمره في ذمّ العلوم العقلية : لقد اختبرت الطرق العقلية و

الكلامية و المناهج الفلسفية فلم احدها تروى غليلاً و تشفى عليلاً و رأيت اقرب الطرق طريقة القرآن .

حاجة الى ضمّ كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهوميّة فمرجع كينونة المعني في نفسه و كينونته .

اعلم : ان الشارح اكثر استعمال هذا اللفظ اى لفظ " كينونة " فلا بد من البحث عما يتعلق به من اللطائف الادبية و النكات المسكية . فنقول : فيه فوائد .

## الفائدة الاولى

اختلف الادباء والائمة في اصل لفظ " كينونة " فقال الاخفش و الكوفيون : أصله كونونة. بضم الكاف والنون على وزن صندوق فابدلت الواو الاولى ياءً و ضمة ما قبلها فتحةً . حملاً على ذوات الياء التي هي الاصل في هذا الباب لكثرتها . و الفاء تفتح في ذوات الياء نحو صيرورة لتسلم الياء فوزنه عندهم فعולה بضممة الفاء .

وقال سيبويه والبصريّون : اصله كيونونة على وزن فيعلولة بفتح  
ثم سكون ثم فتح ثم ضمة بعدها سكون . ثم وقع الادغام بقانون سيّد  
اذ اصل سيّد سيّود على وزن فيعل فصار كيّونة بتشديد الياء .

ثم يجوز التخفيف في سید فيقال : سید. ويجب هذا التخفيف في  
كینونة . اذ لما جاز فيما هو اقل حروفاً وجب فيما هو اكثر حروفاً .  
صرّح به الرضی .

و مثل كينونة قيلولۃ و سيرورة و نحو ذلك . و قالوا : المصادر على هذا الوزن قليلة .

و قول الكوفيين : انّ ذوات الیاء اصل هذا الباب ليس بشئ .  
اذ ذوات الواو من هذا الوزن قريبة في العدد من ذوات الیاء او مثلها نحو

كينونة و قيدودة و حيلولة .

### الفائدة الثانية

لا يوجد في مصادر غير الاجوف وزن فيعلولة. صرّح به الرضى.

### الفائدة الثالثة

التاء في كينونة لازمة . صرّح به الرضى .

### الفائدة الرابعة

قال الامام ابن خالويه النحوى اللغوى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ في كتاب ليس ص ٥ : ليس في كلام العرب مصدر على فيعولة الا كينونة . و الاصل كينونة بتشديد الياء فخفف . و صيرورة . و حاد حيدودة . و طار طيرورة . انتهى .

و في حواشيه لبعض العلماء. قال الفراء : العرب تقول في ذوات الياء . طيرورة صيرورة . فيما لا يحصى من هذا الضرب. فاما ذوات الواو فانهم لا يقولون الا في اربعة احرف . كينونة. ديمومة من دمت . هيعوعة من الهواع . سيدودة .

والحقوا الواوى باليائى فلم يقولوا : كونونة لكون اليائى كثيراً و كان الخليل يقول : اصله كيونونة . انتهى .

### الفائدة الخامسة

جاء عدة الفاظ على فيعلول في الاسماء سوى المصادر كما ذكرها السيوطى رحمه الله تعالى في المزهج ج ٢ ص ١٥٦ عن الجمهرة . ناقة عيسجور . سريعة . و عيهجور اسم امرأة . و خيتعور من لا يدوم على العهد وهو الذئب ايضاً . و شيتعور الشعير . و خيسفوج الخشب البالى .

و ناقة عيصفور مسنة و فيها صلابة . و شيهبور مثله . و عيطموس تامة الخلق . و عيدهول سريعة . و صيلخود صلبة شديدة . انتهى .

### الفائدة السادسة

كذا على فعلول جاءت عدة اسماء . قال ابن مالك رحمه الله تعالى : كل ما كان على وزن فعلول فهو بضم الفاء مثل عصفور . و يستثني منه اربعة الفاظ . اثنان فتحهما مشهور : و اثنان فتحهما قليل . فالاولان صَعْفوق . و هو الذى يحضر السوق للتجارة و لا نقد معه فاذا اشترى احد شيئاً دخل معه . و . بنو صَعْفوق . خول باليمامة . و . بعصوص . دويبة .

والآخران برشوم "ضرب من التمر" و "غرنوق" لغة في غرنوق طير من طيور الماء . انتهى .

هذه نفحة ادبية و نكتة مسكية مزجنا بها الكلام . فاحفظها و اغتنمها فان الحكمة ضالة العالم .

﴿ في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد و هو استقلاله بالمفهومية ﴾ .

حاصل الحصة الرابعة دفع اعتراض . و هو ان الشارح الجامى رحمه الله تعالى خالف ابن الحاجب رحمه الله تعالى حيث ارجع الشارح الضمير الى ما دلّ و هو الكلمة . و ابن الحاجب ارجعه في شرح المفصل الى المعنى .

و وجه الدفع ان المال واحد . وقد علم هذا الدفع مما سبق ايضاً . الا انه ههنا اراد التصريح و التفصيل .

و ايضاً في هذا الكلام دفع اشكال ثان و ثالث و رابع للامام  
الرازي رحمه الله تعالى و قد ذكرناها في المهمّ الثامن من المقدمة السابعة  
المذكورة قبل بحث المحصول .

ثم لما فرغ من الحصة الرابعة من الكلام شرع في الحصة الخامسة  
فقال ﴿ ففي هذا الكتاب ﴾ اى الكافية ﴿ الضمير المجرور الذى في  
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة ﴾ في  
هذا الكلام دفع اعتراض عويص على الطلبة بل على بعض المدرسين ايضاً  
كما شاهدنا . و هو . أنّ الجامي وغيره من العلماء يعبرون عن " ما "  
الموصولة بالكلمة واللفظ وغير ذلك من المعرفات . وعن " ما " الموصوفة  
بكلمة و لفظ و نحو ذلك من النكرات . مع ان الاولى بمعنى " الذى "  
و الثانية بمعنى " شئ " . و اين ذاك من هذا .

و بيان الجواب هب أنّ " ما " الموصولة او الموصوفة لا تكون  
بمعنى نحو " الكلمة " و " كلمة " الا انهما مصداقان لما الموصولة و  
الموصوفة اذ يعبر عن مثل هذين المصداقين بما الموصولة و الموصوفة .

فذكر " الكلمة " و " كلمة " في ذلك من قبيل وضع المصداق  
و المعبر عنه بدل ما يصدق عليه و يعبر به عنه . اشار الشارح الى هذا  
الجواب بقوله التي هي عبارة الخ .

و ايضاً هو دفع اعتراض آخر وهو . أنّ الفاء في قوله : ففي هذا  
الكتاب الخ . للتفريع على ما قبله وهي الحصة الرابعة من الكلام . و هذا  
التفريع لا يصحّ اذ ارجاع الضمير الى " ما " الموصولة غير ارجاعه الى الكلمة  
او المعنى . بل هو وجه ثالث .

و بيان الدفع انّ " ما " عبارة عن الكلمة فلا يكون هذا وجهًا  
ثالثًا .

ان قلت : ما الباعث على ايراد قوله : ففى هذا الكتاب الخ .  
اى الحصة الخامسة من الكلام ؟

قلتُ : الباعث عليه دفع اعتراض وهو . انه لما كان مرجع كون  
المعنى " فى نفسه " و " فى الكلمة " واحدًا فلم اختار الجامى رحمه الله  
تعالى ارجاع الضمير الى الكلمة . و ابن الحاجب رحمه الله تعالى فى  
الايضاح ارجاعه الى المعنى ؟

و اشار الى دفعه بقوله : ﴿ وهذا هو الظاهر ﴾ للظاهر فى  
استعمالات الكلام ثلاثة معان . الاول ما يقابل الحقيقة يقال : هذا ظاهر  
الكلام و كلام ظاهرى و ظاهر معناه . و اما حقيقته و معناه فى الحقيقة  
فكذا . و على هذا هو كلمة التضعيف حيث يكون مخالفه اولى .  
و الثانى ما يقابل المؤول .

و الثالث ما يقابل الخفى . و المراد ههنا المعنى الثانى او الثالث و  
قوله ﴿ ليكون على طبق ﴾ دليل للوجه الثالث و طبق بمعنى مطابق اى  
مطابق ﴿ ما سبق ﴾ يقال : هذا طبق ( بكسر الاول و سكون الثانى )  
ذاك اى مطابقه ﴿ فى وجه الحصر ﴾ و هو قول المصنّف ابن الحاجب  
رحمه الله تعالى فى اول كتابه الكافية . لانها اما ان تدل على معنى الخ  
﴿ من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ﴾ لان الضمير هناك مؤنث فلا  
يحتمل الرجوع الا الى الكلمة .

و حاصله ان ارجاع الضمير الى الكلمة ظاهر متبادر الى الذهن

لحضورها في الذهن بسبب ما مضى في وجه الحصر . و مقابله خفى . و حمل الكلام على المتبادر اولى . فلذا اختاره الجامى رحمه الله تعالى . و ترك دليل المعنى الثانى . اتكالا على ما سبق في بحث المحصول والحاصل . اذ لا يخفى ان ارجاع الضمير الى المعنى مما يحتاج الى التاويل و البيان الطويل الذى سبق في بحث المحصول و الحاصل فارجاعه الى الكلمة ظاهر و مقابله مؤول .

### فائدة جلية

اعلم : ان ارجاع الضمير في قوله : في نفسه . الى الكلمة اولى لوجوه .

الوجه الاول : ما ذكره بقوله : ليكون الخ .

و الوجه الثانى : ما ذكرناه بقولنا : ان مقابله مؤول .

والوجه الثالث : ان ارجاع الضمير الى الكلمة ينسب الاستقلال الى اللفظ . و ارجاعه الى المعنى ينسب الى المعنى . و الاول اولى و امس بمباحث النحو . لكون مباحث النحو لفظية . و بمحد النحو و هو . علم يعرف به اواخر الكلم اعرابا و بناء و نحو ذلك . ولان الافراد و التركيب صفات اللفظ عندهم اولاً و بالذات و صفات المعنى ثانياً و تبعاً . فكذا الاستقلال .

و الوجه الرابع : انه موافق لكلام القوم .

و الوجه الخامس : ان الاسمية و الحرفية باعتبار اللفظ . و اما في المعنى فيجوز الاتحاد .

هذا على قول من قال بالتغاير اللفظى بينهما فقط كما سبق . و

سيأتى. واشبعنا الكلام في المسألة الثانية من شرح قوله في بحث الحاصل :  
موضوعة لكل واحد من جزئياته . و قوله في بحث المحصول : و هذا هو  
المراد بقولهم : ان للاسم الخ . فراجعه .

### فائدة شريفة

اعلم : ان كلماتهم اختلفت في ان الاسميّة و الحرفية و الفعلية  
باعتبار المعانى أوّلاً و باعتبار الالفاظ ثانياً . او بالعكس . قولان للعلماء و  
الايمّة .

القول الأوّل : يعلم من كلام السيّد السند و السكاكى و ابن  
الحاجب رحمهم الله تعالى اختيار القول الاول . وهو ان المنظور و الملتفت  
اليه في اقسام الكلمة أوّلاً انما هو المعنى لا اللفظ .

قال السكاكى في المفتاح على ما نقل عبارته السعد في المطوّل :  
ان " الابتداء " و " الظرفية " و " الغرض " ليست معانى " من " و " في "  
و " كى " و الاّ لما كانت حروفاً بل اسماء لانّ الاسميّة و الحرفيّة انما هى  
باعتبار المعنى : انتهى بحاصله .

و كلام السيّد دال عليه في عدة مواضع و لذا ادّعى القصور في  
معانى الحروف و انكر القصور في دلالة الحروف . و قال السيد في دفع  
نقض حدّ النهى بقولهم : اترك الزنا . اذ يفيد هذا القول افادة قولهم : لا  
ترن . فاذا قيل : لا ترن . فقد لوحظ فيه ترك الزنا من حيث انه حال  
من احواله . وجعل الانتفاء آلة لملاحظته لملحوظاً في نفسه ( لانه مدلول  
حرفي يدل عليه " لا " الناهية فيكون آلة بخلاف " اترك " فان الانتفاء فيه  
مدلول الفعل فيكون ملحوظاً في نفسه ) بخلاف ما اذا قيل : اترك الزنا .

فان الترك ههنا صار ملحوظا بالذات . انتهى بلفظه . راجع حواشيه على المطول ص ١٥٧ . و بهذا يجاب لبيان الفرق بين الاستفهام الحرفي و بين قول السائل : و علّمني . و فهّمّني . بصيغة الامر .

**القول الثانى :** اختار بعض الافاضل و المحققين القول الثانى . و هو ان الملتفت اليه و المنظور اولاً و بالذات في الفرق بين اقسام الكلمة الثلاثة انما هو اللفظ لا المعنى .

منهم الفاضل عبد العزيز صاحب النبراس رحمه الله تعالى في العقائد على مانقلنا عنه سابقا .

حيث قال في سوال الشيخ احمد رحمه الله تعالى منه في مناظرة : ان الاسم و الفعل و الحرف انواع متباينة لا يجتمع اثنان منها في مادة . و اما معانيها فليست بمتباينة . كما ترى من اتحاد معانى الافعال و اسماء الافعال . انتهى .

ومنهم العلامة الثانى المحقق التفتازانى رحمه الله تعالى . حيث ردّ قول السكاكى المذكور سابقاً . وهذه عبارته . على ما نقلها عنه الفاضل اللاهورى في شرحه للمطول ص ٤٥٦ .

قوله : باعتبار المعنى . اى ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف . و ان كان مستقلاً فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل . و الا فاسم .

وفيه نظر . اذ ربّما يمنع مستنداً بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له فقط . غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر . بمعنى ان يكون مشروطاً بحكم الوضع في دلالة احد

اللفظين عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الآخر .

مثلاً معني الكاف الاسمية والحرفية هو المثل . وهذا المعني مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية . دون الحرفية . وقد حققناه في فوائد شرح اصول ابن الحاجب . انتهى كلام التفتازاني .

و عليه يلوح مخايل ارتضاء ابن مالك رحمه الله تعالى . حيث اثبت الاسناد اللفظي في نحو " من " حرف و " ضرب " فعل كما سبق مع عدم ارادة معناه الحرفي و الاسمي ههنا .

و لذا اعترض على قول ابن مالك في الاسناد اللفظي بعض محشي المغني : بان الاسمية والحرفية مثلاً ليست بمجرد اللفظ . بل تابعة لاستقلال المعني المفهوم و عدمه . انتهى .

و تبع ابوحيان ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة فمذهبه مذهبه و مختاره مختاره .

و هذا القول الثاني هو المختار عندي و ذلك لوجوه متعددة .

الوجه الاول : ان الاسم والفعل والحرف اقسام الكلمة المفردة .

و الافراد و التركيب كما صرح به عبدالغفور و جميع المنطقيين و غيرهم صفة اللفظ بالذات و صفة المعني بالتبع عند النحاة . و بالعكس عند المنطقيين .

فيجب ان تكون الاسمية و اخوها صفات الالفاظ كذلك .

ضرورة وجوب تحقق مقتضى الكلى في جزئياته و افراده . هذا عند النحاة .

و اما اصحاب المنطق فلهم ان يقولوا بالعكس و يجعلوها صفات

المعاني اولاً و صفات الالفاظ ثانياً .

**الوجه الثاني :** ان الاسمية واخويها نكات بعد الوقوع . و انواع  
استخرجت من تنوع الدلالات . و الدلالة صفة اللفظ اولاً و بالذات  
فيجب ان تكون الاسمية و اخوها كذلك .

**الوجه الثالث :** موضوع النحو الكلم والكلام من حيث الاعراب  
و البناء و الانصراف و عدم الانصراف والتعريف و التنكير و نحو ذلك .  
و لا يخفى على من له مسكة بعلم النحو ان الاعراب و البناء و  
الانصراف و عدم الانصراف و التنكير و التعريف و نحو ذلك امور لفظية  
تتعلق باللفظ اولاً و بالذات .

فينبغي ان تكون الاسمية والفعلية والحرفية التي تدور عليها أبحاث  
النحو ايضاً من صفات اللفظ اولاً و بالذات .

**الوجه الرابع :** انهم ذكروا للاسم و الفعل خواص و علامات  
يعرف بها كون الكلمة اسماً او فعلاً مثل كون دخول قد و سوف و نون  
التاكيد من علامات الفعل .

و مثل كون دخول التنوين و الالف و اللام و الجرّ و الاضافة و  
الاسناد من علامات الاسم .

و هذه العلامات امور لفظية . و هي تستدعي ان تكون الاسمية  
و الفعلية ايضاً من صفات اللفظ .

**الوجه الخامس :** لا يخفى على المتفطن ان العارف باللغة العربية  
انما يميز بين الفعل و الاسم و الحرف بالصيغة و الهيئة الظاهرة سماعاً . و  
ذلك عند ما يتكلم معه احد ويسمع كلامه . ونظراً ورؤية عند ما يطالع  
الكتاب .

فاذا سمع الرجل او رأى مكتوبًا " زيد القائم " " الحسن الوجه " " مررت بزيد المضروب في يوم الجمعة " " يضرب عمرو " " اضرب ، يا بكر ! " فهو يطلع باعتبار الصيغة و الهيئة الظاهرة المتعلقة باللفظ على ان لفظ " زيد " " يوم الجمعة " " الوجه " " عمرو " " بكر " من الاسماء الغير المشتقة .

و على ان لفظ " قائم " " حسن " " مضروب " من الاسماء المشتقة .

و على ان لفظ " أل " و " الباء " و " يا " و " في " من قبيل الحروف .

و على ان " مررت " و " يضرب " و " اضرب " من الافعال ماضيًا و مضارعًا و امرًا .

فهذا الرجل العارف ماز ميرًا أولاً وبالذات ان هذا اسم . وذلك فعل . و ذلك حرف . و انما ذلك بوساطة الصيغ و الهيئات واسطة في العروض .

ثم انتقل ذهنه ثانيًا و بالعرض الى المعانى الحرفية . و الاسمية . و الفعلية . و علم الفرق بين معانى هذه الالفاظ .

و قد ثبت في كتب المعقول و الفلسفة ان الوساطة في العروض كحركة السفينة لجالس السفينة تتصف الوساطة فيها بالوصف أولاً و بالذات . و يتّصف به ذو الوساطة ثانيًا و بالعرض .

فحصح من هذا البيان الواضح ان مناط الاسمية و الفعلية و الحرفية أولاً و بالذات انما هو ظاهر الصيغة و الهيئة المختصة باللفظ دون

المعني .

الوجه السادس : هذا الوجه مثل الوجه الخامس . والبيان البيان .

و البرهان البرهان . و التفصيل التفصيل .

الآن الوجه الخامس كان مبنياً على اعتبار الواسطة في العروض .

حيث جعلنا الصيغة و ظاهر الهيئة و اللفظ واسطة في العروض لاثبات الاسمية و الفعلية و الحرفية للمعني .

و أما هذا الوجه السادس فهو متفرّع على جعل ظاهر الهيئة و

ظاهر اللفظ و الصيغة من باب القسم الثاني من الواسطة في الثبوت . كحركة اليد لحركة المفتاح .

و في هذا القسم الثاني من الواسطة في الثبوت يكون اتّصاف

الواسطة و ذى الواسطة بالوصف بالذات الآن ان اتصاف الواسطة يتحقق أولاً . و اتصاف ذى الواسطة يتحقق ثانياً .

فعلى هذا يكون ثبوت الحرفية و الفعلية و الاسمية لللفظ و المعني

كليهما بالذات . الآن ان ثبوتها لللفظ أولاً . و للمعني ثانياً .

هذا . فاعتنم هذا البحث و تحقيقه . فانه من بدائع خصائص هذا

الكتاب . و قد القاه الله تعالى في روعى بفضله و منه .

و تمت كتابته و تحريره في مكة المكرمة بيد هذا العبد الضعيف في

اليوم الثالث من شوال و كنت نزيراً فيها مع بعض اهلى قدمتها في شهر رمضان المبارك لاداء العمرة . و لله الحمد و المنّة .

﴿ و يحتمل ان يرجع الى المعني و لذا ﴾ اى لاحتمال الضمير

لهذا و ذاك ﴿ ذكر ﴾ من التذكير مقابل التانيث ﴿ الضمير ﴾ فاحتمالى

الضمير دليل إني على تذكيره . و تذكيره دليل لَمَيَّ على احتماليه و صحتهما ذكره بقوله ﴿ تنبيهاً ﴾ مفعول له لذكر ﴿ على صحة ارادة كلا المعنيين ﴾ اى الاحتمالين . فلا يرد ان كلامه مخدوش حيث جعل علة المعلول معلولة لهذا المعلول .

ان قلت : كلامه يشير الى جواز تانيث الضمير ههنا . مع انه لا يجوز اذ مرجعه اما " المعني " و اما " ما " و كلاهما مذكر .

قلتُ : يسوغ تانيث ضمير "ما" باعتبار مصداقه . وهو الكلمة . و هذا كما يسوغ افراد ضمير " من " نظراً الى لفظه . و جمعه نظراً الى معناه . و له نظائر في القرآن لا تحصى .

﴿ و لكن عبارة الفصل ﴾ كتاب للزمخشري في النحو وهو من عجائب كتب النحو . و كان الزمخشري يزعم انه ليس في كتاب سيويه مسألة الا و قد تضمنها هذا الكتاب .

فانكر عليه بعض اهل الادب هذا القول . و ذكر له مسألة من كتاب سيويه . و قال : هذه ليست في كتابك . فقال : انها ان لم تكن فيه نصاً فهي فيه ضمناً . و يبين له ذلك . كذا في نزهة الالباء لابن الانبارى .

و سَمِيَ مفصلاً لكثرة وقوع الفصول فيه حتي ان بعضها عدة اسطر و بعضها سطرة . او لتفصيل المسائل فيه . و عنه لخص ابن الحاجب (١) الكافية . و شرحه ايضاً و سماه الايضاح . وايضاً شرحه جمع

(١) قولى : ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس العلامة جمال الدين

ابوعمر بن الحاجب الكردي الدويني الاصل الاسنائي المولد المقرئ النحوي المالكي الاصولي الفقيه .

من الافضل و الأيمّة . ومن اكبر شروحه شرح الامام ابن يعيش طالعه  
انا و استفدت منه . و هو من عجائب الشروح في نحو عشر مجلدات .

﴿ ظاهرة في المعني الاخير ﴾ و كون المرجع معني او ظاهرة في  
المعني اى في جعله مرجعاً و هو الاخير من الاحتمالين ففى الكلام لطافة  
لا تخفى ﴿ و هو ﴾ اى الاخير على التقدير الثانى او المعني الاخير على  
الاول و هو الظاهر ﴿ ارجاع الضمير الى المعني لعدم مسبقيتها بما يدل  
على اعتبار كينونة المعني في نفس الكلمة ﴾

كان والده حاجبا للامير عزالدين موشك الصلاحى بقوص فاشتغل ابن الحاجب في  
صغره بالقاهرة و حفظ القرآن و اخذ القراءات عن الشاطبي و سمع منه التيسير . و قرأ بالسبع  
على ابن الجود .

و سمع منه البوصيرى و جماعة و كان من اذكىء العالم برع في الاصول و العربية و  
كان الاغلب عليه النحو ثم قدم دمشق و درس بجامعها في زاوية المالكية و اكب الفضلاء على  
الاخذ منه .

وكان صاحب التصانيف المنقحة صنف في الفقه مختصراً و في الاصول مختصراً و آخر  
اكبر منه سماه المنتهى . و في النحو الكافية و شرحها و نظمها الوافية و شرحها . و في التصريف  
الشافية و شرحها . و في العروض قصيدة و في نظمه قلاقة لم يكن يجيد الشعر .

و شرح المفصل و سماه الايضاح و له الامالى في النحو مجلد ضخيم في غاية التحقيق  
بعضها على آيات و بعضها على مواضع من المفصل و مواضع من الكافية .

و قد خالف النحاة في مواضع و اورد عليهم اشكالات مفحمة يعسر الجواب عنها  
و كان فقيها دينيا مناظرا و رعا متواضعا مطرحا للتكاليف ثم دخل مصر و تصدر بأفضالية .

ثم انتقل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته و مات بها في ضحى نهار الخميس  
٢٦ شوال سنة ٦٤٦ هـ . وكانت ولادته سنة ٥٧١ هـ باسنا من الصعيد و قيل : انه قتل شاباً و  
الله اعلم .

ان قلت : الظاهر ان قوله . لعدم الخ . متعلق بقوله . ظاهرة في المعني الاخير . و علة له و هو لا يصحّ .

اذ المسبوقية بما ذكر كانت علة لظهور المعني الاول . وعدمها لا يكون علة لعدمه . فضلا من ان يكون علة لما يقابله . و هو ظهور المعني الاخير . اذ عدم العلة كما هو مصرح ومتحقق عندهم لا يكون علة لعدم المعلوم لجواز تعدد العلل .

و اجيب : بانه لم يذكر علة ظهور المعني الاخير وهذا القول خبر بعد خبر اى بعد ارجاع الخ . والتقدير غير منصروف عنه لعدم مسبوقيتها الخ . فلا ورود .

ان قلت : ما وجه ظهور المعني الاخير في المفصل ؟

قلت : ظهور المعني الاخير في المفصل لوجوه متعددة .

الوجه الاول قرب المرجع . قال ابن مالك رحمه الله تعالى في التسهيل : اذا دار ضمير بين الاقرب و الابدع فهو للاقرب .

الوجه الثانى ردّ العبارة الى طريقة شائعة . فانهم اذا حكموا على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجيّة قالوا : الشئ في نفسه كذا . كما مرّ في قولهم : الدار في نفسها كذا .

الوجه الثالث ما اخترته وهو ان قوله : لعدم مسبوقيّتها . متعلق بقوله : ظاهرة في الخ .

اذ عدم علة المعني الاول . وهى المسبوقية بما ذكر . يلزمه ظهور المعني الاخير . ضرورة كونه اصلاً . بناءً على ما هو مذهب ابن الحاجب رحمه الله تعالى . ان المعني هو الاصل في الاسميّة واخويها . ويكفى لوجود

الاصل وظهوره رفع الموانع وعدم داعى عدمه. ولا يجب له علة على حدة.  
اذ النكتة للفرار لا للقرار. الا ترى ان الاصل في الاشياء الاباحة.  
فيكفى لكون الشئ مباحاً عدم المحرمات و نحوها .

لما فرغ من بيان الحصة الخامسة من الكلام شرع في الحصة  
السادسة فقال ﴿ و بما سبق ﴾ متعلق بظهر المؤخر ﴿ من التحقيق ﴾ .  
ان قلت : ما الباعث على ايراد هذه الحصة من الكلام ؟

قلتُ : الباعث عليه ارادة الفرق بين الحروف و بعض الاسماء  
الاحتاجة مثل الحرف في الاستعمال الى الغير . نحو الاسماء اللازمة الاضافة.  
لان لا يرد انها اسماء خرجت عن حدّ الاسم لاحتياجها الى الغير . و  
دخلت في حدّ الحرف . فلا يكون حدّ الاسم جامعاً ولاحدّ الحرف مانعاً.  
ثم اقول تشحيذا للاذهان : هذا لو سلم من قبل انها اسماء و لو  
قطع النظر عنه . فبيان السؤال ان نحو " ذو " و " فوق " و " قبل "  
حروف لا فتقارها الى الغير . فلم سمّوها اسماء ؟  
و ايضاً هي مضافة . فبطل ما قالوا : ان الاضافة من خواصّ  
الاسم .

و ايضاً هي معربة تختلف او اخرها . فبطل ما قالوا : ان الاعراب  
من خواصّ الاسم و المضارع . ﴿ ظهر انه لا يختل حدّ الاسم جمعاً ﴾  
اي لا يختل جامعته بان يخرج عنه ما يجب دخوله فيه ﴿ ولا حدّ الحرف  
منعاً ﴾ اي لا مانعيته بان يدخل فيه ما يجب خروجه عنه .

و لم يذكر الفعل . . اشارة الى انّ المهمّ المقصود ههنا بيان فرق  
الاسم و الحرف كما ذكرنا سابقا عند قوله في بحث المحصول : يصلح ان

يحكم عليه و به ﴿ بالاسماء اللازمة الاضافة ﴾ اعلم : ان الاختلال في  
حديهما بالاسماء الاضافية النسبية كاخ . و اب . الزم واشد من الاختلال  
بالاسماء اللازمة الاضافة . لتوقف الاسماء النسبية مفهوماً على الغير . حيث  
يدخل الغير في مفهومها . بخلاف اكثر الاسماء اللازمة الاضافة حيث  
تفتقر في الاستعمال فقط .

و قد ذكرنا الجواب عن النسبية في بحث الحاصل تحت قوله : ان  
الحرف ما دل على معني الخ .

ثم ان الشارح اختص الاسماء اللازمة الاضافة بالذكر لظهور  
افتقارها في الاستعمال لكل ناظر .

### فائدة جلية

قال العبد الضعيف البازي : قد سطرنا في الاوراق المتقدمة  
المباحث المسهبة و المسائل المطنية . من الحقائق الدقيقة المستغربة و  
الاشكالات العويصة المستصعبة المتعلقة بحد الاسم و الحرف الدالة على  
ان حد الاسم محيط زاخر فغص فيه ما شئت ولا تخش مرجاً و بحر مواج  
فحدت عن البحر و لا تبال حرجاً .

و الآن أزيدك بعد ذكر وجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة  
الاسم و الفعل و الحرف اعتراضات و خدشات . و قد مضى ذكر بعض  
منها مع الاجوبة فراجعها .

اما وجه الحصر فهو ان الكلمة اما ان تدل على معني في نفسها

اولا .

الثاني الحرف و القسم الاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة

أولا . الثانى الاسم و الاول الفعل .

فالاسم في الاصطلاح ما دل على معني في نفسه غير مقترن باحد  
الازمنة الثلاثة .

و بعد ذكر وجه الحصر اقول و الله المستعان و عليه التكلان :  
قال غير واحد من العلماء في هذا الحد بعد معرفة وجه الحصر  
امور و اعتراضات لابد من الاطلاع عليها .

الاول : هذا التعريف للاسم المذكور بعد ذكر وجه الحصر قد  
علم من الدليل الثانى للحصر فهو تكرار . و التكرار مما يجتنب منه .  
و الجواب : انما صرح بالتعريف هنا مرة اخرى . لانه لم يكن  
المقصود منه فيما سبق الحد بل المقصود منه فيما سبق دليل الحصر فلا  
تكرار .

الثانى : اشتمل الحد على كلمة السلب . و لا تتقوم الماهيات  
بالعدم . فظهر ان هذا التعريف باطل .

و الجواب : ان هذا التعريف ليس بحد حقيقى . لان امتياز  
الحرف عن اخويه بقيد عدمى . و هو عدم الاستقلال .

و ايضا الاسم امتاز عن الفعل بقيد عدمى . و هو عدم الاقتران  
باحد الازمنة الثلاثة . فلا يكون مركباً من الجنس و الفصل . و الحد  
الحقيقى يكون مركباً منهما .

و قال السيّد السند رحمه الله تعالى : انما يكون ذلك ( اى  
تركب الحد من الجنس و الفصل ) في حدود الحقائق المتأصلة في الوجود .  
و اما في الماهيات الاعتبارية فليس بلازم فيها . بل كلما ذكر في تعريفها

فهو جنس و فصل . اذ ليس لها ماهية غير ذلك . انتهى .

**الثالث :** ان قوله في حد الاسم : ما دل الخ . مخدوش . لان في لفظ " ما " ابهاماً . و الحدود تصان عن الابهام .  
 اذ الحد انما يكون للتعين . ولرفع الابهام . فلو ذكر بدل " ما " كلمة . او . لفظ . اى الاسم . كلمة دلّت على معنى الخ . او الاسم . لفظ دلّ على معنى الخ . كان اقرب الى الحق .  
 و الجواب : ان الاعتماد على ما تقدّم في دليل الحصر سوّج ذلك .

**الرابع :** تعريف الاسم هذا غير مانع عن دخول الغير . إذ يصدق هذا التعريف على " حيوان ناطق " تعريفاً للانسان . و على الخط و الاشارة و بقيّة الدوالّ الاربع . اى النصب و العقود .  
 و ليس شئ من ذلك اسماً لكونه غير كلمة .  
 و الجواب : ان المراد بلفظ " ما " كلمة . فخرج حدّ الانسان و هو حيوان ناطق . لان هذا الحدّ مركّب من الجنس و الفصل . اى من كلمتين . و خرجت الدوالّ لانها ليست لفظاً .  
**الخامس :** ما قدّمناه في الظرفية في قوله " في نفسه " وقد مرّ منّا تفصيل السؤال و تفصيل أجوبته غير مرة فراجعها .

**السادس :** الاجمال لا يحسن في الحدود و هذا الحد مجمل .  
**السابع :** دخول المضارع في التعريف . فانه غير مقترن بأحد الازمنة . لانه مشترك بين الحال و الاستقبال على الصحيح . كما انّ مثل الصبح و الغبوق غير داخل في الحدّ لكونه يختصّ بأحد الأزمنة .

و الجواب : ان المضارع مقترن باحد الازمنة بالوضع . فان  
الواضع وضعه لأحد الازمنة أبداً واللبس انما حصل عند السامع . بخلاف  
الصباح والغبوق فانه لم يوضع قط دالاً بهيئته على احد الازمنة .  
الثامن : يدخل في الحدّ الاسمي " نعم " و " بئس " و " عسى "  
و " حبذا " و فعل التعجب " فانها تدل على معني في نفسها غير مقترن  
باحد الازمنة و هي افعال .

و الجواب : بان تجريدها عن الزمان عارض .  
التاسع : يخرج عن حد الاسم الاسماء الموصولة . و ضمير الغائب .  
و كاف التشبيه الاسمية . و كم الخبرية . و اسماء الاستفهام . و الشرط .  
لقوله " في نفسه " اذ هذه الاسماء لا تدل على المعني في نفسه بل تحتاج الى  
ضم الغير .

و اجاب الرضى : بان الموصولة . و ضمير الغائب . معناهما  
الشيء المبهم . و هو مستفاد منهما في انفسهما لا في الصلة و المرجع . و  
انما يحتاج للصلة و المرجع لكشف ذلك الابهام فهما مبهمان . لكن اشترط  
فيهما من حيث الوضع معني مخصوص .

و اما الكاف الاسمية . فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها  
التشبيه الحاصل في لفظ آخر .

و كذا كم معناها " كثير " لا الكثرة التي هي معني فيما بعدها  
بخلاف " رب " فان معناها القلة التي في مجرورها . و انما وجب القول  
بهذا في " كم " و " رب " و " الكافين " الاسمية و الحرفية صوناً للحد  
عن الاعتراض .

و اما اسم الاستفهام و الشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه نحو . أيهم أضرب . و أيهم تضرب أضرب .

فان " أى " تدل على ذات . وهو معنى في نفسها . و ان تضمّنت الاستفهام و الشرط اللذين هما معنى في غيرها .

**العاشر :** يخرج عن حدّ الاسم اسم الفاعل و اسم المفعول لدالتهما على احد الازمنة . كالمضارع .

و اجاب الشيخ الرضى ان دالتهما على الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعاً .

**الحادى عشر :** يخرج عنه اسماء الافعال لانها تدل على معنى مقترن بزمن .

و اجيب : بان المراد الدلالة الاولى و " صه " مثلاً انما تدل اولاً على " اسكت " و بواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال . كذا قاله السيد . و قيل : اسماء الافعال موضوعة للمصادر ثم نقلت .

**الثانى عشر :** يخرج عنه قولهم : الماضى والمستقبل اى المضارع . فانه يدل على معنى مقترن بأحد الازمنة .

و اجيب : بانه يدل على الزمان . و الزمان غير مقترن بزمان . **الثالث عشر :** ان اراد بأحد الازمنة واحداً منها بعينه . كالماضى . مثلاً لزم ان يكون الذى يقترن به غير ذلك المعنى منها اسماً لا فعلاً .

أو احداً غير معيّن لزم ان يكون الذى يقترن بواحد معين "كالماضى" مثلاً اسماً لا فعلاً . و كلاهما باطل .

و الجواب : انه لا يراد هذا ولا ذاك . بل واحد من الأزمنة من

غير تقييد ذلك الواحد بالتعيين . أو بعدمه .

الرابع عشر : قيل : عرف الاسم باسماء مخصوصة و هي " ما " و " معني " و " نفس " و نحو ذلك و معرفة الخاص متوقفة على معرفة العام و هو الاسم المحدود . و هذا دور .

و الجواب : انه عرف مدلول الاسم . أى ما صدق عليه الاسم من افراده . و هو رجل . و زيد . و ضارب . مثلاً بمدلول تلك الاسماء . و مدلول تلك الاسماء جزء من المعرف و لم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء . فلا دور .

الخامس عشر : جعل الفعل الذى هو " دل " جزءً من حدّ الاسم . و ما هو جزء من حدّ الشئ فهو جزء لذلك الشئ . فالفعل يصير جزءً من الاسم . و هو محال .

و الجواب : ان جزء الحدّ هو مدلول دلّ . و مدلول دلّ ليس فعلاً بل و لا كلمة .

السادس عشر : مدلول دلّ مقترن بزمان فيضاد مدلول المحدود . فلا يكون جزءً من حده .

و جوابه : ان الفعل المأخوذ في التعريف مجرد عن الزمان . السابع عشر : اسماء المعانى مدلولها في غيرها . فان الضرب ليس معناه في نفسه . بل في زيد مثلاً .

و الجواب : ان مدلولها معتبر وضعاً في نفس ألفاظها . ولذا يصح الاخبار عنها . و ان كانت في غيرها بحسب الوجود .

أو ان معني " في نفسه " أى بنفسه اى بدون ضميمه شئ له .

فيشمل القيام .

الثامن عشر : استعمال لفظ " نفس " في الحدّ مجاز لانها حقيقة فيما له حياة .

والجواب : انها مشتركة بين معان من جملتها ذات الشيء . و وجدت القرينة المبيّنة ان المراد الذات فصح اخذها في التعريف . هذا . اعلم : ان الامام الرضى رحمه الله تعالى ذكر بحثاً دقيقاً في شرح حدّ الاسم من كافية ابن الحاجب رحمه الله تعالى ننقل من عبارته في هذا المقام ما هو جدير ذكره في هذا الموضع تبصرة و تذكرة . و قد مضت بعض حصص عبارته في مواضع مختلفة من هذا الكتاب .

قال الرضى رحمه الله تعالى في شرح اوائل الكافية ج ١ ص ١١ عند البحث على حدّ الاسم . هو ما دل على معني في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة :

قوله . غير مقترن . صفة بعد صفة لقوله " معني " .

و يتبين معني قوله : غير مقترن . ببيان قوله في حد الفعل : هو ما دل على معني في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة .

اي على معني واقع في أحد الازمنة الثلاثة معيّناً بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضاً مدلول اللفظ الدالّ على ذلك المعني بوضعه له أولاً . فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلى . فيخرج عن حدّ الفعل نحو . الضرب . و القتل . و ان وجب وقوعه في أحد الازمنة الثلاثة معيّناً في نفس الامر . لانّ ذلك المعين لا يدل

عليه لفظ المصدر .

و يخرج نحو . الصبح . و الغبوق . و القيلولة . و السرى . لان اللفظ و ان دلّ على زمان لكنه ليس أحد الازمنة الثلاثة اى الماضى و الحال و المستقبل .

و كذلك يخرج نحو . خلق السموات . و قيام الساعة . لانه وان اقترن الحدثان كلّ واحد منهما باحد الازمنة معيّنا عند السامع . لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا .

و يخرج ايضًا اسما الفاعل و المفعول عند إعمالهما . لانهما و ان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال و الاستقبال . الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعًا .

وكذا يخرج أسماء الافعال . لانّ ذلك فيها ليس بالوضع الاول . بل بالوضع الثانى . كما يجئ في بابها .

و يدخل فيه اى في حدّ الفعل المضارع . لأنه دالّ على احد الازمنة الثلاثة بالوضع . ان قلنا : انه حقيقة في الحال . مجاز في الاستقبال . وكذا ان قلنا : ايضًا باشتراكه في الحال والاستقبال . لانّ اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما . فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معيّنا .

و كذا في الاستعمال .

و التباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا . و كذا تدخل اى في حدّ الفعل الافعال الانشائية . لعروض الانشاء . و كون الفعل لاحدهما معيّنا في الوضع سواء كان الانشاء العارض

لازمًا كما في "عسى" . او غير لازم كما في . بعث . و اشترت .

و لا يدخل في هذا الحد للفعل لفظ . الماضي . و المستقبل . و

الحال . اذا اريد به الفعل الذى مضى و الفعل الآتى و الفعل الحالى .

لان لفظ . الماضي . ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من

الزمان . بل لكل ماضٍ في الزمان او في المكان نحو . مضى في الارض .

و كذا . المستقبل . و الحال .

والاولى ان يقال : الفعل ما دل على معني في نفسه مقترن بزمان

من حيث الوزن . حتي لا يرد مثل هذا من الاصل .

و لا يرد ايضًا مثل الصبوح . والغبوق . و السرى . و لا الاسم

الموضوع دالًا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور . مثلاً بمعني كون

الشئ في الماضي او في المستقبل .

فان دلالتة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن .

و من ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر و غير يغير .

والحق انه بمعني المضى . او البقاء في المكان . او في الزمان . قال

الله تعالى : كانت من الغابرين .

و انما لم يفسر قوله : الازمنة الثلاثة . لشهرتها في . الماضي .

و المستقبل . و الحال .

و الحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود .

وكذا لفظ " الاقتران " مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره .

و لا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعني المقصود بها .

ان قيل : ان ضمير الغائب . والاسماء الموصولة . وكاف التشبيه

الاسمية . و كم الخبرية . و أسماء الشرط . و أسماء الاستفهام . خارجة عن حدّ الاسم بقوله " في نفسه " .

فالجواب : ان الضمير المذكور . و الاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورةً الى لفظ آخر . لكن لا ليفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم و يحدثاه في ذلك اللفظ .

فان لفظة " الذى " مثلاً تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها . وانما تحتاج الى صلتها . لكشف ذلك الابهام ورفعها منها . لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة .

و كذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بدّ لهما من معين مخصص . فلذا عدّا من المعارف .  
و كذا اسم الاشارة . الاّ انه كثيراً ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص .

و اما الكاف الاسمية فمعناها " المثل " بخلاف الحرفية فان معناها " التشبيه " الحاصل في لفظ آخر .

و كذا معني " كم " كثير . لا الكثرة التي هي معني فيما بعدها بخلاف " رب " عند من قال بحرفيتها . فان معناها " القلّة " التي في مجرورها .  
و انما وجب القول بهذا في " رب " و " كم " و " الكافين الاسمية و الحرفيّة " صوناً لحدى الاسم و الحرف عن الاعتراض .

ولو لا ذلك لكان الفرق بين الكافين . و بين " رب " و " كم " بما فرقنا تحكّماً .

لكن لما ثبت اسمية " كم " بدخول علامات الأسماء عليها و لم

يثبت مثله في " رب " و " كذا في " الكافين " اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان .

و اما اسم الاستفهام . واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه . وعلى معنى في غيره . نحو قولك : ايهم ضربت . و ايهم تضرب تضرب .

فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام . اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه .

و معنى الشرط موجود في الشرط و الجزاء . و . أى . في الموضعين دال على ذات ايضاً و هى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم .

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه : ان حرفي الاستفهام والشرط اعني " الهمزة " و " ان " حذفنا وجوباً قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال . فكان الاصل . أأيهم ضربت . و ان ايهم تضرب تضرب . ثم تضمن " أى " معنى الاستفهام . والشرط . فالمعنيان عارضان فيها و ان كانا لازمين .

و كذا ما سوى " أى " من اسماء الاستفهام . و الشرط . نحو . مَنْ تضرب اى أمن تضرب . و " مَنْ " بمعنى " اى " في التعيين في الاستفهام . و كذا من تضرب تضرب . اى إن مَنْ تضرب . فجميع أسماء الاستفهام و الشرط بمعنى " أى " الشرطية و الاستفهامية . هذا .

و لو قلنا : الحرف ما لا يدل الاً على معنى في غيره . لم يرد عليه

الاعتراض بمثلها و " بالكاف " و " رب " و " كم " . انتهى كلام الرضى رحمه الله تعالى بلفظه .

﴿ مثل " ذو " و " فوق " و " تحت " و " قدام " و " خلف " الى غير ذلك ﴾ قد كثر سوال الطلبة عن تفصيل احوال هذه الاسماء فلا بد من البحث عنها . كى ينكشف وجه الحق عن الظلام ناصع الجبين و ابين من فلق الصبح المبين . فاقول : ههنا فوائد .

### الفائدة الاولى

الاسماء اللازمة هى هذه على ما ذكرها ابن هشام في اوضح المسالك و غيره . لديه . عنده . قصارى الشئ . حماداه بمعنى غايته . وحده . لبيك . سعديك . هذاذيك . حنانيك . دوا ليك . حيث . اذا . اذ . كلا . كلتا . غير . قبل . بعد . حسب . اول . دون . و الجهات الست . و هى . فوق . يمين . شمال . تحت . خلف . امام . عل بمعنى فوق . مثل . نحو . كل . بعض . اولى . اولات . ذو . ذات . لدن بمعنى عند . و راء .

### الفائدة الثانية

هى قسمان منها ما هو لازم الاضافة معنى ولفظاً فلا يستعمل بلا اضافة قط . نحو قصاراه . و عنده . و لديه . و سواه . و حماداه . و منها ما هو لازم الاضافة معنى دون لفظ . فيجوز ان يستعمل بلا اضافة . كقبل . و بعد . صرّح به ابن عقيل و ابن مالك و غيرهما .

### الفائدة الثالثة

قال الامام ابن هشام رحمه الله تعالى في اوضح المسالك

ص ١٠٠ : الاسماء اللازمة الاضافة منها ما هو واجب الاضافة الى المفرد .  
 و هو نوعان . ما يجوز قطعه عن الاضافة نحو . كل . و بعض .  
 و اى . قال تعالى : كلّ في فلك يسبحون . و . اياً ما تدعوا .  
 و ما يلزم الاضافة لفظاً . و هو ثلاثة انواع . الاول ما يضاف  
 للظاهر و المضمّر . نحو كلا . و كلتا . و عند . و لدى . و قصارى . و  
 سوى .

و الثانى ما يختص بالظاهر . كاولى . و اولات . و ذى . و  
 ذات . ( المراد من " ذات " ما يوصف به و الآخر فهو يضاف الى المضمّر  
 ايضاً نحو ذاته ) قال تعالى : اولى قوة . و اولات الاحمال .  
 و الثالث ما يختص بالضمير . و هو نوعان .  
 الاول ما يضاف لكل مضمّر . و هو . وحد . نحو وحده .  
 وحدك . وحدى .

و الثانى ما يختص بضمير المخاطب . و هى مصادر مثناة معناها  
 التكرار و هى . لبيك . و سعديك . و لا يستعمل الا بعد لبيك .  
 وحنانيك . و دوا ليك . اى تحننا عليك بعد تحنن و تداولاً بعد تداولٍ .  
 و هذاذك . اى اسراعاً لك بعد اسراع .

و قال الاعلم : انها غير مضافة والكاف لمجرد الخطاب مثلها في  
 ذلك . و يردّ بقولهم : حنانيه . لبيّ زيد . و ان قل شذوذاً .

و منها ما هو واجب الاضافة الى الجمل اسمية كانت او فعلية و  
 هو " اذ " و " حيث " و يحذف المضاف اليه لاذ . فيجاء بالتنوين عوضاً  
 نحو . يومئذٍ . حينئذٍ . عندئذٍ . وربما اضيفت " حيث " الى المفرد كقول

الشاعر :

\* بيض المواضى حيث لى العمائم \*

و لا يقاس عليه . خلافاً للكسائي رحمه الله تعالى .

و منها ما يختص بالجمل الفعلية و هو . لَمَّا . عند من قال :  
باسميتها نحو . لما جاءني اكرمته . و . اذ . عند غير الاخفش و الكوفيين  
نحو . اذا طَلَقْتُم النساء .

و مما يلزم الاضافة " كلا " و " كلتا " بثلاثة شروط في المضاف  
اليه هما .

احدها التعريف فلا يجوز " كلا رجلين " خلافاً للكوفيين .  
و الثانى البدالة على اثنين . اما بالنص نحو " كلاهما " او  
بالاشتراك نحو " كلانا " لاشتراك كلمة " نا " بين الاثنين و الجماعة . او  
بالمعنى نحو " الخير و الشر كلا ذلك كذا . و مثلها قوله تعالى : عوان بين  
ذلك .

و الثالث ان يكون كلمة واحدة فلا يجوز " كلا زيد وعمرو " .  
و منها " اى " الى النكرة مطلقاً و الى المعرفة اذا كانت مثناة  
عمرو نحو " فائى الفريقين " او مجموعة نحو " اَيْكُمْ احسن عملاً " .  
و منها " لدن " بمعنى عند .

و منها " مع " اسم لمكان الاجتماع معرب الا في لغة ربيعة و  
غنى فتبني على السكون . و قد تفرد عن الاضافة بمعنى . جميعاً . فتنصب  
على الحال نحو . جاء وامعاً .

و منها " غير " و قد يقطع فيضم بلا تنوين كقبل و بعد .

و منها " قبل " و " بعد " .

و منها " اول " و " دون " و " اسماء الجهات " كيمين ، و شمال ، و وراء ، و امام ، و فوق ، و تحت . و حكى ابو على . ابدأ بذا من اوّل . بالضم نحو قبل . و بالخفض على نيّة لفظه . و بالفتح على نيّة تركهما . و منعه من الصرف للوزن و الوصف .

و منها " حسب " و لها استعمالان . احدهما بمعنى كاف نحو . حسبهم جهنّم . بحسبك درهم . و الثانى بمعنى " لا غير " فتفرد عن الاضافة . و تبني على الضم . و هذه هى . حسب . المتقدمة الاّ انها عند القطع اشرب هذا المعنى نحو " رأيت رجلاً حسباً " .

و منها " عل " توافق فوق فى المعنى و البناء على الضم نحو .  
\* و اتيت نحو بني كليب من عل \* .

#### الفائدة الرابعة

اعلم : ان اقسام الاسم بالنسبة الى الاضافة و عدمها عشرة .

الاول ما يجوز اضافته و هو الغالب .

و الثانى ما تمنع نحو . المضمرات و الاشارات و غير " اى " من الموصولات و اسماء الشرط و الاستفهام .

و الثالث ما يجب اضافته الى الجملة الفعلية . و هو " اذا " و " لما " .

و الرابع و الخامس ما يجب اضافته الى مطلق الجملة و لا يقطع عنها لفظاً نحو " حيث " او يقطع و هو " اذ " .

السادس و السابع ما يجب اضافته الى المفرد مطلقاً . فاما لفظاً

او نيّة نحو " غير " و " مع " و " قبل " او لفظاً فقط نحو " كلا " و " كلتا " و " عند " .

و الثامن ما تجب اضافته الى المفرد الظاهر و هو " اولو " و " اولات " و " ذو " .

و التاسع ما يجب اضافته الى الضمير مطلقاً نحو " وحد " .

و العاشر ما يجب اضافته الى ضمير المخاطب نحو " لبيك " .  
هذا . و الله اعلم . كذا في كتب النحو .

﴿ لان معانيها مفهومات كلية ﴾ هذا القيد لبيان شان الاسماء المذكورة لا لبيان شان مطلق الاسم فلا يكون لغواً . فلا يرد ان هذا القيد لغو . لايهامه ان الكلية شرط للاسمية . و لصحة الاخبار . مع ان معني الاسم قد يكون جزئياً كمعني " زيد " .

﴿ مستقلة بالمفهومية ﴾ و قوله ﴿ ملحوظة في حد ذاتها ﴾  
تفسير لما قبله و قد تكلمنا عليه فيما سبق فراجعه .

### فائدة جلية مهمة

قد آن لنا ان نكشف الغطاء عن حقيقة الاستقلال و عدمه و ان نحاول تجلية شانهما ههنا سافر الحياً الى اخواننا المعارف . و حيّ الله المعارف .

فاقول : اختلف العلماء و الايمة في معني الاستقلال و عدم الاستقلال و في المراد من ذلك ههنا . و لهم في ذلك اقوال متعددة .

القول الاول : مسلك السيّد ميرزا هدهد الهروي رحمه الله تعالى .

وهو ان الاستقلال و عدمه من الاحوال الخاصة للاشياء بحسب انفسها .

لأباعتبار الملاحظة. ولا باعتبار العنوانات التعبيرية. ولا باعتبار المعلومية. فالشئ المستقل عنده مستقل في نفسه في جميع الاوقات و الملاحظات و العنوانات التعبيرية. و غير المستقل في نفسه غير مستقل كذلك.

و بني عليه السيّد الهروي رحمه الله تعالى ابطال مذهب الجمهور في متعلق التصديق حيث قالوا: ان التصديق متعلق بالنسبة. وهى مستقلة باعتبار كونها ملحوظة استقلاً.

**القول الثانى:** ما هو مختار الجمهور. وهو ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة. والملاحظة كما قال الدوانى رحمه الله تعالى: التوجه نحو المعلوم. فيحصل للشئ الاستقلال او عدمه من قبل تعلق نحو الملاحظة بالذات او بالعرض.

و هذا ما اختاره المحقق الملاحسن رحمه الله تعالى في شرح السلم. و بني عليه ان معانى الحروف مستقلة في لحاظ. اى في العلم بالكنه و بالوجه. و غير مستقلة في لحاظ آخر اى في العلم بكنهه. و قال: لا مدخل للعنوانات و التعبيرات في الاستقلال و عدمه.

**القول الثالث:** و مختار السيّد السند رحمه الله تعالى هذا الذى مضى ذكره في القول الثانى الا ان السيد السند اعترف بان للعنوانات و التعبيرات مدخلاً ايضاً في ثبوت الاستقلال و عدمه.

كمفهوم الابتداء. فانه اذا عبر عنه بلفظ "الابتداء" كان مستقلاً و اذا عبر عنه بلفظ "من" كان غير مستقل. صرح بهذا شراح كلام الملاحسن. و الله اعلم.

**القول الرابع :** ما هو مختار الامام الرازى رحمه الله تعالى . كما يعلم مما في تفسيره الكبير انهما صفتا العلم . حيث قال فيه ج ١ ص ١٩ : ان كل ما كان معلوماً فانه لابدّ و ان يكون مستقلاً بالمفهومية . والحرف مستقل في العلم . فيكون مستقلاً بالمفهومية . فالحرف عنده مستقل يصح وقوعه محكوماً عليه و به .

هذا حاصل كلامه . و لا يبعد ان يقال : انه يرجع الى قول الجمهور .

**القول الخامس :** ما اختاره العلامة الهندي محمد حسن الاسرائيلي نسباً السنبلى مسكناً في رسالته سوانح الزمن في المؤاخذات على المولى محمد حسن السهالوى شارح السلم .

حيث قال : و التحقيق عندى ان الاستقلال و عدمه بمعني عدم الملكة صفتان حقيقة و بالذات للمفهوم التعبيري و العنوان الكاشف عن المقصود .

لا انهما صفتان للملاحظة و تابعان لها . و لا صفتان للمعنون المعبر عنه المقصود . و انما هما صفتان بالعرض للملاحظة و المعنون .

فالمقصود الواحد يختلف بالاستقلال و عدمه باختلاف المفاهيم التعبيرية له . و لا يختلف المفهوم الواحد المعبر بتقبلات الملاحظات وتعاقبها عليه . واختلاف تعلق الملاحظات والالتفاتات بالذات او بالعرض بالواسطة في الثبوت او العروض .

و مفهوم لفظة " من " و " الى " و امثالهما غير مستقل في نفسه باى لحاظ لوحظ . فلو سلم ان المقصود بمفهوم " من " ومفهوم " الابتداء

الخاصّ " واحد هو المعنون المعبر عنه بهما فهو مختلف بالاستقلال وعدمه .  
و انما هما صفتان لتعبريه . لا له حقيقة .

كما ان الحيوان ليس في نفسه ناطقاً و لا غير ناطق . و الهوى  
ليست في نفسها متصلة و لا منفصلة . و انما يأتى اليها امثالهما مما يعرضها  
من الصور .

فمدار الاستقلال و عدمه عندى على صفة ذاتية نفسية في نفس  
المفهوم هو توقف تعلقه وانفهامه . وملاحظته على انفهام الغير وملاحظته .  
و عدم توقفه عليه .

و من هذا ترى ان مجموع المستقل و غيره قد يصير مستقلاً لعدم  
بقاء الحاجة بعد الضم . و كثيراً ما يقع الخط و الغلط باشتراك لفظي  
الاستقلال و عدمه بين هذين المعنيين . و هما مناطا تحصلات الحقائق  
الاسمية و الفعلية و الحرفية . و بين معنيين آخرين هما صفتا الملاحظة .  
كما عرفت .

و بسط التحقيق في شرحنا لمختصر الميزان و كثير من اسفارنا في  
هذا الفن .

و بهذا تبين ان الحق ما قاله السيد الشريف رحمه الله تعالى :  
ان المدخل التام فيه للمعنونات . بل هي المتصفة بهذين الوصفين حقيقة .  
هذا آخر كلامه المتين .

﴿لزمها تعقل متعلقاتها اجمالاً و تبعاً من غير حاجة الى ذكرها﴾

اي ذكر متعلقاتها .

## فائدة

ههنا سوال للفاضل المحقق عبد الغفور شارح شرح الجامى . و  
هذا السؤال يعدّ قوياً عند الافاضل من شارحى كلامه .

و هو انه لو كان الامر كذلك . لصح الحكم على " فوق " و  
" تحت " و " قدام " و " خلف " و الحكم بها . مع انها لازمة الطرفية لا  
تستعمل الاّ مفعولاً فيها .

و حلّ هذا السؤال عندى من وجوه متعددة اذكر منها ههنا ستة  
وجوه .

**الوجه الاول :** قد سبق منّا في بحث المحصول تحت قوله : يصلح  
ان يحكم عليه وبه . ان المفعول فيه داخل في المحكوم عليه . و ان المفعول  
فيه مما يطلق عليه المحكوم عليه . فراجعه .

**الوجه الثانى :** ما سبق هناك ايضاً . انّ المضاف داخل في المحكوم  
به .

**ان قلت :** هل هذا الاّ تدافع .

**قلت :** لا تدافع . لانه محكوم به بالنظر الى المضاف اليه . ومحكوم  
عليه بالنظر الى عامله .

**الوجه الثالث :** ما ذكره الفاضل عبد الغفور رحمه الله تعالى .  
انها باعتبار ذاتها يصلح لهما . و انما المنع لعارض .

**الوجه الرابع :** ما نمقنا في بحث المحصول ان قوله : يصلح ان  
يحكم عليه وبه قضية مهمة . وهو في حكم الجزئية . فلا يجب كون كل  
ذى المعنى المستقل صالحاً لان يحكم عليه وبه .

الوجه الخامس : ان الحكم عليه و به ليس من ذاتيات الاسم  
مناطاً للاسمية . بل من علامات الاسم و خواصّه .

و لذا قال الامام الرازى رحمه الله تعالى : ان تعريفه بما يحكم  
عليه رسم و تعريف بالاثـر .

و خواصّ الشئ و لوازمه قد تكون غير شاملة . و ما نحن فيه من  
هذا القبيل . كما لا يخفى .

الوجه السادس : ما قاله الشيخ الامام عبدالقاهر الجرجاني رحمه  
الله تعالى . كما نقلنا قوله في بحث الحصول فراجعه .

و هو ان المراد من قولنا : يحكم عليه . الحكم على معناه . و  
معني كلمة " فوق " عالٍ و معني كلمة " تحت " سافل و هكذا .

و يصحّ الحكم على " العالى " و " السافل " وبهما . يقال : هذا  
عالٍ او سافل . او العالى كذا و السافل كذا . و هكذا فلا ورود .

﴿ لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها ﴾ التي هي  
مستقلة بالمفهومية ﴿ مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها ﴾ اى الاضافة  
الى متعلقات مخصوصة ﴿ الغرض من وضعها ﴾ اشارة الى ان الغرض  
من وضع اللفظ ربما يكون غير معناه الموضوع له .

الا ترى الى حروف المعجم حيث لم يدخل في اسم ولا حرف و  
لا فعل . لانتفاء وضعها لمعني . مع تأتى الغرض . كما قال الجامى رحمه  
الله تعالى : انها موضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعني .

﴿ لزـم ذكرها ﴾ اى المتعلقات ﴿ لفهم هذه الخصوصيات لا  
لاجل فهم اصل المعني ﴾ كما في الحرف حيث لا يفهم معني الحرف

بدون ضم المتعلق . و اما هذه الاسماء فيفهم معانيها بدون المتعلقات و اما احتياجها الى المتعلقات فهو لفهم امور خارجيّة عن المعانى . و هو تلك الخصوصيّات .

و لذا قيل : ذكر المتعلق في الحرف . لتتميم الدلالة لكون معناه موقوفاً على الغير و متعلقاً بالقياس الى الغير .

و في الاسماء اللازمة للاضافة لتحصيل الغاية . فان " ذو " مثلاً معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في الدلالة الى ذكر المتعلق . الا ان المقصود من وضعه و هو التوصل الى جعل اسماء الاجناس وصفاً لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف اليه .

وان شئت فقل كما قال الفاضل عبد الحكيم رحمه الله تعالى في شرح المطوّل : التزام ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حاله يورث الفرق بينه و بين الاسماء اللازمة للاضافة . فان الاسماء اللازمة للاضافة ملحوظة في انفسها . والاضافة تبع لها . يشهد بذلك وقوعها محكوماً عليها و بها دون الحرف .

ان قلت : ما الدليل على انها اسماء ؟ و الاستدلال على ذلك بالمعنى اى كليته امر مخفى .

ولا يصح الاستدلال بالوضع . لانه يعلم بالاستعمال . واستعمال الحروف و استعمال هذه الاسماء واحد . و هما في الاحتياج استعمالاً متساوية الاقدام .

و كذا لا يصح الاستدلال بان المضاف اليه قد يحذف . لان جواز حذفه انما هو فيما هو لازم للاضافة معني فقط . واما فيما هو لازمها

معني و لفظاً . فلا يسوغ كما سبق .

و ايضاً متعلق بعض الحروف ايضاً يحذف . كنعم . وبلى . على ما مضى .

وحله ان معاني هذه الاسماء اللازمة الاضافة مستقلة في انفسها . لا تحتاج الى الغير في الدلالة . بخلاف معاني الحروف . كما يشهد به الوجدان عند التجريد و التفكير في معني كلمة " من " و لفظ " الابتداء " فاستفت قلبك يفتك افتاءً يروى غلتك و يشفى غمّتك . وهذا ليس امراً مخفياً .

و ايضاً هي مضافة . و ايضاً بعضها مما يوصف و يحكم عليه . و الاضافة و الموصوفية و الحكم عليه من خواصّ الاسم . و بين وجوها في مواضعها .

قال الفاضل اللاهوري رحمه الله تعالى في شرح المطول ص ٤٥٥ : و الذى يخطر بالبال في توجيه ذلك ان يقال : المراد انما يصلح للموصوفية و الاضافة شئ من الحقائق اى الامور الثابتة في انفسها . لان ثبوت شئ لشئ فرع ثبوته في نفسه . و كذا اضافة شئ الى شئ .

دون معاني الحروف و الافعال . اما معاني الحروف فلكونها آلات للغير . كالنسبة بين طرفي القضية لا ثبوت لها في نفسها . فلا توصف و لا تضاف .

و اما الافعال فلو جوب كون مدلولاتها مثبتة لشئ آخر . و ذلك لدخول الزمان الذى هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها . او عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كاجزاء له . فلا يثبت من هذه

الحيثية لها شئ . و لا توصف و لا تضاف . انتهى بتصرف مع زيادة .

﴿ فهي دالة على معانيها معتبرة ﴾ بالنصب حال من المعانى

﴿ في حدّ انفسها لا في غيرها فهي داخله في حد الاسم لا في الحرف ﴾

و بعد اللتيا والتي ان هذه الكلمات اللازمة الاضافة اسماء ضعيف اسميتها . لمضاهاتها مع الحروف استعمالاً . كما ذكرنا سابقاً ان الاسماء بعضها اقوى استقلالاً من بعض . وان كان الكل مشتركة في نفس ماهية الاسمية . و كذا الحروف بعضها اقوى من بعض .

و لهذا التفاوت و قرب بعض الاسماء من الحروف . وبالعكس . و قرب بعضها من الافعال . و بالعكس . تكاد العقول تصبح تحته مقهورة . فيشتبه على عقول الايمة فضلاً عن عقول عامة العلماء الامتياز بين الاقسام الثلاثة .

و لذا اختلفت اقوالهم في عدة كلمات . ولكل وجهة هو موليها .  
الا ترى الى " نعم " و " بئس " قال الفراء وجماعة من الكوفيين ان كليهما اسم . لدخول حرف الجر عليه .

كقول اعرابي وقد بشر ببنت : و الله ما هي بنعم الولد . وقول الآخر و قد سار الى محبوبته على حمار بطيء : نعم السير على بئس العير .  
و الا ترى الى . عسى . حيث قال الكوفيون : انه حرف ترج .  
مثل " لعل " و تبعهم ابن السراج .

و الا ترى الى ما في التصريح للشيخ خالد بن عبد الله الازهرى رحمه الله تعالى شرح التوضيح لابن هشام شرح الفية ابن مالك رحمه الله تعالى ج ١ ص ٢٥ : نقل عن الفراء ان " كلا " ليس واحداً من الاقسام

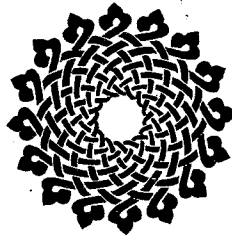
الثلاثة للكلمة . بل بين الاسماء والافعال . انتهى .

و الا ترى الى ما في حاشية التصريح ههنا للشيخ يسين . انّ  
الفراء لم يحكم بهذا . بل توقف هل هى اسم او فعل لتعارض الادلة .  
انتهى كلام الشيخ يسين رحمه الله تعالى .

و يبدو اثر مشابهة هذه الاسماء بالحروف عند القطع عن الاضافة .  
حيث تبني على الضم لهذه المشابهة فيقال : قبل و بعد .

هذا و لقد استراح القلم من التبييض ضحوة يوم الجمعة الثامن  
عشر من شوال سنة ١٣٨٣ هـ ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة بعد الالف من  
الهجرة .

و الحمد لله و صلى الله على سيدنا و مولانا محمد و على آله  
و اصحابه اجمعين .



منظوم فارسی انشده ارتجالا فی مدح الکافیة والشافیه بلسانہ رقمہ  
بنیانہ العبد محمد موسیٰ حین قمرایۃ بعض الطلبة الشافیه علیہ فی بلدۃ پاکستان

کافیہ کافی ست باقی درد سر  
کافیہ نزد خرد و خوب از شر  
شافیہ را داں بہ از قند شر  
جام جمشید ست ہر دو مختصر  
جرعہ نوش از مے ایں جا از  
فیض یو تے عنبرش در بحر و بر  
تو بیائے مرغ خوشخواں در مقرر  
در طواف کعبہ اش نوش ہر بشر  
طاعت فرخندہ بادہ لے پر  
بحر ناپیدا کنار از لعل و در  
نافہ چین، یو تے خوش خوانی اگر  
لے گزیدہ مار جہل لے بے خبر  
بنگر لے افتادہ در ظلمات شر  
ابن حاجب، علم تو شد عام تر  
جرعہا از جام تو، لے مفتخر  
کافیہ با شافیہ باز و پر  
میدرخشد همچو مہر و ماہ  
کافیہ با شافیہ بس مختصر  
ریخت تخم علم در تخم عرب

شافیہ شافی ست از درد جگر  
لا تقش تحریر او بر لوح زر  
گو تے سبقت برده بر تن در  
بلکہ چوں خورشید قصہ مختصر  
تا شوی مخمور بہاناں، تا سحر  
ساقیا، من ہم فیضت مثل  
تا بہار عمر باز آید ز سر  
کلبہ عنہا فنا از شوق نظر  
شافیہ کن یاد در حضور و سفر  
عنوطہ زن بہر لالی لے پر  
شافیہ مشک است باقی درد سر  
شافیہ تر یاق، باقی درد سر  
شافیہ شمع ست باقی درد سر  
بر تو رحمت بادہ در شام و صبح  
نوش کردم طالب علم و منہ  
واشود از خواندش صد بند در  
از ضیاء حفظ ہر دو، لے پر  
فضل اینہما همچو بوی گروہ  
باغبایش در دالانش صد بار

## فهرست مسائل بغية الكامل

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب و بيان ان هذا الكتاب من أصعب الكتب المؤلفة في النحو .	٢١
ذكر المقدمات .	٢٣
المقدمة الاولى في أقسام الكلمة الثلاثة و بيان ان بعضهم زاد للكلمة قسمًا رابعًا و سماه الخالفة . و هذا من العجائب .	٢٣
بيان ما قال الامام الفراء . ان لفظ " كلا " خارج عن الاقسام الثلاثة للكلمة . و ليس بداخل في واحد منها . و هذا من اللطائف النحوية .	٢٤
بيان ان سيبويه ما كان يعرف حدّ الاسم و لا الكسائي و المبرد و ابن الشجرى و الاخفش و غير هؤلاء من الائمة . و هذا غريب .	٢٤
المقدمة الثانية في حقيقة الحرف . و بيان المذاهب الثلاثة فيها . و هو من اهمّ الابحاث النحوية .	٣٠
المقدمة الثالثة في بيان انّ كلمة " في " وضعت للظرفية الحقيقية او المجازية .	٣٣
المقدمة الرابعة في بيان انّ الوجود على ثلاثة أقسام . الخارجى . والذهنى . و النفس الامرى . و بيان ان المتكلمين انكروا الوجود	٣٤

الذهنيّ .	
المقدمة الخامسة الوضع على ثلاثة أقسام . و تفصيل هذه	٣٤
الاقسام .	
المقدمة السادسة في تفصيل الموضوع له لالفاظ . و فيه ثلاثة	٣٥
أقوال للعلماء . و هذا بحث مهم .	
المقدمة السابعة في ذكر اعتراضات الامام الرازي رحمه الله تعالى	٣٦
على حدّ الاسم و الحرف .	
ذكر الامور المهمة الباعثة على ايراد الجامي بحث الحاصل و	٣٨
المحصل في شرحه .	
ذكر المهمّ الاول .	٣٨
ذكر المهمّ الثاني .	٣٨
ذكر المهمّ الثالث .	٣٩
ذكر المهمّ الرابع .	٣٩
ذكر المهمّ الخامس .	٤٠
ذكر المهمّ السادس .	٤١
ذكر المهمّ السابع .	٤١
ذكر المهمّ الثامن و هو دفع عدّة اشكالات اوردها الامام الرازي	٤٢
على تعريف الاسم و الحرف .	
بيان الاشكالات التسعة للامام الرازي . و هذا بحث دقيق .	٤٢
ذكر المهمّ التاسع .	٤٧
ذكر المهمّ العاشر .	٤٨
ذكر المهمّ الحادى عشر في بيان ان تعريف ابن الحاجب للاسم	٤٩
احسن و اصحّ . و بيان وجه ذلك .	

.....	٤٩	ذكر المراتب السبع للاسم و الحرف . و هذا بحث لطيف .
.....	٥١	إرجاع الجامى ضمير في " نفسه " الى الكلمة ووجه ذلك .
.....	٥١	المقدمة الثامنة في ذكر عبارة المحصول و الحاصل للجامى رحمه الله تعالى المتعلق بشرحها هذا الكتاب .
.....	٥٦	التحقيق في لفظ " المحصول " هل هو مصدر أم لا . و فيه ذكر الاقوال الاحد عشر . و هذا البحث غريب يدل على تدقيق المصنف .
.....	٦٤	فائدة جليلة في انّ بعض العلماء لم يذكر لفظ " المحصول " في المصادر .
.....	٦٥	فائدة عظيمة نافعة في بيان انّ اسم الفاعل قد يجئ على وزن اسم المفعول .
.....	٦٨	هل يصحّ اطلاق البعض على واحد ؟ و حلّ ذلك .
.....	٦٨	ذكر الوجوه الخمسة اللطيفة للتعبير عن السيد السند ببعض المحققين .
.....	٦٩	ذكر الفروق الستة عشر بين المحقق و المدقق . و هذه الفروق قد أولع بها العلماء و المتعلّمون واعتنوا بها كثيراً . وهو من الغرائب و النفائس التي خلّت عنها الزبر .
.....	٧٥	تركيب قوله : كما ان في الخارج الخ . و إعرابه على اربعة وجوه . و هذا مما استعجم على الافاضل فضلاً عن الطلبة .
.....	٧٦	مسألة في بيان ان تشبيه المعني المستقلّ و غير المستقلّ يصحّ بواحد من الأمور الاربعة لفهم حقائق الاسم و الفعل و الحرف و تفضيل ذلك بأبداع طريق .
.....	٧٩	تشبيه معني الاسم و الفعل و الحرف بموضوع العلم الالهى و

- الرياضى والطبيعى . و ايضا ذلك .
- ٨٠ ..... وجه لطيف بديع لتسمية الاسم على مذهب البصريين . و هو  
مما اختصّ بهذا الكتاب .
- ٨١ ..... بيان دقيق في أنّ للخارج معانى متعددة و ايضا ذلك .
- ٨١ ..... بيان ان السوفسطائية ينكرون الوجود الخارجى و العلم بها . و  
قول الطوسى انه لا وجود للسوفسطائية في الارض .
- ٨٢ ..... ذكر قول الصوفية انه لا وجود في الخارج الاّ الله تعالى .
- ٨٢ ..... قال النّجّار المعتزلى : لا وجود للجواهر . و انما العالم أعراض .
- ٨٣ ..... بيان مصداق الغير . و مفهوم الغيرية . عند الفلاسفة و  
المتكلمين . و هذا بحث فلسفى يدلّ على ان المصنف ماهر في  
علوم الفلسفة . و كم ترى في هذا الكتاب مباحث لطيفة دقيقة  
ممزوجة بعلوم الفلسفة تحقيقاً للمرام .
- ٨٤ ..... بيان المراد من القائم بذاته . و القائم بغيره عند الفلاسفة و  
المتكلمين .
- ٨٤ ..... عند ابن كيسان المعتزلى العالم جواهر . و لا وجود للاعراض .
- ٨٤ ..... دفع تكرار لفظ " كذلك " بعد لفظ " كما " بوجوه خمسة . و  
هو اشكال استبهم حلّه حتى على الافاضل .
- ٨٧ ..... المراد من الذهن القوى الدماغية عند ارباب المنطق و عند  
الفقهاء هو القلب .
- ٨٨ ..... سوال ان ذكر قوله : ملحوظا في ذاته . لغو بعد قوله : مدرك  
قصدا . و له ثلاثة عشر جواباً .
- ٩٠ ..... الفرق بين إضمار الجار و باب الحذف و الايصال .
- ٩١ ..... ذكر فائدة قوله : يصلح في قوله : يصلح ان يحكم عليه و به .

- ٩٢ ..... مصداق المحكوم عليه اثنا عشر امراً و مصداق المحكوم به تسعة امور . و هذا بحث حقيق بالحفظ لن تراه في غير هذا الكتاب . و لذا زلّ فيه المحقق العصام رحمه الله تعالى .
- ٩٥ ..... اطلاق المحكوم عليه على المحكوم به . و المسند على المسند اليه . و المضاف على المضاف اليه . و البديل على المبدل منه . و بالعكس صحيح . و هذا من لطائف النحو .
- ٩٧ ..... قال العصام : الاولى ان يقال مسنداً و مسنداً اليه بدل الحكم عليه و به . و ردّ المصنف قوله بوجوه تسعة .
- ١٠١ ..... البحث السادس في انّ للمحكوم عليه احد عشر اسماً و للمحكوم به ثلاثة عشر اسماً . و هذا بحث نافع جداً .
- ١٠٢ ..... البحث السابع . و فيه ان المفهوم من قوله : المعني الملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم الخ . ان الفعل يحكم عليه و به . و هو خلاف الواقع . و هذا من اهمّ اسئلة النحو . و دفعه المؤلف البازي باثني عشر جواباً . و هو من اعزّ نفائس هذا الكتاب و خواصه التي خلت كتب القدماء و المتأخرين عن ايفاء حقه .
- ١٠٩ ..... فائدة في تضعيف ما اشتهر ان الفعل وضع لان يحكم به وايضاح ذلك .
- ١١١ ..... البحث الثامن للاسم و أخويه خواصّ كثيرة . فلم خص بالذكر الحكم عليه و به ؟ و اجابه المؤلف بسبعة أجوبة و اتى بالغرائب و اللطائف .
- ١١٥ ..... البحث الاول في المراد من التبعية في الالتفات و الملاحظة .
- ١١٥ ..... البحث الثاني اتى بقوله : وآلة للملاحظة غيره . بعد قوله : تبعاً . لبيان امور اربعة دقيقة لطيفة هي ضالة العلماء و المتعلمين .

- ١١٨ ..... قال في الاسم : يصلح الخ . بلا فاء . و في الحرف : فلا يصلح الخ . بزيادة الفاء لوجوه ثلاثة .
- ١٢٠ ..... النكتة الثانية في دفع اعتراض الامام الرازى ان في قولهم : الحرف لا يحكم عليه و به . تناقض .
- ١٢١ ..... النكتة الثالثة في ذكر الوجوه الثمانية عشر للتشبيه بين المشبه به المحسوس و المشبه المعقول ههنا . و هذا مما اقترحه من المؤلف الافاضل من العلماء .
- ١٢٣ ..... دفع سوال ان الحرف يصير اسماً عند العلم بالكنه و بالوجه .
- ١٢٧ ..... بحث المحصول والحاصل منقسم الى ست حصص . وايضاح ذلك .
- ١٢٧ ..... المسألة الثالثة في بيان حاصل الحصة الثانية بنهج جديد يصافح القلوب . و اتى فيها المصنّف بتدقيقات خلت عنها الكتب .
- ١٢٩ ..... ذكر البواعث الاربعة عشر للجامى رحمه الله تعالى على ايراد الحصة الثانية . و هنا دقق المصنّف النظر فانجد العلماء و الطلبة طريق استنباط الدقائق و النكات من زوايا العبارات .
- ١٣٤ ..... فائدة في بيان ان وضع الالفاظ اصطلاحى او توقيفى و ذكر دلائل الفريقين . و هذا بحث مهم .
- ١٣٧ ..... بيان ان معنى الحرف ايضاً يوجد فيه القصد بالذات على خلاف فهم العلماء ههنا .
- ١٣٨ ..... فائدة في بيان ان المعنى عند السيد السند امر خارجى لوضع الالفاظ له . و بحثُ المحصول مبنى على كون المعنى امراً دهنياً : و هو تناقض غفل عنه جميع الشراح . و القى الله تعالى في روع المصنّف لبيان مذهب السيد طرقاً ثلاثة لم تخطر على بال الاعلام فضلاً عن ان يسطره الاقلام . و هذا بحث منطقى ونحوى دقيق .

- ١٤٢ ..... بيان ان المطابقة وعدمها تتحقق في التصورات ايضا وايضاح ذلك.
- ١٤٣ ..... فائدة في بيان انه يمكن لهذه الطرق الثلاثة تطبيق مذهب السيد على مذهب محب الله ، ان الالفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي .
- ١٤٤ ..... فائدة في دفع اشكال ان المتكلمين ينكرون الوجود الذهني .
- ١٤٤ ..... فائدة لبيان وجه تقييد الاستقلال بالمفهومية وبيان السر في ذلك.
- ١٤٤ ..... تفصيل أقسام الاستقلال وايضاح ان للاستقلال اربعة عشر قسمًا .
- و هذا من اعزّ خصائص هذا الكتاب اتى فيه المصنف بدقائق و حقائق لا تجدها في غير هذا الكتاب .
- ١٥٠ ..... إن قلت ما فائدة قوله : ملحوظًا في ذاته . بعد قوله : لا يكون آلة للغير . و قوله : مستقلا بالمفهومية ؟ قلت : له ست فوائد مهمة شريفة .
- ١٥١ ..... الفائدة الثانية في بيان ان المستقل بالمفهومية قد يكون ملحوظًا في ذاته . و قد لا يكون ملحوظًا في ذاته . و هنا ذكر أشكال يُدهش الأفاضل .
- ١٥٣ ..... فائدة في بيان ان لزوم نوعان . و بيان ان لزوم تعقل المتعلق بالحرف من أى نوع .
- ١٥٤ ..... ذكر الفروق بين المعني الاسمي و الحرفي مع لزوم تعقل المتعلق لكليهما .
- ١٥٦ ..... ذكر إشكال ان المعني الحرفي و الاسمي يحتاجان الى تعقل المتعلق . فما الفرق بينهما ؟ و ذكر المصنف لهذا الاشكال العويص احد عشر جوابًا . و هي من سوانح الوقت و من خصائص هذا الكتاب .

- ١٦١ ..... فائدة في ذكر اشكال قوى . وذكر جواب الشيخ عبدالغفور له .
- ١٦١ ..... ذكر جواب دقيق للمؤلف .
- ١٦٤ ..... البحث الاول في ان الابتداء قد يقيد بمتعلق مخصوص و قد لا يقيد و كلاهما معني اسمي .
- ١٦٤ ..... البحث الثاني في ان عدم احتياج الاسم الى ضم كلمة انما هو في المعني الافرادى . و اما في المعني التركيبى فهو كالحرف محتاج الى الغير .
- ١٦٥ ..... البحث الثالث في ذكر اعتراض . و هو ان كلام الجامى رحمه الله تعالى مشتمل على تعليل الشئ بنفسه . و الجواب عن هذا السؤال البديع باربعة اجوبة .
- ١٦٥ ..... ذكر اربعة اجوبة لهذا السؤال . و قد القيت الاجوبة الثلاثة منها في قلب المؤلف البازى . و لله الحمد .
- ١٦٦ ..... ذكر سوال يتعلق بملزوم القصور في دلالة الحرف مع ان الحق ان القصور في معني الحرف . و ذكر جوابين لهذا السؤال .
- ١٦٧ ..... البحث الخامس في ان لفظ الدلالة في قوله : فلاحاجة في الدلالة الخ . من المتعدى لا من اللازم و تفصيل ذلك .
- ١٦٧ ..... البحث السادس في دفع تكرار قوله : من غير حاجة الى ذكره . بعد قوله : فلا حاجة في الدلالة الخ . باثني عشر جوابا كلها للمؤلف البازى ما خلا الاول .
- ١٧١ ..... ذكر تنبيه مهم لفهم هذه الاجوبة المذكورة .
- ١٧٣ ..... ذكر سوال و جواب له . و هناك بيان الفرق بين قولهم : هو المراد . و قولهم : هو المعني .
- ١٧٤ ..... فائدة نفيسة في ذكر وجوه عشرة لطيفة دقيقة . حثت الشارح

الجامى رحمه الله تعالى على ايراد قوله : وهذا هو المراد بقولهم .  
ان للاسم و الفعل معنى كائنا في نفس الكلمة . و هو بحث  
نفس غريب .

١٧٨ ..... فائدة شريفة نادرة في حقيقة الفعل . و بيان المذاهب الستة في  
معناه الموضوع له . وهذه الفائدة خلاصة رسالة مفردة للمؤلف  
البازى . و هذا البحث من بدائع الفوائد التي هى اعز من  
الكبريت الاحمر عند مجبى النحو . و خلت الزبر عن تفصيله بهذا  
المنهاج .

١٨٢ ..... المذهب السادس في حقيقة الفعل للمؤلف البازى و هو انّ الفعل  
موضوع للامور الاربعة . و ان الفعل مستقل بالمعنى المطابقى  
التفصيلى . و ان استقلاله اقوى من استقلال الاسم . و لاثبات  
هذا المطلب ذكر المؤلف طرقاً خمسة تعانق الاذهان . و هذا  
بحث مكنون و سر من اسرار الملكوت . فتحه الله على المؤلف  
بعد التضرع اليه . و حق ما قيل : كم ترك الاول للآخر .

١٨٣ ..... الطريقة الاولى ان الاصل صيغة الواحد المذكر الغائب الماضى و  
سائر الصيغ تابعة لها في الاحكام . و تفصيل ذلك بنهج نفيس .

١٨٤ ..... ذكر سوال . و هو ان الفعل يحتاج الى الضمير المستتر في هذه  
المواضع . و هناك ذكر الجواب له . و بيان ان المراد من " الغير "  
الغير في التلفظ . و ايضاح ذلك .

١٨٥ ..... ذكر سوال . و هو انّ الفعل ربّما يحتاج الى الغير و هو الفاعل  
اذا كان الفاعل اسماً ظاهراً .

١٨٥ ..... ذكر أجوبة ثلاثة عن هذا السؤال .

١٨٦ ..... بيان سوال و جواب مُهمّين . و تفصيل الفرق بين الاستقلال

- مفهوماً . و الاستقلال استعمالاً و ذكر انّ للفعل استعمالين .
- ١٨٧ ..... قيل : لو كان الفعل دالاً على الفاعل لم يرتبط مع الفاعل الظاهر .
- و هذا سوال غريب دقيق يرد على مذهب المصنّف البازي . و له ثمانية أجوبة من المصنّف البازي مذكورة هناك . و هذه اجوبة بديعة هي بغية النحاة .
- ١٨٩ ..... تفصيل الجواب الثامن بنهج لطيف دقيق . و هناك بيان ان صيغ الفعل تسعة أصناف .
- ١٩١ ..... العجب كلّ العجب كيف اعتبروا صنفين منها . و اعرضوا عن بقية الاصناف ومقتضاها . وكيف جعلوا الضعيف اصلاً للقوى .
- ١٩٢ ..... تنبيه في بيان خلاصة هذا المسلك الغريب الدقيق للمؤلف .
- ١٩٣ ..... الطريقة الثانية . كل صيغة للفعل اصل و بيان ان الفعل بجميع اصنافه و صيغه مستقل غير محتاج الى الغير . و تفصيل ذلك ببيان بديع مدلل محكم موافق لاصول اهل الصرف و النحو .
- ١٩٦ ..... الطريقة الثالثة مبنية على ان الاصل في الفعل لفظ المتكلم ثم المخاطب و بيان ذلك . و اثبات استقلال الفعل بالنظر الى هذه الطريقة مفصلاً و مستحكما بادلة قوية نفيسة .
- ١٩٨ ..... تنبيه مهم على ان الفعل مستقل ومستغن عن الفاعل المغاير لفظاً .
- ١٩٩ ..... لم يستطع بشر و لن يستطيع احد من الجنّ و الانس على اظهار الفاعل الذي هو ضمير مستتر في الفعل و على فكّه عن فعله .
- ٢٠٠ ..... الطريقة الرابعة متفرعة على انكار اضممار الضمائر في الافعال . و هذا البحث يحتاج الى تجريد القرينة وهو بحث دقيق نفيس . وهناك فصل المصنّف هذا البحث ببيان شافٍ و ادلة كافية قوية . و اطلب في ذلك اطناباً .

- ٢٠٢ ..... ذكر سوال و جواب .
- ٢٠٣ ..... توجيه قول الجمهور باضمار الضمائر في الافعال و دفع التناقض بين قولهم و قول المصنف المنكر لاضمار الضمائر فيها .
- ٢٠٤ ..... ذكر سوال مهم و دفع له .
- ٢٠٥ ..... ذكر اقوال اهل المنطق في الذاتيات حيث قالوا : لا يعلم ذاتيات حقيقة متأصلة غير الله تعالى .
- ٢٠٦ ..... فائدة مهمة في معرفة ماهية الضمير المستتر بذكر أقوال النحاة . و تفصيل ذلك بذكر الأمور الأحد عشر . و أطيب المصنف في هذا البيان بمنهج بديع نفيس لن يراه احد مجموعاً في زبر السلف و الخلف .
- ٢١٨ ..... الطريقة الخامسة مبنية على قياس الفعل على المشتق كالضارب .
- ٢١٩ ..... بيان حقيقة المشتق و حقيقة معناه الموضوع له عند الجمهور .
- ٢١٩ ..... بيان القياس ان المشتق عند الجمهور يدل على امور ثلاثة منها الفاعل . فينبغي ان يكون الفعل ايضاً دالاً وضعاً على الفاعل . و ان يكون الفاعل داخلاً في معناه الموضوع له . لان الفعل اقوى من المشتق . و ايضاح ذلك ببيان رفيع تصافح القلوب و تعانق الازهان .
- ٢٢٣ ..... تنبيه مهم على انه لما ثبت ان الفعل مستقل و دال على امور اربعة ثبت ان استقلاله اقوى من استقلال الاسم . وتفصيل ذلك .
- ٢٢٤ ..... فائدة في ان حذف الفاعل جائز عند الكسائي . و هو المختار عند المصنف البازي خلافاً لجمهور النحاة و تفصيل ذلك .
- ٢٢٦ ..... فائدة مهمة في ذكر الاشكال في تقسيم الابتداء الى المعني الاسمي و الحرفي . وهو من الاشكالات التي تحير في حلها الاعلام حتي

- وَقَعَتْ فِيهِ مَنَازِرَاتٌ بَيْنَهُمْ .
- ٢٢٦ ..... ذكر مناظرة اتَّفقت بين المحقِّق عبدالعزيز مؤلف النبراس . و  
الفاضل الشيخ احمد الديروى .
- ٢٢٩ ..... تفصيل هذه المناظرة . و ذكر رسالة الفاضل احمد الديروى السَّي  
ارسلها الى المحقِّق عبدالعزيز .
- ٢٢٩ ..... ذكر أسئلة الشيخ احمد الديروى التي ارسلها الى المحقِّق عبدالعزيز  
و طلب منه حلَّها بطريق المناظرة و التَّعَنُّت . و هى ستة أسئلة  
مستصعبة جدًّا .
- ٢٣٢ ..... ذكر رسالة مفصَّلة طويلة للمحقِّق عبدالعزيز ذكر فيها حلَّ أسئلة  
الشيخ احمد . ثم كتب فيها من عنده أسئلة صعبة نحو خمسمائة  
واربعين سؤالاً طلب حلَّها وأجوبتها من الشيخ احمد الديروى .
- ٢٣٤ ..... حلُّ السؤال الأوَّل من الاسئلة الستَّة .
- ٢٣٥ ..... حلُّ السؤال الثانى من الاسئلة الستَّة .
- ٢٣٦ ..... حلُّ السؤال الثالث منها .
- ٢٣٦ ..... حلُّ السؤال الرابع . وهو المتعلق بما نحن بصدد بيانه وتفصيله في  
هذا المقام .
- ٢٣٧ ..... حلُّ السؤال الخامس المتعلق بارتفاع النقيضين و اجتماعهما .
- ٢٣٧ ..... حلُّ السؤال السَّادس المتفرِّع على ان عدد العشرة مركب من  
الوحدات الاعتبارية . مع انه من مقولة الكم . و الكم من  
الامور الواقعيَّة .
- ٢٣٨ ..... ذكر أسئلة من المحقِّق عبدالعزيز التي أرسلها الى الفاضل الشيخ  
احمد الديروى . و طلب منه حلَّها و أجوبتها . و هى نحو  
خمسمائة و اربعين سؤالاً من الفنون المختلفة . و هى اسئلة

- غريبة لطيفة تدهش الافاضل .
- ٢٥٠ ..... ذكر رسالة فارسيّة أرسلها المحقق عبدالعزيز الى الشيخ احمد الديروي .
- ٢٥٢ ..... فصل . نعود بعد ذكر المناظرة الطويلة القلمية الى بيان الاشكال الصعب المشهور في تقسيم الابتداء الى المعني الاسمي و الحرفي . و بيان التقارير المتعددة لهذا الاشكال .
- ٢٥٣ ..... ذكر تقرير لهذا الاشكال ابتكره المصنف و هو اصعبها .
- ٢٥٣ ..... ذكر سبعة عشر جواباً لحلّ هذا الاشكال العويص . و هذا البحث من اجلّ نفائس هذا الكتاب التي لم يرها و لن يراها احد في زبر السلف و الخلف .
- ٢٦٢ ..... ذكر سوال و جواب له مبنيّين على الفرق بين الارادتين . و على أنّ اللفظ ربما يطلق و يراد به اللفظ الدال . و يطلق و يراد به المعني المحض . و هذا بحث غريب دقيق ينفع في غير ما موضع .
- ٢٦٣ ..... فائدة في ردّ مذهب المعتزلة حيث اشترطوا في كون الكلمة مفيدة تركيبها من حرفين فصاعداً و هو من نوادر الاجاث .
- ٢٦٤ ..... لطيفة شريفة في أنّ الحركة قد تكون كلمة بل جملة .
- ٢٦٤ ..... لغز في حرف قام مقام الاسم و الفعل و الحرف .
- ٢٦٥ ..... ذكر الفائدة في معني كون " من " حالة بين السير و البصرة .
- ٢٦٦ ..... فائدة في دفع ما قيل : لم قال في معني الحرف . انه حالة بين السير و البصرة . و لم يقل : بين الشيعين . و بيان ان فيه اشارة الى أسرار خمسة .
- ٢٦٧ ..... فائدة في وجه اكنار النحاة ذكر البصرة و الكوفة في الاستشهادات . و وجه شهرة مثال . سرت من البصرة الى

- الكوفة . و وجه تقديم البصرة على الكوفة . و هذا السؤال مما  
دار على ألسنة الطلبة كثيراً . وهناك تفصيل أسرار غريبة تاريخية .  
ذكر مبدأ تمصير البصرة . و وجه تسميتها . ..... ٢٦٧
- بدء تمصير الكوفة . و احوالها و وجه تسميتها . ..... ٢٦٩
- سبب دوران الكوفة و البصرة على الألسنة وجوه خمسة . ..... ٢٧٢
- انما أُخِّرَت الكوفة في المثال المذكور لوجوه عشرة . ..... ٢٧٣
- ذكر سوال يتعلّق بكون معني الحرف واسطة في الثبوت لحال  
المتعلق . و هو لزوم آليّة الشئ لنفسه . و حلّ ذلك . ..... ٢٧٦
- ذكر تنبيه مُهمّ على أنّ المعني الحرفي متقدّم على المتعلق له تعقّلاً .  
و بالعكس باعتبار الذات . ..... ٢٧٧
- فائدة في بيان ان معني الحرف واسطة للمتعلق . و بيان القسم  
المتحقّق فيه من أقسام الواسطة الثلاثة . ..... ٢٧٧
- ذكر سوال و جواب . ..... ٢٧٨
- قيل : يصدق حدّ المعني الحرفي على المدلول التضمنيّ مع أنّه ليس  
بمعنيّ حرفيّ . و حلّ ذلك . ..... ٢٧٨
- الاشكال على قوله : معني الحرف لا يمكن ان يتعقل بدون  
المتعلق . بانه لا حجر في التصور . هذا اشكال منطقي وله ثلاثة  
أجوبة دقيقة . ..... ٢٧٩
- فائدة في أنّ للمصنّف البازي نظراً قوياً في قولهم : ان الحروف  
روابط بين الأسماء و الافعال . ..... ٢٨١
- مسألة مهمّة في بيان إشكال مشهور . و هو أنّ الصّواب توقّف  
تعقّل معني الحرف على تصوّر المتعلق . بدل توقّفه على ذكره .  
فالاولى حذف لفظ " ذكر " و ايراد لفظ " تصوّر " و دفع ذلك

- بأربعة اجوبة دقيقة بديعة . و هذا بحث شريف .
- ٢٨٤ ..... قيل : قوله في الحرف . و لا ان يدلّ الاّ بضمّ كلمة الخ . تكرار  
بعد قوله : و لا يمكن ان يتعلّق الا بذكر الخ . و له سبعة اجوبة  
من المؤلف البازى . و هذا البحث من النفائس .
- ٢٨٦ ..... البحث الثانى في بيان ان للمعنى الحرفي درجات متعدّدة مرتّبة .  
و هو ضالّة النحوى التي خلت عنها الزبر .
- ٢٨٨ ..... البحث الرابع يرد على حدّ الحرف الأسماء المشتركة . و جواب  
ذلك من الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى .
- ٢٨٨ ..... الحصّة الثالثة من الكلام .
- ٢٨٩ ..... العجب ان الفية ابن مالك كلّها جملة واحدة . و فيها الغز  
البعض . بل صحيح البخارى و الجامع للترمذى و صحيح مسلم  
و غيرها من الكتب الكبار كلّ واحد منها ايضاً جملة واحدة .
- ٢٩٠ ..... المسألة الخامسة في خلاصة بحث الحاصل .
- ٢٩٠ ..... إشكال انّ بحث الحاصل يخالف بحث المحصول . وله ثلاثة اجوبة .
- ٢٩٢ ..... شكّ مستطرف أولع به الطلبة . و هو أنّه لم قدم المحصول على  
الحاصل . و له اجوبة ثمانية من المؤلف البازى .
- ٢٩٦ ..... إن قلت ما الباعث على ايراد بحث الحاصل بعد بحث المحصول .  
و هناك ذكر عشرة أجوبة كاملة له . و هذا البحث يورث  
الحذق . و طريق اخذ النكات من الكلام .
- ٣٠٠ ..... ذكر سوال و جواب يتعلّقان بتغاير بحثي الحاصل و المحصول و  
اتحادهما .
- ٣٠٠ ..... فائدة مهمّة في الردّ على عبّاد المعتزلى الزاعم انّ دلالة كل لفظ  
لذاته اى عقلية لا وضعيّة .

- ..... ٣٠١ فائدة في ان بعض الالفاظ قد تكون مناسبة لمعناها . و ايضاح ذلك .
- ..... ٣٠٢ فائدة في بيان ان كلمة " من " امّ الباب و لذا اختصّت بأموز .
- ..... ٣٠٣ عِدّة حروف استكملت من اقسام الكلمة الثلاثة . منها " من " و " الى " و " حاشا " و هذا بحث عجيب نادر .
- ..... ٣٠٤ فائدة في ان كلمة " من " تأتي على خمسة عشر وجهًا .
- ..... ٣٠٤ الموضوع له للحروف جزئيات . و الوضع عام عند عضد الدين و السيّد . و عند الاوائل الكليات و اختاره التفتازانى . و بيان ما احتج به الكلّ .
- ..... ٣٠٦ مسألة في تفصيل المذاهب الخمسة في معنى الحرف و حقيقته . و تفصيل ذلك . و هذا البحث من حكم بديعة هي ضالة النحوى . و مما لا نظير له في كتب القوم على كثرة المؤلفات .
- ..... ٣٠٦ المسلك الاول للسيّد السند . و هو ان القصور في معنى الحرف .
- ..... ٣٠٧ الثانى مسلك الاوائل . و هو ان القصور في دلالة الحرف لا في معناه .
- ..... ٣٠٧ اعترض السيد على هذا المسلك بوجوه اربعة . و هناك ذكر أجوبتها .
- ..... ٣٠٩ تنبيه مهمّ فيما قال النحاة : ان الواضع اشترط في دلالة الحرف ذكر المتعلق . و اختلف السيّد واللاهورى و السعد في مرادهم .
- ..... ٣١٠ تمسّكات السيد السند و أتباعه على ان الاحتياج انما هو في معنى الحرف لا في دلالاته .
- ..... ٣١١ المختار عند المؤلف البازى ان القصور في دلالة الحرف لا في معناه على خلاف ما اختاره السيّد بدلائل ستة . و هذا بيان خلّت عنه

- كتب السلف و الخلف . و هو بحث بديع رفيع .
- ..... ٣١٥ الثالث ايضاً مسلك السيد السند كما عزاه اليه السيوطي و لم نجده في كتبه . و هو ان الحرف لا معني له لا في نفسه و لا في غيره .
- ..... ٣١٦ الرابع مسلك ابن النحاس . و هو ان الحرف يدل على معني في نفسه .
- ..... ٣١٦ ذكر كلام السيوطي رحمه الله تعالى في تفصيل مسلك ابن النحاس .
- ..... ٣١٧ الخامس مسلك الشيخ الرضى . و هو ان الحرف وحده لا معني له اصلاً . بل هو مُوجد لمعناه في لفظ غيره .
- ..... ٣١٨ ذكر العبارة الطويلة للرضي في شرح مذهبه و بسطه بضرب الامثلة .
- ..... ٣٢١ ذكر الخدشات المتعددة في كلام الرضى .
- ..... ٣٢٣ ذكر تمسك التفتازاني بمسلك الرضى في دفع اعتراض على تعريف الوضع بخروج الحرف عن ان يكون موضوعاً .
- ..... ٣٢٤ ذكر اعتراض السيد في حواشيه على المطول على التفتازاني .
- ..... ٣٢٦ ذكر عبارة الفاضل عبدالحكيم في الرد على السيد السند و في تأييد التفتازاني .
- ..... ٣٢٨ المسألة الثالثة . اختلفوا في ان معني الحرف كمين مثلاً جزئى من الاسمى كالاتداء او لازم له او غير ذلك فيه قولان له . و هذا البحث مما لا غني للنحوى عنه .
- ..... ٣٣٠ فائدة في ان متعلق الحرف جاز فيه كسر اللام و فتحها .
- ..... ٣٣١ فائدة في ان للمتعلق في الفنون الادبية خمسة معانٍ و بالجهل بها يقع المتعلم في حيص بيص .

- ..... ٣٣٣ قال عضد الدين وغيره للمبتدأ والخبر اسماء شتي في فنون مختلفة.
- ..... ٣٣٤ البحث الثاني في ان الاسناد نوعان لفظي ومعنوي عند ابن مالك.
- و معنوي فقط عند الجمهور و تفصيل ذلك .
- ..... ٣٣٥ البحث الثالث ذكر الاعتراض بقولهم : تسمع بالمعيدي خير الخ.
- و زعموا مطية الكذب . وقوله تعالى : ومن آيته يريك البرق .
- و الجواب عن ذلك .
- ..... ٣٣٦ قال الامام الرازي : طعن قوم " باين " و " كيف " و " اذا "
- حيث لا يصح الاخبار عنها . و هناك كلام عبد القاهر و الامام
- الرازي و ابن فارس و الاخفش و الجرمي و الرياشي . و جواب
- المصنف البازي . ان ذلك قضية مهمة . و هذا بيان نفيس .
- ..... ٣٣٨ البحث الخامس الجملة لا تتركب عند الجمهور من اسم و
- حرف خلافاً لبعض الائمة في صورتين . الاولى " يا زيد " و
- الثانية " زيد في الدار " وهذا من عجائب المعلومات التي لا يعرفها
- الا المتضلع في النحو .
- ..... ٣٤٠ نكتة لطيفة للامام الرازي في ايتلاف الاسم مع الحرف متعلقة
- بجوابه تعالى لقول الملائكة : يفسد فيها .
- ..... ٣٤١ ذكر اعتراض و هو ان شبه مضاف داخل في حد الحرف و
- الجواب عنه .
- ..... ٣٤١ المسألة الثانية . الحروف و ان كانت غير مستقلة بتمامها الا ان
- بعضها اقوى من بعض و اقرب الى الاسم و الفعل استقلالاً
- بدلائل عشرة كاملة . و هذا من اعزّ نفائس هذا المجموع ما لم
- تحوه الأسفار .
- ..... ٣٤٥ بيان اختلافهم المتعلق ببعض الكلمات .

- ..... ٣٤٦ نظير الحرف في تعدّد المراتب العرض .
- ..... ٣٤٧ الحروف و الافعال ربّما تصير اسماءً و لا عكس . و لهذا كان الاسم عاليًا على أخويه . و هو وجه جديد لتسميته على قول البصرية احسن مما سواه . و لن تجده في غير هذا الكتاب .
- ..... ٣٤٧ المسألة الرابعة في انه يصح تعلّق العلوم الاربعة بالمعني الحرفي عند البعض . و يمتنع تعلّق العلم بالكنهه وبالوجه عند البعض . و يتفرع عليه ان الاختلاف بين المعني الحرفي والاسمي بالاعتبار عند الفرقة الاولى . و بالذات عند الثانية . و هو بحث مهمّ مفصل و تحقيق انيق .
- ..... ٣٥١ البحث الأوّل في بيان شكّ مشهور للامام الرازى و هو ان الحرف في قولكم : الحرف لا يحكم عليه محكوم عليه . فوقع التناقض . و له ستة اجوبة و هو بحث نحوى منطقى دقيق .
- ..... ٣٥٦ الفرق بين الموضوع والمحمول بمجرّد التقدّم والتأخّر او بالوضع .
- ..... ٣٥٦ البحث الثانى اذا امتنع وقوع الحرف و الفعل محكومًا عليهما فكيف يبحث عنهما . و هناك جوابه . و بيان طرق التعبير عن الحروف والافعال عند البحث عنهما . وهو بيان نفيس لا يستغني عنه النحوى .
- ..... ٣٦١ البحث الثالث في بيان الاشكال بوقوع الحرف و الفعل محكومًا عليهما في قولهم : من حرف جرّ . و ضرب فعل . و بيان احد عشر جوابًا له . و هذا من اجلّ بدائع النحو و اعزّ خصائص هذا الكتاب . و ان ارتبت فسرّح النظر في كتب الفضلاء تستيقن بذلك .
- ..... ٣٦٣ الجواب الثانى للمحقّق محبّ الله . وهو ان الحكم ههنا على نفس

الصوت .

..... ٣٦٣ الجواب الثالث . هذا الكلام مبنيّ على تقدير المضاف . اى  
كلمة من حرف جرّ .

..... ٣٦٤ ذكر سوال و جواب ذلك .

..... ٣٦٥ الجواب الرابع ان الكلام بتأويل . هذا حرف جرّ .

..... ٣٦٥ الجواب الخامس مبنيّ على ان الاسناد نوعان لفظي و معنوي .  
و اختاره ابن مالك .

..... ٣٦٦ البحث عن الاسناد اللفظي اثباتاً و نفياً .

..... ٣٦٦ الجواب السادس اختاره الرضى . و هو ان " من " اسم في هذا  
التركيب . و مدلولها اللفظ . و تفصيل ذلك .

..... ٣٦٧ ذكر الشكوك العديدة في الجواب السادس . الاول لزوم كون  
"من" مثلاً مشتركة بين المعني الاسمي و الحرفي . و دفع ذلك  
بتفصيل .

..... ٣٦٩ الشك الثانى ذكره الامام الرازى رحمه الله تعالى وهو انّ الحرف  
والفعل يقعان محكوماً عليهما . وردّ عليه ابن هشام و الرضى .  
..... ٣٧٠ الشك الثالث . و هو ان هذا الجواب يدل على انّ لفظ " من "  
موضوع لنفسه و دالّ عليه . و ردّ السيّد السند ذلك . و هذا  
بيان محكم و مهم .

..... ٣٧٣ قيل : يلزم بالنظر الى هذا البحث ان لا تكون هذه الالفاظ  
حروفاً و افعالاً و اسماءً . فكيف يصح الاخبار عنها . و له هناك  
ثلاثة اجوبة .

..... ٣٧٤ ذكر الوجه الثالث من الجواب . و هناك بيان انه يجرى على  
الحرف و الفعل عند البحث عنهما احكام الاسم . و لا عكس .

و هذا وجه كون الاسم اعلى من اخويه . و هو وجه جديد  
لتسمية الاسم اسماً على قول البصرية و لن تجده في غير هذا  
الكتاب .

- ..... ٣٧٥ الجواب السابع للسيد السند .
- ..... ٣٧٥ الجواب الثامن ايضاً للسيد .
- ..... ٣٧٥ الجواب التاسع ما اختاره المحقق الملاحسن و هو ان عدم وقوع  
الحرف محكوماً عليه و به انما هو في العلم بكنهه . و اما في العلوم  
الثلاثة الباقية فيصح الحكم عليه و به .
- ..... ٣٧٦ الجواب العاشر اختاره صاحب حواشى كنديا على شرح  
عبد الغفور للجامى .
- ..... ٣٧٦ الجواب الحادى عشر مبني على مسلك الامام الرازى . و هو ان  
الحرف و الفعل يصلحان للحكم عليهما و بهما .
- ..... ٣٧٦ الجواب الثانى عشر امتناع الحكم على الحرف و الفعل باعتبار  
الدلالة المطابقة . و اما باعتبار الدلالة تعريضاً فلا امتناع .
- ..... ٣٧٧ الجواب الثالث عشر للشيخ محمد عبادة .
- ..... ٣٧٧ ذكر سؤلين يتعلّقان بوقوع الفعل و الحرف محكوماً عليهما و  
الجواب عنهما .
- ..... ٣٧٨ فائدة شريفة في ذكر عبارة السيّد الشريف الطويلة المشتملة على  
تحقيقات انيقة و فوائد نافعة .
- ..... ٣٨٧ ذكر عبارة المحقق عبد الحكيم المتعلّقة بشرح عبارة السيّد الشريف .
- ..... ٣٩٧ اشكال الفاضل العصام . و هو ان موضوع القضية المحصورة  
ملحوظ تبعاً لملاحظة الافراد فيلزم ان يكون حرفاً وليس كذلك .  
و هناك ذكر الجواب عنه من الفاضل العصام .

- ..... ٣٩٩ الجواب الثانى لهذا الاشكال من المصنّف البازى .
- ..... ٣٩٩ الشكّ الثانى ان الصورة في العلم بالكنه و بالوجه ملحوظة تبعاً و آلة لذى الصورة فتكون معني حرفياً و الدالّ عليها حرفاً . و اللازم باطل . و الجواب عنه بوجه .
- ..... ٤٠٠ فائدة في المراد من تعقّل المعني بالنسبة الى الغير .
- ..... ٤٠١ فائدة في تفصيل متعلّق الحرف .
- ..... ٤٠١ الاشكال بقولهم : افعل من . بغير ذكر المحرور لكلمة " من " و الجواب عنه .
- ..... ٤٠١ فائدة في ذكر اشكال بدلالة حروف الهجاء بدون ضميمه بحساب الجمل . و بقول المناطقة . كل " ج ب " و المحدثين " ح " في تحويل الاسناد . و بحث ذلك بطريق نافع . و ذكر الجواب عنه بوجه ثلاثة .
- ..... ٤٠٢ ذكر الاشكال باصطلاح صاحب القاموس و بنظائره و الجواب عنه .
- ..... ٤٠٣ فائدة في المراد من التعقّل المنفى في معني الحرف . و ذكر سوال و جواب له .
- ..... ٤٠٤ المراد من كون الحرف آلة للغير احد قسمي الواسطة في الثبوت . و هو الذى يكون الواسطة فيه سفيراً محضاً .
- ..... ٤٠٤ قولهم : هو المراد . كلمة يؤتى بها فيما يوهم خلاف المراد .
- ..... ٤٠٥ مسألة جلية في انهم اختلفوا في المراد من قولهم : معني الحرف في الغير . و هذا بحث نفيس نافع جداً .
- ..... ٤٠٨ ردّ المؤلّف البازى قول السيّد ان التضمّن يستلزم الدلالة .
- ..... ٤٠٩ مسألة في ذكر اعتراض الامام الرازى رحمه الله تعالى على حدّ

الحرف بأنّ الالتصاق معني الباء . و هو مستقلّ و الجواب عنه  
بطريق الشكل الثاني المنطقي .

ذكر اشكال عويص لا نظير له في النحو هادم قصر النحو . و ..... ٤١٠

هو ما قال ابن سينا الفلسفى : ان الكلمات المفردة لا تفيد  
المعني . و الّا لزم الدور . و تفصيل ذلك .

هذا الاشكال العويص نظير اشكال الدور في كبرى الشكل ..... ٤١١

الاول في المنطق مع ان الشكل الاول هو المطلوب الاعلى في  
المنطق و تفصيل ذلك .

الجواب الاول عن هذا الاشكال العويص . ..... ٤١٣

الجواب الثاني عن هذا الاشكال العويص للامام الرازى . ..... ٤١٣

البحث في لفظ " كينونة " بذكر ست فوائد نافعة تتعلق به . و ..... ٤١٥

هذه نكات ادبية مزجنا بها الكلام .

حاصل الحصّة الرابعة من الكلام . ..... ٤١٧

الحصّة الخامسة من الكلام . ..... ٤١٨

وجه تعبيرهم عن " ما " الموصولة بنحو " الكلمة " و " اللفظ " ..... ٤١٨

و عن " ما " الموصوفة بنحو " كلمة " و " لفظ " مع أنّ الاولى  
بمعني الذى و الثانية بمعني شئ .

للظاهر في كلامهم ثلاثة معان . ..... ٤١٩

فائدة جليّة في أنّ ارجاع الضمير في " نفسه " الى الكلمة الاولى ..... ٤٢٠

لوجه خمسة عند المؤلّف البازى .

فائدة شريفة في بيان اختلاف الائمة في أنّ الاسمية و الفعلية و ..... ٤٢١

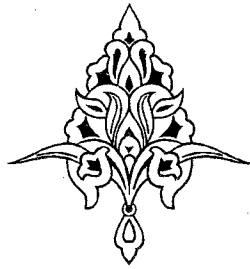
الحرفية صفات المعني اولاً واللفظ ثانياً او بالعكس وما هو المختار  
عند المصنّف البازى . وهذا البحث بغية الكامل ونهمة الفاضل .

- ٤٢٣ ..... المختار عند المصنف البازى القول الثانى هو انها صفات اللفظ  
اولاً و المعنى ثانياً . بذكر ادلة ستة بديعة دقيقة .
- ٤٢٧ ..... بيان كتاب المفصل للزمخشري .
- ٤٣٠ ..... ذكر الحصّة السادسة من الكلام .
- ٤٣١ ..... بيان عدم اختلال حدّ الاسم والحرف بالاسماء اللازمة الاضافة .
- ٤٣١ ..... فائدة جلية في بيان أنّ حدّ الاسم مختلّ يرد عليه ثمانية عشر  
اعتراضاً مع ذكر اجوبتها .
- ٤٣٧ ..... ذكر البحث المبسوط للشيخ الرضى في حدّ الاسم و الفعل .
- ٤٤٢ ..... عدّ الاسماء اللازمة الاضافة . و فيها ست فوائد نافعة .
- ٤٤٥ ..... الفائدة الرابعة في بيان ان اقسام الاسم بالنسبة الى الاضافة و  
عدمها عشرة .
- ٤٤٦ ..... فائدة جلية نرفّ فيها الى الخلان البحث عن حقيقة الاستقلال  
و عدم الاستقلال ههنا اى باعتبار الاسم و الفعل و الحرف . و  
فيه خمسة مذاهب . و هذا بحث نفيس نادر لا غنى للنحوى بل  
للمنطقى عنه و هو من نفائس خصائص هذا الكتاب .
- ٤٥٠ ..... ذكر سوال قوى للشيخ عبد الغفور . و هو ان نحو " فوق " و  
" ذو " لو كان اسماً لصحّ الحكم عليه و به . و اللازم باطل . و  
له ستة أجوبة شافية من المؤلّف البازى و غيره .
- ٤٥٢ ..... ان قلت : ما الدليل على اسمية الاسماء اللازمة الاضافة . مع انها  
مثل الحروف في الاحتياج الى الغير استعمالاً . و الوضع يعلم من  
الاستعمال . و حلّ هذا بوجوه مذكورة هناك .
- ٤٥٤ ..... الاسماء بعضها اقوى من بعض . و كذا الافعال و الحروف . و  
لذا اشبهت على الاثمة عدّة كلمات هل هى اسماء أو افعال او

حروف ؟ و تحيروا في ذلك كتحيير الفراء في . كلا . وهذا  
 البحث البديع الغريب النادر مما خلعت عنه كتب القدماء و  
 المتأخرين .

٤٥٦ ..... ذكر منظوم فارسي لطيف جداً في مدح كتابي الكافية و الشافية  
 لابن الحاجب .

## فهرس



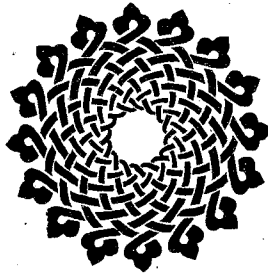
## فهرست الطريق الحادل

الموضوع	الصفحة
ترجمة الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى .	٢٣
ترجمة الامام سيويو رحمه الله تعالى و بيان ان سيويو اربعة اشخاص .	٢٤
ترجمة ابن فارس النحوى استاذ البديع الحمدانى .	٢٦
ترجمة الامام الكسائى النحوى القارى رحمه الله تعالى .	٢٧
ترجمة المبرد النحوى رحمه الله تعالى .	٢٧
ترجمة الاخفش النحوى و بيان ان الاخفش احد عشر نفراً .	٢٨
ترجمة ابن الشجرى هبة الله النحوى .	٢٨
ترجمة الزمخشرى جار الله .	٢٩
ترجمة الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .	٢٩
ترجمة التفتازانى رحمه الله تعالى .	٣٠
ترجمة بهاء الدين بن النحاس النحوى .	٣٢
استعمال الاسماء الغير المشتقة في معنى المشتقات .	٥٦
اقامة الاسم و المصدر مقام اسم الفاعل و المفعول و بالعكس .	٥٦
استقتانى بعض الادباء من حمل الضد على الضد و بيان ذلك .	٥٩
و هو بحث غريب مفيد .	
بحث ثبوت المصدر على وزن المفعول . وتحقيق الخلاف في ذلك .	٦١

ترجمة العلامة الهمداني مؤلف الالفاظ الكتابية .	٦٢
ذكر الفاظ تأتي بمعنى عاقبة الامر و مآله .	٦٣
ترجمة الامام الفيومي الشافعي مؤلف المصباح المنير في اللغة .	٦٤
ترجمة ابن خالويه النحوى .	٦٧
هل التاء في علامة للمبالغة او لتأكيد المبالغة .	٧١
انّ السوفسطائية طائفة مشهورة . وقال الطوسى لاجود لهم و لم يكن لهم وجود في الماضى .	٨١
معانى الذات . و هو بحث مهم .	٨٣
نظائر اجتماع كلمتي التشبيه .	٨٥
الفرق بين اضممار الجار و باب الحذف و الايصال و أقسام الاضممار .	٩١
وجه انكارهم عن وقوع الفعل محكوماً عليه مع ثبوته عن العرب .	١٠٩
ترجمة ابن جني الصرفي النحوى .	١٣٥
ترجمة السيّد الشريف السيّد السند .	١٧١
ترجمة العلامة عبدالعزيز الفرهارى مؤلف كتاب النبراس في العقائد .	٢٢٧
اشتهر انّ الحروف روابط و للمؤلف فيه نظر قوى .	٢٨٠
مانسب الى السعد ان الحروف عنده مستقلة بالمفهوم باطل عند المؤلف و لم نجد هذه النسبة فيما سوى كتب بعض علماء العرب .	٣٠٥
ترجمة المدقق الشيخ نور محمد محشى شرح عبدالغفور .	٣٢٩
ترجمة ابن سينا الفيلسوف .	٤١٠

..... ٤١١	بيان الشكل الأوّل من الاشكال الاربعة المنطقيّة وتفصيل الدور
	الواقع في كبرى الشكل الاول .
..... ٤١٣	ترجمة الامام الرازى رحمه الله تعالى .
..... ٤٢٧	ترجمة ابن الحاجب رحمه الله تعالى .

## تحت الفهرست



# فتح اللہ

بمختصر و جامع

تصنیف

محدث اعظم مفسر کبیر مصنف افسس، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
علیہ الصلوٰۃ و آلع و رحمتہ فی دار السلام

علم و درایت کے جہاں میں روشنی کا ایک جگمگا تا مینار

بزبان عربی یہ گراں مایہ اور علیم النظر کتاب معبود حقیقی کے اسم ذاتی یعنی لفظ ”اللہ“ کے ساڑھے سات سو سے زائد عجیب و لطیف علمی اسرار و رموز اور حقائق و معارف پر حاوی ہے جن کے مطالعے سے اللہ تعالیٰ کی ذات کی عظمت و ہیبت کا احساس اور اس کے علم کی جامعیت دلوں میں جاگزیں ہوتی ہے۔

ایک ایسا موضوع جس پر آج تک کسی نے قلم نہیں اٹھایا

اس معرکہ الآراء و محیر العقول کتاب کو دیکھ کر مکہ مکرمہ کے بعض اولیاء اللہ و اہل کشف فرمانے لگے کہ یہ عظیم القدر کتاب اللہ تعالیٰ کے خصوصی فضل و کرم اور الہام سے لکھی گئی ہے اور اگر دو ہزار علماء کبار بھی جمع ہو جائیں تو ایسی بصیرت افروز و دقیق کتاب نہیں لکھ سکتے۔

# فتح العلم

بجل إشكال التشبيه العظيم  
في حديث: ”كما صليت على إبراهيم“

لإمام المحدثين نجم المفسرين زبدة المحققين  
العلامة الشيخ مولانا محمد موسى الزوكراني البازي  
رحمته الله تعالى وأعلى درجاته في دار السلام

## الهامی علوم کا درخشندہ و جگمگاتا سرمایہ

درواد براہمی میں ”کما صلیت علیٰ ابراہیم“ کے الفاظ میں دی گئی تشبیہ میں یہ مغلق اشکال ہے کہ حسب قانون مشبہ بہ افضل ہوتا ہے جس سے یہ لازم آتا ہے کہ ابراہیم علیہ السلام خاتم النبیین ﷺ سے افضل ہیں۔ بہت سے قدیم و مشہور مناظروں میں غیر مسلمین، مسلمانوں پر یہ اعتراض کرتے تھے۔ اس کتاب میں بزبان عربی اس اشکال کے تقریباً ایک سو نوے (۱۹۰) محقق، دقیق، الہامی جوابات مؤلف نے ذکر کیے ہیں۔ اس کتاب کو دیکھ کر جامعہ ازہر (مصر) کے شیخ اکبر جناب عبدالحلیم محمود و رطہ حیرت میں پڑ گئے اور فرمایا ”اولادِ آدم میں ہم نے آج تک کسی علمی یا فنی مسئلے کے اس قدر کثیر جوابات دیکھے ہیں اور نہ سنے ہیں۔“

حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

# الْكَوْنُ الْأَعْظَمُ

## تَعْيِينَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ

محدثِ اعظم، مفتی کریم، مصنفِ افسس، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
رحمۃ اللہ علیہ و آلہ و صحابہ فی دار السلام

### انتہائی گراں مایہ اور فقید المثال علمی خزانہ

- اسم اعظم سے کیا مراد ہے؟
- کیا واقعی اسم اعظم کے ذریعے ہر دعا قبول ہو جاتی ہے؟
- رسول اللہ ﷺ نے اسم اعظم کو جاننے کے باوجود مشکل ترین حالات میں بھی اس کے ذریعے دعا کیوں نہ مانگی؟
- اولیاء کرام بھی اسم اعظم جانتے ہیں یا نہیں؟
- ہر مسلمان اسم اعظم جاننے کا مشتاق ہے۔ کتاب ہذا میں بزبانِ عربی ان تمام سوالات کے جوابات کے علاوہ اسم اعظم کے بارے میں وارد ہونے والی تمام احادیث و روایات مذکور ہیں۔ نیز اسم اعظم کے بارے میں علماء کرام، ائمہ، عظام اور بزرگانِ دین کی کتب میں موجود تمام اقوال کو ذکر کیا گیا ہے۔ ان اقوال کی تعداد تریسٹھ (۶۳) تک پہنچتی ہے۔

- مزید براں اس شاہکار کتاب میں امتِ محمدیہ اور سابقہ امتوں کے بزرگوں کے ساتھ اسم اعظم کے سلسلے میں پیش آنے والے بہت سے عجیب و غریب، حیران کن اور ایمان افروز واقعات بھی درج کیے گئے ہیں۔

انھوں نے بطور کامل کمالیہ فی طعام

# بَغْيَةُ الْكَامِلِ السَّحْلِي

شرح

## الْمَحْصُولُ الْخَاصُّ لِلْجَمْعِ

مع حاشیتہ

الطریق العادل إلى بُغْيَةِ الْكَامِلِ

تصنيف

محدث اعظم، مفسر کتب مصنف الفہم، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری

رحمۃ اللہ علیہ و آلہ و صحابہ فی دار السلام

محدث اعظم حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری رحمہ اللہ تعالیٰ کی پہلی تصنیف جو کہ علم نحو کی مشہور و معروف کتاب شرح جامی کی مشکل ترین بحث ”حاصل محصول“ کی محقق، بسیط اور سہل شرح ہے۔

علم نحو کا عظیم الشان اور گرانقدر سرمایہ

اس کتاب کی جامعیت و علمیت کا اندازہ حضرت مولانا شمس الحق افغانیؒ کے ان الفاظ سے لگایا جاسکتا ہے انہوں نے فرمایا ”میں نے آج تک اسم و فعل و حرف سے متعلق اس قدر جامع و مکمل تحقیقات عرب و عجم کی کسی کتاب میں نہیں دیکھیں۔ اس کتاب نے میرے علم میں بے انتہا اضافہ کیا۔“ نظر ثانی کے بعد مصنف رحمہ اللہ تعالیٰ نے اس کتاب میں مزید علمی دقائق و قیمتی ابحاث کا اضافہ کیا ہے جس سے اس کتاب کی ضخامت دو گنی ہو کر تقریباً پانچ صد صفحات تک پہنچ گئی ہے۔

# فَتْحُ الصَّمَدِ

بنظم

# اِسْمَاءِ الْاَسَدِ

المعروف بلقب

نظم الفقير الروحاني في  
رثاء الشيخ عبد الحق الحَقَّاني

علماء، فضلاء اور ادب عربی کے شائقین کیلئے نابغہ روزگار سرمایہ

محدث اعظم، مفسر کبیر، سراج العلماء، امام الاولیاء، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کا تصنیف کردہ معرکتہ الآراء عربی مرثیہ جسے دیکھ کر علماء عرب بھی ورطہ حیرت میں پڑ گئے۔ ایک ایسا قصیدہ جس کی مثال تاریخ میں نہیں ملتی۔ اس بے نظیر و بے مثال قصیدہ میں عربی زبان میں شیر کے چھ سو (۶۰۰) سے زائد اسماء کو جمع کر کے تقریباً دو سو (۲۰۰) اشعار کی صورت میں منظوم کیا گیا ہے جس سے نہ صرف عربی زبان کی وسعت اور خصائص و فضائل کا پتہ چلتا ہے بلکہ حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ کی علمی وسعت و عربی زبان میں مہارت تامہ کا اندازہ بھی ہوتا ہے۔ حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے یہ قصیدہ اپنے استاد شیخ المشائخ شیخ الحدیث حضرت مولانا عبد الحق رحمہ اللہ تعالیٰ کی رثاء میں تحریر فرمایا۔ تعلیم فائدہ و تسہیل فہم کیلئے مصنف نے قصیدے کے ساتھ اس کا اردو ترجمہ بھی کیا ہے اور حواشی بھی تحریر فرمائے ہیں۔

# النَّهْجُ السَّهْلُ

إِلَى

## مَبَاحِثِ الْأَلِّ وَالْأَهْلِ

تصنيف

محدث اعظم، مفسر کبیر، مصنف افشسم، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
علیہ السلام آثارہ و اعلیٰ درجات فی دار السلام

انتہائی جامع، محقق اور عظیم الشان علمی خزانہ

- بزبان عربی تقریباً چار صد صفحات پر مشتمل عجیب و بدیع کتاب۔
- لفظ ”آل“ و ”اہل“ متعلق انتہائی جامع اور کامل اسباحث۔
- ”آل“ و ”اہل“ کے درمیان ۳۸ لطیف و دقیق فروق کی تشریح و توضیح۔
- ”آل نبی“ سے کون لوگ مراد ہیں؟
- آل نبی کے مصداق میں ائمہ اسلام کے ۱۵ اقوال کی تفصیل۔
- اہل تشیع کے متعدد پیچیدہ اعتراضات کے دقیق جوابات۔
- جدید علمی مباحث و فنی دقائق جو دیگر کتب سلف و خلف میں نہ ملیں گے۔
- مزید برآں آج تک اسلاف کی تمام کتابوں میں لفظ ”آل“ کے صرف دو آخذ مذکور ہیں مگر اس کتاب میں لفظ ”آل“ کے ۱۷ عجیب و غریب آخذ کی توضیح
- مع اولہ ہے جو مصنف رحمہ اللہ تعالیٰ کے علمی مرتبے کا ایک چھوٹا سا نمونہ ہے۔

# النَّجْمُ السَّعْدُ

فِي مَبَاحِثِ

## أَمَّا بَعْدُ

ایک مختصر لفظ یعنی ”أما بعد“ پر محدث اعظم، فقیہ افہم، امام العصر، حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی طیب اللہ آثارہ کی تحریر کردہ ایک عظیم اور منفرد کتاب۔

بلند علمی ذوق رکھنے والوں کیلئے ایک منفرد، شاہکار اور گراں قدر علمی ذخیرہ

کتاب میں شامل چند اہم مباحث کی تفصیل۔

➤ ”أما بعد“ کا شرعی حکم کیا ہے؟

➤ سب سے پہلے لفظ ”أما بعد“ کس نے استعمال کیا؟

➤ ”أما بعد“ کن مواقع میں ذکر کیا جاتا ہے؟

➤ ”أما بعد“ کی اصل کیا ہے اور اس کا کیا معنی ہے؟

➤ ”أما بعد“ سے متعلق تمام اباحات و تحقیقات۔

➤ نیز کتاب ہذا میں حضرت شیخ المشائخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے لفظ ”أما بعد“ کی نحوی

ترکیب میں تیرہ لاکھ انتالیس ہزار سات سو چالیس (۱۳۳۹۷۲۰) وجوہ اعراب ذکر کی ہیں

اور ان کی تشریح کی ہے۔ ایک مختصر سے لفظ کی اس قدر نحوی ترکیب پڑھ کر عقل دنگ رہ جاتی

ہے اور انسان بے اختیار عربی زبان کو سیدالآلسنہ اور مصنف کو السید المصنفین کہنے پر مجبور ہو جاتا ہے۔

➤ مزید برآں اس کتاب میں بہت سی ایسی دقیق اباحات، علمی مسائل اور فنی غرائب

کی تفصیل ہے جن کے حصول کیلئے علمی ذوق و شوق رکھنے والے حضرات بیتاب رہتے ہیں۔

# رِیاضُ السُّنَنِ

## شَرْحُ السُّنَنِ لِلْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ رحمہ اللہ

محدث اعظم، مفسر کبیر، مصنفِ افسس، ترمذی وقت

حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی

طیب اللہ آثارہ و اعلیٰ درجاتہ فی دارالسلام

سنن ترمذی کی بزبانِ اردو عظیم الشان شرح

محدث اعظم حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ کی  
تصنیفِ لطیف۔ عرصہ دراز سے علماء و خواص اس کتاب کی  
اشاعت کا مطالبہ کر رہے تھے۔ علم و حکمت کے بے بہا موتیوں  
سے لبریز ایک عظیم علمی شاہکار۔ اب تک صرف جلد ثانی زیور طبع  
سے آراستہ ہوئی ہے۔

# البرکات المکیة

فی

## الصَّلَاةِ النَّبَوِیَّةِ

امیر المؤمنین فی الحدیث شیخ المشائخ حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی طیب اللہ آثارہ  
کی تصنیف کردہ انتہائی مبارک اور پرتاثر کتاب۔

وطائف پڑھنے والوں کیلئے بیش بہا اور نادر خزانہ

حیرت انگیز تاثیر کی حامل درود شریف کی عجیب و غریب کتاب جو عوام و خواص میں بے انتہاء مقبول  
ہے۔ اس کتاب میں حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے رسول اللہ ﷺ کے آٹھ سو ۸۰۰ سے  
زائد اسماء کو احادیث کی مستند کتب سے انتہائی تحقیق کے بعد درود شریف کی شکل میں یکجا کیا ہے۔  
کتاب کی ابتداء میں درود شریف کے فضائل اور کتاب پڑھنے کا طریقہ تفصیلاً درج ہے۔

حضرت محدث اعظمؒ خود فرمایا کرتے تھے کہ مجھے بیشمار لوگوں نے بتلایا ہے کہ اس کتاب کے گھر  
میں پہنچتے ہی انہوں نے قلیل مدت میں اس کتاب کے عجیب و واضح فوائد محسوس کیے اور ان  
کی تمام مشکلات حل ہوئیں۔ وفات کے بعد ان کے ایک شاگرد نے خواب میں دیکھا کہ روضہ  
رسول ﷺ کی جالی کا دروازہ کھلا اور اندر سے حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ انتہائی خوشی کی حالت  
میں مسکراتے ہوئے باہر تشریف لائے۔ شاگرد نے آگے بڑھ کر سلام کیا اور عرض کیا کہ استاذی آپ  
کی قبر مبارک سے جنت کی خوشبو آرہی ہے اس کی کیا وجہ ہے؟ تو حضرت محدث اعظم رحمہ اللہ

تعالیٰ نے مسکراتے ہوئے جواب دیا کہ کیا آپ کو معلوم نہیں کہ میری کتاب ”برکات مکیہ“ کو بارگاہ  
نبوی ﷺ میں شرف قبولیت حاصل ہوا ہے اسی لئے میری قبر سے جنتی خوشبو آرہی ہے۔

مَقْدِمَةُ شَيْخِ الْبَيْضَوَى

المُسْتَمَدَّة

اَمْثَارُ التَّحْكِيمِ

لِمَا فِي

اَنْوَارِ التَّنْزِيلِ

تَصْنِيفِ

مُحَدِّثِ عَظِيمِ مُفْتَرِكِيهِ مُصَنِّفِ الْفَتْحِ، تَرْذِي وَقْتُ حَضْرَتِ مَوْلَانَا مُحَمَّدِ مُوسَى رُوحَانِي بَارِي  
طِبِّ النَّبَاتِ وَأَعْلَى دَرَجَاتِي دَارِ السَّلَامِ

عجیب و غریب نکات کی حامل کتاب

جو دراصل تفسیر بیضاوی کی شرح ازہار التہلیل کا دو جلدوں پر مشتمل  
مقدمہ ہے (ازہار التہلیل تقریباً ۵۰ جلدوں پر مشتمل ہے)۔

اپنی محنت کی منجھوتہ کتاب

جس میں تفسیر بیضاوی میں مذکور شعراء کے تراجم کے علاوہ تراجم  
محدثین، تراجم قراء و رواقہ قراء، تاریخ بلاد، احوال حیوانات، احوال  
ملوک، فرق اسلامیہ اور ان کے عقائد کی توضیح، تاریخ انبیاء علیہم  
السلام، احوال قبائل، اصول تفسیریہ، مسائل ادبیہ، تفصیل شروح و  
حواشی تفسیر بیضاوی اور دیگر فوائد عظیمہ حروف تہجی کی ترتیب سے درج  
کئے گئے ہیں۔ گویا یہ کتاب ایک اچھوتا، مختصر انسائیکلو پیڈیا ہے۔

# گلستانِ قناعت

مسمیٰ بہ

## جَنَّةُ الْقَنَاعَةِ

محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، شیخ المشائخ، ترمذی وقت  
شیخ الحدیث و التفسیر حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی  
رحمہ اللہ تعالیٰ کی ایک انتہائی مفید و محقق تصنیف

قناعت سے متعلق آیاتِ قرآنیہ، احادیثِ مرفوعہ و موقوفہ، اقوالِ صالحین،  
مواعظِ عارفین، حکایاتِ متقین، کراماتِ اولیاء اور واقعاتِ ائمہ کرام کا  
نہایت مفید، روح پرور اور ایمان افروز ذخیرہ و گنجینہ

تقریباً چھ صد صفحات پر مشتمل ایک انتہائی عجیب و بدیع کتاب جو علمی تحقیقات کے ساتھ ساتھ  
اصلاحی، تبلیغی، اخلاقی مواعظ و نصائح پر مشتمل ہے۔ یہ کتاب دراصل اہل علم کے ایک  
استفتاء کا محققانہ، واعظانہ، حکیمانہ عارفانہ مفصل جواب ہے۔ اہل علم و دانش کے  
ساتھ ساتھ عوام بھی اس کتاب سے پوری طرح استفادہ کر سکتے ہیں۔

کتاب ہذا میں حرصِ دنیا، ترکِ قناعت اور حبِ دنیا کے تباہ کن نتائج کی تحقیق و تفصیل  
پیش کی گئی ہے مزید برآں یہ کتاب زہد و قناعت کے علمی، اصلاحی، دنیوی و اخروی،  
اخلاقی، ظاہری و باطنی فوائد و برکات اور ثمرات کی ایمان افزا تفصیلات پر بھی مشتمل  
ہے۔ تکمیلِ افادہ کی خاطر کثرت سے مفید و رقت انگیز اشعار بھی ذکر کیے گئے ہیں۔

حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

# فلکیاتِ جدیدہ و سیر القمر و عید الفطر

تصنیف محدث اعظم، مفسر کبریٰ، مصنفِ اخسم، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
رحمۃ اللہ علیہ وآلہٖ وَاٰلہٖ وَسَلَّم

علمِ فلکیات پر اردو زبان میں اپنی نوعیت کی منفرد کتاب

ستارے کیسے وجود میں آئے؟ سیارے اور ستارے میں کیا فرق ہے؟ ستاروں کی تعداد کتنی ہے؟ نظامِ شمسی کی پیدائش کیسے ہوئی؟ سیاروں کی دائمی گردش کا راز کیا ہے؟ کیا سماء اور فلک ایک شے ہیں؟ کیا ستارے آسمانوں میں پھنسے ہوئے ہیں یا ان سے نیچے ہیں؟ تقویم کسے کہتے ہیں؟ ہیئت کے بارے میں قدیم نظریات کیا ہیں؟ ہیئتِ جدیدہ کے اہم نظریات کون کونسے ہیں؟ کرہ ہوائی سے کیا مراد ہے؟ زیریں سرخ، بالائے بنفشی، لالگی اور ریڈیائی شعاعوں میں کیا فرق ہے؟ ہمیں آواز کیسے سنائی دیتی ہے؟ فضا ہمیں نیلگوں کیوں دکھائی دیتی ہے؟ کیا قرآن اور ہیئتِ جدیدہ کے نظریات میں کوئی اختلاف ہے؟ سال کے مختلف موسموں میں شب و روز کی لمبائی کیوں بدلتی ہے؟ کیا براعظم سرک رہے ہیں؟ سورج گرہن اور چاند گرہن کیوں ہوتا ہے؟ کائنات کتنی وسیع ہے؟ کائنات کی ابتداء کیسے ہوئی اور اسکی عمر کتنی ہے؟ علمِ ہیئت میں مسلمان سائنسدانوں نے کیا کارنامے سر انجام دیئے؟ قدیم مسلمان سائنسدانوں کی تحقیقات اور جدید ترین سائنسی تحقیقات میں کتنا فرق ہے؟ مندرجہ بالا موضوعات کے ساتھ ساتھ نظامِ شمسی کے سیارات کے حالات، چاند کی سرگزشت، آواز، روشنی کی اقسام، شب و روز، زمین کی گردش، سمتِ قبلہ، معجزہ شوقِ قمر، عناصر کا بیان، ہفتے کی تقرری کی وجوہات، براعظموں کا بیان، آسمانی بجلی کی تفصیل، زمین کی گردش، عرض بلد و طول بلد وغیرہ کے بارے میں مفصل ابواب ہیں۔ کتاب ہذا کے دوسرے حصے میں عید الفطر اور ہلالِ عید کے بارے میں تفصیلی بحث کی گئی ہے۔ جدید طباعت میں بیشمار قیمتی تصاویر کے علاوہ اسی (۸۰) سے زائد آرٹ پیپر کے صفحات پر نگین و نادر تصاویر بھی شامل ہیں۔

# لطائفِ لبّال

ف

## الفروق بین الأهل والأل

تصنیف محدث اعظم، مفسر کبیر، مصنف اقصیٰ، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
طی اللہ آئادہ و اعلیٰ درجات فی دار السلام

لفظ ”آل“ اور ”اہل“ کے درمیان فروق پر مشتمل مختصر کتاب۔ کتب  
اسلامیہ عربیہ میں لفظ ”آل“ اور لفظ ”اہل“ نہایت کثیر الاستعمال ہیں۔  
ان دونوں لفظوں میں حضرت محدث اعظم مختلف دقیق فروق کی نشاندہی  
فرماتے ہیں۔ مدرسین حضرات اور طلباء کیلئے نہایت قیمتی تحفہ۔

## کتاب

## الأربعین البازئ

تصنیف محدث اعظم، مفسر کبیر، مصنف اقصیٰ، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
طی اللہ آئادہ و اعلیٰ درجات فی دار السلام

حضرت محدث اعظم رحمہ اللہ تعالیٰ کی منتخب کردہ  
نہایت قیمتی چالیس احادیث کا مجموعہ۔

# نیل البصیرۃ

ف

## نسبۃ سبع عرض الشعیۃ

لإمام المحدثین نجم المفسرین زبدة المحققین  
العلامة الشیخ مولانا محمد موسی الزوہانی البازنی  
رحمۃ اللہ تعالیٰ وأعلى درجاتہ فی دار السلام

علماء و طلباء کے لئے نہایت مفید علمی خزانہ

ہیئت قدیم میں لکھی جانے والی یہ کتاب دراصل تصریح و  
شرح چغینی کے ایک مشکل مقام کی شرح و توضیح ہے۔ عربی زبان میں  
لکھی جانے والی یہ کتاب بہت سے ایسے قیمتی، علمی نکات پر مشتمل ہے  
جو اہل علم کے لئے نہایت گرانقدر سرمایہ کی حیثیت رکھتے ہیں۔

# الهیۃ الکبریٰ

مع شرحها

## سماء الفکر

کلاهما لإمام المحدثین نجم المفسرین زبدۃ المحققین  
العلامة الشیخ مولانا محمد موسیٰ الزوہدانی البازنی  
رَحِمَهُ اللہُ تَعَالٰی وَطَلَبَ آثَارَهُ

جدید ہیئت کے مسائل و مباحث کا عظیم خزانہ و جامع فتاویٰ

مدارس دینیہ کی سب سے بڑی تنظیم وفاق المدارس العربیہ کے  
اراکین علماء کبار کی فرمائش پر حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے بزبان عربی دو  
جلدوں میں یہ ضخیم کتاب تالیف کی جس کے ساتھ نہایت مفصل اردو شرح  
بھی ہے جس کی وجہ سے اردو خواں حضرات بھی اس سے مکمل استفادہ  
کر سکتے ہیں۔ جدید ترین تحقیقات و آراء پر مشتمل یہ بے مثال کتاب جدید  
ہیئت کے مسائل و مباحث کا عظیم خزانہ و جامع فتاویٰ ہے۔ کتاب کے  
آخر میں علم ہیئت کی اصطلاحات کا نہایت اہم و مفید رسالہ بھی ہے۔  
پس ہیئت کبریٰ دراصل تین نادر کتابوں کا مجموعہ ہے۔ یہ کتاب بہت  
سی قیمتی اور نایاب تصاویر پر مشتمل ہے۔

# المهیئة الوسطی

مع شرحها

## النجوم النشطی

کلاماً لإمام المحدثین نجم المفسرین زبدة المحققین  
العلامة الشیخ مولانا محمد موسی الزوحدانی البازنی  
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَطَيَّبَ آثَارَهُ

علم فلکیات کا شوق رکھنے والے حضرات کیلئے ایک درّ نایاب

یہ دوسری کتاب ہے جو حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے وفاق المدارس العربیہ پاکستان کی کمیٹی برائے نصاب کتب کے اراکین علماء کبار و مشائخ عظام کی فرمائش پر تصنیف کی۔ عربی متن کے ساتھ ساتھ انتہائی مفصل اردو شرح ہے جس کی وجہ سے اردو خواں طبقہ بھی اس سے مکمل فائدہ اٹھا سکتا ہے۔ یہ کتاب ایک شاہکار اور درّ نایاب کی حیثیت رکھتی ہے۔ اس کتاب کی افادیت و جامعیت کے پیش نظر پاکستان، ایران، افغانستان کے بہت سے مدارس نے اسے اپنے نصاب میں شامل کیا ہے۔ یہ کتاب بیشمار قیمتی اور نایاب رنگین و غیر رنگین تصاویر پر مشتمل ہے۔ ہیئت کبریٰ، ہیئت وسطیٰ اور ہیئت صغریٰ تینوں کتب کو سعودی حکومت نے ان کی علمیت و جامعیت کے پیش نظر بڑی تعداد میں منگوا کر علماء کرام میں تقسیم کیا ہے۔

# الهیۃ الصغریٰ

مع شرحها

## مدار البشریٰ

کلاهما لإمام المحدثین نجم المفسرین زبدة المحققین  
العلامة الشیخ مولانا محمد موسیٰ الزوہانی البازئ  
رحمۃ اللہ تعالیٰ و طیب آثارہ

علم فلکیات کی دقیق مباحث پر مشتمل ایک قیمتی کتاب

یہ تیسری کتاب ہے جو حضرت شیخ رحمہ اللہ تعالیٰ نے وفاق المدارس العربیہ پاکستان کی کمیٹی برائے نصاب کتب کے اراکین علماء کبار و مشائخ عظام کی فرمائش پر تصنیف کی۔ عربی متن کے ساتھ ساتھ انتہائی مفصل اردو شرح ہے مصنف نے اس چھوٹے حجم والی کتاب میں علم ہیئت کی انتہائی کثیر اور دقیق مباحث جمع کر کے گویا دریا کو کوڑے میں بند کر دیا ہے۔ مؤلف کی دیگر تالیفات علم ہیئت کی طرح یہ کتاب بھی جامع، محقق اور جدید مسائل فن پر حاوی ہونے کے علاوہ بہت سی قیمتی رنگین و غیر رنگین تصاویر پر مشتمل ہے۔

حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

# رِزْقِ حَلَالِ وَغِیْبِ مَعَاشِ اَوْلِیَاءِ مَسْمُومِیْنِ تَرْغِیْبِ الْمُسْلِمِیْنَ فِی

## الرِّزْقِ الْحَلَالِ وَطِعْمَةِ الصَّالِحِیْنَ

تصنیف شیخ الحدیث اُنفسیر حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمہ اللہ تعالیٰ

سخت سے سخت دلوں کو موم کرنے اور نرم دلوں کو تڑپانے والی کتاب

مسئلہ رزق نے انسان کو ماذیات کی اس دنیا میں پھنسا دیا ہے۔ مال و دولت اس کی زندگی کا محور بن چکے ہیں اور وہ آخرت کیلئے غافل ہو چکا ہے۔ کتاب ہذا میں رزقِ حلال کی تبشیر و ترغیب اور حرام مال سے تخویف و ترہیب سے متعلق آیاتِ قرآنیہ، احادیثِ مبارکہ، مرفوعہ و موقوفہ کی توضیح و تشریح کے علاوہ علماء کرام، محدثین عظام، مفسرین فحام، اولیاءِ اعلام، سلفِ صالحین، زاہدین، عابدین، ذاکرین، صادقین، متقین، شاکرین، صابرین، قانعین، مخلصین، متوکلین اور تارکینِ دنیا کے ایمان افروز احوال، حکیمانہ اقوال، عبرت انگیز واقعات، سبق آموز خصالِ سعیدہ و اخلاقِ حمیدہ، درد انگیز حکایات، نصیحت آمیز کراماتِ رفیعہ، خیر موعظ کا کافی مواد فر ذخیرہ روحانیہ و ایمانیہ جمع کیا گیا ہے۔ رزق سے متعلق اسلاف کے عجیب و غریب اور نادر و نایاب واقعات پر مشتمل یہ واعظانہ کتاب انسان کو بے اختیار آنسو بہانے پر مجبور کر دیتی ہے۔

# قصیدہ طوبیٰ

فی

اسماء اللہ الحسنیٰ

تصنیف

محدث اعظم، مفتی کبیر، مصنفِ اختم، ترمذی، وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
طیبات اللہ لکھنؤ، اعلیٰ درجہ دارالاسلام

پریشانیوں اور مصائب میں مبتلا لوگوں کیلئے ایک عظیم تحفہ

نہایت مبارک اور بے مثال و بے نظیر قصیدہ

اس مبارک قصیدے میں اللہ جل جلالہ کے ننانوے اسمائے حسنیٰ سمیت تقریباً پونے دو صد نام نظم کیے گئے ہیں۔ قصیدہ طوبیٰ عالم اسلام کا پہلا قصیدہ ہے جس میں اللہ تعالیٰ کے اسماء دعا کے انداز میں بزبان عربی منظوم ہیں اور عوام الناس کی آسانی کیلئے اردو ترجمہ بھی درج کیا گیا ہے۔ عرب و عجم میں بے شمار علماء و خواص و عوام نے اس قصیدے کو تکالیف، پریشانیوں اور مصائب سے نجات، مشکلات کے حل اور قضائے حاجات کے لیے بے انتہاء مفید پایا ہے۔ قصیدہ طوبیٰ پڑھنا شروع کیجئے چند دن میں ہی آپ خود اس کی برکات کا مشاہدہ کر لیں گے

# قصیدہ حسنیٰ

فی  
اسماءِ النبی العظمیٰ

تصنیف

محدثِ اعظم، مفسرِ کبیر، مصنفِ اثنی عشر، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی باری  
رحمۃ اللہ علیہ وآلہٖ وَاٰلہٖ وَسَلَّم

دنیاۓ اسلام میں اپنی نوعیت کا پہلا اور نہایت مبارک قصیدہ

حل مشکلات اور قضائے حاجات کیلئے بے انتہاء مفید

قصیدہ حسنیٰ دنیاۓ اسلام کا پہلا قصیدہ ہے جس میں پانچ سو (500) سے زیادہ مستند اسماء النبی ﷺ دعائیہ طریقے سے بزبانِ عربی منظوم ہیں۔ تکمیل فائدہ اور آسانی کے لئے ساتھ ساتھ اردو ترجمہ بھی درج کیا گیا ہے۔ یہ قصیدہ عرب و عجم میں نہایت مقبول و معروف ہے۔ حرمین شریفین (مکہ مکرمہ و مدینہ منورہ)، افغانستان، ایران، بنگلہ دیش، امریکہ، برطانیہ، عراق، مصر، سری لنکا، برصغیر پاک و ہند اور دیگر بہت سے ممالک میں بی شمار اولیاء اللہ و عوام اسے بطور وظیفہ پڑھ رہے ہیں۔ تکالیف و مشکلات کو دور کرنے اور قضائے حاجات کیلئے نہایت مؤثر، مفید اور مجرب ہے۔ قصیدہ حسنیٰ پڑھنا شروع کرتے ہی چند ایام میں آپ اپنے ہر کام میں واضح برکات محسوس کریں گے۔

# چھوڑ گناہوں اور نیکیوں کے اثرات

مسمیٰ بہ

## اِسْتَعْظَمُ الصِّغَرِ

تصنیف

محدث اعظم، مفتی کبیر مصنفِ افخم، ترمذی وقت حضرت مولانا محمد موسیٰ رُو حانی باری  
رحمۃ اللہ علیہ ازلۃ و اعلیٰ درجات فی دار السلام

قلب و روح کی تسکین کا سامان لئے ہوئے ایک منفرد کتاب

اندھی مادیت کے اس عہدِ زیاں کار میں گناہوں کی یلغار بڑھتی جا رہی ہے جس نے دولتِ ایمان و یقین سے بہرہ مند باعمل مسلمانوں کو سخت صدمے سے دوچار کر رکھا ہے تو عام مسلمان بھی روح و احساس سے عاری اس زندگی میں شدید مایوسی اور پریشانی کا شکار ہیں۔ اس مایوسی کے عالم میں گناہوں اور نیکیوں کی حقیقت اور ان کی تاثیر سے روشناس کروانے والی یہ البیلی کتاب روشنی و ہدایت کی طرف انسان کی رہنمائی کرتی ہے۔ زبان و بیان کی تاثیر لیے ہوئے یہ عجیب و منفرد کتاب جس کا لفظ لفظ اور سطر سطر دل کے درپچوں پر دستک دیتا ہوا محسوس ہوتا ہے۔ مزید برآں اس مبارک کتاب میں امتِ محمدیہ اور گذشتہ امتوں کے بہت سے بزرگوں کے ایمان افروز واقعات بھی درج کیے گئے ہیں۔ نیز اس کتاب میں بہت سے ایسے مختصر اعمال و مختصر دعائیں بھی مذکور ہیں جن کا ثواب بہت زیادہ ہے۔

# رِزْقِ اُولِیاءِ کے پوشیدہ اَسباب

مسمیٰ بہ

تَعْلِیْمُ الرِّفْقِ

فی

طَلَبِ الرِّزْقِ

تصنیف

مُحَدِّثِ عِلْمِ مُفْتَرِ کِبَرِ مُصَنِّفِ الْفَنِّ، تَرْمِذِی وَقْتُ حَضَرَتِ مَوْلَانَا مُحَمَّدِ مُوسَى رُوحَانِی بَازِی  
رَبِّ السَّامَاءِ وَالْأَرْضِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ

رِزْقِ حلال کا میسر آنا اللہ تعالیٰ کی بہت بڑی نعمت ہے۔ زمانہ حاضر میں ہر آدمی کثرتِ مصائب اور کثرتِ حاجات کے افکار کی وجہ سے پریشان اور بے چین ہے۔ اس پریشانی اور بے چینی کی سب سے بڑی وجہ مال کی محبت و حرص ہے۔ مال کی محبت ہر برائی اور ہر گناہ کی جڑ ہے کیونکہ اس کی وجہ سے انسان حلال و حرام کی تمیز ترک کر کے ہر گناہ کے ارتکاب پر آمادہ ہو جاتا ہے۔ اس کتاب میں رِزْقِ حلال کی ترغیب اور حرام مال کی ترہیب سے متعلق عبرت انگیز واقعات، ایمان افروز اقوال، درد انگیز حکایات اور بزرگوں کے نصیحت آمیز مواعظ کا ایمانی ذخیرہ جمع کیا گیا ہے۔ موقع بہ موقع مفید اشعار بھی درج کیے گئے ہیں۔ یہ کتاب دراصل حضرت محدثِ اعظم کی دو قیمتی کتب ”ترغیب المسلمین“ اور ”گلستانِ قناعت“ کا خلاصہ ہے۔

# مبارک دعائیں

مرتب

عبدِ ضعیف محمد زہمیر روحانی بازی عفا اللہ عنہ  
وعافاہ

حکومت پاکستان سے ایوارڈ یافتہ کتاب

چھوٹی اور مختصر دعاؤں کا مجموعہ جس نے ملک بھر میں مقبولیت کے  
نئے ریکارڈ قائم کر دیئے۔ جیسی سائز کی اس نہایت مبارک کتاب  
میں ایسی مختصر دعائیں جمع کی گئی ہیں جن کا ثواب و فائدہ بہت زیادہ  
ہے۔ جو احباب اپنے فوت ہو جانے والے عزیز و اقارب کے لیے  
صدقہ جاریہ کے طور پر اس کتابچہ کو طبع کروا کر تقسیم کروانا چاہیں وہ

ادارہ سے رابطہ کر سکتے ہیں۔

# پاکستان میں پہلی مرتبہ سی ڈیز پر منفرد علمی تحقیقی دروس

خود استفادہ کیجئے اور علمی احباب کو تحفہ پیش کیجئے

مدارس

محدث علم، منبر کبر، منبر حق، منبر نور، ترمذی وقت  
حضرت مولانا محمد موسیٰ روعانی باری  
علیہ السلام، دارالافتاء دارالاسلام

ابن

مطابق

عزیز محمد زبیر روعانی باری

علم الصیغۃ

(مکمل کتاب و خاصیات ابواب)

تیسیر المنطق

(مکمل کتاب)

ابواب الصرف

علم صرف کیجئے، دنیا کا آسان ترین طریقہ

مختصر القداوری

(مکمل کتاب)

نحوی ترکیب

(ابتدائی آسان جدید طریقہ)

ہدایۃ النحو

(مکمل کتاب)

اصول الشاشی

(مکمل کتاب)

کافیۃ

(مکمل کتاب)

مرقات

(مکمل کتاب)

دروس البلاغۃ

(مکمل کتاب)

تفسیر القرآن

(پارہ نمبر تا پارہ آیتیں)

شرح التہذیب

(مکمل کتاب)

شرح الوقایۃ اخیرین

(جلد اول مکمل، کتاب البیع تا کتاب الفصیح)

المعلقات السبع

(ابتدائی تین تعلقات مکمل)

نور الانوار

(مکمل کتاب)

السراجی فی المیراث

(مکمل کتاب)

مختصر المعانی

(مکمل کتاب)

الہدایۃ

(جلد اول مکمل)

## خصوصیات

- نہایت آسان عام فہم درس جنہیں آپ شروحات کی ہنسبت کئی گنا زیادہ مفید پائیں گے۔
- ریکارڈنگ نہایت صاف اور واضح۔ نیز ہر سبق کے ساتھ کتاب کا متعلقہ صفحہ نمبر درج کیا گیا ہے۔
- کتاب کھولنے، سی ڈی میں سے متعلقہ سبق چلائے، آپ خود کو کمرہ جماعت میں محسوس کریں گے۔

اب تمام دروس [www.dars-e-nizami.com](http://www.dars-e-nizami.com) سے ڈاؤن لوڈ کیجئے یا YouTube پر سنیے۔

YouTube Channel: Jamia Muhammad Musa Albazi

خوشخبری:

# ابواب الصِّفِّ

علم صرف میں کمزور طلباء و طالبات کیلئے عظیم خوشخبری

ابتدائی طلباء کیلئے دنیا کی آسان ترین اور جامع ترین علم صرف

ترمدی وقت محدث اعظم، مفسر کبیر، حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمۃ اللہ علیہ

کے انوارات و برکات والا علم صرف کا انتہائی مبارک و نافع طریقہ

اب اردو ترجمہ والا ابواب الصِّف کا جدید ایڈیشن بھی دستیاب ہے

مدارس دینیہ کے بعض طلباء عربی عبارت نہیں پڑھ سکتے، عموماً اس کی بنیادی وجہ علم صرف میں کمزوری ہوتی ہے کیونکہ علم نحو میں مہارت کیلئے علم صرف میں مہارت نہایت ضروری ہے۔ ایسے مایوس طلباء کیلئے یہ ابواب نعمت غیر مترقبہ ہیں۔ بڑے درجات کے طلباء صرف تین چار ماہ کے مختصر عرصے میں ان ابواب کو یاد کر کے اپنی علمی بنیاد کو خوب مضبوط کر سکتے ہیں۔

علم صرف پڑھانے والے مدرسین حضرات کیلئے ایک عظیم علمی خزانہ

مدرسین حضرات اپنے تلامذہ کی مضبوط علمی بنیاد بنانے کے لئے ایک مرتبہ یہ ابواب پڑھانے کا تجربہ ضرور کر لیں۔ ان شاء اللہ تعالیٰ صرف ایک مرتبہ کے تجربہ سے ہی وہ ان ابواب کو ہمیشہ کیلئے اپنائیں گے۔ پاکستان و بیرون ملک میں طلباء و طالبات کے جن مدارس نے بھی ان ابواب کا تجربہ کیا وہ اس کے ناقابل یقین نتائج دیکھ کر حیران رہ گئے۔ ان ابواب کو پڑھانے اور سننے کا خاص طریقہ جاننے کیلئے حضرت مولانا محمد موسیٰ روحانی بازی رحمۃ اللہ علیہ کے بیٹے مولانا محمد زہیر روحانی بازی رحمۃ اللہ علیہ کے دروس انٹرنیٹ (یوٹیوب وغیرہ) پر موجود ہیں جن سے باسانی استفادہ کیا جاسکتا ہے۔

مزید معلومات و تفصیلات کیلئے جامعہ محمد موسیٰ البازی رابطہ نمبر 0301-8749911

جامعہ محمد موسیٰ البازی برہان پورہ، عقب گورنمنٹ بوٹھانی سکول رائے ونڈ لاہور